

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

وشي الحل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر اللّبي ت ٦٩١هـ دراسة وصفية تحليلية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللّغوية

إعداد:

أفنان بنت عبدالله الرحيم

٣٥١٢٠٠٠١٨

إشراف:

الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الوقيت

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم

٢٠١٨م / ١٤٤٠هـ

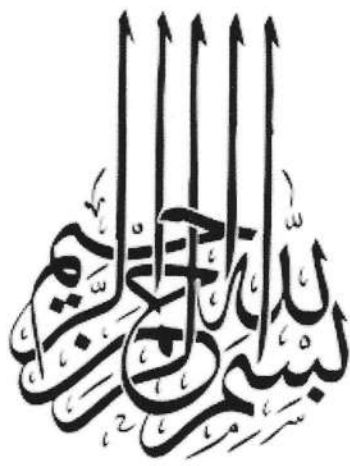
إقرار

أُقَرُّ بأنني قد التزمت بقوانين جامعة القصيم وأنظمتها واللوائح المتعلقة بإعداد الرسائل العلمية، وقد قمت شخصيًا بإعداد رسالتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية، والمعايير الأخلاقية كافة المتعارف عليها دوليًا في كتابة الرسائل العلمية والبحث العلمي. كما أقرُّ بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة أو منتحلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية نُشرت أو حُزِنَتْ في أية وسيلة إعلامية، ولم يسبق تقديمها للحصول على أية درجة علمية أخرى، وعليه أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك.

الاسم: أفنان بنت عبدالله العبدالرحيم

الرقم الجامعي: ٣٥١٢٠٠٠١٨

التوقيع: 



وشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر البللي (٦٩١ هـ)
- دراسة وصفية تحليلية -

Washiu l-hulal in commentary of Al-Jumal book Verses by
Abu Ja'afar Al-lubuli (d. ٦٩١ AH) a Descriptive & Analytical
Study

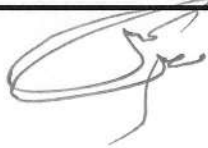
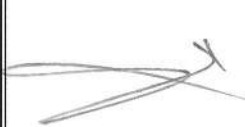
إعداد الطالبة: أفنان بنت عبد الله العبد الرحيم

الرقم الجامعي: (٣٥١٢٠٠٠١٨)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات

درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	د. عبد الله بن عبد العزيز الوقيت	أستاذ مشارك	النحو والصرف	
المناقش الخارجي	د. مصطفى محمد وتيد	أستاذ مشارك	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	أ.د. الحسن المثني عمر الفاروق	أستاذ	النحو والصرف	

في يوم الخميس : ١٤٤٠/٣/٢٨ هـ، الموافق ٢٠١٨/١٢/٠٦ م

شكر وتقدير

أشكر الله وأحمده أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، ولا أحصي ثناء عليه، على ما منّ به وأكرم من إتمام هذه الرسالة، وأسأله التوفيق والسداد، وأن ينفعني بما كتبت، وينفع به عموم المسلمين.

كما أثني بشكري بعد شكر ربي لمن قرن الله شكرهما بشكره: والدَيَّ الكريمين، على ما لا طاقة لي بإحصائه من أياديهما البيضاء، وما غمراني به من بذل وعطاء، فلهما مني عظيم الحب والامتنان، ولأسرتي كافةً، وصديقتي، ومن أعانني بقليل أو كثير في سبيل إنجاز هذا البحث المتواضع.

ثم الشكر الأثيل، والدعاء الجزيل؛ للعالم الجليل أبي جعفر اللبلي؛ الذي صحبته في كتابه (وشي الحلل)، فنفعني بعلمه، وأرواني من غير فهمه؛ أن يجزيه الله عني وعن أهل العلم وطلبته خير الجزاء.

كما أسجل جزيل شكري وأصدقته، للصرح العلمي العظيم: جامعة القصيم، ممثلًا في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، وعميدها، وقسم اللغة العربية وآدابها، ورئيسه؛ على ما سهلاه وذللاه من الصعاب لطلبة العلم فيهما.

وأشكر المشرف على هذه الرسالة، سعادة الدكتور الفاضل: عبدالله الوقيت؛ على كل ما منحنيه من وقت، وما أهدانيه من علم غزير، وتوجيه جزيل وفير، شكر الله له، وجزاه عن العلم وأهله خير الجزاء.

والشكر موصول أيضًا لأساتذتي الكرام في الدراسة المنهجية؛ الذين ما ضنّوا بوقتهم وعلمهم علي، وأخصّ منهم سعادة الأستاذ الدكتور: علي السعود.

والشكر كذلك أزجيه عاطرًا لأعضاء لجنة المناقشة؛ لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، وتكرمهم بالتصحيح والتصويب، سعادة الدكتور الفاضل مصطفى مُحمَّد إسماعيل وتيد، وسعادة الأستاذ الدكتور الفاضل الحسن المثنى عمر الفاروق، جزى الله الجميع بالإحسان إحسانًا، وبوأهم من كرم الله جنانًا.

وشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر اللّبي ت ٦٩١ هـ دراسة وصفية تحليلية

أفنان بنت عبد الله العبد الرحيم

ملخص الرسالة

درس البحث كتاب (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل) لأبي جعفر اللّبي، دراسة وصفية تحليلية، وسعى إلى توضيح إسهام الكتاب في تنوع صور الدرس اللغوي، من خلال استجلاء ما تضمنه من طرائق، وأساليب، ومنهج؛ في تحليل النصوص. وذلك باتباع المنهجين: الوصفي والتحليلي.

وخلاصة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- ١- أن للكتاب منهجاً موحداً في تحليل نص الشاهد، يمكن الإفادة منه في التنظير، ووضع منهج مستمد من التراث الأصيل للتحليل اللغوي للنصوص عامة، وللشعرية منها خاصة.
- ٢- استطاع اللّبي أن يجعل من شرح شواهد جمل الزجاجي مرجعاً لغوياً، ونحوياً وصرفياً أصيلاً، وذلك بسعيه لتوثيق هذه الشواهد، ثم إفادته من السياق اللغوي والمقامي الذي جاءت فيه؛ ليكشف عما يُشكل في دلالة الشاهد وإعرابه وفي تركيبه وتصريفه.

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم وجعل لأهل العلم منزلة رفيعة وشأنًا، والصلاة والسلام على رسوله أفصح العرب وأنصعهم بيانًا، جرّ ناصية البلاغة فانقادت له طوعًا وليانًا، وعلى من تبعه أصحابًا وإخوانًا، وأعوانًا، أما بعد:

فإن الشعر ديوان العرب، وخزانة حكمتها، ومستنبت قوانين لغتها، ومستودع ألفاظها، ومعانيها، إليه - بعد الوحي - تحاكم أوائل النحويين، ولم يزل من بعدهم منه يرتون، وعليه في فهم ما كان عليه الأولون يعولون؛ فهو مادة غنيّة للتدليل والتطبيق والتحليل. وقد كثرت المصنفات، وتوالى التأليفات، وتعددت أنماط التأليف، فكان منها كتب شروح الشواهد النحويّة التي توثّق الصلّات بين القواعد النحويّة، والإجراءات التحليليّة، ومعاني النص. ومن هذه الشروح التي قدمها علماءنا الأجلّاء، كتاب (وشي الخلل في شرح أبيات الجمل) للّغوي الأندلسي أبي جعفر اللّبي، الشارح لأبيات كتاب (الجمل في النحو) للزجاجي، وقد رأيت أن أجعل دراستي لنيل درجة الماجستير، في العناية به، ودراسته دراسةً وصفيةً تحليليّةً؛ فاستجلاء كتب التراث يكشف ما تضمنته من طرائق ومناهج متقدمة على زمانها.

❖ مشكلة البحث، وتسألاته:

تتمثّل مشكلة البحث في الوقوف على منهج الكتاب في طريقة الشرح، وتحليل نص الشاهد، وطريقة المصنّف فيه، وأسلوبه، وما تناوله من بحوث ومساءل، وتقويمه.

فالتسألات التي يسعى البحث أن يجيب عنها، هي:

- ١- ما المنهج المتبع في الكتاب؟
- ٢- كيف وظّف الكتاب معرفة السياق النصي واللائصي لشواهد الجمل في شرح معانيها، وتوثيقها، وكشف المشكل من إعرابها وتصريفها؟
- ٣- ما مصادر الكتاب؟ وما مدى تأثره بالمصادر الأندلسية خاصة؟

- ٤- كيف تناول الكتاب المسائل اللغوية المختلفة؟
- ٥- ما موقف اللبلي من الزجاجي، ومن شراح الجمل؟
- ٦- ما اجتهادات اللبلي، والأصول الاستدلالية عنده؟
- ٧- ما منزلة الكتاب بين بقية كتب شروح الشواهد النحوية؟

❖ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأمور الآتية:

- مكانة الكتاب في كونه قد جعل من الشاهد النحوي حقلاً لتطبيق القواعد اللغوية والنحوية.
- اهتمام مصنف الكتاب في توثيق الآيات النحوية ووصلها بكامل النص الشعري لبيان جهة الإعراب.
- ربط المصنف في كتابه بين التركيب والمعنى من خلال البيت الشعري؛ مما يجعل من دراسته إضافة في البحث.
- يضم الكتاب الكثير من المباحث اللغوية والنحوية في منهج بديع وأسلوب مميز.

❖ أسباب اختيار البحث:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يأتي:

- النمط التألفي للكتاب ومنهجه الذي يحاكي الكثير من التوجهات الحديثة؛ كالربط بين فروع اللغة في الدرس اللغوي الواحد، والدعوة إلى النحو التطبيقي، ودراسة النحو من خلال النص؛ بما يسمى بنظرية نحو النص.
- الحاجة إلى منهج لتحليل النصوص اللغوية مستمداً من التراث العربي الأصيل.
- الكتاب من القرن السابع الذي يمثل عصر الازدهار في تاريخ النحو الأندلسي.
- أن هذا الكتاب القيم لم يحظَ بقدر من العناية والدراسة لمنهجه.

❖ أهداف البحث:

سعى البحث لتحقيق عدة أهداف هي:

- ١- الوقوف على مصادر الكتاب، ومنهجه والأسلوب المتبع فيه.
- ٢- الكشف عن منهج التأليف في شرح الشواهد النحوية في عصر المؤلف وموطنه الأندلس.
- ٣- إبراز اجتهادات المصنّف والأصول الاستدلالية عنده، وموقفه من الزجاجي وشرح الجمل.
- ٤- توضيح إسهام الكتاب في تنوع صور الدرس اللغوي، ومنزله بين بقية كتب الشواهد النحويّة.

❖ الدراسات السابقة:

أما الدراسات السابقة فلم أجد -حسب علمي- أحدًا من الباحثين تناول الكتاب، أو تناول منهج الشارح فيه بدراسة وصفية تحليلية وافية، والكتاب (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل) -محل الدراسة- حُقق مرتين، حيث حققه المرة الأولى: أحمد الطيب مُحمَّد الفاتح قريب الله -رحمه الله- ولم ينشره، وذلك في رسالته للدكتوراه من كلية الآداب بجامعة أدنبرة في إنجلترا، بإشراف: أ.د. م ماكدونالد قبل نحو ٤٠ عامًا، بعنوان: (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل؛ لأبي العباس أحمد بن يوسف اللبلي المتوفى سنة ٦٩١هـ ١٢٩٢م تحقيق ودراسة تحليلية) في جزأين، وكان جزء الدراسة في أقل من صفحتين، تناول فيها الكتاب بوصف موجز، ولم تكن دراسته وافية، وهي تختلف عن هذا البحث، وخطته.

ثم حققه الدكتور: أحمد مُحمَّد الجندي، ونشرته دار الضياء، الطبعة الأولى عام ١٤٣٧هـ، الكويت، يقع في جزأين ١٠٥٠ص، ولم يقدم دراسة مفصلة للكتاب، إذ اكتفى بذكر إشارات لمنهج المؤلف في كتابه في أقل من صفحة، ثم ذكر أشهر شواهد الجمل، وموقف اللبلي منها ومن الزجاجي في قرابة ثلاث صفحات.

بهذا يتبين أن هذا البحث يختلف عما قدمه الباحثان السابقان؛ إذ هي موسعة وقد تناولت الكتاب متبعة المنهج الوصفي التحليلي، مفصلة في مصادر المؤلف، ووصف منهج الكتاب، والأسلوب المتبع فيه، وتصنيف المسائل التي تناولها وتحليلها، واجتهاداته، والأصول الاستدلالية عنده، وتبيين ما له وما عليه .

❖ منهج البحث:

منهج البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، فأما المنهج الوصفي فيكون يجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة من الكتاب، وتصنيفها وفقاً لفصول الدراسة، وأما المنهج التحليلي فيكون بتحليل ما جُمع من طرائق وآراء للمصنّف، من خلال ما كتبه غيره من النحويين واللغويين القدماء والمحدثين.

❖ خطة البحث:

سعيًا لتحقيق أهداف البحث انتظمت الخطة المتبعة فيه على الآتي:

مقدمة، وتمهيد، وستة فصول، وخاتمة.

فالمقدمة اشتملت على تجلية مشكلة البحث وتساؤلاته، وأسباب اختياره، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته. ثم تلاها تمهيد ذو شطرين: الأول عن الزجاجي، وكتابه الجمل، والثاني عن اللبلي؛ حياته وآثاره.

ثم الفصل الأول؛ وخصصته بالحديث عن مصادر كتاب وشي الخلل، وتحت مبحثان: المبحث الأول عن مصادره من الكتب، التي اعتمد عليها، ونقل منها، صرح بها، أو لم يصرح. والمبحث الثاني عن مصادره من الرجال الذين نقل عنهم دون ذكر للكتاب المنقول منه، سواء كانوا من شيوخه، أو ممن كانوا قبلهم.

وفي الفصل الثاني بحث منهج الكتاب، من خلال مبحثين: فأما الأول فكان عن طريقته في شرح الأبيات، والتحليل اللغوي لنص الشاهد عنده؛ من خلال أربعة مستويات: المستوى التداولي، والمستوى الدلالي، والمستوى الصرفي، والمستوى الإعرابي، وأيضًا مصطلحات التحليل في الكتاب.

وأما المبحث الثاني؛ فكان عن أسلوبه في شرح الأبيات، من التساؤل، والاختصار والإحالة،

والتوضيح والتحديد، والتمثيل بالأمثلة المصنوعة.

وفي الفصل الثالث: المسائل التي تناولها الكتاب، وقد سلكته في ثلاثة مباحث: الأول: المسائل اللغوية، والثاني: المسائل النحوية، والثالث: المسائل الصرفية.

والفصل الرابع: بحث الأصول الاستدلالية في الكتاب، وجاء في مبحثين: الأول الأصول النقلية، وانضوى تحته موقف اللبلي من المنقول، وأنواع المصادر السماعية في الكتاب، وأما المبحث الثاني فكان للأصول العقلية، أنواعها، وموقفه منها.

وجاء الفصل الخامس عن موقف اللبلي من النحويين، واجتهاداته، وهو في ثلاثة مباحث: الأول موقفه من الزجاجي، وماأخذه عليه واستدراكاته. والمبحث الثاني موقفه من شراح الجمل، ابن هشام اللخمي السبتي، وابن سيده، وابن السيد، والأعلم.

والمبحث الثالث: اجتهادات اللبلي من جهة توثيق الآيات، وإعرابها، وتفسير كلام سيويه وغير ذلك.

والفصل السادس-الأخير-: الكتاب تقويم ونقد، وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول: منزلة الكتاب بين كتب الشواهد النحوية المؤلفة فيما بين القرنين الرابع والحادي عشر، وقد مثلها شرح أبيات سيويه للنحاس، ولابن السيرافي، وتحصيل عين الذهب للأعلم، وشرح أبيات الجمل لابن سيده، والحلل في شرح أبيات الجمل للبطلوس، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، والفصول والجمل في شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور، وشرح شواهد المفصل للخوارزمي، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، وشرح شواهد المغني للسيوطي، وخزانة الأدب، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، وكانت المفاضلة بين هذه الشروح في خمس سمات. والمبحث الثاني: أثره فيمن جاء بعده. والمبحث الثالث: المآخذ عليه، من الاستطراد، وترك العزو، وضعف الاختيار والترجيح في التحليل، والإحالة إلى متقدم، أو متأخر غير موجود.

التمهيد

أولاً: الزجاجي؛ وكتابه الجمل.

التعريف بالزجاجي:

هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - بفتح الزاي وتشديد الجيم الأولى نسبة إلى الزجاج-، من أهل الصَّيْمَرَة^(١)، ولد في نهاوند^(٢)، وانتقل إلى بغداد لطلب العلم، تلمذ لأبي إسحاق الزجاج، لازمه وأخذ عنه الأدب والنحو حتى نُسب إليه، ثم انتقل إلى الشام ونزل بحلب مدة، ثم تصدر بدمشق مدرساً بجامع بني أمية، درّس فيها، وصنّف، وأملّى وانتفع الناس به وتخرجوا عليه، ثم خرج من دمشق مع ابن الحارث عامل الضياع الإخشيدية، وقيل: أخرج من دمشق لتشييعه؛ فقد كان يغسل موضعه إذا قام من مجلسه في جامع دمشق^(٣)، ولقد جاور بمكة، وسكن أيلة، وأقام بطبرية، وأختلف في مكان وفاته بين طبرية ودمشق^(٤)، وفي سنة وفاته ما بين سنتي ٣٣٧-٣٤٠ هـ^(٥)، وعلى الأرجح توفي في طبرية شهر رمضان سنة ٣٤٠ هـ كما تشير إليه أكثر المصادر^(٦). والله أعلم.

-
- (١) الصَّيْمَرَة: بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان، أهلها أخلاط من النَّاس من العرب والعجم، فلا يُجزم بأن الزجاجي من العجم - كما فعل بعض الباحثين - بلا دليل. ينظر: معجم البلدان ٤٤٠/٣، البلدان ٧٢.
- (٢) نُسب إليهما وإلى بغداد، كما نُسب أبو علي القالي إلى قاليقلا وبغداد، أما قول بعض الباحثين إنه من نهاوند، أو من الصيمرة، فهو خلط بين بلد مولده وأصله، وهو يخالف ما في المشهور من كتب التراجم، والله أعلم. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٦٠/٢، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٧٣٨/٧، الوافي بالوفيات ٦٧/١٨، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٧٧/٢، الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح ٧.
- ونهاوند: مدينة جليلة، لها عدة أقاليم، يسكنها أخلاط من العرب والعجم. ينظر: البلدان ٨٣.
- (٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٧٦/١٥، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ١٥٤.
- (٤) ينظر: تاريخ دمشق ٢٠٤/٣٤، وفيات الأعيان ١٣٦/٣.
- (٥) ينظر: المصادر السابقة.
- (٦) ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١١٩، تاريخ العلماء النحويين ٣٦، الإكمال ٢٠٦/٤، الأنساب

شيوخه وتلاميذه:

عاش الزجاجي في قرن ازدهر فيه علم العربية، ورست فيه المذاهب النحوية، فأخذ النحو، واللغة، والأدب؛ عن كثير من النحويين واللغويين الكبار في بغداد والشام، وذكرت كتب التراجم أنه أخذ عن: أبي علي الحسن بن علي العنزي (٢٩٠هـ)^(١)، ومُحمَّد بن العباس اليزيدي (٣١٠هـ)^(٢)، وأبي بكر بن دُرَيْد، وأحمد بن عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة أبي جعفر الكاتب، وأبي عبد الله نَفْطَوَيْه، وأبي عبد الله الحسين بن مُحمَّد الرّازي^(٣).^(٤)

يقول الزجاجي: «فمن العلماء الذين لقيتهم وقرأت عليهم: شيخنا أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الرّجّاج رحمه الله، وأبو جعفر مُحمَّد بن رُسْتَم الطّبري غلام أبي عثمان المازني»^(٥)، ثم قال: «وأبو بكر بن السّرّاج، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم: أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر ابن الحّيّاط؛ لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك؛ فجمعوا بين العلمين، وأبو بكر الأنباري، وأبو موسى المعروف بالحامض، وكان الأغلب عليه علم اللغة، إلا أنا قد أخذنا عنه حكايات يسيرة، وأبو الفضل الملقب [بزييد]^(٦)، وأبو مُحمَّد عبد الملك بن مالك الضّبر^(٧)، وغير هؤلاء ممن لم يشهر من الكوفيين»^(٨).

= ٢٧٢/٦ ، نزهة الألباء ٢٢٧ ، إنباه الرواة ١٦٠/٢ ، أعلام النبلاء ٤٧٥/١٥ ، تاريخ الإسلام ٧٣٨/٧ ، العبر في خبر من غير ٦٠/٢ ، الوافي بالوفيات ٦٧/١٨ ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٢٤٩/٢ ، البداية والنهاية ٢١٠/١٥ ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٣٠٢/٣ ، بغية الوعاة ٧٧/٢ ، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢٥١/٢ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢١٩/٤ ، الأعلام ٢٩٩/٣ .

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٠٥/٨ ، إنباه الرواة ٣٥٢/١ ، الأعلام ٢٠٠/٢ .

(٢) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٩٢/٤ ، إنباه الرواة ١٩٨/٣ ، تاريخ الإسلام ١٦٦/٧ .

(٣) ينظر ترجمته في: مجمع الآداب ١/١٦٨ .

(٤) ينظر: تاريخ دمشق ٢٠٢/٣٤ ، معجم الأدباء ٢٩٣/١ ، ٢٣٠٩/٥ ، ٢٥٣٥/٦ ، الوافي بالوفيات ٥٢/٧ .

(٥) الإيضاح ٧٨ .

(٦) جاء في الإيضاح الملقب (بزييل)، وكذلك في الأمالي ٢٢ ، والصواب: زبيد. ينظر: أخبار أبي القاسم الرّجّاجي ٧١ .

(٧) اسمه في أمالي الرّجّاجي، وأخبار أبي القاسم الرّجّاجي، وتاريخ بغداد (عبد الله) ينظر: أمالي الزجاجي ٤ ، ٨ ، ١٤ ، ٢٧ .

أخبار أبي القاسم ٧٤ ، تاريخ بغداد ٤٢٦/١١ .

(٨) الإيضاح ٧٩ .

ولقد روى الزجاجي في كتابه (الأمالي) عن كثير من العلماء، منهم: هاشم بن محمد الخزازي (٣١٢هـ)^(١)، وأبو القاسم الصائغ (٣١٣هـ)^(٢)، وأبو العباس أحمد بن عمار الثقفي (٣١٤هـ)^(٣)، وأبو القاسم جعفر بن قدامة الكاتب، وعبد الله بن محمد النيسابوري (٣٢٤هـ)^(٤)، وأبو عيسى محمد بن قطن السمسار (٣٢٥هـ)^(٥)، وأبو بكر محمد بن يحيى الصولي (٣٣٥هـ)^(٦)، وغيرهم.^(٧)

أما تلاميذه فأكثرهم دمشقيون، ولم يشهر منهم إلا قليل، فمن حدث عنه: الحسين بن عبد الرحيم بن الوليد بن عثمان المعروف بابن أبي الزلازل (٣٥٤هـ)^(٨)، وروى عنه كثيراً من كتبه أبو الحسن علي بن محمد الأنطاكي (٣٧٧هـ)^(٩)، ومنهم أيضاً الحبال أحمد بن علي الحلبي (٣٧١-٣٨٠هـ)^(١٠)، وأبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن سلمة بن شرام الغساني النحوي (٣٨٧هـ)^(١١)، والحسن بن علي بن إبراهيم الصقلي النحوي (٣٩١هـ)^(١٢)، والحسين بن محمد أبو الفرج النحوي؛ المعروف بالمستور (٣٩٢هـ)^(١٣)، وعبد الرحمن بن عمر بن نصر (٤١٠هـ)^(١٤)، وأبو الحسن أحمد بن

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٠٤/١٦، الوافي بالوفيات ١٢٧/٢٧.

(٢) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٩٠/٧، تاريخ الإسلام ٢٦٢/٧، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٢٣٠/٢.

(٣) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤١٧/٥، معجم الأدباء ٣٦٤/١، تاريخ الإسلام ٢٧٨/٧.

(٤) ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ١٨٨/٣٢، تاريخ الإسلام ٤٩١/٧، الأعلام ١١٩/٤، لعله هو من قصده مازن المبارك حين عدّ أبا عبد الرحمن ابن هانئ النيسابوري من شيوخ الزجاجي، فكلاهما عبد الله بن محمد، لكن ابن هانئ مستبعد؛ فهو تلميذ الأخفش الأوسط وتوفي سنة ٢٣٦هـ.

(٥) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٨٥/٢، تاريخ الإسلام ٥١٢/٧، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١٤٣/٨.

(٦) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٦٧٥/٤، أعلام النبلاء ٣٠١/١٥، تاريخ الإسلام ٦٩٦/٧.

(٧) ينظر: أمالي الزجاجي ٣٥، ٥٤، ١٢٤، ١٥٢، ١٨٠، ٢١٣. وذكر بعض المحدثين من شيوخه: أبو العلاء بن شقير البغدادي ينظر: الزجاجي حياته وآثاره ١٠.

(٨) ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٩٥/١٤، معجم الأدباء ١١٢٩/٣، الأعلام ٢٤٠/٢.

(٩) ينظر: فهرسة ابن خير ٣٨٢، ٣٩٠، ٤٢١، ٤٢٤، برنامج التجميع ٢٨٠، وترجمته في: إنباه الرواة ٣٠٨/٢.

(١٠) ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٦٥/٥، تاريخ الإسلام ٤٨٩/٨.

(١١) ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ١٨٩/٥، معجم الأدباء ٤٩٢/٢، تاريخ الإسلام ٦٠٦/٨.

(١٢) ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٣٣٢/١٣، معجم الأدباء ٩٣٨/٢.

(١٣) ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٣٢٣/١٤، ٣١١/٦٧، معجم الأدباء ١١٥١/٣، إنباه الرواة ٣٦٣/١.

(١٤) ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ١٣٨/٣٥، أعلام النبلاء ٢٦٢/١٧، تاريخ الإسلام ١٥٠/٩.

مُحمَّد بن سلامة بن عبد الله السيتيِّ الدمشقيِّ؛ المعروف بابن الطحَّان (٤١٧هـ)^(١)، وأبو مُحمَّد بن أبي نصر التميميِّ؛ المعروف بالشيخ العفيف (٤٢٠هـ)^(٢)، وأبو العبَّاس عبد الله بن عبيد الله الصفريِّ^(٣)، وأبو الربيع سليمان بن مُحمَّد الزهراويِّ^(٤)، وإسحاق أبو يعقوب الطائيِّ^(٥).^(٦)

مكانته العلمية وآثاره:

الزجاجي شيخ العربية، إمام في علم النحو؛ من طبقة أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي،^(٧) ولقد بلغ أبو القاسم رتبة الحافظ في اللغة، وأدى أسمى وظائفها: الإملاء، وهو آخر من أَملى على طريقة اللغويين^(٨)، ولتنوع روافده من الشيوخ في علومهم ومذاهبهم النحوية، تنوعت ثقافته العلمية؛ فهو مع علمه بالنحو، واللغة والأدب؛ حدّث عن جماعة وأُسند حديثاً كثيراً^(٩)، وفي آرائه النحوية أخذ من المذهبين البصري والكوفي على أنه ينسب نفسه للبصريين^(١٠).

ولقد نهج في عموم تصانيفه منهجاً تعليمياً؛ فاتسمت بجمع الكليات مع الاختصار، ووضوح العبارة، وتقريب الألفاظ، والشرح بالشاهد والمثال، فتأليفه في النحو واضح لا تعقيد فيه، متوسط، قصد به الإفادة^(١١)، على رغم أنه من أوائل من صنّف في العِلل، وله عناية بالمنطق. يُروى عن أبي علي الفارسي أنه وقف على مسائل للزجاجي وردت إلى العراق -وقد كان

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٢٧٨/٩، أعلام النبلاء ٣٥٨/١٧.

(٢) ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ١٠١/٣٥، تاريخ الإسلام ٣٢٠/٩، أعلام النبلاء ٣٦٦/١٧.

(٣) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٥٣٣/٤، الوافي بالوفيات ١٥٩/١٧.

(٤) ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٦٠٢/١، سلم الوصول ١٥١/٢، معجم المؤلفين ٢٧٤/٤.

(٥) ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٩٨/٨.

(٦) ينظر: تاريخ دمشق ٩٨/٨، معجم الأدباء ٤٩٢/٢، ٩٣٨، ١١٢٩/٣، ١١٥١، أعلام النبلاء ٤٧٦/١٥، تاريخ الإسلام ٧٣٢/٧ الوافي بالوفيات ١٥٩/١٧، بغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٧) ينظر: نزهة الألباء ٢٢٧.

(٨) ينظر: المزهري في علوم اللغة ٢٦٨/٢، ٢٦٩.

(٩) ينظر: تاريخ دمشق ٢٠٤/٣٤.

(١٠) ينظر: اشتقاق أسماء الله ٩٢، الأشباه والنظائر ١١١/٣.

(١١) ينظر مثلاً: تفسير رسالة أدب الكتاب ٥١، الإيضاح في علل النحو ٧٨.

رفيقه- فقال: لو رأنا لاستحيا^(١)، ولعل مما يفسر مراده قول الصفديّ (٧٦٤هـ)^(٢): «وأما النحو النحو فالفارسيّ ترجل يطلب إعظامه، والزّجّاجيّ تكسر جمعه وما فاز بالسلامة»^(٣)، فالعالمان يختلفان في منهجهما؛ فالزّجّاجيّ ينحو نحو الاختصار والتيسير، والفارسيّ إمام القياس والمنطق في النحو واللغة؛ يميل إلى مزج غالب تأليفه بالمنطق^(٤)، وإنّ موقفه من الزجاجي يذكرنا بموقف عضد الدولة (٣٧٢هـ)^(٥) من كتابيه الإيضاح، والتكملة^(٦).

ولقد ورثنا أبو القاسم الزجاجي مكتبة عامرة؛ فأثاره التي عُثر على نسخ خطية لها هي:

١- كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر:

يبحث تبادل الحروف وتعاقبها وتناظرها، حققه: عز الدين التنوخيّ ونشره المجمع العلميّ بدمشق عام ١٩٦٢م.

٢- كتاب أخبار أبي القاسم الزجاجي:

يشبه الأمالي في موضوعه، وكرر فيه كثيراً من النصوص^(٧)، نشرته وزارة الثقافة والإعلام العراقية بتحقيق: عبد الحسين المبارك عام ١٩٨٠م.

٣- كتاب اشتقاق أسماء الله:

حققه: عبد الحسين المبارك ونشره عام ١٩٧٤م.

٤- كتاب الأمالي: هو أمال لغوية في عمومته، يروي فيه نصوصاً مختلفة بأسانيدها، ويعقب

(١) ينظر: إنباه الرواة ١٦٠/٢ .

(٢) ينظر ترجمته في: معجم الشيوخ ١٧٨/١ ، سلم الوصول ٨٤/٢ ، الأعلام ٣١٥/٢ .

(٣) الوافي بالوفيات ١٦٦/٢١ .

(٤) ينظر: التأليف النحوي بين التعليم والتفسير ٢٩٠ ، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ٢٨١ ، ٢٩٨ ، ٣٥٦ .

(٥) ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٥٠/٤ ، أعلام النبلاء ٢٥١/١٦ ، الأعلام ١٥٦/٥ .

(٦) ينظر: نزهة الألباء ٢٣٣ ، بغية الوعاة ٤٩٦/١ .

(٧) ينظر مثلاً: أخبار أبي القاسم ٦١-٧٤ ، أمالي الزّجّاجيّ ٧-٢٧ .

بشرح ألفاظها، وقد يتعرض لمسائل نحوية وأدبية^(١).

وقيل إن للزجاجي ثلاثَ أمالٍ: كبرى، ووسطى، وصغرى، وأقدم من أشار إلى هذا البغدادي (١٠٩٣هـ)^(٢).

ولقد طبع باسم (الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية) بتعليق وشرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي على أنها الأمالي الصغرى، وأعيد طبعه بتصحيح: عثمان خليل عام ١٩٣٥م.^(٣)

ثم طبع بعنوان (أمالي الزجاجي) بتحقيق: عبد السلام هارون عام ١٩٦٣م ، وهو يكاد يتفق في نصه مع نشرة الشنقيطي، والمحقق يرجح أنها الأمالي الوسطى؛ غير أنه يرى أن هذه تقسيمات لم يصنعها الزجاجي لذا ترك العنوان مطلقاً ولم يقيده^(٤).

٥- كتاب الإيضاح في علل النحو:

طُبع بتحقيق: مازن المبارك عام ١٣٧٨هـ، وهو الذي سَمَّاه الزَّجَّاجي: (الإيضاح لأسرار النحو)^(٥).

٦- كتاب تفسير رسالة أدب الكتاب:

شرح مقدمة كتاب (أدب الكتاب) لابن قتيبة، حققه: عبد الفتاح سليم، ونُشر عام ١٤١٤هـ.

٧- كتاب تقييد المثال في شرح المقال: مخطوط في الخزانة العامة بالرباط ٣٢٣د نُسب لأبي

علي صالح، له مصورة في مركز البحث العلمي بمكة (أدب ٦٧٩) بعنوان: تقييد المثال في شرح المقال نسبت للزجاجي، ومصورة في معهد المخطوطات العربية (نحو ٤٤٤) بعنوان: المثال في شرح المقال لأبي علي صالح، وأضاف المفهرس أنه قد يكون شرحاً للجمل.

(١) ينظر مثلاً: ٨٣ ، ١٢٩ ، ١٤٤ ، ١٩٥ .

(٢) ينظر: خزانة الأدب ٤/٤٣٠ ، ١١٣/١ ، ٤١٥/٦ . وينظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٢/٤٥١ ، الأعلام ٤/٤١ .

(٣) ينظر: الأمالي في المشكلات القرآنية ١٣٥ .

(٤) ينظر: مقدمة أمالي الزجاجي ١٨ .

(٥) ينظر: الإيضاح ٤٠ ، همع الهوامع ٦٢/١ ، في أصول النحو، سعيد الأفغاني ١١٧ .

٨- كتاب الجمل: سماه بعضهم بالجمل الكبرى، ولقد طُبع بتصحيح وشرح: مُحمَّد بن أبي شنب عام ١٩٢٦م بمطبعة جول كربونل بالجزائر، وأعيد تصويره في باريس عام ١٩٥٧م.

ثم طُبع مرة أخرى بتحقيق: علي توفيق الحمد عام ١٩٨٤م، وأعاد تنقيحه عام ٢٠١٦م.^(١)

٩- كتاب حروف المعاني:

حققه: علي توفيق الحمد ونشره عام ١٩٨٣م.

١٠- كتاب اللامات:

حققه: مازن المبارك ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٨٩هـ.

١١- كتاب مجالس العلماء:

حققه: عبد السلام هارون، ونشرته وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت عام ١٣٨١هـ.

١٢- كتاب مختصر الزاهر في اللغة:

مختصر كتاب (الزاهر في معاني كلمات الناس) لأبي بكر الأنباري، حققه: تامر مُحمَّد

حسنين، وطبع عام ١٤٣٤هـ.

١٣- كتاب الهجاء:

طُبع بعنوان (كتاب الخط)، تحقيق: غانم قدوري الحمد نشرته مجلة المورد عام ١٩٩٠م.^(٢)

أما آثاره التي لم يُعثر على نسخة خطية لها فيما أعلم فهي:

١- كتاب الأذكار في المسائل الفقهية:

نقل منه السيوطي في الأشباه والنظائر^(٣)، ولعل المسألة الأخيرة منه هي الرسالة التي ذكرها

بروكلمان للزجاجي بعنوان: (تعليقات على صيغة الطلاق في بيت من الشعر)، لها نسخة في

(١) لعل ما ذكره السوسي في (خلال جزولة): «مؤلف للزجاجي في النحو أوله...» ١١٣/٢ هو نسخة للجمل.

(٢) ١٣٤-١٥٧، مج ١٩، ٢٤.

(٣) ٥٨٦/٤.

المتحف البريطاني^(١).

٢- كتاب شرح الألف واللام للمازني^(٢).

٣- كتاب شرح رسالة كتاب سيبويه:

ذكره الزجاجي في الإيضاح ونبه عليه المحقق^(٣).

٤- كتاب الكافي:

في النحو^(٤).

٥- كتاب المخترع في القوافي:

ويسمى (القوافي)، ولعله هو ما سماه ابن خير (٥٧٥هـ)^(٥) في فهرسته: (المجموع في معرفة أنواع الشعر وقوافيه)^(٦).

٦- مسائل نحوية متفرقة:

هي إحدى عشرة مسألة كتبها الزجاجي في جواب سؤال وجّه له، نقل منها السيوطي في الأشباه والنظائر^(٧).

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي ١٧٦/٢ ، وذكر أيضاً أن له مخطوط: الأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها، ولم يشر إليه سواه.

(٢) الوافي بالوفيات ٦٧/١٨ ، بغية الوعاة ٧٧/٢ ، كشف الظنون ١٣٩٦/٢ .

(٣) ينظر: الإيضاح ٧ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٥٣ .

(٤) الوافي بالوفيات ٦٧/١٨ ، سلم الوصول ٢٥١/٢ ، بغية الوعاة ٧٧/٢ .

(٥) ينظر ترجمته في: بغية الملتبس ٧٥ ، تاريخ الإسلام ٥٥٩/١٢ ، الأعلام ١١٩/٦ .

(٦) ٣٨٩ ، ولقد نبه المنجي الكعبي أن ما حققه الشعبي في تونس ونسبه للزجاجي هو للنديم، ينظر: الكتاب المنسوب

للزجاجي فالسيراقي فالعروزي هو للنديم، مجلة علامات في النقد الأدبي ٨٣-١١٠ مج ٨ ، ج ٣٠ .

(٧) ١١٠/٣ .

كتاب الجمل:

مختصر في النحو، وإن شئت فقل في العربية، جمع ما يحتاجه متعلم اللغة تحدثاً وكتابة؛ من النحو، والتصريف، وما يتعلق بهما من ضرائر الشعر، ومباحث لغوية كأبواب التأنيث والتذكير، وصوتية كالإمالة، والإدغام، وبابي الحروف المجهورة والمهموسة، وإملائية؛ كأبواب الهجاء والخط، ولقد حظي الكتاب بشهرة واسعة، وقبول لدى المتعلمين والمعلمين على حد سواء؛ حتى عُرف مؤلفه (بصاحب الجمل)، وقيل: إنه من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا انتفع به، وقد اشتغل به خلق من المشارقة والمغاربة، فهو كتاب المصريين، وأهل المغرب، وأهل الحجاز، واليمن، والشام، فلقد أنفع به في بلاد الإسلام على العموم، ولعل أحد أسباب هذه البركة أنه صنّفه بمكة، وكان إذا فرغ من باب طاف ودعا الله تعالى أن يغفر له وأن ينفع به قارئه، وقيل: إنه ما يَبُضُّ مسألة فيه إلا وهو على وضوء^(١).

ومن أسباب هذا القبول: المنهج التعليمي المتوسط الذي اتبعه أبو القاسم في هذا الكتاب، والذي تلاحظه من أول الأبواب دلالة على توجيه الكتاب للشاديين في النحو، فلقد ذكر أنه وضعه مختصراً، وهو سهل العبارة، واضح المفردات، يتجنب البسط في الخلافات النحويّة، وقلما غلّط أحد النحويين، فلم أجده غلّط سوى الكسائي في إجازته حذف الفاعل^(٢)، واكتفى برد رأيه بالتعليل فقط، ولقد استطاع الزجاجي أن ييسر لقارئ الجمل القواعد بتنويع شواهد؛ من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال العرب شعراً ونثراً، وكثرة الأمثلة كثرة توضيح، إلا ما جاء في مثل باب التوكيد حيث فصلّ فيها، ثم هو كثيراً ما يقول: (وما أشبه ذلك)^(٣) بعد ذكره للأنواع والأمثلة، و: (وقس عليه تصبّ إن شاء الله)^(٤)، و: (فافهم تصبّ إن شاء الله)^(٥)، وعلل كثيراً من من الأحكام إلا إنها علل أوائل، ما يدل على توجيه الكتاب لطالبي علم العربية لا المتخصصين

(١) ينظر: إنباه الرواة ٢/٢٦١، مرآة الجنان ٢/٢٤٩.

(٢) ينظر: الجمل ١٦٧.

(٣) ينظر مثلاً: ٩٤، ١٣٥، ١٤٤، ١٥٩، ١٦١، ١٨١، ٢٧٢، ٢٧٤.

(٤) ينظر مثلاً: ٩٥، ١٣٦، ١٦٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٩١، ٢١٢، ٢٣٢.

(٥) ينظر مثلاً: ١٤٩، ١٥٣، ٢١٠، ٢٤٣، ٢٤٧، ٣٧٧، ٣٨٢، ٤١١.

فيه، ولقد أُلْف بعد (الإيضاح في علل النحو) حيث ذكره الزجاجي وهو يعوّل عليه^(١).

وقد شُرح (الجمال) بشروح كثيرة، وللمغاربة عناية خاصة به، فمنزلته عندهم تداني كتاب سيبويه، ذكر صاحب (مرآة الجنان) أنه قد أخبره «بعض فضلاء المغاربة أن عندهم لكتاباه مائة وعشرين شرحاً»^(٢)، فأكثر الشروح التي أثبتت لأهل المغرب.

يشارك المصنّف في عنوانه كتب كثيرة^(٣)، مما يصعب حصر شروحه عند ذكر الشرح في المصادر مطلقاً غير مقيد بشرح جمال الزجاجي، خاصة وأغلب الشراح من المتأخرين. من شروح الجمال، وشروح أبياته، وما يتعلق به^(٤):

١. شرح الجمال، لأبي القاسم الحسين بن الوليد، ابن العريف (٣٩٠هـ).^(٥)
٢. شرح الجمال، لأبي الفتوح ثابت بن مُحمّد العدويّ الجرجاني (٤٣١هـ).^(٦)
٣. شرح مُشكل الجمال، لخلف بن فتح بن جودي القيسي اليابريّ (٤٣٤هـ).^(٧)
٤. شرح الجمال تعليق الجليس، لأحمد بن عبد الله بن سليمان، أبي العلاء المعريّ (٤٤٩هـ).^(٨)
٥. إسعاف الصديق، لأحمد بن عبد الله بن سليمان، أبي العلاء المعريّ.^(٩)

(١) ينظر: الجمال ٣١٤ .

(٢) مرآة الجنان ٢/٢٤٩ .

(٣) فمنها: الجمال المنسوب للخليل بن أحمد، وهو الجمال لابن شقير المطبوع بعنوان المحلى، الجمال لابن خالويه في النحو،

الجمال لأبي عبد الله بن هشام الأنباري، الجمال لابن السراج. تاريخ العلماء ٤٨ ، تاريخ الإسلام ٩٩٠/١١ .

(٤) جمعت ما صُرح بأنه شرح لجمال الزجاجي فقط، ورتبتها حسب وفيات أصحابها، ولقد أشار محقق (البيسطة) الثبيتي إلى شروح أخرى لم أستطع التحقق من أنها لجمال الزّجّاجيّ.

(٥) ينظر: بغية الملتبس ٢٦٧ ، كشف الظنون ١/٦٠٤ ، الأعلام ٢/٢٦١ .

(٦) ينظر: بغية الوعاة ١/٤٨٢ ، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ١٢٥ ، إنباه الرواة ١/٢٩٨ .

(٧) ينظر: بغية الوعاة ١/٥٥٦ ، كشف الظنون ١/٦٠٤ ، سلم الوصول ٢/٨٢ .

(٨) ينظر: معجم الأدباء ١/٣٣٢ ، ٣٣٤ ، إنباه الرواة ١/٨٤ ، كشف الظنون ١/٦٠٤ .

(٩) ينظر: المصادر السابقة.

٦. شرح الشواهد عون الجمل ولم يتم، لأحمد بن عبد الله بن سليمان، أبي العلاء المعري^(١).
٧. شرح أبيات الجمل، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (٤٥٨هـ).^(٢)
٨. الحلل شرح على الجمل، لسعيد بن عيسى بن لب الأصفر (٤٦٠هـ).^(٣)
٩. شرح على أبيات الجمل، لسعيد بن عيسى بن لب الأصفر.^(٤)
١٠. شرح الجمل، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ).^(٥)
١١. شرح الجمل، للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، أبي نصر الضرير (٤٦٩هـ).^(٦)
١٢. شرح الجمل، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعمى (٤٧٦هـ).^(٧)
١٣. شرح أبيات الجمل، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعمى.^(٨)
١٤. إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ).^(٩)
١٥. الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي.^(١٠)
١٦. شرح الجمل، لأبي الحسن علي بن أحمد بن باذش الغرناطي (٥٢٨هـ).^(١١)

-
- (١) ينظر: معجم الأدباء ١/٣٣٢، ٣٣٤، إنباه الرواة ١/٨٤، كشف الظنون ١/٦٠٤.
 - (٢) ينظر: فهرسة ابن خير ٤٣٧، تاريخ الإسلام ١٠/٩٩، الأعلام ٤/٢٦٣.
 - (٣) ينظر: معجم الأدباء ٣/١٣٦٩، إنباه الرواة ٢/٤٧، الذيل والتكملة ٢/٤٠، تاريخ الإسلام ١٠/١٦٤.
 - (٤) ينظر: المصادر السابقة.
 - (٥) كتاب شرح الجمل النسخة الصغرى منه، والزيادة التي بين الصغرى والكبرى. ينظر: البلغة ١٦١، فهرسة ابن خير الإشبيلي ٣٩١، الأعلام ٣/٢٢٠.
 - (٦) ينظر: معجم الأدباء ٥/٢٢٣٠، بغية الوعاة ٢/٢٦٠، معجم المؤلفين ٨/١٢٣.
 - (٧) ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٨٤٨.
 - (٨) ينظر: المصادر السابقة.
 - (٩) ينظر: وفيات الأعيان ٣/٩٨، أعلام النبلاء ١٩/٥٣٢، الأعلام ٤/١٢٣.
 - (١٠) ينظر: المصادر السابقة.
 - (١١) ينظر: الإحاطة ٤/٧٨، كشف الظنون ١/٦٠٤، الديباج المذهب ٢/١٠٨.

١٧. شرح الجمل، لعبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي (١). (٥٥٥٠هـ).
١٨. شرح أبيات الجمل، لعبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي (٢).
١٩. توطئة المدخل إلى كتاب الجمل، لأحمد بن عبد الجليل التدميري (٣). (٥٥٥٥هـ).
٢٠. شفاء الصدور في شرح أبيات الجمل، لأحمد بن عبد الجليل التدميري (٤).
٢١. المختزل مختصر شفاء الصدور في شرح أبيات الجمل، لأحمد بن عبد الجليل التدميري (٥).
٢٢. شرح الجمل وفيه رد على ابن بابشاذ، لعبد الله بن أحمد، ابن الخشاب (٦). (٥٥٦٧هـ).
٢٣. شرح الجمل كبير، لمحمد بن ميمون العبدري القرطبي القيسي، أبي بكر مركوش (٧). (٥٥٦٧هـ).
٢٤. شرح الجمل صغير، لمحمد بن ميمون العبدري القرطبي القيسي، أبي بكر مركوش (٨).
٢٥. إكمال شرح أبي محمد بن السيد على الجمل، لعلي بن إبراهيم بن سعد الخير الأنصاري البلسني (٩). (٥٥٧١هـ).
٢٦. الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، لمحمد بن هشام اللخمي السبتي (١٠). (٥٥٧٧هـ).

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ٩٨٧/١١ ، البلغة ١٧٦ ، ١٧٧ ، الأعلام ١٩٦/٤ .

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) ينظر: التكملة ٦٠/١ ، الذيل والتكملة ٤١٧/١ ، تذكرة النحاة ١٢٠ ، الأعلام ١٤٣/١ .

(٤) ينظر: المصادر السابقة.

(٥) ينظر: المصادر السابقة.

(٦) وهذا غير شرحه لجمال الجرجاني. ينظر: تاريخ الإسلام ٣٦٣/١٢ ، البلغة ١٦٧ .

(٧) ينظر: معجم الأدباء ٢٦٥٣/٦ ، الذيل والتكملة ٣٤٨/٤ ، تاريخ الإسلام ٣٨٠/١٢ ، الديباج المذهب ٢٨٦/٢ .

(٨) ينظر: المصادر السابقة.

(٩) ينظر: تاريخ الإسلام ٤٩٣/١٢ ، البلغة ١٩٩ ، الأعلام ٢٥١/٤ .

(١٠) ينظر: البلغة ٢٥٦ ، سلم الوصول ٩٩/٣ ، الأعلام ٣١٨/٥ .

٢٧. شرح الجمل، لإبراهيم بن مَلَكُون الحَضْرَمِيّ الإشبيليّ، أبي إِسْحَاق (٥٨١هـ).^(١)
٢٨. شرح الجمل كبير ولم يتم، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٨١هـ).^(٢)
٢٩. شرح الجمل، لمحمد بن حَمِيد ابن مَأْمُون الأنصاريّ، ابن حَزْمُون (٥٨٦هـ).^(٣)
٣٠. شرح الجمل، لعلي بن قاسم بن يُونُش الإشبيليّ، ابن الرِّقَّاق (٦٠٥هـ).^(٤)
٣١. المقدمة الجزولية القانون، لأبي موسى عيسى بن يَلْبَخْت الجزوليّ (٦٠٧هـ).^(٥)
٣٢. شرح الجمل، لابن خروف (٦٠٩هـ).^(٦)
٣٣. شرح أبيات الجمل، لعبد الكريم بن عطايا، أبو الفضل القرشيّ المصريّ (٦١٢هـ).^(٧)
٣٤. شرح أبيات الجمل، لعلي بن عبد الله الوهرانيّ (٦١٥هـ).^(٨)
٣٥. شرح الجمل، لأبي علي عمر بن عبد المجيد الرندي (٦١٦هـ).^(٩)
٣٦. شرح الجمل، لأحمد بن عبد المؤمن الشريشيّ (٦١٩هـ).^(١٠)
٣٧. الرسالة الفريدة والأملوحة المفيدة في أبيات الجمل، لعلي بن مُجَدِّد بن حريق المخزوميّ،
البلنسيّ (٦٢٢هـ).^(١١)

-
- (١) ينظر: تاريخ الإسلام ٧٢٣/١٢ ، البلغة ٦٤ ، الأعلام ٦٢/١ .
- (٢) ينظر: تاريخ الإسلام ٧٣١/١٢ ، كشف الظنون ٦٠٤/١ ، الأعلام ٣١٣/٣ .
- (٣) ينظر: الذيل والتكملة ١٦٣/٤ ، سلم الوصول ١١٤/٣ ، وقيل هو شرح لجمل الجرجانيّ الأعلام ٧٢/٦ .
- (٤) ينظر: إنباه الرواة ٣٠٤/٢ ، تاريخ الإسلام ١١٧/١٣ ، الأعلام ٣٢٠/٤ .
- (٥) ينظر: تاريخ الإسلام ١٧٠/١٣ ، الأعلام ١٠٤/٥ .
- (٦) ينظر: معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ ، وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ ، أعلام النبلاء ٢٦/٢٢ .
- (٧) ينظر: وشي الحل ٤٢٤ ، ٧١٥ ، تاريخ الإسلام ٣٤٣/١٣ ، الأعلام ٥٣/٤ .
- (٨) ينظر: تاريخ الإسلام ٤٦١/١٣ ، كشف الظنون ٦٠٤/١ ، الأعلام ٣٠٤/٤ .
- (٩) ينظر: الذيل والتكملة ٣٧٤/٣ ، البلغة ٢٢١ ، بغية الوعاة ٣٩٢/٢ .
- (١٠) ينظر: الذيل والتكملة ٤٤٨/١ ، البلغة ٧٧ ، بغية الوعاة ٣٣١/١ ، نفح الطيب ١١٥/٢ .
- (١١) ينظر: تاريخ الإسلام ٧١٤/١٣ ، البلغة ٢١٥ ، الأعلام ٣٣١/٤ .

٣٨. للتخل شرح للجمل، مختصر، لمحمد بن أحمد بن أبي غالب العبدي، أبي عبد الله (٦٢٦هـ).^(١)
٣٩. شرح الجمل، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأعلام البطلوسي (٦٣٧هـ).^(٢)
٤٠. تعليق على الجمل، لفضيل بن محمد بن سمالك المعافري (٦٥٠هـ).^(٣)
٤١. شرح الرسالة الفريدة والأملوحة المفيدة في أبيات الجمل، ليوسف بن محمد بن إبراهيم الأنصاري البياسي البلنسي الأندلسي جمال الدين، أبي الحجّاج (٦٥٣هـ).^(٤)
٤٢. غاية الأمل في شرح الجمل، لعبد العزيز بن إبراهيم، ابن بريزة (٦٦٢هـ).^(٥)
٤٣. شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، لابن عصفور (٦٦٩هـ).^(٦)
٤٤. شرح ابن عصفور الصغير على جمل الزجاجي.^(٧)
٤٥. شرح للجمل، لابن عصفور.^(٨)

-
- (١) ينظر: الذيل والتكملة ٤٩٦/٣ .
- (٢) ينظر: تاريخ الإسلام ٢٣٤/١٤ ، البلغة ٦٤ ، الأعلام ٦٢/١ .
- (٣) ينظر: بغية الوعاة ٢٤٧/٢ ، الذيل والتكملة ٤٥٦/٣ .
- (٤) ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين ١٢٧/١. وهو مخطوط ضمن مجموع بالزاوية الحمزية رقمها ١٣٢ ، تاريخ الإسلام ٧٥٠/١٤ .
- (٥) ينظر: نيل الابتهاج ٢٦٨ ، تراجم المؤلفين ٩٥/١ .
- (٦) ينظر: فوات الوفيات ١١٠/٣ ، البلغة ٢١٩ ، بغية الوعاة ٢١٠/٢ ، سلم الوصول ٣٩٧/٢ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٥٧٦/٧ .
- (٧) ينظر: المصادر السابقة، وقد حققه قمر أحمد القصاص في رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر.
- (٨) ينظر: المصادر السابقة، ولقد أشار المترجمون كالسيوطي إلى أن لابن عصفور ثلاثة شروح للجمل، ونقل في كتبه عن (شرح الجمل الكبير، وشرح الجمل الصغير)، لكن لم يسم الشرح الثالث، ولم أقف على نقل منه. ينظر مثلاً: همع الهوامع ٤٠١/٢-٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ارتشاف الضرب ١٢٤٣/٣ ، تمهيد القواعد ١٣١٥/٣ .
- ولقد سماه محقق (المتع في التصريف) فخر الدين قباوة الشرح الأوسط، ثم أشار إلى ترجيح كون ابن عصفور (إيضاح المشكل) هو أحد شروح الجمل، والجدير بالذكر أن محقق (الشرح الكبير) صاحب أبو جناح قال بأن نسخ الشرح الثالث مفقودة. ينظر: مقدمة المتع ٥-٦ ، مقدمة الشرح الكبير ٣٨ .
- في حين أن الشيخ خالدًا الأزهرّي نصّ على أن لابن عصفور شرحين على الجمل. ينظر: شرح التصريح ٦٢٠/١ .

٤٦. شرح الجمل، لأبي علي الحسين الفهري، ابن الناظر البلسني (٦٧٩هـ).^(١)
٤٧. شرح الجمل، لعلي بن محمد بن الصائغ الكنائي (٦٨٠هـ).^(٢)
٤٨. شرح الجمل، وفيه رد اعتراضات البطليوسي لابن الصائغ الكتامي (٦٨٠هـ).^(٣)
٤٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن بن أبي الرّبيع (٦٨٨هـ).^(٤)
٥٠. شرح للجمل، لأبي الحسن بن أبي الرّبيع.^(٥)
٥١. شرح للجمل، لأبي الحسن بن أبي الرّبيع.^(٦)
٥٢. شرح الجمل، لأبي جعفر اللّبي (٦٩١هـ).^(٧)
٥٣. وشي الحلل في شرح أبيات الجمل، لأبي جعفر اللّبي.^(٨)
٥٤. المنتخب الأكمل على كتاب الجمل، لمحمد بن أحمد الأنصاري الخفاف (آخر ق ٧).^(٩)
٥٥. تقييد على الجمل غير تام، لأحمد بن عبد النور المالقّي (٧٠٢هـ).^(١٠)
٥٦. تقييد على الجمل، لأبي بكر الوزير المعروف بابن مطرف الإشبيلي (٧٠٦هـ).^(١١)

(١) ينظر: كشف الظنون ٦٠٤/١ ، الأعلام ٢٤١/٢ ، معجم المفسرين ١٩١/٤ .

(٢) ينظر: كشف الظنون ٦٠٤/١ ، لعله تصحيف لعلي بن محمد بن الصائغ الكتامي.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام ٣٩٤/١٥ ، المزهرة ٣٨٢/٢ ، الأعلام ٣٣٣/٤ .

(٤) ينظر: برنامج التّجوي ٢٨٠ ، تاريخ الإسلام ٦١١/١٥ ، الأعلام ١٩١/٤ .

(٥) ينظر: المصادر السابقة.

(٦) ينظر: المصادر السابقة.

(٧) ينظر: وشي الحلل ١١١ ، ٤٥٩ ، ٤٩١ ، ٥٥٦ .

(٨) ينظر: المصادر السابقة.

(٩) ينظر: الذيل والتكملة ٥٥٠/٣ .

(١٠) ينظر: الإحاطة ٧٨/١ ، سلم الوصول ١٧١/١ .

(١١) ينظر: بغية الوعاة ٧٤/١ ، سلم الوصول ١١٨/٣ .

٥٧. شرح الجمل، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي (٧١٦هـ).^(١)
٥٨. المنهاج في شرح الجمل، ليحيى العلوي (٧٤٩هـ).^(٢)
٥٩. شرح الجمل، لأبي عبد الله محمد الخولاني، ابن الفخار (٧٥٤هـ).^(٣)
٦٠. شرح أبيات الجمل، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام النحوي (٧٦١هـ).^(٤)
٦١. تقييد على بعض الجمل، لابن لب (٧٨٢هـ).
٦٢. شرح الجمل، لمحمد بن علي بن يحيى الشامي، الغرناطي (٨١٥هـ).^(٥)
٦٣. شرح الجمل، للقلصادي (٨٩١هـ).^(٦)
٦٤. شرح الجمل، لعبد الله بن أحمد بن علي، الفاكهي (٩٧٢هـ).^(٧)
٦٥. شرح الجمل، للرسموكي (١٠٤٩هـ).^(٨)
٦٦. شرح الجمل، لأبي بكر المراغي.^(٩)
٦٧. شرح الجمل، لمحمد بن محمد بن مخلد النحوي، أبي عبد الله.^(١٠)
٦٨. شرح الجمل، لمجهول.^(١١)

(١) ينظر: كشف الظنون ٦٠٤/١ ، الأعلام ٢٩/١ .

(٢) ينظر: الأعلام ١٤٣/٨ ، معجم المفسرين ٧٢٨/٢ .

(٣) ينظر: سلم الوصول ١٩٠/٣ .

(٤) ينظر: أعيان العصر ٥/٣ ، بغية الوعاة ٦٨/٢ ، كشف الظنون ٦٠٤/١ .

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١٩٣/١ ، كشف الظنون ٦٠٤/١ ، معجم المفسرين ٥٨٥/٢ .

(٦) ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين ١١٠/٤ ، الأعلام ١٠/٥ .

(٧) المكتبة الخديوية بمصر ٤/٦٧ ، شذرات الذهب ٥٣٨/١٠ .

(٨) خزانة القرويين في فاس ١٢٢٠ ، والرسموكي قد شرح نظم الجمل للمجردي.

(٩) ينظر: معجم السفر ٢٠٦ .

(١٠) ينظر: التكملة ٩٥/٢ .

(١١) مكتبة خدابخش، بتنه، ١٥٦٢.

ثانيًا: اللّبي.

اسمه وحياته:

هو الشيخ النحوي الأديب، الأستاذ المقرئ، اللغوي، التاريخي، المتفنن الفقيه، أحمد بن أبي الحجاج يوسف بن أبي الحسن علي بن يوسف الفهريّ اللّبي - وزاد بعض من ترجم له يعقوب قبل علي^(١) - يكنى أبا جعفر، وأبا العبّاس، ولُقّب بصدر الدين^(٢)، وشهاب الدين^(٣)، وأفضل الدين^(٤).

ولد ببُلّة^(٥) من أعمال إشبيلية في الأندلس سنة ٦١٣ هـ على الأرجح؛ وذلك بمقارنة سن أستاذه ورحلته المشرقية بتاريخ ولادته، إضافة إلى أنه قول تلميذه الوادي آشي (٧٤٩ هـ)^(٦)، وقيل: ولد سنة ٦٢٣ هـ أو ٦١٠ هـ. وكان ذا خلق، سريع العبرة، رقيق الطباع، وحسن الظن بأهل الدين، أشعريّ المذهب.

نشأ في الأندلس التي ما لبثت أن سقطت بين أيدي النصارى؛ فتنقل أبو جعفر بين البلدان طالبًا للعلم بعد أن تلقى في مسقط رأسه عن كثير من الشيوخ، فارتحل إلى العدو وسكن سبتة، ثم أقرأ مدة في بجاية، فتونس، وانطلق بعدها في رحلته إلى المشرق بعد الأستاذية قاصدًا الحج قرابة عام ٦٤٩ هـ^(٧)، فلقي جماعة من الأئمة في الحجاز، ومصر في الإسكندرية؛ والقاهرة، ودمشق، ثم

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ٧٢٢/١٥، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٠٢/٤.

(٢) ينظر: مقدمة تحفة المجد الصريح ٦.

(٣) ينظر: كشف الظنون ١٢٧٣/٢.

(٤) ينظر: برنامج التجيبي ٢٧١.

(٥) بُلّة بفتح اللامين وسكون الباء، وتُعرف بالحمرء، وهي قصبة كُوزة بالأندلس كبيرة، لها عدة مدن، وهي برية بحرية، تقع غرب قرطبة. ينظر: معجم البلدان ١٠/٥.

(٦) ينظر ترجمته في: الأعلام ٦٨/٦، تراجم المؤلفين ١١٣/٥.

(٧) ذكر في فهرسته أنه لقي شيخه (ابن عبد السلام) سنة (٦٥١ هـ) في القاهرة، وهي السنة التي توفي فيها بعض شيوخه في المشرق، مما يدل على رحلته قبل هذه السنة بقراءة عامين. ولقد طالت رحلته لبضع سنين حتى أَلّف فيها بعض كتبه كبغية الآمال، وأخذ عن بعض شيوخه كالخسروشاهي في أكثر من مدينة، وتوفي الشيخ وهو لا زال يقرأ عليه، كما امتد لقائه بشيخه ابن عبد السلام حتى قرأ كل منهما على الآخر. ولا ثبت يؤكد ما يقوله بعض الباحثين أن له أكثر من رحلة مشرقية مستدلاً بتاريخ وفاة شيخه ابن التلمساني سنة ٦٤٤ هـ. فلقد ذكر ابن قاضي شعبة في طبقاته أنه توفي عام (٦٥٨ هـ) وهو أقدم من ذكر وفاته، وبذلك لا حجة بهذا التاريخ على تعدد رحلات اللّبي، أما التاريخ الذي اعتمد

ثم قفل راجعاً إلى حاضرة تونس في عهد الدولة الحفصية واتخذها وطناً.^(١)

شيوخه:

لقد تلقى اللبلي عن كثير من شيوخ النحو، واللغة، والأدب، والفقه، والقراءات وعلوم القرآن، والحديث، في المغرب والمشرق، ومن شيوخه:

في جزيرة الأندلس: وبمدينته لُبلة أخذ عن أبي زكريا يحيى بن عبد الكريم الفندلاوي، وفي إشبيلية تلقى في مسجدي الينافي والمرا عن الحافظ الحاكم أبي عبد الله ابن خلفون مُحمَّد الأونبي (٦٣٦هـ)^(٢)، وأبي إسحاق إبراهيم البطلوسيّ الأعلم، والنحوي أبي علي عمر الأزدي الشلوبين (٦٤٥هـ)^(٣)، وأبي الحسن علي بن جابر اللخمي الدَّبَّاج (٦٤٦هـ)^(٤)، والفقيه أبي مُحمَّد العراقي الفاسي (٦٤٦هـ)^(٥)، كما أخذ في شريش عن الحافظ أبي الحسن ابن الفخَّار (٦٤١هـ).^(٦)

ومن شيوخ أبي جعفر في المغرب: في مدينة سبتة أبو القاسم عبد الرحمن المصمودي ابن رَحْمُون (٦٤٩هـ)^(٧)، وأبو عبد الله مُحمَّد الأزدي (٦٦٠هـ)^(٨)، وأبو عبد الله مُحمَّد بن أبي عبد الله مُحمَّد العبسي، وأبو بكر يحيى بن ثابت البهراني، أما في بجاية فقد أخذ عن أبي الحسين أحمد بن السَّرَّاج

= عليه الباحث عام ٦٤٤هـ فقد ذكره السيوطي في حسن المحاضرة وتابعه المترجمون المتأخرون. والله أعلم.

(١) ينظر ترجمته في: فهرست اللبلي، برنامج أبي جعفر اللبلي الأندلسي، عنوان الدراية ٣٤٥، الرحلة المغربية للعبدي ٧٤، ملء العيبة لابن رشيد ٢٠٩/٢، برنامج التجيبي ٢٧١، إشارة التعيين ٥٣، تاريخ الإسلام ٧٢٢/١٥، برنامج الوادي آشي ٥٣، الوافي بالوفيات ١٩٢/٨، الديباج ٢٥٣/١، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٤١١/٥، بغية الوعاة ٤٠٢/١، درة الحجال ٣٨/١، نفح الطيب ٢٠٨/٢، ٥٥١، سلم الوصول ٢٦٨/١، كشف الظنون ٢٤٧/١، ٢٥٠، ١٢٧٣/٢، ١٦٧٤، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ٢٨٤/١، فهرس الفهارس ٩٠٦/٢، هدية العارفين ١٠٠/١، إيضاح المكنون ١٠٢/٣، معجم المؤلفين ٢١٢/٢، تراجم المؤلفين ٢٠٢/٤.

(٢) ينظر ترجمته في: الذيل والتكملة ١٤١/٤، تاريخ الإسلام ٢٢٢/١٤، الأعلام ٣٦/٦.

(٣) ينظر: وشي الحلل ١٥٤، ٤٢٢ وينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، الذيل والتكملة ٣٨٤/٣، تاريخ الإسلام ٥٢٩/١٤.

(٤) ينظر ترجمته في: الذيل والتكملة ١٦٦/٣، أعلام النبلاء ٢٠٩/٢٣، تاريخ الإسلام ٥٥٢/١٤.

(٥) ينظر ترجمته في: الذيل والتكملة ٥٣٥/٨.

(٦) ينظر ترجمته في: الذيل والتكملة ١٥٥/٣، تاريخ الإسلام ٣٨٦/١٤، الأعلام ٢٥١/٤.

(٧) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٦٢٠/١٤، الوافي بالوفيات ١٤٢/١٨، بغية الوعاة ٨٦/٢.

(٨) ينظر: وشي الحلل ١٦٤ وينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٩٤١/١٤.

الإشبيلي (٦٥٧هـ)^(١)، وفي تونس عن شيخه أبي العباس أحمد بن علي بن أبي بكر بن محمد البلاطي الحميري القلعي.

وفي رحلته المشرقية التي قال عنها تلميذه الغبريني (٧٠٤هـ)^(٢) إنه لم يفد بها علماً «لأنه ما ارتحل إلا بعد الأستاذية والاقتصار على ما علم»^(٣)، التقى بكثير من الشيوخ والأئمة، وقرأ على كثير منهم فأضافوا له علماً وثقة في الأسانيد؛ منهم في ديار مصر: ناصر الدين أبو الفتوح بن ناهض اللخمي الحصري (٦٥٢هـ)^(٤)، وشرف الدين أبو محمد عبد الله ابن التلمساني (٦٥٨هـ)^(٥)، وكمال الدين أبو الحسن علي بن شجاع العباسي (٦٦١هـ)^(٦)، وتقي الدين عبد الرحمن الشافعي الناشري المقرئ (٦٦١هـ)^(٧)، ويحيى القرشي المصري؛ المعروف برشيد الدين العطار (٦٦٢هـ)^(٨)، ومن شيوخه في الإسكندرية خاصة: أبو زيد عبد الرحمن بن مكى الطرابلسي (٦٥١هـ)^(٩)، والمقرئ أبو إسحاق إبراهيم بن وثيق الأمي (٦٥٤هـ)^(١٠)، وشرف الدين أبو عبد الله محمد المُرسي (٦٥٥هـ)^(١١)، والفقيه أبو عبد الله محمد الأنصاري ابن الجرج (٦٥٦هـ)^(١٢)، وأبو محمد عبد الباري بن عبد الرحمن الصعدي (٦٥٦هـ)^(١٣)، وكذلك أبو محمد عبد السلام بن عتيق التميمي

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٨٥٩/١٤ ، أعلام النبلاء ٣٣١/٢٣ ، ذيل التقييد ٣٧٠/١ . وهو شيخ اللبلي الذي صُحف (باب الدراج) كما نبه محمد بوزيان محقق برنامج اللبلي ٦٩ .

(٢) ينظر ترجمته في: الديباج المذهب ٢٥٢/١ ، الأعلام ٩٠/١ ، معجم أعلام الجزائر ٢٤٨ .

(٣) ينظر: عنوان الدراية ٣٤٥ .

(٤) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٧٣٥/١٤ ، الأعلام ٣٥٠/٧ .

(٥) ينظر ترجمته في: العقد المذهب ٣٩٦ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١٠٧/٢ ، حسن المحاضرة ٤١٣/١ .

(٦) ينظر ترجمته في: مجمع الآداب ١٩٩/٤ ، تاريخ الإسلام ٤٢/١٥ ، سلم الوصول ٣٦٦/٢ .

(٧) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٠/١٥ ، ذيل التقييد ١٠٢/٢ ، حسن المحاضرة ٥٠١/١ .

(٨) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٦٥/١٥ ، ذيل التقييد ٣٠٤/٢ ، حسن المحاضرة ٣٥٦/١ .

(٩) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٧٠٨/١٤ ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٣٧٩/١ .

(١٠) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٧٥٣/١٤ ، ذيل التقييد ٤٤٥/١ ، حسن المحاضرة ٥٠١/١ .

(١١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٧٨٦/١٤ ، ذيل التقييد ١٤٤/١ ، الأعلام ٢٣٣/٦ .

(١٢) ينظر ترجمته في: ذيل التقييد ٩١/١ ، حسن المحاضرة ٤٥٧/١ .

(١٣) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٨٢١/١٤ ، الوافي بالوفيات ٨/١٨ ، هدية العارفين ٤٩٤/١ .

السفاسقي (٦٥٧هـ)^(١)، ورشيد الدين عبد الكريم بن عطاء الله الجذامي (٦٦٤هـ)^(٢)، وعبد العزيز بن الحسين الخليلي الداري (٦٨٠هـ)^(٣)، أما في القاهرة فهم: القاضي زين الدين أبو العباس محمد ابن أبي المكارم بن حسان الأنصاري (٦٥١هـ)^(٤)، وزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ)^(٥)، وعبد الله بن لب بن خيرة الشاطبي (٦٥٧هـ)^(٦)، وعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (٦٦٠هـ)^(٧)، ومحيي الدين محمد بن محمد بن سراقه الأنصاري الشاطبي (٦٦٢هـ)^(٨)، والقاضي ابن دقيق العيد محمد بن مطيع القشيري (٧٠٢هـ)^(٩)، وأبو محمد عبد الله القايي الأغماتي الأيلي.

ومن أخذ منهم والتقى بهم في دمشق وبجامعها الأعظم: أبو سالم محمد بن طلحة القرشي النصيبي (٦٥٢هـ)^(١٠)، وشمس الدين عبد الحميد الخسروشاهي (٦٥٢هـ)^(١١) وفي القاهرة التقى به أيضاً^(١٢)، ومن شيوخه في دمشق عبد الله بن أبي الوفاء الباذرائي (٦٥٥هـ)^(١٣)، وشرف الدين أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الإزيلي (٦٥٦هـ)^(١٤)، وعلم الدين أبو الفضل القاسم بن الموفق اللورقي الأندلسي (٦٦١هـ)^(١٥).

-
- (١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٨٦٢/١٤ .
 - (٢) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٠٣/١٥ ، الديباج المذهب ٤٣/٢ ، شجرة النور الزكية ٢٤٠/١ ،
 - (٣) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٣٩٣/١٥ ، مجمع الآداب ٤٥١/٤ ، ذيل التقييد ١٢٥/٢ .
 - (٤) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٧١٦/١٤ .
 - (٥) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٨٢٦/١٤ ، أعلام النبلاء ٣١٩/٢٣ ، حسن المحاضرة ٣٥٥/١ .
 - (٦) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٨٦١/١٤ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٤٤٥/١ .
 - (٧) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٩٣٣/١٤ ، ذيل التقييد ١٢٨/٢ ، حسن المحاضرة ٣١٤/١ .
 - (٨) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٦١/١٥ ، حسن المحاضرة ٣٨١/١ ، الأعلام ٣٢٢/٥ .
 - (٩) ينظر ترجمته في: ذيل التقييد ١٩١/١ ، حسن المحاضرة ٣١٧/١ ، سلم الوصول ٢٠٤/٣ .
 - (١٠) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٧٣٣/١٤ ، سلم الوصول ١٥١/٣ ، الأعلام ١٧٥/٦ .
 - (١١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٧٢٦/١٤ ، فوات الوفيات ٢٥٧/٢ ، سلم الوصول ٢٤٥/٢ .
 - (١٢) ينظر: فهرست اللبلي ١٢٣ .
 - (١٣) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٧٧٨/١٤ ، أعلام النبلاء ٣٣٢/٢٣ .
 - (١٤) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٨٠٣/١٤ ، ذيل التقييد ٥١٣/١ .
 - (١٥) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٦٧/٤ ، مجمع الآداب ٥٤٤/١ ، تاريخ الإسلام ٤٤/١٥ .

تلاميذه:

كما تنوعت علوم مشايخه تنوع تلاميذه بين نحويّ، وفقهه، وتاريخيّ؛ فممن أخذ عنه قراءة وسماعاً: شيخه وصاحبه الإمام العز بن عبد السلام، وابنه عبد اللطيف بن عبد العزيز بن عبد السلام (٦٩٥هـ)^(١)، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله القيسي ابن العطار (٦٩٨هـ)^(٢)، وأبو زكريا يحيى بن علي اليفرني (٧٠١هـ)^(٣)، ومحمد بن أبي القاسم بن محمد بن إبراهيم الأزديّ الشريشيّ (٧٠٨هـ)^(٤)، وأبو العباس أحمد بن أحمد الغبريّ، ومحمد العبدريّ البلسيّ (نحو ٧٢٠هـ)^(٥)، وابنه محمد بن محمد العبدريّ البلسيّ، كما روى عنه كثيرًا تلميذه أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهرّيّ السبتيّ (٧٢١هـ)^(٦) فكتابه (ملء العيبة) مصدر أساسي في الترجمة للبللي ومصنفاته، وقد لقيه في تونس ثلاث مرات، وكعادة ابن رشيد بأن يستجيز شيوخه مروياتهم لأبنائه وبعض صحبه؛ فقد أجاز للبللي أولاد ابن رشيد: أبا القاسم محمد بن محمد بن عمر بن رشيد الفهرّيّ السبتيّ، وعائشة بنت محمد بن عمر بن رشيد الفهرّيّ السبتيّ أم السعد، وأمة الله بنت محمد بن عمر بن رشيد الفهرّيّ السبتيّ أم المجد^(٧)، ومن تلاميذ أبي جعفر أيضًا: القاسم بن يوسف التجيبيّ (٧٣٠هـ)^(٨)،

= ولقد أضاف ابن رشيد في ملء العيبة -وتابعه السيوطي في البغية- أبا الحسن ابن خروف من شيوخه في الحديث، وهو سهو منه -والله أعلم-؛ فوفاة ابن خروف النحوي والشاعر كلاهما سابقة لولادة للبللي، ومشيغة ابن خروف الحنبلي الموصلي (٧٢٧هـ) بعد وفاة للبللي، ولقد ذكر ابن رشيد نفسه في إسناد قراءة للبللي (كتاب سيبويه) أن ابن خروف النحوي شيخ شيخه المصمودي. وبحث في ملء العيبة وكثير من كتب السيوطي عن ابن خروف؛ فلم أجدها ذكرًا سوى النحوي. (ملء العيبة ٢/٢١٠، ٢٣٢)

ومن تُسبوا لمشيغة للبللي: حازم القرطاجيّ ذكره محقق كتابه (منهاج البلغاء) ابن الخواجه مستدلاً بتنقيحه لكتاب للبللي (وشي الحلل) بأمر من الخليفة المستنصر -إذ كان القرطاجيّ في ديوان الإنشاء- ولا أعتقد ذا كافيًا لمشيخته، وتلاميذه تلاميذ للبللي. والله أعلم.

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٨١٧/١٥، العقد المذهب ٣٨١، حسن المحاضرة ٤٢٠/١.

(٢) ينظر ترجمته في: سبك المقال ١٦٥، بغية الوعاة ١٥١/١.

(٣) ينظر: سبك المقال ١٦٧، درة الحجال ٣٣٤/٣، تراجم المؤلفين التونسيين ٩٢/٢.

(٤) ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤١١/٥.

(٥) ينظر ترجمته في: الأعلام ٣٢/٧.

(٦) ينظر ترجمته في: الديباج المذهب ٢٩٧/٢، سبك المقال لفك العقال ٢٠٧، الأعلام ٣١٤/٦.

(٧) ينظر: ملء العيبة ٢/٢٠٩.

(٨) ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٢٨٠/٤، فهرس الفهارس ٢٦٤/١.

وأبو إسحاق إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع (٧٣٤هـ)^(١)، وأبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله بن أبي فليته بن إدريس (بعد ٧٣٦هـ)^(٢)، وأبو زكريا السلاوي يحيى بن إبراهيم بن يحيى بن إدريس الحسيني (بعد ٧٤٠هـ)^(٣)، كذلك روى عنه^(٤) أبو حيان محمد بن يوسف ابن حيّان الأندلسيّ الغرناطيّ (٧٤٥هـ)^(٥)، وشمس الدين أبو عبد الله محمد بن جابر القيسي الوادي آشي، وأبو العباس بن يوسف السلمي الكتّاني^(٦)، ومن حضر إملاءه ودرسه أبو بكر بن الوزير أبي الحسن بن غالب الذي أشار عليه بشرح الفصيح^(٧).

مكانته العلمية وأثاره:

لقد حظيت شخصية اللبلي العلمية بإعجاب شيوخه وتلاميذه به، ورضاهم عنه؛ يقول في فهرسته عن شيخه العز بن عبد السلام: «أول ما لقّيته قال لي: خيرَ مُقدِّمٍ إن شاء الله. فقلت له: بسعادتك. فقال لي: علام ينتصب خيرَ مقدم؟ فأجبت: بأن سيّويه ذكر هذا المثال في المنصوبات، وأجاز فيه وجهين: النصب والرفع»^(٨) وذكرت له ما يمكن أن يقال في المسألة، ثم سأني عن مسائل كثيرة متعددة فأجبت فيها كلها على حسب ما وفق الله تعالى بفضله، فصرف وجهه لمحيي الدين بن سراقه، وقال: هذا نمطٌ عالٍ. وقال: ادنُ. فدنوت وهو يقربني حتى لصقت به، وآنسني، وعاملني بالبر والإكرام بمقدار ما يليق به - رحمه الله -»^(٩).

(١) لقد رجح تلمذته على اللبلي محقق كتابه معين الحكام ينظر: ٦٧/١ ، و ينظر ترجمته في: الديباج المذهب ٢٧١/١،

تراجم المؤلفين التونسيين ٣٢٢/٣ .

(٢) ينظر: تاج المفرق ١٠٨/٢ .

(٣) ينظر: الحلل السندسية في الأخبار التونسية ٨٠٨/١ .

(٤) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر ٣٤٥/٥ ، الوافي بالوفيات ١٨٤/٥ .

(٥) ينظر ترجمته في: ذيل التقييد ٢٨٣/١ ، حسن المحاضرة ٥٣٤/١ ، سلم الوصول ٢٩٢/٣ .

(٦) ينظر: سبك المقال ١٧٢ .

(٧) ينظر: تحفة المجد الصريح ٣ .

(٨) ينظر: الكتاب ٢٧٠/١ .

(٩) فهرست اللبليّ ١٣٢ . وقد ذُكر في (نفح الطيب) نفس الموقف للّبلي مع القاضي ابن دقيق العيد وجاء في جواب

اللبلي: «على المصدر، وهو من المصادر التي لا تظهر أفعالها، وقد ذكره سيّويه... إلى آخره. فإنه كان يحفظ أكثره،

فأكرمه القاضي وعظمه» ٢٠٩/٢ .

وقول شيخه شرف الدين التلمساني في إجازته لأحد كتبه: «قرأ علي... الشيخ الفقيه، الإمام العالم، الأديب النحوي؛ مجد العلماء، وفخر الأدباء، الفاضل أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهريّ اللبلي ... قراءة بحثٍ واستيضاح، وكشف لغوامض ذلك، قولة تؤذن لفهم معانيه، والوقوف على ما أودع فيه، وقد أذنتُ له -وفقه الله- أن يقرئ ذلك لمن رغب فيه، ثقة بحذقه، وعلمه، وجودة ذهنه وفهمه»^(١).

ونظم شيخه الحصريّ قصيدة في مدح مصنفه (شرح الفصيح)؛ أمسك اللبلي عن ذكرها كاملة تواضعاً منه -رحمه الله-، وأنه ليس أهلاً لها^(٢)، وهذا الأديب الشاعر حازم القرطاجنيّ (٦٨٤هـ)^(٣) يقوم له ويبالغ في بره وإكرامه ويقول له: أنت سيدي وأخي^(٤). وغير ذلك مما ووصفه ووصفه به تلاميذه؛ من حسن الخلق، وعلو المنزلة وتفننه بالعلوم وأستاذيته في النحو واللغة خاصة؛ مما يدل على فضل ومكانة شخصيته العلمية بين علماء عصره حتى عُد اللبلي مع ابن عصفور المصنّفين الوحيدين من النحويين اللذين أحرزت مصنفاتهما شهرة في القرن الثالث عشر ميلادية من العهد الحفصي التونسي^(٥).

وقول الغبريّ عنه: إنه كان يتبسط لإقراء كتب العربية دلالة على طريقته التعليمية الجامعة بين الوضوح والتوسع، فهل طريقة التعليم المباشر هذه تنعكس على طريقته في التصنيف؟ لعل البحث يجيب عن هذا.

ولا يُنقص من منزلة اللبلي ما وصفه به تلميذٌ تلميذه ابن الطوّاح (ق ٨ هـ)^(٦) بأنه فصيح القلم أعجمي اللسان، بل يزيد مصنفاته قيمة، فصاحب قرآن النحو وُصف بأن علمه أبلغ من لسانه!^(٧)، فإن كانت فصاحة اللسان بها تشنّف الآذان، وتفتق ألسنة الطلاب؛ إلا إن انتفاع

(١) فهرست اللبلي ٢٦ .

(٢) ينظر: برنامج اللبلي ٨٦ ، ملء العيبة ٢/٢٤٦ .

(٣) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥١٧/١٥ ، سلم الوصول ٨/٢ ، الأعلام ١٥٩/٢ .

(٤) ينظر: نفح الطيب ٢/٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٥) ينظر: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي ٤١٨/٢ .

(٦) ينظر ترجمته في: سبك المقال ٢١ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٨٣/٣ .

(٧) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٦٧ ، تاريخ العلماء النحويين ٩٠ ، إنباه الرواة ٣٤٩/٢ .

الناس بلسان القلم لا ينكره ذو لب ونظر؛ فبه قُيِّد العلم وانتشر، ولا يستقيم أحدهما دون الآخر، هذا إن صحَّ قوله -رحمه الله- واجتمعت بإنسان واحد فصاحة قلم وتعليم وعلم بالعربية مع عجمة باللسان، ولم يكن من شيء بنفسه إذ كان اللَّبْلِي يغض من شيخ ابن الطَّوَّاح -والذي يقدره كثيرًا- أبي زكريا اليفرني، ويثني على صاحبه ابن العطار؛ لأن أبا زكريا كان إذا لقي اللَّبْلِي راكبًا لا ينزل له من على الدابة وابن العطار إذا لقيه يهش له^(١)، وهو بذا لا يُلام؛ فإن جلَّ ما يرجوه المعلم من تلاميذه التقدير والوفاء رحمهم الله أجمعين.

لِللَّبْلِيِّ تصانيف عدة في النحو، واللغة، والشريعة، وله فهرست، وبرامج كما شُهر عن المغاربة من عناية بالتراجم والفهارس، منها ما صُنِّف بالمغرب وبعضها بالمشرق، فمن كتبه التي عُثِرَ على نسخة خطية لها:

١- برنامج اللَّبْلِي الصغير: لخصه ابن رُشيد في (ملء العيبة) عند ترجمته لِللَّبْلِيِّ^(٢)، ولقد حققه: مُحمَّد بوزيان بنعلي، طبعه ونشره سنة ١٤٣٢ هـ بعنوان: (برنامج أبي جعفر اللَّبْلِي الأنطلسي)، وطُبِعَ باسم (فهرسة أبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللَّبْلِي) تحقيق: نور الدين شوبد، وصدر عن مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية، سنة ١٤٣٤ هـ.

٢- بغية الآمال في معرفة النظر بجميع مستقبلات الأفعال: صنفه برسم الإمام عز الدين بن عبد السلام الذي احتفى به وبالغ في البر والاعتناء بجانبه، طبع في تونس سنة ١٩٧٢ م بعنوان: (بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال) بتحقيق: جعفر ماجد، ثم حققه: سليمان العايد، ونشرته جامعة أم القرى سنة ١٤١١ هـ بعنوان: (بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال).

٣- كتاب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: اشتهر به حتى لُقِبَ عند بعض اللغويين بشارح الفصيح، وأطنب الأئمة وتلاميذه في مدحه، وبيان مكانته وفضله من بين كتب اللغة، قال عنه الوادي آشي: «أفاد به وأجاد، وأتى فيه بما أضرب عنه غيره وحاد، ذكر أنه جمعه

(١) ينظر: سبك المقال ١٧٠ .

(٢) ينظر: ملء العيبة ٢١٣/٢ .

من تواليف عدة ذكرها في أوله ربما ما يعلم بعضها ولا لمن هي منسوبة إلا منه»^(١)، وفي العصر الحاضر أشار إليه كثير من الباحثين في إثبات مؤلف مخطوط، ومعرفة شروح مصنف، وقال عنه ابن الحنائي (٩٧٩هـ)^(٢): «وهو كتاب لم تكتحل عين الزمان بمثله، في تحقيقه، وغزارة فوائده، ومنه يعلم فضل الرجل الذي ألفه، وبراعته»^(٣)، وهو شرح كبير مستوعب للفصيح، ولم يشذ فيه شيء من فصيح كلام العرب.

حقق السفر الأول منه: عبد الملك الشيبني، وبقي السفر الثاني لم يعثر على نسخة خطية له، ولقد أشار ابن عاشور إلى ظن وجود نسخة منه كاملة بخط أندلسي في مكتبة أحمد خيرى المصري وذكر الميمني أنه عثر على نسخة مغربية كاملة منه في مجلدين ضخمتين في حجته سنة ١٣٧٦هـ، ووعد بتوكيل من يستوثق منه بنشر الكتاب وإحيائه، لكن المنية اخترمته قبل ذلك -رحمه الله-^(٤) فغابت النسخة معه حتى وجدها عبدالعزيز المانع عام ١٤٣٩هـ، وقد أسند تحقيقها إلى هارون العتيبي.

٤- رفع التلبس عن حقيقة التجنيس: كتاب في البلاغة، طبق فيه اللبلي المقولات البلاغية على مقامات الحريري، حققه ونال به درجة الدكتوراه: محمد الإدريسي من المغرب، ولم ينشر حتى الآن فيما أعلم.

٥- فهرست اللبلي: وسمي (مشيخة) جمع فيه أسماء شيوخه، وسنده في علم الأصول وغيره من العلوم الدينية، حققه: ياسين عياش وعواد أبو زينة، وطبع عام ١٤٠٨هـ.

٦- العقيدة الفهرية في الاعتقادات السنية: وسميت: (عقيدة المؤمن في علم الكلام) وهي عقيدة صغيرة في أصول الدين بحسب مذهب الأشعري، قد صنعها للعامة وصغار السن، وقد كان حريصاً على نشرها رجاء الانتفاع بها، وهي يسيرة، واضحة؛ لازال يستخدمها الأشعريون للتيسير

(١) برنامج الوادي آشي ٣١٠ .

(٢) ينظر ترجمته في: كشف الظنون ٢٢٣/١، الأعلام ٢٦٥/٤، معجم المفسرين ٣٥٧/١ .

(٣) كشف الظنون ١٢٧٣/٢ .

(٤) ينظر: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٦٢م، مج ٣٧، ج ٢ ص ٢٠٥ لابن عاشور، ج ٣ ص ٥٢١ للميمني، مج ٣٥ ص ٥٤١ للميمني.

العقدي للعامة، ولقد طبعت تابعة لفهرسة اللبلي الذي حققه: نور الدين شوبد بعد أن استخرجها من كتاب (ملء العيبة) لابن رُشيد.^(١)

٧- لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: مختصر تحفة المجد، وقد صنفهما جميعاً بالمغرب، حققه: مصطفى سالم، ونشرته جامعة أم القرى عام ١٤٣٢هـ.

٨- وشي الحل في شرح أبيات الجمل: حققه أحمد الطيب مُحمَّد الفاتح قريب الله، ونال به درجة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة أدنبرة في إنجلترا سنة ١٩٨٨م، ولم ينشره.

ثم حققه: أحمد مُحمَّد الجندي، ونشره عام ١٤٣٧هـ.

قال أبو جعفر عن سلطان العلماء العز بن عبد السلام: «كنت إذا دخلت عليه، وتصانيفه تقرأ عليه، يقول: والله سرُّ سرِّ. ويشير علي بأن أقرأ عليه شرحي لأبيات الجمل المسمى (وشي الحل في شرح أبيات الجمل) وهو مجلدان ويقول لم يؤلف في حسن ترتيبه وجمعه مثله»^(٢).

وقد استفتح اللبلي مقدمته بتبيين منزلة العربية، وفضل تعلمها، والأسباب التي دعت له لتأليف هذا التصنيف، والأهداف التي يرومها منه، وبيان منزلته بين ما سواه، ثم ذكر إهداءه للخليفة الحفصي الأمير المستنصر بالله (٦٧٥هـ)^(٣)، فدبج خطبة الكتاب بنثر وشعر مدحاً له ولأبيه، وذكر لفضائل الخلافة في عهدهما.

وبعدما قدمه للخليفة البربري المستنصر بالله دفعه للأستاذ حازم القرطاجني لتعقبه؛ إذ كان في ديوان الإنشاء، وبعد التأمل أشار سرّاً على أبي جعفر بإصلاح ما لزم إصلاحه فأصلحه وتم بذلك غرضه، وهذا التعقب قليل جداً والمستحسن منه كثير.^(٤)

وهو الكتاب الذي سيتناوله هذا البحث بالدراسة إن شاء الله.

(١) ولقد جاءت العقيدة الفهرية ضمن (فتاوى البرزلي) المطبوعة في فصل: جامع مسائل شذت عن المسائل المتقدمة.

(٢) فهرست اللبلي ١٣٢.

(٣) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٢٩٨/١٥، الوافي بالوفيات ١٣٣/٥، الأعلام ١٣٨/٧.

(٤) ينظر: سبك المقال ١٧٠.

ومن كتبه التي لم يُعثر على نسخة خطية لها فيما أعلم:

١- الإعلام بحدود قواعد الكلام: مجموع تكلم فيه على الكلم الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف. (١)

٢- برنامج كبير: مفصل في أسماء شيوخه جميعهم، ومقروءاته، وأسانيده، أشار إليه في البرنامج الصغير. (٢)

٣- تأليف في الأذكار. (٣)

٤- تسبيح: شعر مرجز من نظمه ذيل به العقيدة. (٤)

٥- تقييد في النحو: لعله هو الإعلام بحدود قواعد الكلام. (٥)

٦- شرح أبيات أدب الكاتب لابن قتيبة. (٦)

٧- شرح كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت. (٧)

٨- شرح كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة: ذكره الزبيدي (١٢٠٥هـ) (٨)، وقبله البغدادي. (٩)

٩- شرح كتاب الجمل للزجاجي: ذكره في كتابه وشي الحل. (١٠)

(١) ينظر: عنوان الدراية ٣٤٦ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٠٣/٤ .

(٢) ينظر: برنامج اللبلي ٧٤ ، الرحلة المغربية ٧٤ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٠٥/٤ .

(٣) ينظر: عنوان الدراية ٣٤٦ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٠٥/٤ .

(٤) ينظر: الرحلة المغربية ٧٥ ، برنامج الوادي آشي ٥٤ ، درة الحجال ٣٩/١ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٠٥/٤ .

(٥) ينظر: برنامج الوادي آشي ٥٤ ، درة الحجال ٣٩/١ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٠٥/٤ .

(٦) ينظر: خزانة الأدب ١٩/١ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٠٤/٤ .

(٧) ينظر: خزانة الأدب ٢٥/١ ، ٢٤٥/١٠ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٠٤/٤ .

(٨) ينظر ترجمته في: حلية البشر ١٤٩٢ ، الأعلام ٧٠/٧ ، معجم المفسرين ٦٣١/٢ .

(٩) ينظر: خزانة الأدب ١٩/١ ، ٢٥ ، ١٠١/٦ ، ٦/٧ ، تاج العروس لبل ٣٧٢/٣٠ .

(١٠) ١١١ ، ٤٥٩ ، ٤٩١ ، ٥٥٦ .

١٠- شرح كتاب المفصل. (١)

١١- كتاب في التصريف: ترجمه غير واحد من العلماء، وقد ضاهى به كتاب الممتع لمعاصره أبي الحسن ابن عصفور (٢)

١٢- الكرم والصفح والغفران والعفو: تأليف له قبول؛ فقد اختصره غيره في أقل من مجلد. (٣)

١٣- كتاب النحو: أشار إليه اللبلي في وشي الحل (٤)، ولعله أحد الكتب المتقدمة.

وقد وعد في الفهرست أن يضع (تصنيفاً في الرد على ابن حزم) في رفضه المذهب الأشعري، وعلم الأصول. (٥)

وفاته:

توفي وهو من أساتيد إفريقية في وقته وممن أخذ عنه وأستفيد منه -رحمه الله- فقد أقرأ في تونس بعد رحلته المشرقية حتى رحل إلى بارئه غرة شهر محرم سنة ٦٩١هـ، ودفن بداره بعد العصر -عفا الله عنه-. (٦)

(١) ينظر: إشارة التعيين ٥٣ .

(٢) ينظر: ملء العيبة ٢١٣ ، بغية الوعاة ٤٠٣/١ ، سلم الوصول ٢٦٩/١ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٠٥/٤ .

(٣) ينظر: برنامج الوادي آشي ٥٤ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٢٠٥/٤ .

(٤) ٢٩٠ .

(٥) ٨٨ ، ٩٠ . ولقد أضاف الجندي محقق وشي الحل في مصنفات اللبلي كتاب (شرح نظم الفصيح)، نقلاً عن الزبيدي في تاج العروس، وعدت لتاج العروس فوجدته نقل عن اللبلي كثيراً من (شرح الفصيح)، وينقل من (شرح نظم الفصيح) لشيخ له في مواضع أخرى كثيرة، فذكر مرة «قال شيخنا: قال أبو جعفر اللبلي في شرح نظم الفصيح...» ٥٧٢/٥، فنقل عن شيخه عن أبي جعفر بما يوحي أن له كتاباً في النظم، واللبلي في شرحه الفصيح شرح أبياته، فالأرجح أنه لم يفرد لها تصنيفاً. والله أعلم.

(٦) ينظر: عنوان الدراية ٣٤٥ ، تاريخ الإسلام ٧٢٢/١٥ ، برنامج الوادي آشي ٥٤ ، نفح الطيب ٢٠٨/٢ .

الفصل الأول: مصادر كتاب وشي الخلل.

تجلت الأمانة العلمية عند اللبلي في حرصه على ذكر مصادره المباشرة، والواسطة إلى مصادر أخرى من كتب ورجال، بل ونبه على ما يلتبس منهم، وعرف ببعضهم؛ فنجده يقول: «وابن هشام الذي أذكره في هذا الكتاب وأحكي عنه: أبو عبد الله ابن هشام اللخمي... وأما ابن هشام الحضرمي الإشبيلي... وابن هشام الجزري... فلا أحكي عنهما شيئاً»^(١)، «وأبو عبد الله بن أبي العافية هذا الذي أحكي عنه في هذا الكتاب وغيره من تصانيفي هو...»^(٢).

ولغزارة علم اللبلي وسعته، وكثرة اطلاعه؛ تنوعت وتعددت منابع مصادره، خاصة أن طبيعة الكتاب تستلزم تكامل علومه؛ من فروع اللغة وما إليها.

ويمكن التطرق إلى مصادره وتقسيمها في المباحث الآتية:

المبحث الأول: الكتب.

أولاً: مصادره من كتب النحو، واللغة والأدب:

– (العين) للخليل:

ورد في ستة مواضع، صرح باسم الكتاب في ثلاثة مواطن، واكتفى بذكر الخليل في بقية المواضع، أربعة منها في اللغة، واثنان في النحو، وقد ينقل الكلام بالمعنى، ومن ذلك: قوله في استعمال (الركوب): «وفي كتاب العين: الركوب: كل دابة تركب، ويُقال لمن ركب

(١) وشي الخلل ١٦٤-١٦٥ .

(٢) المصدر السابق ١٦٤ . من أشار إلى كتاب له من العلماء وضعته في مبحث الكتب وإن ورد في مواضع كثيرة مفرداً باسمه، ومن لم يشر إلى كتاب له وضعته في مبحث الرجال.

البحر: راكب، ويجمع على رُكَّاب»^(١).

قوله في (العض): «وقال الخليل: العضُّ كله بالضاد، إلا عِظُ الزمان، والحرب»^(٢)، وهذا معنى قول الخليل وليس نصه.^(٣)

- (الكتاب) لسيبويه:

كتاب سيبويه من الكتب التي تلقاها أبو جعفر من أسيافه مشافهة، وأجيز فيه، فما حلَّ ببلد إلا وسمعه من شيخ فيه، أو قرأه عليه، حتى ستة مشايخ^(٤)، واللُّبِّيُّ خير من يُمثَّل ما عُرف عن الأندلسيين من عنايتهم بكتاب سيبويه^(٥)، فقد كثر ورود ذكر سيبويه وكتابه في تضعيف الكتاب؛ حتى بلغت مائة وثلاثة وعشرين موضعاً، جاء واحد وخمسون منها في النحو، وعشرة مواضع في الصرف، وخمسة في اللغة، وعشرون في استشهاده لبيت، وواحد وعشرون موضعاً في نسبة الشواهد لقائليها، وثمانية في روايته لأبيات شعرية، وهو كثيراً ما يحتج برأيه فيها، وينافح عنه، وقد يخالفه أو يستدرك عليه في مواضع يسيرة، ويعود للكتاب ليتأكد مما نُسب إليه أو فهم منه، ومن نماذج ذلك:

نقل قوله في (نعم) فقال: «قال سيبويه: (نعم) عِدَّةٌ وتصديقٌ، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم!... انتهى»^(٦).

قال في نسبة بيت: «ووقع في كتاب سيبويه اضطراب، فمرة نسبه لصِرمَة، ومرة نسبه لزهير، فقال في المنصوبات في الباب الذي أوله (هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول) قال

(١) العين ٣٦٣/٥-٣٦٤ وجاء فيه: «ورُكَّابُ السفينة: الذين يركبونها... والركوبُ: الدلول من المراكب»، وشي الحلل ٢٨٦.

(٢) العين ٨٣/١ وجاء فيه: «العض: الشدة في الحرب، كأنه من عض الحرب إياه، ولكن لم يُفرق بينهما... وتقول: عظته

الحرب بمعنى عضته»، فالفرق بالرسم لا بالمعنى.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٨١٩ وينظر مثلاً: وشي الحلل ١٧٧، ٦٧٠، ٩٦٦.

(٤) ينظر: برنامج اللُّبِّيِّ ٧٢، ملء العيبة ٢٣١/٢.

(٥) ينظر: تاريخ آداب العرب ٢٤٣/٣.

(٦) الكتاب ٢٣٤/٤، وشي الحلل ٣٨٧.

في آخره: وهذا شبيه بقول صرمة الأنصاري وأنشد... ونسبه في باب الفاء لزهير أيضًا»^(١).

وفي رفع (حبّذا) على الابتداء لا يكتفي بنقول العلماء عن سيبويه بل يعود بنفسه للكتاب، إذ قال: «ونسب الرفع على الابتداء كثير من المتأخرين كابن هشام، وغيره؛ لسيبويه، ولم يصرح سيبويه في كتابه بأن حبّذا مبتدأ كما قالوا، ولا عيّن له إعرابًا، وهذا نصه: قال سيبويه: وزعم الخليل أن (حبّذا) بمنزلة حبّ الشيء، ولكن (ذا) و(حبّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع، انتهى، فقال: وهو اسم مرفوع، ولم يُعين له رافعًا، لا ابتداءً ولا غيره»^(٢).

في أكمّت والكميت يحتج بتعليل سيبويه؛ فيقول: «قال سيبويه: وترك تكبيره؛ لأنه عندهم مستصغر، فاستغني بتصغيره عن تكبيره»^(٣).

في اللغات في (المغيرة) ينقل قول سيبويه بمعناه فيقول: «وقال سيبويه: المغيرة بالكسر على المضارعة، كقولهم: شعير في شعير، وليست بلغة»^(٤).

في باب (كم) قال: «أنشد البيت سيبويه في كتابه، وقال: واعلم أنّ أناسًا من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر، كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون...»^(٥). وفي جواز صرف (حَجَر) يستدل بقول سيبويه: «قال سيبويه: وأما حَجَرُ اليمامة؛ فيُذكر ويُصرف، ومنهم من يؤنّث، فيجره مجرى امرأة سميت بعمره؛ لأن حَجَرًا شيء مذكر تُنمى به المذكر»^(٦).

أيضًا في النهي الظاهر للمتكلم وهو في المعنى للمخاطبين كانت رواية سيبويه عن العرب حاضرةً للتمثيل على المعنى، فقال: «ومثله ما حكى سيبويه من كلام العرب: لا أرينك هاهنا،

(١) الكتاب ١/١٦٥، ٣٠٦، وشي الحل ٤٠٥.

(٢) الكتاب ٢/١٨٠، وشي الحل ٥١٠.

(٣) الكتاب ٣/٤٧٧، وشي الحل ٥٣٠.

(٤) الكتاب ٤/١٠٩ وجاء فيه: «وسمعت بعض العرب يقول: بيس، فلا يحقق الهمزة... وأما الذين قالوا مغيرة ومعين فليس على هذا، ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة»، وشي الحل ٥٦٩.

(٥) الكتاب ٢/١٦١، وشي الحل ٦٠٩.

(٦) الكتاب ٣/٢٤٤، وشي الحل ٦٢٣.

أي: لا تكن هاهنا فأراك»^(١).

وانفرد بنقله عن سيبويه عن بقية المصادر بميزات أهمها: أنه ينقل في مواضع كثيرة عن كتابه بالنص، ويختتم بعض ما ينقله نصًا بلفظ (انتهى)، ويحدد الباب الذي جاءت فيه المسألة.

- كتب ابن الكلبي (٢٠٤هـ)^(٢): ورد ذكر ابن الكلبي في ثلاثة مواضع كلها في التراجم

والنسب، ونقل منه دون تحديد اسم كتابيه، وهما: (جمهرة النسب)، و(نسب معد واليمن

الكبير) ومن ذلك: قوله عن قائل الشاهد: «واسمه على ما ذكره ابن الكلبي: الربيع بن ربيعة»^(٣).

- كتب الفراء:

نقل عن الفراء في سبعة مواضع، وصرّح في اثنين منها بكتابين له هما: (لغات القرآن)،

و(المصادر) جاءت للاستدلال على مسائل لغوية، ونحوية، وفي روايته وإنشاده بيتًا، من ذلك:

أورد رأيه في الخلاف حول (لما) مع جماعة من النحويين أنها ظرف زمان بمنزلة حين، تُضاف

إلى الفعل الماضي بعدها.^(٤)

كما استدل بقوله حذف نون (لكن) لغة، في تخريج بيت شعري من الضرورة قال: «فأما

الفراء فيذكر أن قولهم (لاك) لغة في (لكن)، فإذا حُلّ بيت النجاشي على هذه فلا ضرورة

فيه»^(٥).

- (الحروف) لأبي عمرو الشيباني:

نقل من أبي عمرو وكتابه الحروف في خمسة مواضع، اثنين في اللغة، وثلاثة في نسبة بيت

ومناسبة قصيدة، منها:

معنى (الزّيزاء) قال: «وقال أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف: الزّيزاء: الأرض الغليظة

(١) الكتاب ١٠١/٣، وشي الحلل ٧٣٥.

(٢) ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٨٢/٦، أعلام النبلاء ١٠١/١٠، لسان الميزان ٢٣٢/٩.

(٣) جمهرة النسب ٣٥١/١، وشي الحلل ٩١٥ وينظر: ٥٢٨، ٨٥٣.

(٤) ينظر: وشي الحلل ٢٩٤.

(٥) وشي الحلل ٢٢٩ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٩١، ٤٤١، ٤٩٩.

المستوية التي لا شجر فيها»^(١).

- (الديباجة) لأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنى: وهو (الديباج)، صرّح بكتابه مرة واكتفى في

الباقى بذكر اسمه وكنيته، وورد في سبعة مواضع، ثلاثة في التراجم ومكانة الشاعر، وموضعان لغويان، وموضع في النحو، وآخر في الرواية، ومن ذلك:

قوله عن الفرزدق: «قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: مات الفرزدق في سنة عشر ومائة، وقد نيف على التسعين سنة، يباري الشعراء، ويهجو الأشراف، ما ثبت له أحد قط إلا جرير»^(٢).

في معنى (الكُميت): «وقال أبو عبيدة: الكُميت من الخيل: بين الأحوى والأصدا، قال: وهو أقرب من الشُّقر والورد إلى السواد، وأشد من الشُّقر والورد حُمرة، ذكر هذا في كتاب الديباجة»^(٣)، ولم أجد قوله في كتاب الديباج، لكن تفصيل أبي عبيدة للكُميت من الخيل جاء في كتابه (الخيّل) بمعناه.^(٤)

- (النوادر) لأبي زيد الأنصاري:

نقل عنه في خمسة مواضع، ذكر كنيته مفردة في موضع واحد، جاءت كما يلي:

استند على إنشاده وروايته للأبيات في الاستدلال على مسائل لغوية، ويقرن روايته برواية سيبويه، فمنها قوله: «وكذا رواه سيبويه، وأبو زيد الأنصاري في نوادره»^(٥)، «وكذلك رواه سيبويه في كتابه، وأبو زيد الأنصاري في نوادره»^(٦).

كذلك نقل قوله في معنى الظمأ «وقال أبو زيد: الظمأ أخف العطش»^(٧).

(١) الجيم ٤٤/٢ ، ٤٦ ، وشي الحلل ٣٠٣ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٠٣ ، ٤١١ ، ٩٢١ ، ٩٣٥ .

(٢) وشي الحلل ٢٤٤ .

(٣) وشي الحلل ٥٣١ .

(٤) ينظر: الخيل ١٠٥ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٥٦٠ ، ٨١٣ ، ٦٢٦ .

(٥) وشي الحلل ٢٩٩ وينظر: النوادر ١٤٣ .

(٦) وشي الحلل ٣٠٠ وينظر: النوادر ٤٥٤ .

(٧) وشي الحلل ٣٠٠ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٩٩ ، ١٧٥ .

– (النوادر) للحَيَّانِي^(١):

نقل عنه في ثلاثة مواضع، وقد نسب فيها كلها الكتاب لمصنّفه، واستند على قوله وروايته في مسائل لغوية جاءت على غير المشهور؛ من ذلك قوله في مجيء شُلَّتْ بضم الشين: «وقال اللحياني في نوادره: ومنهم من يقول: شُلَّتْ، وهو قليل»^(٢)، وفي إطلاق البعير على الجميع: «وقد يقع البعير على الجميع، حكى اللحياني في نوادره عن الكسائي والرؤاسي أنه سمعهما يقولان: له بعيرٌ كثيرٌ»^(٣).

– (طبقات فحول الشعراء) لمحمد بن سلام الجمحي: ورد ابن سلام في سبعة مواضع،

اثنان في رواية الأبيات، واثنان في الترجمة، وثلاثة في طبقات الشعراء والمؤتلف والمختلف من أسمائهم، ولم يُصرّح في واحد منها باسم الكتاب، من ذلك قوله: «وجعله ابن سلام في الطبقة الرابعة، قال: الطبقة الرابعة: أربعة رهط فحول شعراء»^(٤).

وقوله: «وذكر مُجَدُّ بن سلام الجمحي أن المعروفين بالكُميت ثلاثة: هذا أحدهم...»^(٥).

– (إصلاح المنطق) لابن السكيت: ورد ذكر ابن السكيت في سبعة مواضع كلها في اللغة

إلا واحدًا في الرواية والإنشاد، منها قوله عن معنى (الأسحم): «قيل: هو الرماد، وكانوا يحلفون به كما يحلفون بالنار، قاله يعقوب ابن السكيت»^(٦).

وكل نقوله عن ابن السكيت اكتفى بذكر اسمه، على رغم أنه عاد لكتابه (إصلاح المنطق)

كما في قوله عن (قافُزَة): «وقال ابن السكيت: هي مولدة»^(٧)، وكتاب (إصلاح المنطق) من الكتب التي تلقاها مشافهة من شيوخه كما أشار في برنامجه^(٨).

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ العلماء ٢٠٦، معجم الأدباء ١٨٤٣/٤، إنباه الرواة ٢٠٥/٢ .

(٢) وشي الحلل ١٣٣ .

(٣) وشي الحلل ١٧٤ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٦١٣ .

(٤) طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١ ، وشي الحلل ٤٨٠ .

(٥) طبقات فحول الشعراء ١٨٩/١ ، ١٩٥ ، وشي الحلل ٨٨٠ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٤٥١ ، ٤٩٩ ، ٩٣٥ .

(٦) وشي الحلل ٣٩٣ .

(٧) إصلاح المنطق ٣٣٨ ، وشي الحلل ٥٥٤ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٨٦ ، ٤٩٩ ، ٨٨٨ .

(٨) ينظر: ٧٧ .

- كتب أبي حاتم:

يُعد أبو حاتم السجستاني وكتبه: (التذكير والتأنيث)، و(الطير)، و(المعمرين) من مصادر وشي الحلل إذ ورد في ثمانية مواضع، أربعة في اللغة، وثلاثة في النسبة والتراجم، وموضع في الصرف، ومن نماذج ذلك:

في (الجزور) قال: «قال أبو حاتم في كتاب التذكير والتأنيث: الجزور بالفتح، ولا يُقال بالضم»^(١).

وفي نسبة أحد الشواهد: «وعزاها أبو حاتم في كتاب الطير في جملة أبيات كثيرة لأعرابي، ولم يسمه»^(٢).

- كتب المبرد:

من كتب المبرد التي رجع إليها: (تفضيل الشعراء)، و(المقتضب) ويسميه (كتاب المبرد)، و(الكامل)، في واحد وعشرين موضعًا، عشرة أشار فيها إلى مذهبه في مسائل نحوية، وأربعة في رواية الأبيات وقصة الشاهد، وأخرى في اللغة والمعنى، وثلاثة في التراجم، منها ما يلي:

في معنى (النَّشَب) قال: «وقال المبرد: النَّشَب: المال الثابت خاصةً، كالدار، والعقار»^(٣).

وقوله: «فأما الحَيَد - بفتح الحاء - فهي رواية المبرد في مقتضبه»^(٤).

- (النوادر) للهَجَرِيّ (نحو ٣٠٠هـ)^(٥):

وهو المطبوع باسم (التعليقات والنوادر)، ذكره في ثلاثة مواضع، منها: نسبته للشاهد، وروايته له، وفي معنى درع المرأة قال: «وقال أبو علي الهجري: مِدْرَع المرأة ودَّرَاعَتها ودِرْعُها؛ واحد، ومثله القميص»^(٦).

(١) المذكر والمؤنث ١٤٤ وجاء فيه: «الجزور مؤنثة، مفتوحة الجيم»، وشي الحلل ٩٥ .

(٢) وشي الحلل ٩٧٠ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٩٣ ، ٢٠٩ ، ٣٠٣ .

(٣) وشي الحلل ١٦٢ .

(٤) المقتضب ٣٢٤/٢ ، وشي الحلل ٣٦٤ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٣٢ ، ٤٨١ ، ٦٨٦ .

(٥) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٧٦٢/٦ ، سلم الوصول ٣٨٣/٣ ، الأعلام ٦٠/٨ .

(٦) التعليقات والنوادر ١١٠٨/٣ ، وشي الحلل ٤٩٥ وينظر مثلاً: وشي الحلل ١٦٠ ، ١٦٢ .

– (المجرّد) لكُراع النمل:

جاء ذكر كتاب المجرّد، وكُراع مجرّدًا في ستة مواضع لغوية، من نماذجها:

في معنى (الشَّلَل): «قال كراع في المجرّد: الشَّلَل: تقبُّض الكفِّ»^(١).

ومعنى (الغارة): «والغارة -عن كراع في المجرّد- جماعة الخيل إذا أغارت، قال: وهي من قولهم: أغار في البلاد: إذا سار فيها»^(٢).

– (الأدب) لابن قتيبة:

أدب الكاتب، وهو من الكتب التي قرأها على أكثر من شيخ^(٣)، ولقد ورد ذكره في عشرة مواضع، صرّح في واحد منها باسم الكتاب، وفي البقية يكتفي بقول: ابن قتيبة، القتيبي، والقتيبي، ثلاثة من هذه المواضع في الترجمة، وأربعة في اللغة، وواحد في النحو، واثنان في نسبة الأبيات، منها: في قول (دفعي): «قال القتيبي: ولا يقال: دفعي بالتشديد»^(٤).

في معنى (اللبن) و(اللبان) يقول: «وقد أنكر ابن قتيبة في الأدب أن يقال: هو أخوه بلبن أمه. وقال: إنما اللبن الذي يُشرب من ناقة أو غيرها من البهائم»^(٥).

– (شرح أبيات كتاب سيبويه) لأبي جعفر بن النحاس:

ورد ذكر ابن النحاس وكتابه في ثمانية مواضع، خمسة في النسبة والتراجم، واثنان في النحو، وموضع في اللغة، منها:

قوله في قصيدة أحد الشواهد: «قال أبو جعفر بن النحاس: ويُقال: هي للنمر بن تولب»^(٦).

(١) وشي الحلل ١٣٢ .

(٢) المنجد في اللغة ١٣٠ ، وشي الحلل ٥٦٨ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٣٩ ، ٤٤٠ ، ٩٦٧ .

(٣) ينظر: برنامج اللَّبْلِي ٧٨ .

(٤) أدب الكاتب ٣٨٠ ، وشي الحلل ٢٣٨ .

(٥) أدب الكاتب ٤٠٧ ، وشي الحلل ٣٩٢ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٠٠ ، ٥٢٨ ، ٩٣٦ .

(٦) وشي الحلل ٤١٢ .

وقوله في معنى (الحيد): «وقال ابن النحاس في شرح أبيات الكتاب: الحيد بالكسر: ما أشرف من الجبل».^(١)

– كتب ابن الأعرابي:

نقل عن ابن الأعرابي سبع مرات ذكر فيها من كتبه: (المعاقبات)، (النوادر) وجاءت في الصرف، واللغة، وروايته لأبيات من الرجز، والشعر، منها:

نطق العامة للحُجْزة (حُزَّة).^(٢)

وأخذ عليه جمع (العدو) (عُدَاة) فقال: «والعُدَاة... واحدًا عَادٍ... ولا يجوز أن يكون واحده عدوًا، كما قاله أبو عبد الله محمد بن الأعرابي في نوادره...».^(٣)

– (الجميل في النحو) للزجاجي:

المصدر الأساسي للبللي كتاب الجمل، ولقد أخذه تفقّهًا بين قراءة وسماع على يد أبي علي الشلوبين^(٤)، كما حرص البللي على الاطلاع على عدة نسخ منه، وتردد ذكر الزجاجي جنبًا إلى جنب مع مادة كتاب وشي الحلل، فهو ينقل روايته، ووجه الاستشهاد عنده، ورأيه النحوي، يؤيده ويختلف معه.^(٥)

– (غريب أسماء الشعراء) للمطرز (٣٤٥هـ)^(٦):

ورد ذكر المطرّز في سبعة مواضع، خمسة منها لغوية، واثنان في الأخبار والتراجم، يسميه المطرّز، والمطرّزي، وصرّح باسم الكتاب في موضع واحد، ومنها:

قوله: «والأعشى – عن المطرّز –: الأعمش، قال: والأعمش: الأعمى»^(٧).

(١) وشي الحلل ٣٦٥ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٦٢، ٤٦٧، ٩٥٩.

(٢) ينظر: وشي الحلل ٩٦.

(٣) وشي الحلل ٩٣ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٢٨، ٤٩٤، ٩٤٢.

(٤) ينظر: برنامج البللي ٧٤.

(٥) ينظر: وشي الحلل ١٢٠، ٣٧٣، ٥٣٥، ٥٧١، ٦٠٩، ٦٤٦، ٦٦٦ وينظر: للبحث الأول من الفصل الخامس في هذا البحث.

(٦) ينظر ترجمته في: مرآة الجنان ٢/٢٥٣، سلم الوصول ٣/١٨٣، الأعلام ٦/٢٥٤.

(٧) وشي الحلل ١٤٣.

وقوله في لغة (المِطْرَف): «وفيه عن المطرّز ثلاث لغات: كسر الميم، وضمها، وفتحها».^(١)

– تصحيح الفصح وشرحه لابن درستويه:

جاء ذكره في أربعة مواضع، اثنان في اللغة، وآخران في النحو والصرف، ولم يُصرّح باسم الكتاب، منها:

قوله فيما يسمى (جزور): «قال ابن درستويه: وتسمى الشاة –أيضًا– جزورًا».^(٢)

– كتب أبي علي القالي:

ورد ذكره في خمسة مواضع، صرّح باسم كتاب واحد: (الأُمالي)، ويسميه القالي، وأبا علي القالي، وأبا علي البغدادي، كما نقل دون عزو من كتابه: (المقصود والممدود)، وهذه المواضع الخمسة منها: موضع في مناسبة القصيدة، وأربعة في اللغة،^(٣) ونموذج ذلك:

قوله: «وحكى القالي في أماليه أنّ عَزّة كانت قد هجرت كُثَيّرًا، وحلفت ألا تكلمه، فلما نفر الناس من منى لقيته، فحيّيت الجمل، ولم تُحيّه، فقال هذه الأبيات»^(٤).

– (الأغاني) لأبي الفرج الأصفهاني: نقل عنه في اثني عشر موضعًا، أغلبها في التراجم

والأخبار، عدا واحد في نسبة الأبيات، ولم يصرّح فيها كلها باسم الكتاب، واكتفى بذكر كنيته، وتارة يلقبه بالأصفهاني، وأخرى بالأصبهاني كما جرت التسمية لأصفهان بأصبهان. ومن نماذج نقوله: تعليله لتلقيب أبي الأعشى بقتيل الجوع، وترجمته للفرزدق^(٥).

– (شرح كتاب سيويه) للسيرافي:

شرح السيرافي لكتاب سيويه من الشروح التي سمعها اللبلي من شيوخه^(٦)، ولقد نقل أبو جعفر

(١) وشي الحلل ٨٥٧ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٥٧، ٤٠٤، ٥٣٧.

(٢) تصحيح الفصح وشرحه ٢٨٢، وشي الحلل ٩٤ وينظر: ١٣٣، ١٦٧، ٣٩٢.

(٣) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٦٢، ٥٤٦، ٦٣١، ٧٧٩، المقصور والممدود ٨٦.

(٤) وشي الحلل ٦٦٠ وينظر: أمالي القالي ٥٦/٢.

(٥) الأغاني ٧٥/٩، ١٨٠/٢١، ٦٨/١٩، ٢٦٩/١، ٣٥١/٦، وشي الحلل ١٤٥، ٢٤٣، ٢٩٨، ٣٨١، ٦١٨.

(٦) برنامج اللبلي ٧٦.

من السيرافي في خمسة مواضع، ثلاثة في النحو، وواحد في النسبة والتراجم، وآخر في العروض والقوافي، وهو مرة يذكر كتابه (تفسير كلام سيبويه)، ومرة يذكره مفردًا، ومرة بكنيته أبي سعيد السيرافي، ومن ذلك:

في توجيه رواية النصب للشاهد: «قال أبو سعيد السيرافي في تفسير كلام سيبويه في هذا المكان ما هذا نصه: وأما بيت امرئ القيس فلو رُفع (تَكِلَّ) لجاز، ولكنه نصب ليريك جواز عطف (حتى) على (حتى)، وهما مختلفان في الرفع والنصب؛ لأن الأولى قد نصبت (تَكِلَّ)، والثانية بعدها مبتدأ وخبر، انتهى»^(١)، إلى غير ذلك.^(٢)

– (ليس في كلام العرب) لابن خالويه:

جاء ذكر ابن خالويه وكتابه في سبعة مواضع لغوية، منها ما يلي:

قوله في ورود (شُلَّت) عند العرب: «وقال ابن خالويه في كتابه (ليس): ليس أحد يقول: شُلَّت بالضم إلا اللحياني»^(٣).

وقوله: «وحكى ابن خالويه أنه يُقال: رجلٌ يمانٍ، وهي اللغة الفصيحة، ويمانيّ ويمنيّ»^(٤).

– كتب الفارسي:

ورد في مصادر أبي جعفر الفارسي وكتبه: (الإيضاح)، و(التذكرة)، و(المسائل)، و(بعض تعاليقه) دون تحديد، في ثمانية عشر موضعًا، أحد عشر منها في النحو، أربعة في اللغة، واثنان في الصرف، وواحد في العروض والقوافي، وهو يتتبع أقواله في كتبه وما اختلف منها، ومن نماذج ذلك: في نوع (لَمَّا) قال: «(لَمَّا) عند الفارسي ظرف زمان، مع الماضي بمنزلة حين، نصّ على

(١) شرح كتاب سيبويه ٢١/١٠ وفيه: «فلو رفع (بكل) لجاز... لأن الأولى قد نصبت (بكل)»، وكذلك في طبعة دار

الكتب العلمية ٢٢١/٣، والصواب كما جاء عند اللبليّ، وشي الحلل ٣٣٤ .

(٢) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٦٦، ٢٨٣، ٦٠٩، ٩٥٩ .

(٣) وشي الحلل ١٣٣، ولم أقف على هذا في كتاب ابن خالويه المطبوع.

(٤) وشي الحلل ٩٣٠ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٩٥، ١٧٣، ١٩٤ .

هذا في كتابه الإيضاح، والتذكرة، والمسائل»^(١).

ونقل اختلاف قوله في النصب على إسقاط حرف الجر؛ بين الأخذ به في بعض تعاليقه والتذكرة، والتخرج منه في كتابه الإيضاح.^(٢)

- كتب ابن السيرافي:

ابن السيرافي وكتبه: (شرح أبيات كتاب سيبويه)، (شرح أبيات الإصحاح) من المصادر الموثوقة عند أبي جعفر، جاء ذكرها في خمسة وثلاثين موضعًا، أحد عشر موضعًا في رواية الأبيات، وعشرة مواضع في نسبتها وقصة الشاهد، وأخرى في اللغة والمعنى، وأربعة في النحو، ومن نماذجها: قوله في نسبة أحد الشواهد: «قال ابن السيرافي في شرح أبيات الإصحاح: يروى لأبي وَجْزة، يمدح به عبد الله بن الزبير»^(٣).

وأبو جعفر ينقل من ابن السيرافي في مواضع قليلة دون عزو؛ خاصة إذا ذكر في فقرات تالية نصًا أو رأيًا له، من ذلك قوله: «وقد وقع لسيبويه مثل هذا في كتابه، أعني أنَّ بعض الأبيات تروى على وجه من الإعراب عن شاعر، وتروى على وجه من الإعراب عن شاعر آخر...»^(٤).

- كتب ابن جني:

منها: (الخصائص)، و(الفسر) شرح ديوان المتنبي، و(سر صناعة الإعراب)، ومن الكتب التي لمَّح إليها كتابه: (التمام في تفسير أشعار هذيل)^(٥)، كما أشار إلى بعض كتبه بقوله: (وغيره من كتبه) ولم يحدد هذه الكتب، وورد ذكر ابن جني وكتبه في عشرة مواضع، واحد في الرواية وآخر في اللغة، واثنان في الصرف وآخران في النسبة والتراجم، وأربعة في النحو، ومن نماذج ذلك:

(١) وشي الحلل ٢٩٣ وينظر: الإيضاح ٢٥٠، المسائل البغداديات ٣١٥، كتاب الشعر ٧٠/١.
(٢) الإيضاح ١٤٧-١٤٨، المسائل البصريات ٩١٤، ٩١٦، وشي الحلل ٥٧٣ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٠٣، ٦١٠، ٨٧٦.

(٣) وشي الحلل ٢٣٢ وينظر: شرح أبيات إصحاح المنطق ٢٠٧.

(٤) وشي الحلل ٢٧٨ وينظر: شرح أبيات سيبويه ٣٠٤/١ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٤٦٨، ٥٤٢.

(٥) ينظر: وشي الحلل ٣٦٣ في قوله: «وروى الشعر السكري في شرح أشعار الهذليين، وابن جني -أيضاً- لأبي ذؤيب».

نقل منه نص توجيهه للشاهد وتخريجه له على وجه آخر غير الشذوذ قال: «فقال ابن جني في كتابه الفسر: ووجه أصحابنا قول طرفة: (فأنت أبيضهم) على أن يكون (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، كقولك: أبيض وبيضاء، وليس (أفعل) الذي تصحبه (من) للمبالغة...»^(١).

ونقل عنه تخريجه بيتاً آخر على وجه غير الضرورة بقوله: «قال ابن جني في كتاب الخصائص: ويجوز عندي ألا يكون في الكلام تقديم ولا تأخير، وبيان ذلك: أن السلام يرتفع بالابتداء، و(عليك) في موضع الخبر...»^(٢).

- (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) للعسكري: جاء ذكره في تسعة مواضع، خمسة في الترجمة، واثنان في المؤلف والمختلف، وآخران في اللغة، ومنها:

قوله في ترجمة امرئ القيس ابن حُجر: «وقال العسكري: الملقب بالذائد هو شاعر آخر من كِنْدَة»^(٣).

وقوله: «وجميع من سُمي بامرئ القيس -على ما ذكره العسكري- تسعة...» ثم فصل فيهم.^(٤)

- كتب القزاز:

جاءت كتب القزاز: (الجامع)، و(المثلث) من مصادر أبي جعفر في خمسة مواضع لغوية، نقل في بعضها بذكر اسمه مجرداً من كتبه، من ذلك ما يلي:

في المسموع من جمع (شيخ) قال: «قال القزاز في كتاب الجامع: فأما (مشايخ) فلا أصل له في كلام العرب».^(٥)

(١) الفسر ٤٤٩/٣، وشي الحلل ٥٠١.

(٢) الخصائص ٣٨٨/٢، وشي الحلل ٦٤٩ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٥٠٧، ٣٢٨، ٩٥٧.

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٣٠/٣، وشي الحلل ٣٢٢.

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٢٣/٣-٤٣٢، وشي الحلل ٣٢٤ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٧٩، ٣٨٩،

٤٠٣.

(٥) وشي الحلل ٢٣٩ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٥٥٥، ٦٢٢، ٩٣٠، ٩٧٠.

– (الذخائر) لأبي الحسن الهروي:

ورد ذكره في أربعة مواضع، صرح في واحد منها باسم الكتاب، وهي في اللغة، وموضع في الصرف، وآخر في نسبة الأبيات، ومنها:

في جمع شاب على شباب: «قال الهروي: ولا يجمع (فاعل) على (فَعَال) غيره»^(١).

– (الموعب) لأبي غالب تمام بن غالب المعروف بالتّياني (٤٣٦هـ)^(٢):

وهو موعب اللغة، نقل عنه خمس مرات، يذكر أحياناً اسم الكتاب، وفي مواضع أخرى يذكر اسم العالم مفرداً، ونقل منه في اللغة، والصرف؛ منها:

قوله في مصدر بني: «قال ابن التّياني: يقال: بني يبنى بناءً وبني، بالكسر والمد، والقصر»^(٣).

– كتب ابن سيده:

نقل أبو جعفر من عدة كتب لابن سيده وهي: (شرح ابن سيده) وهو شرح أبيات الجمل، و(المخصص)، و(المحكم)، في ثمانية وستين موضعاً، منها: أحد عشر في النحو والإعراب، وثلاثون في اللغة والمعنى، وسبعة في الصرف، وسبعة عشر في نسبة الأبيات والتراجم، وثلاثة في روايته للأبيات وأقوال العرب، ومن نماذج ذلك ما يلي:

قوله في استعمال (إنسي): «وقال ابن سيده في كتاب المخصص: ليس إنسي بمقصود على بني آدم البتة، ألا ترى إلى قولهم: الجانب الإنسي، في جانب الدابة، وليس جانب الدابة من بني آدم»^(٤).

(١) وشي الحلل ٧٢٧ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٤٢، ٥٥٥، ٥٦١.

(٢) ينظر ترجمته في: بغية الملتبس ٢٥٢، إنباه الرواة ٢٩٤/١، وفيات الأعيان ٣٠٠/١.

(٣) وشي الحلل ١٩٥ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٨٩، ٩١، ٣٩١.

(٤) المخصص ٤٤/١ والنص معظمه بياض، فقد جاء فيه: «ولا يكون إنسان جمع إنسي؛ لأن الله سبحانه قال: (ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسى كثيراً). بني آدم، ان ... منه بإنسي ... إنسان ... جميعاً من بني آدم ... وإنسي قد يكون لغيرهم على ما أريتك»، وشي الحلل ٢٣٣.

وفي (عَقَدْتُ) قال: «قال ابن سيده في المحكم: وتعاقد، قال: وانعقد وتعقّد»^(١).

ونقل نفيه لرواية في الشاهد بأنها تصحيف وتحريف^(٢).

ويورد شرحه لألفاظ البيت الشاهد منها في معنى (الحَيْد): «أي: وعمل ذو حَيْد أي: ميلٍ وأَشْرٍ؛ لما يجده من الرعي والسقي، كذا قال ابن سيده»^(٣)، ولم يحدد أي كتب ابن سيده، لكنه موجود في (شرح أبيات الجمل) له، إذ يقول: «(تالله لا يبقى على الأيام ذو حَيْد)، أي ميل وأَسْرٍ؛...»^(٤)، والاختلاف بين (أَسْر) و(أَشْر) تصحيف وارد^(٥).

وفي ماضي (العَيّ) قال: «ويقال -أيضاً- في الماضي: تعايا، واستعيا، عن ابن سيده في كتابه المحكم»^(٦).

- كتب أبي الحجاج الأعلام:

الأعلام من أهم مصادر أبي جعفر، فقد صرّح بالنقل من عدة كتب له، وهي: (شرح أبيات سيبويه)، كذلك (شرح أبيات الجمل)، و(النكت على كتاب سيبويه)، و(شرح الأشعار الستة)، (شرح شعر امرئ القيس) وقد يقصد به شرحه لشعر امرئ القيس في الأشعار الستة وليس كتاباً مفرداً، إضافة إلى نقله عن الأعلام بذكر لقبه أو كنيته دون تصريح باسم الكتاب، ولقد نقل عنه تسعة وستين مرة، وتنوعت مجالات النقل، فمنها: ستة وعشرون موضعاً في اللغة والمعنى، واثنان عشر موضعاً في النحو والإعراب، وأربعة مواضع في الصرف، وسبعة عشر موضعاً في نسبة الأبيات، وخمسة في روايته للأبيات، وخمسة في التراجم ومناسبة الشاهد، ومن نماذج ذلك ما يلي:

قوله في إظهار النصب أو الرفع: «قال الأعلام في النكت: إظهار الفعل جائز فيما ليس

(١) المحكم (عقد) ١٦٥-١٦٦، وشي الحلل ٥٨٨.

(٢) ينظر: شرح أبيات الجمل لابن سيده ٢٩٣، وشي الحلل ٦٨٤.

(٣) وشي الحلل ٣٦٤.

(٤) ١٧٠.

(٥) الظاهر أنها (أشْر) فهي أقرب معنى، كما أن محقق (شرح أبيات الجمل) لابن سيده وقع في بعض التصحيقات، مما يحتمل وقوعه هنا. ينظر مثلاً: ٢٠٣.

(٦) المحكم (عبي) ٢٠٦/٢، وشي الحلل ٨٨٧.

مدحًا ولا ذمًا، ولو كان مدحًا أو ذمًا لم يُظهر؛ لأن المعنى يدل عليه، فيصير بدلًا منه»^(١).

وفي توجيه المعنى لرواية في الشاهد أورد نص الأعلام فقال: «قال الأعلام في شرح أبيات الكتاب -ومن ثم نقله ابن هشام-: ومن رواه (يقرأ) فمعناه: أنه لضعفه لا يملك تسكين بغيره، وتوقيره عند النِّفار، قال: ونسب الوقار إلى الرأس؛ لأنه الموضع الذي يُملك منه، ويُحاول تسكينه»^(٢).

وفي رواية النصب لشاهد في باب حتى قال: «وقال الأعلام في النكت على كتاب سيبويه: نصب تكلّ، ولو رفع لجاز»^(٣).

وفي نسبة أحد أبيات شواهد باب حتى قال: «وقال الأعلام في شرح أبيات الجمل عن بعضهم: إن البيت لبعض شعراء سِنِّيس»^(٤).

وفي مفرد (الرِّمام) قال: «واختار الأعلام أن يكون الرِّمام جمع رميم»^(٥).

- كتب أبي عبيد البكري:

نقل عن كتب أبي عبيد عبد الله البكري الأندلسي: (سمط اللآلي في شرح الأمالي) -وهو شرح أمالي أبي علي القالي- وكتابه (المعجم) في ثلاثة وعشرين موضعًا، ستة عشر منها في التراجم والمؤتلف والمختلف، وثلاثة في اللغة والمعنى، ومثلها في الأماكن، وموضع في النحو، ومن نماذج ذلك:

إيراده نص أبي عبيد في عدد من لُقب بالأعشى من الشعراء: «وقال أبو عبيد البكري في كتاب اللآلي في شرح الأمالي: تتبعتهم فوجدتهم خمسة عشر أعشى، وهم:....»^(٦).

(١) النكت ٧٩/٢، وشي الحلل ١٠٦.

(٢) تحصيل عين الذهب ١٠٦، وشي الحلل ١٧٨.

(٣) النكت ٣٢٤/٢، وشي الحلل ٣٣٤.

(٤) وشي الحلل ٣٤٢، في التحصيل أشار إلى نسبته للمتلمس ١٠٩.

(٥) تحصيل عين الذهب ٣٤١، وشي الحلل ٧٦٢.

(٦) سمط اللآلي ٧٦/١-٧٧، وشي الحلل ١٤٤.

وفي فسر الرِّيَّان قال: «والرِّيَّان -على ما ذكر أبو عبيد البكري في كتابه المعجم-: ماء لبني عامر»^(١).

- (شرح الأشعار الستة) لعاصم بن أيوب البطلوسي (٤٩٤هـ)^(٢):

ورد ذكره في تسعة مواضع، ذكر في بعضها اسم الكتاب، وذكر اسم المصنّف في الأخرى، جاءت أربعة مواضع منها في اللغة، واثنان في التراجم، وآخران في النحو، وموضع في مناسبة القصيدة، ومن نماذج ذلك ما يلي:

في مناسبة قصيدة أحد الشواهد: «قال عاصم بن أيوب وغيره: كان الحارث هذا قد أغار على بني عبد الله بن غطفان، فغنم، واستاق إبل زهير وراعيه يسارًا، فقال هذه القصيدة يخاطب بها الحارث»^(٣).

وقوله: «وقوله: (يا بؤس للجهل) هي كلمة تقولها العرب على جهة التعنيف والتأيس من الأمر، قاله عاصم بن أيوب»^(٤).

- كتب ابن السيد:

ثالث أهم مصادر كتاب وشي الحلل ابن السيد وكتبه؛ فقد نقل منه في ثمانية وخمسين موضعًا، صرّح في بعضها بكتبه: (شرح الأبيات) وهو الحلل في شرح أبيات الجمل و(المسائل)، و(الطرر في شرح الكامل)، و(الاقتضاب)، ونقل منه بذكر اسمه مفردًا أو كنيته، وتنوعت هذه النقول، فمنها: عشرون موضعًا في اللغة والمعاني، وأحد عشر موضعًا في النحو والإعراب، وموضعان في الصرف، وعشرون موضعًا في نسبة الأبيات ومناسبتها، وخمسة مواضع في رواية

(١) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (الريان) ٢/٦٩٠، وشي الحلل ٥٠٧ وينظر مثلاً: وشي الحلل ١٩٠، ٤٦٢، ٥٣٥.

(٢) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣٨٤، تاريخ الإسلام ١٠/٧٥٣، الأعلام ٣/٢٤٨.

(٣) شرح الأشعار الستة الجاهلية ٢/٨٥، وشي الحلل ٧٣٤.

(٤) شرح الأشعار الستة الجاهلية ١/٣٠٦، وشي الحلل ٧٥٦ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٢٢، ٣٧٢، ٦٢٣.

الآيات. وهو قد لا يصرح ويتصرف بالنقل عنه في مواضع أخرى^(١)، ومن نماذج ذلك ما يلي:

قوله في توجيه رأي ابن درستويه بأن الفعل (تركت) يتعدى إلى مفعولين: «وقد جعل بعضهم تركتك بمعنى صيرتك لا بمعنى خليتك، حتى قال ابن السيد في شرح الكامل: فيمكن أن يكون عند ابن درستويه بهذا المعنى، فيعديه إلى مفعولين، ولا يرد عليه ما ذكره»^(٢).

قوله في نسبة شاهد شعري: «فقيل: هو قيس بن الخطيم الأنصاري، قاله ابن السيد في شرح الآيات»^(٣).

وفي واحد القوافيز قال: «وحكى ابن السيد في الاقتضاب عن الأصمعي: أنه قال: هي القاقوزة، ولا أعرف قاقزة»^(٤).

قوله في الأثافي: «وقال ابن السيد في شرح الكامل: العرب تقول للحجارة التي توضع تحت القدر: الأثافي، والأثافي بالثاء المثلثة، قال: والثناء المثلثة لغة بني تميم»^(٥).

وقوله في روايات شاهد من شواهد باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراراً: «قال ابن السيد: من روى: (ألا ما لهذا الدهر) كَسَرَ اللام من (مُتَعَلِّل)؛ لأنه اسم فاعل من (تَعَلَّل)، ومن روى: (ألا هل لهذا الدهر) فتح اللام من (متعلِّل)؛ لأنه مصدر بمنزلة التعلُّل»^(٦).

- كتب الزمخشري:

من مصادر الكتاب؛ الزمخشري، وقد جاء مفرداً، ونصّ على كتبه: (شرح الآيات) وهو (شرح أبيات كتاب سيبويه)، و(شرح الفصيح)، عشر مرات، واحدة في الرواية، ومرتان في نسبة الآيات، وأخرى في الصرف، وخمس في اللغة، ومن أمثلة ذلك:

(١) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٠٠٧-١٠٠٨، الحلل ٣٩١-٣٩٢.

(٢) وشي الحلل ١٦٨.

(٣) وشي الحلل ٤٣٧.

(٤) الاقتضاب ٢٢١/٢، وشي الحلل ٥٥٥.

(٥) وشي الحلل ٥٨١.

(٦) الحلل ٢٥١، وشي الحلل ٧٦٩.

في معنى (الشلل) ينقل معنى كلامه فيقول: «وقال الزمخشري في كتابه شرح الفصيح: الشلل: الاسترخاء»^(١).

وفي نسبة أحد الشواهد: «ونسبه الزمخشري في شرح الأبيات عن ابن الأعرابي لرقيم المحاربي»^(٢).

- (شرح كتاب سيويه) لابن خروف:

لم يذكر أبو جعفر غير هذا الكتاب لابن خروف، لكنه يذكر ابن خروف مفردًا، وقد ذكره في عشرة مواضع، خمسة في النحو، وأربعة في اللغة، وواحد في النسبة والتراجم، ومن ذلك: ترجيحه بالنحو في المعنى اللغوي (لرأس) في قوله: «وقال ابن خروف: مَنْ جعله اسم موضع فليس بظاهر؛ لقوله: (من بيت رأس) بالتونين»^(٣).

في تبين موضع الشاهد: «قال أبو الحسن بن خروف في شرحه كتاب سيويه: الشاهد في البيت: النصب بعد (حتى) الأولى، والرفع بعد الثانية»^(٤).

ثانيًا: مصادره من الدواوين والأشعار:

- (ديوان شعر أبي ذؤيب الهذلي) في الأصول العتيقة.^(٥)

- (ديوان شعر زهير بن أبي سلمى).^(٦)

- (ديوان شعر قيس بن ذريح).^(٧)

(١) شرح الفصيح ٥٧/١ وجاء فيه: «شَلَّتْ يَدُهُ تَشَلُّ شَلًّا إِذَا اسْتَرَخَتْ»، وشي الحلل ١٣٢ .

(٢) وشي الحلل ٨٤٣ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٩٧ ، ٢٣٩ ، ٧٢٧ .

(٣) وشي الحلل ٢٠٥ .

(٤) وشي الحلل ٣٣٥ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٤٢ ، ٤٥٥ ، ٦٣١ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٩٥٦ .

(٦) ينظر: وشي الحلل ٦١٤ .

(٧) ينظر: وشي الحلل ٦٢٩ .

- (ديوان شعر مزار الفقعي).^(١)
- (ديوان المتلمس) باختلاف رواياته: رواية أبي نصر، والأثرم، وابن الأعرابي، وابن ولّاد.^(٢)
- (شعر الأحوص).^(٣)
- (شعر رؤية).^(٤)
- (شعر المناقضات).^(٥)
- (قصيدة امرئ القيس) رواية أبي عمرو والمفضل وغيرهما.^(٦)

أما الكتب التي رجع إليها في موضع لغوي أو نحوي واحد؛ فهي: (النوادر) ليحيى بن المبارك اليزيدي (٢٠٢هـ)^(٧)، (الفرق)^(٨) لابن أبي ثابت (٢٥٠هـ)^(٩)، (المجمل) لابن فارس (٣٩٥هـ)^(١٠)، (شرح مختصر الجرمي)^(١١) لأبي الحسن الرّبيعيّ الزّهرّيّ (٤٢٠هـ)^(١٢)، (الواعي)^(١٣) وهو: (واعي اللغة) لعبد الحق الأزدي (٥٨١هـ)^(١٤)، (لباب اللباب في شرح أبيات الكتاب)

(١) ينظر: وشي الحلل ٥٣٥ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٣٤١ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ٦٧٥ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٨٠٩ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٩٠٥ .

(٦) ينظر: وشي الحلل ٦٩٨ .

(٧) ينظر: وشي الحلل ٦٢٤ .

(٨) ينظر: وشي الحلل ١٧٥ ، لم ينسب اللَّبْلِيّ الكتاب، ونسبه الجندي محقق وشي الحلل، فقد يكون الفرق لأبي حاتم، أو ابن السكّيت؛ فهما من مصادره في كتبه الأخرى.

(٩) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٧٧١/٢، بغية الوعاة ٤٨١/١، الأعلام ٩٧/٢ .

(١٠) ينظر: وشي الحلل ٦٢٣ .

(١١) ينظر: وشي الحلل ٥١١-٥١٢ .

(١٢) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٨٢٨/٤، أعلام النبلاء ٣٩٢/١٧، الأعلام ٣١٨/٤ .

(١٣) ينظر: وشي الحلل ٣٩١ .

(١٤) ينظر ترجمته في: فوات الوفيات ٢٥٦/٢، بغية المتلمس ٣٩١، الديباج المذهب ٥٩/٢ .

ليعقوب بن عبد الله الكندي^(١)، (المستطرف)^(٢)، (شرح كتاب الفصيح) للبللي وهو: (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)^(٣)، (شرح شعر المثلثات رواية أبي نصر والأثرم وابن الأعرابي)^(٤).

والتي وردت في التراجم أو نسبة الأبيات هي: (التيجان) لأبي محمد عبد الملك بن هشام (٢١٨هـ)^(٥) وهو: (التيجان في ملوك حمير)^(٦)، (شرح أشعار الهذليين) للسكري (٢٧٥هـ)^(٧)، (الردود على العلماء والرواة والشعراء)^(٨) لأبي علي كُذَّة الأصبهاني (٣١١هـ)^(٩)، (الشعر والشعراء)^(١٠) للأصبهاني ابن مندويه (٣٩٥هـ)^(١١)، (شرح أبيات الإيضاح) لابن ميمون القيسي^(١٢)، (شرح أبيات الجمل)^(١٣) لابن عطايا المصري (٦١٢هـ)^(١٤)، (أدب القديم) لمحمود بن الحسن ابن شاهد الكتاب^(١٥)، (خبر سد مأرب)^(١٦)، كلها في موضع واحد عدا شرح ابن عطايا المصري في موضعين.

(١) ينظر: وشي الحلل ٤١٢ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٤٩٥ لم يُنسب لمؤلفه، لعله هو كتاب (المستطرف في الحمقى والنوادر) لأبي عبيد الله المرزباني.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٧٢١ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٢٣٤ .

(٥) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٢١١، تاريخ الإسلام ٥/٣٨٧، سلم الوصول ٢/٣٠٩ .

(٦) ينظر: وشي الحلل ١٧١ .

(٧) ينظر: وشي الحلل ٣٦٣ .

(٨) ينظر: وشي الحلل ٩٦٥ .

(٩) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/٤٣، سلم الوصول ٢/٢٥، الأعلام ٢/٢١٢ .

(١٠) ينظر: وشي الحلل ٣٢٣ .

(١١) ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٨/١٦٩ .

(١٢) ينظر: وشي الحلل ٧٢٦ .

(١٣) ينظر: وشي الحلل ٤٢٤ ، ٧١٥ .

(١٤) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٣/٣٤٣، الأعلام ٤/٥٣ .

(١٥) ينظر: وشي الحلل ٨٥-٨٦ .

(١٦) ينظر: وشي الحلل ١٠٠٨ وهو ليس كتاب (المستبصر في الكلام على سد مأرب) لابن مجاور (٦٩٠هـ) الذي نقل منه

العيدروس في كتابه (النور السافر) كما أشار لذلك الجندي محقق وشي الحلل، فكتاب (خبر سد مأرب) الذي نقل منه اللبلي، سبقه في النقل منه ابن السَّيِّد، وابن مجاور لم يولد بعد.

المبحث الثاني: الرجال.

– الكسائي: جاء ذكره في ثلاثة مواضع، في النحو، واللغة، والصرف، نموذج ذلك قوله: «قال الكسائي: سمعت القاسم بن معن يروي عن العرب: قراء الضيف بالفتح والمد».^(١)

– الطوسي: جاء ذكره في ثلاثة مواضع، واحد منها في الترجمة، واثنان في الشعر والرواية، فروايتَه للأشعار أحد أهم مصادره إلى جانب الأصمعي، ونموذج ذلك: قوله في قصيدة أختلف في قائلها: «فقل: امرؤ القيس بن حُجر الكندي، ولم تقع في رواية الأصمعي، وهي في رواية الطوسي».^(٢)

– الأخفش: وهو الأخفش الأوسط، ذكره في ستة مواضع، أربعة منها في النحو، وواحد في اللغة والمعاني، وآخر في القوافي، وكثيراً ما يجيء بمذهبه مقابل مذهب سيبويه؛ منها: قوله في الياء في (قفي) فاعلة، وعلامة تأنيث عند سيبويه، وعلامة تأنيث فقط عند الأخفش.^(٣)

وفي (ما) المصدرية؛ هي حرف عند سيبويه، واسم عند الأخفش.^(٤)

– الأصمعي: ويذكره في بعض المواضع باسمه عبد الملك بن قُريب، ورد ذكره في تسعة مواضع، خمسة في اللغة ورواية الأبيات، وثلاثة في الأخبار والشعر، وواحد في الترجمة. منها: قوله (موقعة الطائر) بكسر القاف، وقوله في (سدوس) اسم الرجل بضم السين الأولى، وبالفتح الطيلسان.^(٥)

– المازني: ورد ذكره في أربعة مواضع، اثنان منها في النحو والآخِران في إنشاده وروايته،

(١) وشي الحلل ٤٨٧ وقد ضبط محقق وشي الحلل الجندي سهواً، (قراء) بالكسر. وينظر مثلاً لبقية المواضع: وشي الحلل ٥٨٣، ٤٠١.

(٢) وشي الحلل ٤١١ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٥٤٤، ٦٧١.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٢٢٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣٦٩/١، وشي الحلل ٣٠٧ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٦٤٧، ٧٦٧، ٨٣٠.

(٥) ينظر: وشي الحلل ٢٢١، ٨٥٤، ٤٠٥، ٤٠١، ٩٣٨.

منها: قوله: «وهذا مذهب المازني، أعني جواز تقديم التمييز، فالتمييز عنده بمنزلة الحال...»^(١).

- عمر بن شبة (٢٦٣هـ)^(٢): جاء ذكره في ثلاثة مواضع باسمه وكنيته أبي زيد، اثنان منها في الترجمة، وواحد في الشعر، ونمذجها: قوله: «وقال أبو زيد عمر بن شبة: تقدّم أبو ذؤيب جميع شعراء هذيل بقصيدته العينية...»^(٣).

- المظفري (٤٦٠هـ)^(٤): هذا المصدر الأندلسي مصدر وسيط لمن تقدمه من أئمة الأدب واللغة، فينقل منه أقوالاً جاءت عند من سبقه، كابن قتيبة، ولقد جاء ذكره في اثني عشر موضعاً، خمسة في التراجم، وخمسة في الشعر والأخبار، واثنان في اللغة، منها:

قوله في الترجمة لشاعر أحد الشواهد: «وهو -على ما قاله المظفري-: شاعر جاهلي، من أوصف العرب للخيال...»^(٥).

وفي آخر: «قال المظفري: وهو أحد الأشراف الذين غصّ الشعر منهم، وهو من الطبقة الأولى المتقدمين على سائر الشعراء»^(٦).

- أبو بكر خازم بن محمد بن خازم (٤٩٦هـ)^(٧): ورد ذكره في أربعة عشر موضعاً، ستة منها في اللغة والمعنى، وأخرى في نسبة الأبيات والتراجم، واثنان في رواية الأبيات. ومنها:

قوله في نسبة أحد الشواهد: «قال خازم بن محمد بن خازم القرطبي: هذا البيت يرويه بعض الرواة لعلقمة بن عبدة»^(٨).

وقوله عن استعمال لفظة (إنسي): «قال خازم بن محمد بن خازم القرطبي: ولا أعلم هذه

(١) وشي الحلل ٩١٨ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٢١٣، ٣٩٧، ٨٩٠.

(٢) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠٩٣/٥، وفيات الأعيان ٤٤٠/٣، أعلام النبلاء ٣٦٩/١٢.

(٣) وشي الحلل ٩٥٥ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٤٩، ٤١٦.

(٤) ينظر ترجمته في: أعلام النبلاء ٥٩٤/١٨، الأعلام ٢٢٨/٦، معجم المفسرين ٨٠١/٢.

(٥) الشعر والشعراء ٤٤٤/١، وشي الحلل ٥٢٩.

(٦) الشعر والشعراء ١٦٢/١، وشي الحلل ٧٥٠ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٤٠، ٣٨٨، ٩٨٤.

(٧) ينظر ترجمته في: بغية الملتبس ٢٩١، تاريخ الإسلام ٧٧٧/١٠، لسان الميزان ٣١٤/٣.

(٨) وشي الحلل ٢٣١.

اللفظة، أعني إنسيًا، إلا واقعة على بني آدم». (١)

– أبو عبد الله بن أبي العافية (٩٠٥ هـ) (٢): يلقبه أبو جعفر بالإمام، جاء ذكره في ستة

مواضع كلها في النحو والإعراب، منها:

رأيه في تفسير المضمر على معنى الأمر والشأن، وتدليله على أن أصل الفعل (أمر) يتعدى

بحرف الجر ثم حُذف في الشاهد. (٣)

– أبو عبد الله محمد الأزدي: لقد كان شيخه الأزدي – كغيره من شيوخه – مصدرًا شفهيًا

وواسطة لعلماء آخرين، ولقد أشار اللبلي في بداية كتابه هذا أنه مصدر روايته عن ابن هشام

اللخمي ومصنفاته (٤)، ولم يشر إلى شيء من آرائه الخاصة، في حين أن كتب ابن هشام اللخمي

السبتي من مصادره الأساسية، فقد نقل من كتايبه: (الفصول والجمل)، (لحن العامة)، لكنه لم

يصرح إلا بكتاب واحد وهو: (لحن العامة)، وفي المواضع الأخرى يذكر اسمه مفردًا، ولقد ورد ذكر

ابن هشام في ثمانية وستين موضعًا، ثلاثة وعشرون منها في النحو والإعراب، وثمانية عشر في اللغة

والمعنى، وسبعة عشر في نسبة الأبيات، وثلاثة في مناسبتها، ومثلها في روايتها، وأربعة في الترجمة،

ومن ذلك:

قوله في إضافة المصادر: «قال ابن هشام السبتي: وأجمع النحويون على أن إضافة المصادر

والمواضع محضة، لا ينوي بها الانفصال» (٥).

وفي معنى (عَرَضْتُ): «وقوله: (عَرَضْتُ) أي: ظهرت وتعرّضت، وحكى هذا ابن

هشام» (٦).

ويحتج على ابن قتيبة بجواز قول: (دُفِئ) بالتشديد، مستندًا على قول ابن هشام، فيقول:

(١) وشي الحلل ٢٣٣ وينظر مثلاً: وشي الحلل ٨٨ ، ٩٥ ، ٢٨٦ .

(٢) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٧٣/٣، تاريخ الإسلام ١٢٦/١١ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٤٠ ، ١٥١ ، ٨٠٤ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ١٦٤ .

(٥) الفصول والجمل ٢٢٦ ، وشي الحلل ١١٩ .

(٦) الفصول والجمل ٤٠٥ ، وشي الحلل ٦٤٠ .

«قال القتيبي: ولا يُقال: دَفِيٌّ بالتشديد، كذا قال، وقد حكاه ابن هشام في لحن العامة له»^(١).

وفي توجيهه الإعرابي لرواية سيويه: «ورواه سيويه: (الفارجي)، قال ابن هشام: يحتمل أن يكون منصوبًا جاريًا على ما قبله، ويحتمل أن يكون مخفوضًا، قال: ولا يُقطع على الصحيح إلا بمعرفة ما قبله»^(٢).

قوله في نسبة أحد الشواهد: «وقال ابن هشام السبتي: الصحيح أنه للأخنس بن شهاب التغلبي»^(٣).

والعلماء الذين جاء ذكرهم في موضعين هم:

خالد بن كلثوم (٢٠٥هـ)^(٤): جاء ذكره في موضعين في الأخبار والشعر^(٥).

ابن حبيب: ذكره في موضعين في التراجم^(٦).

أبو حنيفة الدينوري: جاء ذكره في موضعين لغويين^(٧).

أبو إسحاق الزجاج: ورد في موضعين، في اللغة والرواية^(٨).

ابن دريد: جاء ذكره في موضعين، واحد في اللغة، والآخر في المؤتلف والمختلف من أسماء الشعراء^(٩).

(١) المدخل إلى تقويم اللسان ١٩٢ ، وجاء فيه: «و(دَفِيٌّ): وفيه ثلاث لغات: دَفِيٌّ بالقصر والهمز، ودَفِيٌّ بالمد والهمز، ودَفِيٌّ مشدد»، وشي الحلل ٢٣٨ .

(٢) الفصول والجمل ٣٣٣ ، وشي الحلل ٤٤٨ .

(٣) الفصول والجمل ٧١ ، ٥٥٠ ، وشي الحلل ٨٤٣ .

(٤) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٢٣٦/٣ ، إنباه الرواة ٣٨٧/١ ، سلم الوصول ٧٤/٢ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٢٤٤ ، ٤٥٢ .

(٦) ينظر: وشي الحلل ٥٢٨ ، ٩١٥ .

(٧) ينظر: وشي الحلل ١٧٦ ، ٥٥٣ .

(٨) ينظر: وشي الحلل ٥٤٥ ، ٩١٩ .

(٩) ينظر: وشي الحلل ١٤٣ ، ٨١٥ .

ابن القطاع: ورد ذكره في موضعين لغويين^(١).

ابن عديس (٥٧٠هـ)^(٢): جاء ذكره في موضعين لغويين^(٣).

السهيلي: ورد في موضعين نحويين^(٤).

حاجب الراعي: جاء ذكره في موضعين لغويين^(٥).

وأما العلماء الذين وردوا في موضع واحد فهم:

الشعبي^(٦)، أبو عمرو بن العلاء^(٧)، خالد بن قاسم البياضي (١٦٣هـ)^(٨)، ابن دأب (١٧١هـ)^(٩)، يونس^(١٠)، أبو عمر الجرمي^(١١)، المدائني (٢٢٥هـ)^(١٢)، الجاحظ^(١٣)، الرّياشي^(١٤)، أحمد بن عبيد (٢٧٣هـ)^(١٥)، الحري (٢٨٥هـ)^(١٦)، ثعلب^(١٧)، ابن كيسان^(١٨)، محمد بن الضحاك

(١) ينظر: وشي الحلل ١٤٨ ، ٥٦٨ .

(٢) ينظر ترجمته في: الذيل والتكملة ٣/٣٨١، تاريخ الإسلام ١٢/٤٥١، الأعلام ٥/٦١ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ٦٠٧ ، ٦٣٩ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ١١٠ ، ٢٩٤ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٢٣٨-٢٣٩ .

(٦) ينظر: وشي الحلل ١٤٥ .

(٧) ينظر: وشي الحلل ٦٦١ ، ٦٧٠ ، ٦٧٣ .

(٨) ينظر: وشي الحلل ١٢٨ وينظر ترجمته في: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٤/١١٦ .

(٩) ينظر: وشي الحلل ٩١٥ وينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٥/٢١٤٤، تاريخ الإسلام ٤/٧٠٤، الأعلام ٥/١١١ .

(١٠) ينظر: وشي الحلل ١٨٨ .

(١١) ينظر: وشي الحلل ٥٦٦ .

(١٢) ينظر: وشي الحلل ١٢٩ وينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٣/٥١٦، تاريخ الإسلام ٥/٦٣٨، الأعلام ٤/٣٢٣ .

(١٣) ينظر: وشي الحلل ٦٥٤ .

(١٤) ينظر: وشي الحلل ٨٩٧ .

(١٥) ينظر: وشي الحلل ٣٦٣ و ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٥/٤٢٨، معجم الأدباء ١/٣٦١، الأعلام ١/١٦٦ .

(١٦) ينظر: وشي الحلل ٧٩٢ وينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١/١٩٠، سلم الوصول ١/٢٥، الأعلام ١/٣٢ .

(١٧) ينظر: وشي الحلل ٥٥٤ .

(١٨) ينظر: وشي الحلل ٥١٣ .

الشيبياني^(١)، ابن الأنباري^(٢)، الأزهري^(٣)، أبو سليمان الخطّابي^(٤)، أبو علي الحاتمي (٣٨٨هـ)^(٥)،
 الجوهرى^(٦)، العبدى (٤٠٦هـ)^(٧)، الأسود الغندجاني^(٨)، ابن برهان^(٩)، عبد الدائم القيرواني
 (٤٧٢هـ)^(١٠)، أبو الحسين بن الطراوة^(١١)، أبو القاسم بن الأبرش (٥٣٢هـ)^(١٢)، الخطيب الأصبهاني
 الباقولي^(١٣)، ابن الحشّاب^(١٤)، أبو الوليد بن أيوب (٥٩٦هـ)^(١٥)، أبو بكر بن طلحة
 الإشبيلي^(١٦)، أبو علي الشلوّين^(١٧)، ابن أبي إسحاق^(١٨)، إبراهيم بن نجدة البغدادي^(١٩)،
 مسعود الدولة المصري^(٢٠)، يزيد بن عروة^(٢١).

-
- (١) ينظر: وشي الحلل ٤١٩ .
 - (٢) ينظر: وشي الحلل ٣٥٢ .
 - (٣) ينظر: وشي الحلل ٦٤٥ .
 - (٤) ينظر: وشي الحلل ٣٩١ .
 - (٥) ينظر: وشي الحلل ٧٨٨ وينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٥٠٥/٦، أعلام النبلاء ٤٩٩/١٦، الأعلام ٨٢/٦ .
 - (٦) ينظر: وشي الحلل ١٩٤-١٩٥ .
 - (٧) ينظر: وشي الحلل ٣٣٥ وينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٠٢/٩، سلم الوصول ١٣١/١، الأعلام ١٠٤/١ .
 - (٨) ينظر: وشي الحلل ٥٦٦ .
 - (٩) ينظر: وشي الحلل ١١٦ .
 - (١٠) ينظر: وشي الحلل ١٣٦ وينظر ترجمته في: بغية الملتبس ٣٩٨، إنباه الرواة ١٥٨/٢، تراجم المؤلفين ٣٠٢/٤ .
 - (١١) ينظر: وشي الحلل ٢٩٤ .
 - (١٢) ينظر: وشي الحلل ٧٦٩ وينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٧٠/١١، الوافي بالوفيات ٢٢٨/١٣، سلم الوصول ٨٢/٢ .
 - (١٣) ينظر: وشي الحلل ٣٣٧ .
 - (١٤) ينظر: وشي الحلل ١١٦-١١٧ .
 - (١٥) ينظر: وشي الحلل ٤٢٢ وينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٠٦٧/١٢، الوافي بالوفيات ٢٧/١١ .
 - (١٦) ينظر: وشي الحلل ٢٩٤ .
 - (١٧) ينظر: وشي الحلل ١٥٤ .
 - (١٨) ينظر: وشي الحلل ١٢٧ .
 - (١٩) ينظر: وشي الحلل ٩٦٧ .
 - (٢٠) ينظر: وشي الحلل ٤٦١ و ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٦٣/٣، مجمع الآداب ٢٢٤/٥، بغية الوعاة ٥٥٥/١ .
 - (٢١) ينظر: وشي الحلل ١٢٨ .

وبعد دراسة مصادره يتبين لنا ما يلي:

أولاً: سعة علم اللبلي واطلاعه، وأمانته العلمية، فقد صرّح بثمانين كتاباً من مصادره، منسوباً معظمها لأصحابها، وأورد آراء وأقوال ثمانية وخمسين عالماً.

ثانياً: تأثير اللبلي بالمصادر المغربية والأندلسية خاصة، والمصادر المشرقية التي جلبت للمغرب في القرون الأولى؛ ككتاب سيبويه، والجمل، فتمثّل نسبة المصادر المغربية ٢٢% من مصادره، ٩١% منها أندلسي.

ثالثاً: اعتماده على مصادر لغوية قديمة؛ فمصادره من القرن الرابع وما قبله تمثّل ٦١% من المجموع الكلي.

رابعاً: رجع إلى كتب لم تتوفر لها نسخ خطية إلى يومنا هذا مثل: المعاقبات والنوادر لابن الأعرابي، والنوادر للحياثي، والردود على العلماء والرواة والشعراء، وغريب أسماء الشعراء للمطرز وغيرها، أو نسخ تامة لم تطبع إلا ناقصة، فقد ينسب القول إلى كتاب ما، وعند العودة إلى ذات الكتاب مطبوعاً؛ لا نجد هذا القول، مما يرجح أخذه من نسخ غير التي طُبِع عليها الكتاب.

خامساً: المكانة العظمى التي احتلها كتاب سيبويه وشروحه كشرح السيرافي، والأعلم، وابن خروف، كذلك شروح أبياته كشرح ابن النحاس، وابن السيرافي، والأعلم، والرمحشري، ويعقوب الكندي، فهي جزء كبير من مصادره.

سادساً: اعتماده على كثير من شروح الشواهد النحوية واللغوية؛ كشرح أبيات الكتاب الآنف الذكر، وشروح أبيات الجمل لابن سيده، والأعلم، وابن السيد، وابن هشام، وابن عطايا المصري، وشرح أبيات الإصلاّح لابن السيرافي، وشرح أبيات الإيضاح للقيسي. وفي قوله: «كلّ مَنْ رأيت مَن تعرّض لشرح أبيات كتاب الجمل»^(١) دلالة على استقصائه واطلاعه على أكثر مما ذكر.

سابعاً: أخذت كتب التاريخ، والأنساب، والأدب وشروح الشعر والدواوين حيّزاً من مصادر اللبلي، فيها عالج الشواهد في نسبتها لقائلها، ومناسبة قصائدها، ومعانيها الإجمالية.

(١) وشي الحلّ ١٠٢٤ .

ثامناً: لم ينحز اللَّبْلِي في مصادره إلى مذهبٍ معين، فكانت مصادره من كتب وعلماء المدرستين الكوفية والبصرية.

تاسعاً: فات اللَّبْلِي عزو كثير من الآراء والنقول على رغم حرصه؛ فاكتمى بالتعميم في مواطن عدة، وتكررت عنده هذه الألفاظ: رُوي، قيل، قالوا، يُقال، عن غير واحد، غير واحد من اللغويين وأصحاب المعاني، من النحويين، بعض حذاق النحويين، بعض أشياخنا، أشياخي، بعض الناس، أناس كثيرة، قوم، آخرون، غيره، بعضهم^(١) وهذه الآراء من الواضح أنها تُنسب لكثير من العلماء؛ مما يضيق المقام بحصرهم واستقصاء قائلها؛ فيلجأ لهذه الألفاظ، وقد يكتفي بعزوها في كتبه الأخرى.

(١) ينظر مثلاً: ١٠١، ٣٧٢، ٤٣٧، ٥٥١، ٥٩٩، ٧٨٨، ٨٥٠، ٩٥٥.

الفصل الثاني: منهج الكتاب.

قبل التطرق إلى مبحثي الفصل، وهما: طريقته في شرح الآيات، وأسلوبه في شرح الآيات، أود الإشارة إلى منهج الكتاب العام، وطريقة تقسيمه، وتبويبه، وموضوعاته.

✽ أولاً: خطبة الكتاب:

صاغ خطبته بلغة أدبية، بدأ فيها بذكر فضل علم العربية وأهميته في فهم علوم القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم مدح تصانيفه في هذا العلم، وأنه صنف في شرح آيات كتاب الجمل للزجاجي، الذي أنجد وأعلى، وطار في الآفاق كل مطار، فكثرت شروحه إلا أن تأليفه هذا فيه مِيز عن غيره عددها، ويرى أن فضل كتابه على سائر الشروح كفضل الأمير الأسعد أبي زكريا يحيى (٦٤٧هـ)^(١) على سائر الأمراء، الذي أطال بمدحه ومدح ابنه، وذكر فضائلهم، والدعاء لهم، فأهداه لهم متبركاً بهم، متفائلاً بتسميته، ثم ختم بالدعاء. فأهم ما حوت الخطبة ما يلي:

• **إهداء الكتاب:** لقد أهدى اللبلي الكتاب إلى ملك الدولة الحفصية في تونس؛ الخليفة المستنصر أبي عبد الله، وذلك ما بين عامي ٦٥٧-٦٦٠هـ تقريباً، والله أعلم.^(٢)

• **تسمية الكتاب:** ذكر في الخطبة تسميته للكتاب (وشي الحلل في شرح آيات الجمل)

(١) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٨٥/٢٣، فوات الوفيات ٢٩٣/٤، الأعلام ١٥٥/٨.

(٢) لقد ذكر في مقدمة الكتاب أن المستنصر (٦٧٥هـ) كسا الكعبة، وهو قد أته ببيعة أهل مكة عام ٦٥٧هـ، مما يعني أن زمن إهداء الكتاب بعد هذا العام، أما زمن تأليفه؛ فسابق لهذا العام، فقد اطلع عليه شيخه العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ) في رحلته المشرقية، والله أعلم.

متفائلاً بإهدائه للخليفة، وليكون لفظه مطابقاً لدلالته، واسمه مُترجماً عن جوهره، فظهر احتفاؤه به، وتمييزه له عن غيره، فالوشي هنا هو: التزيين والنقش للثوب، ويكون من كل لون، مخالفاً سائر لونه، والحلل: مفرد حلة، وهي الرداء من ثوبين، أو ثوب له بطانة.^(١)

• الهدف من تأليف الكتاب: لقد تجلّت في مقدمته أهداف هذا التصنيف، وما يرى اللبلي

أنه حققها، وميّزت تصنيفه عن غيره، حتى غدا فضل كتابه بها كالصبح، أو الشمس لا يحتاج لتدليل أو تمثيل، وهذه الأهداف -التي صرّح بها- هي:

- نسبة المجهول، وإتمام النقص من الأبيات المشروحة.
- توضيح إعراب العويص منها.
- تبيين المستغلق من المعاني، والغريب من الألفاظ.
- توضيح المشكل، وتقييد المهمل، وانتخاب الأخبار الطريفة.
- الاختصار على ما يُحتاج إليه، وترك ما لا تقوم ضرورة إلى الكلام عليه.

❖ ثانيًا: تبويب الكتاب وموضوعاته:

اتبع اللبلي في شرحه ترتيب الكتاب المشروح؛ فجاءت الأبيات الشواهد في اثنين وسبعين بابًا، يقول في أول كل باب، قبل الشاهد: (أنشد الزجاجي في باب كذا)^(٢)، أما عناوين الأبواب بحسب موضوعاتها؛ فهي كما يلي:

• الأبواب النحويّة:

النعت، البدل، أقسام الأفعال في التعدي، الاشتغال، كان، إنَّ، حروف الخفض، حتى،

(١) ينظر: المحكم (و ش ي) ١٣٩/٨ ، الحاء واللام ٥٣٠/٢ .

(٢) ينظر مثلاً: ١٢٤ ، ١٩٩ ، ٢٧٤ ، ٣٥١ ، ٦٩٨ ، ٨٤٨ ، ٨٨٥ ، ٩٧٧ .

القسم، اسم الفاعل، الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، الصفة المشبهة باسم الفاعل، التعجب، حبذا، الفاعلان المفعولان اللذان يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل الآخر، ما يجوز تقديمه من المضمرة وما لا يجوز، إضافة المصدر إلى ما بعده، تعريف العدد، كم، مذ ومنذ، الفصل، النداء، الاسمان اللذان لفظهما واحد والآخر منهما مضاف، إضافة المنادى إلى المتكلم، ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء، المنادى، ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره، الاستغاثة، الترخيم، ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراراً، المعرفة والنكرة، الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية، أو، الواو، من مسائل الفاء، إذن، من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل، أفعال المقاربة، كاد، المفعول المحمول على المعنى، الجزاء، ما ينصرف وما لا ينصرف، القبائل والصور، الاستثناء، الاستثناء المقدم، الاستثناء المنقطع، النفي بلا، دخول ألف الاستفهام على لا، التمييز، المعرب والمبني، أمس، الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، أقسام المفعولين، مَنْ، القول، حكايات النكرات بمن، حكايات الجمل، ماذا، الصلات.

• الأبواب الصرفية:

ما جاء على فعال، تصغير الظروف، تصغير الأسماء المبهمة، النسب، تكسير ما كان على فاعل، ما جاء على فُعلة، أبنية الأفعال، التصريف، المذكر والمؤنث، ما جاء من المثني بلفظ الجمع.

• أبواب الأصوات والخط:

الهمجاء، أحكام الهمز في الخط، الوقف، شواذ من الإدغام.

من الملاحظ أن الشواهد وهي مائة واثنان وستون شاهداً - من أصل مائة وأربعة وستين شاهداً من شواهد الجمل - جاءت أغلبها في الأبواب النحوية أو المشتركة، وقد تصرّف اللبلي في عناوين هذه الأبواب، وغيّر فيها عن كتاب الجمل؛ فغلب عليها الاختصار، وترك التفصيل والوصف، فمثلاً باب (الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار) سمّاه باب (كان)، وكذلك باب (إنّ)، وباب (الفصل ويسميه الكوفيون العماد) سمّاه باب (الفصل)، وباب (اشتغال الفعل

عن المفعول بضميره) سَمَّاهُ باب (الاشتغال)، وغير ذلك، وحسّن هذا الفعل أن الكتاب شرح
للشواهد وليس شرحًا للباب، وهو في شرحه للشواهد لا يعرض لموضع الشاهد وحسب، بل
يتناول المشكل من لغة البيت المشروح، ومعناه، ونحوه، وصرفه، فجاء تصريفه في العناوين في محله،
وكافيًا لإحالة الشاهد إلى مكانه في كتاب الجمل.

المبحث الأول: طريقته في شرح الأبيات.

للكشف عن طريقة اللبلي في شرح الأبيات، وتحليل نص الشاهد؛ يلزمنا معرفة طرق التحليل المنهجي، والاتجاه للتحليل المنهجي للنصوص عامة في العصر الحديث ظهر في أوائل القرن العشرين، مع ظهور علم اللغة النصّي، الذي يهدف إلى الفهم للنصوص والوصف اللغوي لها - غير أنه لا تزال العناية بالفهم أكثر^(١)، ولأنه علم يضع القواعد النصّية بحسب المتلقي - إضافة للمؤلف - لزمه البحث عن منهج لتحليل النصوص^(٢)، سواء كانت هذه النصوص قصائد شعرية، أو غير ذلك.

ولقد تعددت المناهج والنظريات، لكنها تكاد تتفق على ضرورة التحليل النصي في ثلاثة مستويات، وهي: المستوى النحوي؛ المتمثل في الربط النحوي، والمستوى الدلالي؛ المتمثل في الحبكة والتماسك المعنوي، والمستوى التداولي؛ المتمثل في دور المتلقي، والمقام، والموقف، وهدف النص، وغير ذلك مما يتعلق بالسياق التواصل، وعلاقة النص بمستعمله^(٣)، فهذه المستويات تتفاعل فيما بينها، وتمثل الخواص المهمة لفهم النصوص، وطرق إنتاجها.

ولقد تلقت المعايير النصّية التي وضعها بوجراند (١٤٢٩هـ)^(٤) قبولاً واسعاً بين الباحثين، فهو يرى أن المعايير التي تحقق نصّية نص ما سبعة، هي: أولاً: السبك أي: الربط النحوي، ثانياً: الالتحام أي: الحبكة أو الترابط الدلالي، وثالثاً: القصد؛ وهو هدف منشئ النص، رابعاً: القبول أي: موقف المتلقي بأن يكون النص مقبولاً لديه، وخامساً: رعاية الموقف؛ وهو المقام ومناسبة النص للموقف، سادساً: التناص أي: العلاقات بين النص ونصوص أخرى؛ كارتباط نص الجواب بنص السؤال، ونص النقد بالنص المنقود، وأخيراً: الإعلامية؛ وهي جدّة النص، وتوقع المعلومات

(١) ينظر: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات ٢٠، ٣٣، النص والخطاب والإجراء ٤٢٠.

(٢) تحليل النصوص في علم اللغة النصّي لم يهدف إلى الفهم والتفسير فقط - كما يرى بعض الباحثين - إنما لاستنباط قواعد بناء من ذات النصوص أيضاً، لذا ذكرها هنا للإفادة من المنهج دون المشاركة التامة للهدف. ينظر: علم لغة النص

المفاهيم والاتجاهات ١٤٢، النحو العربي والنص مدخل لبحث العلاقة بينهما ٣٩.

(٣) ينظر: مقدمة علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ١٢٥، ١٤٧.

(٤) ينظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا Robert de Beaugrande.

الواردة فيه أو عدم توقعها، ولا يُشترط تحقق هذه المعايير مجتمعة في كل نص^(١).

ومن الواضح أن ثمرة التحليل للنصوص في علم اللغة النصي من خلال هذه المستويات؛ هي تقليل احتمالية الدلالة، وتعدد الأوجه الإعرابية^(٢).

ومن لهم عناية وبحث في منهجية التحليل للنصوص؛ فخر الدين قباوة، فقد عُني بالجانب التطبيقي الإجرائي من النحو العربي خاصةً، ففي كتابه (التحليل النحوي؛ أصوله وأدلته) عرّف التحليل النحوي بأنه: «تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها، والعلاقات التركيبية بينها، بدلالة المقام والمقال»^(٣).

ووضع منهجًا لتحليل النصوص الأدبية والعلمية دون اللغة اليومية، دعا فيه إلى وحدة المصطلحات والتعابير السياقية في الإجراءات التحليلية، مع الاكتفاء بأيسر الوجوه، وأقيسها، وألصقها بالسياق.

ويتدرج التحليل عنده في ثلاثة مستويات: المستوى الصرفي، المستوى الإعرابي، ومستوى معاني الأدوات، ولا بد من السير باتجاه واحد في كلٍ منها؛ من العام إلى الخاص.

وعلى المحلل أن يستعين بأصول وأدلة لتحديد الأحكام والمعاني، سماها المعارف العامة: وهي المتمثلة بمقتضى الحال الذي يشمل: المقام والمقال، والمعارف الخاصة: وهو ما يحتاج المحلل إلى إتقانه من علوم اللغة والأدب، وأساليب القراءة والكتابة، وغير ذلك، مع مراعاة خصوصية كل نص وما يحتاجه.

ولقد ربط قباوة بين التنظير والتطبيق، فأجرى العديد من التطبيقات التحليلية لمنهجه^(٤).

(١) ينظر: النص والخطاب والإجراء ١٠٣، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات ١٤٦.

(٢) ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ٨٣، ٨٨.

(٣) التحليل النحوي أصوله وأدلته ١٤.

(٤) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته ٥، ٧، ١٥، ٢١-٣٤، ٦٠-٦٧، ٧٤، ١٢٤، ١٧٧، ٢٧٢، منهج

التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة من خلال كتابه: "التحليل النحوي أصوله وأدلته" بين النظرية والتطبيق.

ومن الواضح تأثر قباوة بالأنطaki، وتأثرهما كليهما بابن هشام ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٢٦٣/٣-٣٠٣.

فالحاصل أن التحليل النصي اللغوي ليس اتجاهًا جديدًا في الدراسات النحوية، فلقد توجهت عناية علمائنا الأوائل إلى النصوص المختلفة من قرآن، وشعر، في كثير من كتب تفسير القرآن الكريم وإعرابه ومعانيه، وإعراب الحديث، وكتب البلاغة، وشروح الآيات والقصائد، وشروح الشواهد اللغوية والنحوية.

لكن التنظير لهذا التحليل ووضع منهجية له، لا نجده -حسب علمي- سوى فيما وضعه ابن هشام والسيوطي من ضوابط في المستوى الإعرابي^(١).

أما المنهجية في الاتجاهات الحديثة؛ فمستمدة ومستقاة من التراث ولا بُد، فقد أفادت منه وإن حوت إبداعًا وفكرًا متجددًا بمصطلحات ومنهج مغاير، ولأنها مناهج مكتوبة استعنت بها في الكشف عن أوجه التحليل النصي في تراثنا العظيم متمثلًا بكتاب اللبلي -محل الدراسة-، محاولة للتنظير لتحليله لنص الشاهد الشعري بالإفادة، والاهتداء من الجهود النظرية الحديثة دون إسقاطها على ما سبقها بأكثر من سبعة قرون.

وسأقسّم التحليل اللغوي لنص الشاهد عند اللبلي إلى أربعة مستويات؛ المستوى التداولي، والمستوى الدلالي، والمستوى الصرفي، والمستوى الإعرابي، وسأذكرها مرتبة كما جاءت عنده، وهي:

❖ أولاً: المستوى التداولي:

اللغة تداولية تواصلية لا يمكن دراستها بعيدًا عن المحيط الاجتماعي المؤثر بها، فهي نص يتم في ظرف بين قائل، ومتلقٍ، وأيضًا يصعب دراسة جزء من النص دون معرفة للنص كله، فالمقام والمقال كلاهما بُعدان متلازمان لمعرفة المعنى^(٢).

وتمثّل المستوى التداولي في التحليل اللغوي للنص عند اللبلي في معرفة ملابسات الخطاب؛ بيان قائل النص، والمخاطب، وتحديد الأعلام في الشاهد، وسبب إنشاء القصيدة، وربط النص بما قبله وبعده، وتحديد ذلك؛ إما من خلال المروي عن العرب في المصادر التاريخية والأدبية، أو الإحالة،

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب الباب الخامس والسادس والسابع، الإعراب عن قواعد الإعراب الباب الرابع، الإتيقان في علوم القرآن النوع الحادي والأربعون.

(٢) ينظر: التداولية عند العلماء العرب ٢٦، التداوليات وتحليل الخطاب ٧، ١١.

سواء إلى سابق ذكر داخل النص، أو إحالة المتكلم إلى نفسه، أو إلى المخاطب، وكل ما هو خارج النص^(١).

وليس المراد من معرفة ملابسات المقام والمقال ذاتها، بل هي تتضافر لمعرفة قصد المؤلف من هذا النص ومن ثم تأويله كما أراد قائله، أو كأقرب ما يكون لقصده، وهذا التأويل يتم من خلال المستويات الأخرى: كالتفسير السياقي، وتفسير البنية الكلية في المستوى الدلالي، وتحديد الوظائف النحوية الأقرب للمعنى في المستوى الإعرابي، وحسن التقدير للمحذوف، وتحديد المعاني الوظيفية الصرفية، وغير ذلك، فنتائج هذه الملابسات تظهر في المستويات الأخرى.

فقصد المتكلم هو الموجّه لمعاني ألفاظه، وبنية كلماته، وتراكيبه، «فإذا كان مقصده الفخر؛ كان الوجه أن يعتمد من الألفاظ، والنظم، والمعاني، والأسلوب؛ ما يكون فيه بهاء وتفخيم، وإذا كان المقصد النسيب؛ كان الوجه أن يعتمد منها ما يكون فيه رقة وعذوبة من جميع ذلك، وكذلك سائر المقاصد»^(٢).

إذن؛ فهذا المستوى التداولي ليس مقصوداً بذاته، لأنه ليس مستوى لغوياً لكنه يخدم بقية المستويات اللغوية، فلا بد منه في كل تحليل نصي، وحاجة الشاهد النحويّ أو اللغويّ في تحليله لهذا المستوى أشد من أي نص، إذ هو يرد في كتب اللغة والنحو جزءاً مبتوراً من أصله، حتى تجد ثورة من بعض المعاصرين على الشواهد، وعلى ترك علمائنا الأوائل هذا المستوى في تحليل النصوص^(٣)، ونسوا مثل هذه المؤلفات الشارحة للأبيات وغيرها؛ التي تساند المتعلم على فهم معاني هذه الشواهد، للوصول إلى صحة تحليلها مع استقامة حفظها، والاستشهاد بها.

(١) إن الاهتمام بالإحالة هنا ليست لمعرفة أن الضمير يعود على ذاك الاسم أو غيره، بل لمعرفة قصد المؤلف. ينظر: تحليل الخطاب ٣١.

(٢) منهاج البلاغ ٣١٠.

(٣) وصف سعد مصلوح الشواهد النحوية والبلاغية والأدبية بأنها أحالت اللغة الحيّة الطازجة إلى فئات وتفايق من الجمل المصنوعة المجففة أو المجمدة، وذلك باجتزاء الجمل وعزلها عن الوظيفة الاجتماعية مما دعى إلى الحاجة إلى نحو النص، فهي من المعوقات المنهجية للنحو العربي بالنسبة له. ينظر: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص ٤١٠، ٤٢٥.

كما انتقد تمام حسان المنهج التراثي في تناول النصوص بعدم النظر إلى مجمل النص لفهمه بوصفه وحدة عضوية، وتجاهل العلاقات بين أجزاء النص مما ينتج عنه قصر الفهم عن دلالة النصوص. ينظر: مقدمة النص والخطاب والإجراء ٤-٥.

ولقد أدرك اللبلي أهمية هذا المستوى، وبه يستفتح تحليله عند كل بيت، فنجده ينصّ في شرح الأبيات على قائلها، ومناسبة القصيدة، والمقصود بها، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

• ومن ذلك في قول امرئ القيس:

وَقَدْ رَابِنِي قَوْلُهَا: يَا هَنَا

هُ! وَيَحْكُ الْحَقَّتْ شَرًّا بَشَرٌ^(١)

هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس يحكي فيه لمخاطبه عن غائبة، والمقام له يصلح أن يكون هجاء أو تشبيهاً، فالمخاطب غير معروف، والمحكي عنها كذلك، والموقف ملبس.

فأوضح اللبلي المخاطب بذكره لأول القصيدة، وهو قول امرئ القيس:

أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو! كَأَنِّي خَمِرٌ

وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ^(٢)

فهو يخاطب حارث بن عمرو، ثم بين المحكي عنها بربطه الشاهد ببيت سابق له في قوله: «والهاء من (قولها) عائدة على المرأة المُشَبَّه بها، وهي (هَرٌّ) المذكورة في البيت قبله، وهو:

وَهَرٌّ تَصِيدُ قُلُوبَ الرِّجَالِ

وَأَفْلَتَ مِنْهَا ابْنُ عَمْرٍو حُجْرٌ^(٣).

فقد وبخته هَرٌّ على مجيئه إليها لئلا يُشَهَّرَ بها، وقالت له: كنت متهمًا عند الناس، فلما رأوك عندي ألحقت تُهمة بتهمة، وشرا بشر. وبعد هذا التبيين غدا المعنى واضحاً، فالمقام مقام غزل وتشبيب؛ يشكو فيه امرؤ القيس لحارث بن عمرو زجر حبيبته هَرٌّ ونهرها له^(٤).

(١) البيت من المتقارب، وهو في ديوان امرئ القيس ١٦٠ .

(٢) البيت من المتقارب، وهو في ديوان امرئ القيس ١٥٤ .

(٣) وشي الحلال ٧٠١ ، والبيت من المتقارب، وهو في ديوان امرئ القيس ١٥٥ .

(٤) ينظر: وشي الحلال ٦٩٨-٧٠٠ .

• وفي قول الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ:

نَعَمْ، وَفَرِيقٌ: لَا يَمُنُّ بِاللَّهِ مَا نَدْرِي^(١)

قال اللَّبْلِي بعد أن استدل بأبيات قبل هذا البيت من القصيدة، إن الشاعر قد أظهر أنه ينشد عن بعير له، وهو في الحقيقة ينشد عن محبوبته: «وهذه الفائدة في ذكر ما يتصل بالبيت: أن يُعرف معناه، ولولا ما قبل البيت لم يُعرف مَنْ المنشودة، فإذا افتقر معنى البيت إلى ما يتصل به ذكرته، وإن لم يحتج إليه لم أذكره، إلا أن يعرض أمرُّ أذكره»^(٢).

• وفي قول أبي ذؤيب:

فَالَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو قَصِيدَةٍ

تَكُونُ وَإِيَّاهَا مِثْلًا بَعْدِي^(٣)

إن قارئ الشاهد مفردًا لا يدري أهو في المدح، أو الهجاء، أو الرثاء؛ فكل مقام فيه جائز، ثم في البيت ضميران؛ أحدهما مستتر لمخاطب مذكر، والآخر ظاهر لغائبة، لو عُرف عائدتهما لانجلي بعض المعنى.

لذا ربط اللَّبْلِي البيت الشاهد بما قبله من أبيات، وقال: «واسم كان مضمّر فيها عائد على المخاطب، وهو (خالد) المتقدم الذكر، والهاء في إِيَّاهَا عائد على (أم عمرو)»^(٤)، وخالد هذا هو خالد بن زهير رسول الشاعر لامرأة كان يهواها يقال لها: أم عمرو، خانه فيها، فلما علم أبو ذؤيب صرمها، فأرسلت تترضاه فلم يرض، ثم قال القصيدة التي منها هذا البيت، ذكر هذا اللَّبْلِي في سبب قول الشاعر القصيدة، فإذا قرأت البيت بعد معرفة المقصود فيه وسببه، شعرت بمشاعر أبي ذؤيب من حرقة وعتاب^(٥).

(١) البيت من الطويل، وهو في شعر نُصَيْب بن رَبَاح ٩٤ .

(٢) وشي الخلل ٣٨٤ .

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان أبي ذؤيب الهذلي ١١٨ .

(٤) وشي الخلل ٩٨٢ .

(٥) ينظر وشي الخلل: ٩٨٠-٩٨١ .

• وفي قول الشاعر:

عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه

يَكُونُ وِراءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ^(١)

من الواضح أن الشاعر يعني نفسه، ويرجو قُرب الفرج لغمه، لكن البيت رُوي بفتح التاء من (أَمْسَيْتُ)، المعنى واضح، والقائل معروف، لكن المقصود بالضمير غير معروف، فمن يخاطب بهذه الرواية؟ قال اللَّبلي: «ويروى: (أَمْسَيْتُ) بفتح التاء على مخاطبة أبي نُمير صاحبه بقوله:

يُؤرُقُنِي اكْتِئابُ أَبِي نُمِيرٍ

فقلبي من كآبَتِهِ كَثِيبٌ

و(أَمْسَيْتُ) بضم التاء على وجه الإخبار عن نفسه»^(٢).

• وفي قول امرئ القيس:

فقلتُ لَهُ: لا تبكِ عَيْنُكَ، إِنَّمَا

نَحاولُ مَلَكًا، أَوْ نَموتُ فَنُعَذِّرا^(٣)

يروى امرؤ القيس حوارًا مع مخاطبه، إلا أن هذا المخاطب مضمَر في الشاهد، فمن ذا الذي يحدثه امرؤ القيس؟ وفيَم يحدثه؟.

يقول اللَّبلي: «الضمير في قوله: (فقلتُ لَهُ) عائد على صاحبه المذكور في البيت الذي قبله،

وهو:

بكي صاحبي لما رأى الدربَ دونهُ

وَأيقِنَنَّ أَنَّا لا حِقانَ بِقِيصِرا^(٤)

فيعني أنَّ صاحبه عمرو بن قميئة لما رأى قربه من بلاد الروم، وبعده من بلاد العرب، حَنَّ

(١) البيت والبيت الذي يليه من الوافر، وهما في شعر هذبة بن الحشرم ٥٩ .

(٢) وشي الحلال ٨٠٦ وينظر: ٨٠٥ .

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس ٦٦ .

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس ٦٥ .

إلى بلاده»^(١)، وكان قد توجه الشاعر مع صاحبه إلى قيصر، ليستعين به على بني أسد الذين قتلوا أباه، إلا أن صاحبه عمراً استوحش، وبكى شوقاً إلى بلاده، فقال له هذه القصيدة التي منها هذا الشاهد يصبره، ويذكره بأنهما يطلبان المجد، وأن مصيرهما خير ولا بد، ولقد استعان اللَّبلي بالقصيدة وما كتب عنها في مصادر التاريخ والأدب؛ ليوضح معنى البيت، ومناسبته، والمخاطب فيه^(٢).

• وفي قول الفرزدق:

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَّيْ

بنو عبد شمس مِنْ مناف وهاشم^(٣)

عند قراءة الشاهد وحده يطرأ على القارئ إشكال، من الذين يرى الفرزدق أنهم كفء له، هل هم بنو عبد شمس وحدهم؟ أو بنو عبد شمس وهاشم؟. يقول اللَّبلي: «وقد بيّن الفرزدق في غير هذه الكلمة أن عبد شمس وهاشمًا أخوان، وأن أباهما مناف بقوله:

وَرِثْتُمْ ثِيَابَ الْمَجْدِ، فَهِيَ لِبُوسِكُمْ

عن ابني مناف: عبد شمس وهاشم^(٤)

وقال في كلمة ثانية:

وَلَوْ سُئِلْتُ: مَنْ كُفُّوا الشَّمْسُ؟ أَوْمَاتُ

إلى ابني مناف: عبد شمس وهاشم^(٥)

وإنما احتجنا إلى هذا؛ لئلا يُشكل إعراب قوله: (وهاشم) على أيّ شيء هو معطوف؟ هل

(١) وشي الحلل ٧٨٤ .

(٢) ينظر وشي الحلل: ٧٨٣ .

(٣) البيت من الطويل، وهو في شرح ديوان الفرزدق ٥٢٣/٢ ، والرواية فيه: «ولكن عدلاً».

(٤) البيت من الطويل، وهو في شرح ديوان الفرزدق ٥٦٠/٢ ، والرواية فيه: «ورثتم قناة الملك غير كلاله» عن ابن مناف عبد شمس وهاشم.

(٥) البيت من الطويل، وهو في شرح ديوان الفرزدق ٥٧٠/٢ .

على عبد شمس، أو على مناف؟ فإذا تبين أن هاشمًا أخو عبد شمس، وأن أباهما مناف، تبين أنه معطوف على عبد شمس فقط، لا على مناف»^(١).

فظاهر هنا إدراك اللَّبلي لأهمية معرفة الأعلام في النص، وعلاقة المتكلم بهم، وأثر هذه المعرفة على التحليل اللغوي، وهو الإعراب في هذا الموضع، حتى عاد إلى قصائد أخرى للمتكلم نفسه.

• وفي الشاهد:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى لِّلْفِرَاقِ حَبِيبِهَا

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ^(٢)

لقد نُسب البيت إلى المخبل السَّعديّ، وشاعرين آخرين، أما المخبل فكان سبب قوله قصيدة البيت؛ هو جزعه على فراق ابنه شيبان، الذي خرج في حرب الفرس، وكان قد أُسِّنَّ وضعف، وكاد أن يُغلب على عقله، وأُخبر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عنه، وأنشد له قصيدة الشاهد فَرَّقَ له وبكى، وأمر برد ابنه.

ويتبع اختلاف قائل الشاهد اختلاف حاله في قصيدة البيت ومعناه، لذا يقول اللَّبلي في معنى البيت: «أما من نسب البيت للمخبل فيقول: ما كان الحبيب لتطيب نفسه على الفراق، فيصبر ويسلو، ولكن إذا نزل الأمر وقع الاحتمال والصبر.

وأما من نسبه لغيره فالمعنى: أتهجّر ليلى محبَّها من أجل الفراق، وهو لم يطب به نفسًا»^(٣)، فالمخبل لم يقصد ليلى؛ إنما هو في مقام جزع وحزن وشوق لحبيبه ابنه، وغيره أولى بقصد التغزل بليلى، والحزن على فراقها.

إلى غير ذلك من نماذج عنايته بهذا المستوى^(٤).

(١) وشي الحلل ٥٢١-٥٢٢ .

(٢) البيت من الطويل، وهو من شعر المخبل السعدي في عشرة شعراء مقلون ٥٨ والرواية فيه: «تطيب».

(٣) وشي الحلل ٩١٨ وينظر: ٩١٤-٩١٧ .

(٤) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٦٤١، ٩٣٢، ٥٩٤، ٦٠٩، ١٤٨، ٢٧٠، ٤٥٥، ٢٥٠، ٣٠٦، ١٠٣٨، ٧٣٥،

✽ ثانيًا: المستوى الدلالي:

إن مما يجلي المعنى بعد معرفة المقام والمقال للنص، معرفة دلالات الألفاظ المفردة، والدلالة الكلية للنص، وللبلي طريقة في اختيار المشروح من الألفاظ، وكيفية في شرح المفردات، وفي شرح النص كله، وهي:

• طريقته في اختيار المشروح:

الاكتفاء بشرح الألفاظ التي يرى غموضها غالبًا، ولا يتناول مفردات الشاهد كلمة كلمة، وهذا من منهجه الذي قد نصّ عليه في أول الشرح، ففي مثل قول الشاعر:

يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي^(١)

قال اللّبي: «ألفاظ البيت بيّنة، والهُجُوع -على ما ذكره الأعلام وغيره-: النوم بالليل خاصة»^(٢)، فأكثر ألفاظ البيت واضحة، لذا اكتفى بذكر معنى الهجوع.

وقد يترك الأبيات التي لا إشكال فيها بلا شرح، كقول الشاعر:

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتي مثلهُ

عارٌ عليك -إذا فعلتَ- عظيمٌ^(٣)

ويكاد أن يشرح جميع ألفاظ البيت إذا كثُر فيها الغموض، مثل قول الشاعر:

غدت من عليه بعدما تمّ ظمؤها

تصلٌ وعن قيضٍ بيزاءٍ مجهلٌ^(٤)

فشرح (غدت، ظمؤها، من عليه، تصل، القيض، البيزاء، المجهل) أي معظم ألفاظ البيت

= ٣٢٨ ، ٧٤٨ ، ٢٩٨ .

(١) البيت من الرجز المشطور، وهو في ديوان أبي النّجم العجلي ٢٥٩ .

(٢) وشي الحلل ٦٩٠ .

(٣) البيت من الكامل، نُسب لأبي الأسود الدؤلي وغيره، وهو في مستدرک ديوانه ٤٠٤ .

(٤) البيت من الطويل، نُسب لمزاحم العقيلي وغيره، وهو في شعر مزاحم العقيلي ١٢٠ والرواية فيه: «تمّ خمسها»، «ببيداء مجهل».

لما في معناها من خفاء، وما يترتب على شرحها من بيان.

إلا أن منهجه قد يختلف فيشرح الواضح، مثل قول الشاعر:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا

وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولٌ^(١)

فشرح (الشفاء، الداء، الظفر، البذل)، وكلها معانٍ بيّنة لقارئ الكتاب.

• شرحه للمفردات:

انقسم بين ما يتعلق بالمبنى من طريقة النطق وتحديد الرّسم الإملائي والهجائي، وما يتعلق بالمعنى، ولقد تعددت طرقه في تفسير المعنى، فمظاهر التفسير اللغوي للمفردات في الكتاب هي:

– الضبط بالنص:

يحرص اللّبلي على ضبط الكلمة بالنص، فتجده يصف حركات المبنى للمفردات بالعبرة، (بالضم، بالفتح، بالكسر، بالتشديد، بالثقل، بالتخفيف)، وينصّ على الحروف المعجمة وغير المعجمة التي قد تلبس في رسمها ك(الذال المعجمة، الراء غير المعجمة، الشين المعجمة، السين غير المعجمة، التاء فوقها نقطتان، الضاد المعجمة، الحاء غير المعجمة، الغين المعجمة، والعين غير المعجمة، والهاء...).^(٢)

وإذا قال بعد الفعل (بالفتح...) فالضبط لعين الفعل مثل قوله: «مكث ومكث بالفتح والضم»^(٢)، أما في الأسماء؛ فالحركة لأوله والإسكان للثاني، وفي الأكثر يحدد الحرف المضبوط كأن يقول: (بضم السين).

أما أنواع المفردات التي يضبطها، فهي:

– مفردات البيت الشعري، ورواياته.

(١) البيت من البسيط، نُسب لأخي ذي الرّمة وغيره، وهو في الكتاب ٧١/١، شرح القصائد السبع ٤٧٤، الجمل ١٠٩.

(٢) وشي الحلل ٨٧٢ وينظر مثلاً: ٨٦، ٢١٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٦٤، ٥٥٢، ٥٨٠، ٩٠٢.

- الأعلام، سواء قائل البيت، أو الأعلام الذين يردون في نسبه، أو من يرد ذكرهم في الشرح.

وهذه الطريقة -الضبط بالنص- وصف معجمي صريح، لا يُعتمد فيها على حدس القارئ في كيفية نطق وكتابة هذه المفردات، أو التوجه إلى التشكيل بالحركات الذي هو أكثر عرضة للتصحيف والخطأ، والوصف الصريح من المبادئ المعتمدة في المعاجم الحديثة^(١).

- التفسير بالتعريف:

شرح الألفاظ بالتعريف هو: شرح الكلمة بمجموعة من الكلمات، يُذكر فيها الخصائص التمييزية للكلمة المشروحة عن غيرها، بشروط ذكرها بعض المحدثين^(٢).

ومن ذلك تعريفه للمفردات الآتية:

- السلاح: «اسم واقع على جميع آلة الحرب»^(٣).

- الآفة: «العاهة تُصيب الماشية والزرع فتهلكهما»^(٤).

- الشَّلَل: «بطلان اليد أو الرجل من آفة تعثرها»^(٥).

ونلاحظ أنه في تعريف الشلل لجسم الإنسان ذكر أن سببه الآفة، وفي تعريف الآفة ذكر أنها تخص الماشية والزرع؛ فالتعريف عنده ليس تعريفاً معجمياً بحتاً، إنما تعريف شبه سياقي، وذلك أن لفظ (الآفة) في الشاهد مضافة إلى الجزر أي: الماشية، والشلل في الشاهد الآخر أُسند إلى الرجل^(٦).

(١) ينظر: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية ٧٢-٧٣، صناعة المعجم الحديث ١٥٠.

(٢) ينظر: صناعة المعجم الحديث ١٢١-١٢٦.

(٣) وشي الحل ١٧٣.

(٤) وشي الحل ٩٢.

(٥) وشي الحل ١٣٢.

(٦) ينظر مثلاً: ٩١، ٢٣٨.

– التفسير بالمرادف والضد:

كقوله: «وَالدُّلُّ: ضِدُّ الْعِزِّ»^(١)، لكن الاكتفاء في التفسير اللغوي بذكر المرادف أو الضد قليل عنده، بل يجيء التفسير بهما معززاً للتعريف، أو التفسير السياقي.

كقوله: «و(المُعْتَرَك): موضع القتال حيث يعتكرون... وله خمسة أسماء: المَأْقَط، والمَأَزِق، والمَأَزِم، والمَعْرَكَة، والمُعْتَرَك»^(٢).

– التفسير بذكر سياقات المفردة واستعمالاتها:

وهو التفسير بذكر استعمالات الكلمة، ومصاحباتها اللفظية المعتادة، والتركيبات السياقية التي تدخل في تكوينها^(٣).

كقوله في (شامت): «وَهُوَ السَّارُّ بِمَا يُصِيبُ غَيْرَهُ مِنْ حُطْبٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي﴾»^(٤) أي: لا تُدْخِلْ عَلَيْهِمُ السُّرُورَ بِإِيْدَائِكَ إِيَّايَ، قَالُوا: وَمِنْهُ قَوْلُكَ: شَمْتُ الْعَاطِسَ: أَيِ ادْخَلْتُ عَلَيْهِ السُّرُورَ حِينَ قُلْتُ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ»^(٥).

وقوله في (جزى): «أَي: قَضَى، يُقَالُ: جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا بِغَيْرِ هَمْزٍ، أَي: قَضَاهُ اللَّهُ مَا أَسْلَفَ... وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَدَلِيلُ اسْتِعْمَالِهِ فِيهِمَا قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿وَجَزَّيْنَهُمَا بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾»^(٦) فهذا في الخير، وقال في الشر: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ﴾»^(٧)، ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾»^(٨)، فهذا في الشر»^(٩).

(١) وشي الحل ٣٥٣ .

(٢) وشي الحل ٩٥ وينظر مثلاً: ٢٦٩-٢٧٠، ٤٥٣، ٤٩٥ .

(٣) ينظر: صناعة المعجم الحديث ١٣١ .

(٤) الأعراف: ١٥٠ .

(٥) وشي الحل ٢٦٠ .

(٦) الإنسان: ١٣ .

(٧) فُصِّلَتْ: ٢٨ .

(٨) النمل: ٩٠ .

(٩) وشي الحل ٥٤٥ .

ومن ذلك تبيينه للتضام الوظيفي، أو المصاحبات اللفظية في الشاهد، وما يشابهها، كقوله في (الطيبون معاهد الأزر): «يُقال: طيبُ الإزار، وطيبُ الحُجْزة، وطاهر الذيل: إذا كان عفيفاً لا يَحُلُّهُ لفاحشة»^(١).

— التفسير السياقي:

وهو تفسير الألفاظ كما جاءت بسياقها في نص الشاهد، «وذلك أن ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو (قعد) و(جلس)، ولكن فيما فهم من مجموع كلام، ومجموع كلام آخر»^(٢).

ومن هذا النوع من التفسير عند قول الشاعر:

فَقُلْتُ: يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(٣)

قال اللَّبْلِيُّ: «(قاعداً) أي: ثابتاً متمكناً مطمئناً، فلم يُرد القعود الذي هو نقيض القيام»^(٤)، وكذلك عند البيت:

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ

بِمَشْمَخَرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسْ^(٥)

قال اللَّبْلِيُّ: «وأراد بقوله: (الأيام) الأوقات، كما قال الله -تعالى-: ﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٦)، فكأنه قال: تالله يبقى على مرور الزمان، ولم يُرد الأيام فقط دون الليالي، بل أراد

(١) وشي الحل ٩٨-٩٩ وينظر مثلاً: ٤٣٩ ، ٢٦٨ ، ٣٠٣ ، ٣٩٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦١ .

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس ٣٢ .

(٤) وشي الحل ٣٧١ .

(٥) البيت من البسيط، نُسب لأُمَيَّة بن أبي عائذ وغيره، وهو في الكتاب ٤٩٧/٣ ، ديوان الهذليين ٢/٣ ، الخزانة ١٧٦/٥ ، ٩٥/١٠ .

(٦) الأنعام: ١٤١ .

الزمان كما قلناه»^(١)، وفي موضع آخر عند قول الشاعر:

أَلَا أَضَحْتُ حَبَالُكُمْ رِمَامَا

وَأَضَحْتُ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا^(٢)

فسر (الحبال) بالبيت بقوله: «وهو في كلام العرب يتصرف على وجوه، منها العهد، وهو المراد في هذا البيت، فيعني بالحبال هنا العهود والمواصلة التي كانت بينهما»^(٣).

ومن التفسير السياقي أيضاً في قول الشاعر:

فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوَى عَمِيدَا

وَسُؤْلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالَا

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا، وَنَرَى عَصُورَا

بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدَ الْخِدَالَا^(٤)

قال اللَّبْلِيُّ: «يَقْتَدِنَا» أي: يملن بنا إلى الصِّبَا، ويقْتَدِنَا إليه كما تُقَاد الدَّابَّةُ»^(٥)، وعند البيت:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلَاثُ الْأَثَا فِي وَالرُّسُومِ الْبَلَا قَعُ؟^(٦)

قال: «و(العمى) هنا: خيرة الحب التي شككتها في رسم الدار التي علمها، والعمى في غير هذا المكان: ذهاب نظر العين»^(٧)، إلى غير ذلك من الأمثلة، وهو كثير بين دفتي الكتاب^(٨)،

(١) وشي الحل ٣٦٧ .

(٢) البيت من الوافر، وهو في ديوان جرير ٢٢١/١ ، والرواية فيه: «أَصْبَحَ وَصَلُ حَبْلِكُم رِمَامَا وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا» .

(٣) وشي الحل ٧٦١ .

(٤) البيتان من الوافر، تُسَبَا لِلْمَرَارِ الْفَقْعَسِي، ينظر: المَرَار بن سعيد الفقعسي حياته وما بقي من شعره ١٧٣ ، الكتاب ٧٨/١ ، شرح أبيات الجمل لابن سيده ٢١٤ .

(٥) وشي الحل ٥٣٧ .

(٦) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرُّمَّة ١٥٦ .

(٧) وشي الحل ٥٨٠ .

(٨) ينظر مثلاً: ٤٢٥ ، ٣٠٠ ، ٣٦٤-٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٥٨٢ .

وهذا النوع من التفسير اللغوي أهم نوع على الإطلاق؛ «فالسباق وحده هو الذي يستطيع أن يُبين لنا ما إذا كانت الكلمة (قريب) مثلاً تعني قرابة الرحم، أو القرب في المسافة»^(١) أو قُرب المحبة.

وكثيراً ما يجمع بين أكثر من طريقة من طرق التفسير، كأن يعرف باللفظ وما قيل في معناه، وينص على معناه في سياق الشاهد، ويذكر ضده أو مرادفه، وبعض استعمالاته، وقد يذكر معنى اللفظ المشتبه برسمه ك(القيض والقيظ)^(٢).

ومن طرق تفسيره اللغوي للمفردات؛ قوله عند الألفاظ المشهورة (معروف) كقوله: «الضحك: معروف»^(٣)، وهذه الطريقة وإن كانت تعد عيباً في تصنيف المعاجم الحديثة، فإنها هنا في شرح الأبيات مزية، والتزامٌ بمنهجه وأسلوب الاختصار المتبع فيه.

• شرحه للمعنى العام لنص الشاهد:

في المعنى يذكر الدلالة الكلية، ويتجاوز بذلك الشاهد الجزء من النص الذي يريد دراسته إلى القصيدة، أو جزء منها، فيوضح المعنى العام للنص، أو البنية الكبرى؛ ولا يكتفي بالبنية الصغرى. وفي شرحه ينتقل من شرح الجزء (المفردات) إلى الكل؛ وذلك لأن معنى المفردة مؤثرٌ في المعنى الكلي، فمثلاً في الشاهد:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ

أَنْحَبَ فَيَقْضَى، أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ؟^(٤)

مفردة (النَّحَب)، احتملت دلالتين: النَّذْر والموت، وعند ذكر المعنى الإجمالي للبيت؛ صار له

(١) دور الكلمة في اللغة ٥٩ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٣٠٢-٣٠٣ .

(٣) وشي الحلل ٩٣٠ .

(٤) البيت من الطويل، وهو في شرح ديوان لبید بن ربیعۃ ٢٥٤ .

معنيان متشابهان، لا يفك بينهما مقام ولا مقال، فيقول اللَّبْلِي: «قيل: النَّحْب: النذر، وقيل: النَّحْب هنا: الموت... وأما المعنى فَمَنْ فَسَّرَ النَّحْبَ بالموت فمعناه: ألا تسألان المرء شيئاً يحاوله؟، ولم يسعى؟، فإن كان سعيه وجريه وعاقبته إلى الموت وإلى الدار الآخرة، فإنه لا بد أن يُقضى، وإن كان سعيه للدنيا والخلود فيها، والركون إليها، فإن ذلك ضلال وباطل، ولا يتم، ولا يُقضى له بما ينويه.

وَمَنْ فَسَّرَ النَّحْبَ بالنَّذْر، فإنه يعني اجتهد الإنسان في الدنيا وطلبها، حتى كأنه قد نذر في ذلك نذرًا، فهو يسعى لأن يفي بذلك النَّذْر، وهو من اجتهداه في ضلال وباطل»^(١)، فتفسير المفردة مترتب عليه تفسير النص بأكمله.

ولقد اتخذ اللَّبْلِي ثلاث طرق في الشرح الدلالي لنص الشاهد، وهي:

أ- التفسير بـ(التناص):

التناص باختصار هو: علاقة النص بالنصوص الأخرى^(٢)، ولقد أفاد اللَّبْلِي منه في البحث عن أوجه تناص النص الشعري (الشاهد) مع كلام الله -ﷻ-، وأشعار شعراء آخرين، وأمثال العرب وأقوالهم؛ للكشف عن معنى النص، أو لزيادة توضيحه.

ومن ذلك في بيت حسان الشاهد، والبيت الذي يليه، وهو قوله:

كَأَنَّ سَابِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
عَلَى أَنْيَابِهَا أَوْ طَعْمٌ غَضٌّ
مِنْ التَّفَاحِ هَصْرُهُ اجْتِنَاءٌ^(٣)

يقول اللَّبْلِي في معناه: «شبه طعم ريقها بطعم الخمر، وقد مزجت بالعسل والماء، أو بطعم تفاح غضٍّ قد أجتني... وبيت حسان وما بعده مأخوذ من قول امرئ القيس، -وإن كانت في قول

(١) وشي الحلل ١٠١٤ .

(٢) ينظر: تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص) ١٢٠ .

(٣) البيتان من الوافر، وهما في ديوان حسان بن ثابت ١٧/١ ، والرواية في الأول: «كأن خبيثة».

امرئ القيس زيادة أحسن فيها-، فقال [أي امرؤ القيس]:
 كَأَنَّ الْمُدَامَ وَصُوبَ الْغَمَامِ
 وَرِيحَ الْخُزَامِي وَنَشَرَ الْقَطْرِ
 يُعَلُّ بِهِ بَرْدُ أَنْيَاهَا
 إِذَا طَرَّبَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحِرَّ^(١)»^(٢).

ومن ذلك في قول الشاعر:

حَذِرْ أَمُورًا لَا تَضِيرُ، وَآمِنْ
 مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٣)

يقول في معنى البيت: «يقول: الإنسان لقلة علمه، وضعفه في نفسه، يحذر ما لا يضره، ويأمن ما لا ينجو منه، وهذا كقوله -تعالى-: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾^(٤)، ومنه قول الشاعر:

وَقَدْ يَهْلِكُ الْإِنْسَانُ مِنْ وَجْهِ أَمْنِهِ
 وَيَنْجُو بِإِذْنِ اللَّهِ مِنْ حَيْثُ يَحْذَرُ^(٥)»^(٦).

وكذلك في قول الفرزدق يهجو جريراً:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسُبُّنِي
 كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مَجَاشِعٌ^(٧)

أوضح اللبلي علاقة الفرزدق (الشاعر) بجرير وقبيلة جرير كليب، وأعمام الفرزدق الذين

(١) البيتان من المتقارب، وهما في ديوان امرئ القيس ١٥٧-١٥٨ .

(٢) وشي الحلل ٢٠٧ .

(٣) البيت من الكامل، نُسب لأبي يحيى اللاحقي ولأبان اللاحقي، ينظر: الكتاب ١/١١٣ ، تحصيل عين الذهب ١١٥ ، الخزانة ١٥٧/٨ ، ١٦٩ .

(٤) البقرة: ٢١٦ .

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان أبي العتاهية ١٧٧ .

(٦) وشي الحلل ٤٧١ .

(٧) البيت من الطويل، وهو في شرح ديوان الفرزدق ٧٢/٢ .

يفتخر بهم: نهشل، ومجاشع، وقد تسمي العرب العمَّ أبا، ثم قال: «يقول: يا عجباً لسب الناس إياي، حتى كليب على ضعفها في القبائل، وبعدها عن الفضائل تسبني، كأنَّ لها أبا كريماً، وحسباً صميماً، كما لنهشل ومجاشع الذين هم عنصري وقيلتاي؛ لأن الرجل لا يُسأَّبُهُ إلا من هو مثله في الحسب... ومثل البيت في المعنى قول الشاعر:

لَا تُسَبِّتُنِي، فَلَسْتُ بِسَيِّ

إِنَّ سَيِّ مِنَ الرِّجَالِ الْكَرِيمِ^(١)»^(٢).

إلى غير ذلك من المواضع التي استخدم اللَّبْلِي فيها طريقة التناص في شرح دلالة الشاهد.^(٣)

ب- تفسير المعاني المصورة في النص:

وهو التفسير ببيان التشبيه، والاستعارة، والكناية داخل نص الشاهد، وما يتعلق به من أبيات.

ومن ذلك في الشاهد:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا

يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً^(٤)

يقول في معناه: «يقول: مَنْ يدخل الكنيسة يلقى فيها أشباه الجآذر من أولاد النصارى، وأشباه الظباء من نسائهم، فكُنِّي عن الصبيان بالجآذر، وكُنِّي عن النساء بالظباء...»^(٥).

وقوله عند الشاهد:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

(١) البيت من الخفيف، وهو في ديوان حسان بن ثابت ٤٠/١ .

(٢) وشي الحلل ٣١٥-٣١٦ .

(٣) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٢١، ٣٢٩، ٣٩٥، ٤٤٦، ٦٠٧، ٧٣١، ٨١٥، ٨١٦، ٩٠١، ٩٣٨ .

(٤) البيت من الخفيف، نُسِبَ للأخطل، وهو في ملحقات ديوانه ٥١١ .

(٥) وشي الحلل ٨٣٢ .

عجائزاً مثل السَّعالي خَمْساً^(١)

«المعنى: أنه رأى هؤلاء العجائز، فتعجَّب من أكلهنَّ، وشبَّههن بالسَّعالي لقُبْههن»^(٢)،
وتفسيره لمعنى بيت آخر، وهو قول الشاعر:

إذا الرجالُ شَتَّوا، واشتَدَّ أَكْلُهُمْ

فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالُ طَبَّاحٍ^(٣)

«أن الشاعر يهجو عمرو بن هند بالبخل وقلة الكرم، يقول له: إذا دخل فصل
الشتاء... فأنت لا تُكرم فيه، فسِرْبَالُ طبَّاخك نقيٌّ؛ لقلة طبخك بسبب بخلك، ولو كنت كريماً
لا سودَّ سرباله بمباشرة القدور والمراجل؛ لكثرة طبخه على ما عُهد من سربال الطَّبَّاخين، وجعل له
طَبَّاحاً -والبخیل ليس له طَبَّاحٌ- استعارةً»^(٤).

كما استخدم هذا التفسير للمعاني المصورة في العديد من نصوص الشواهد الأخرى.^(٥)

ج- التفسير بعادات العرب وأساليبهم:

وهو التفسير لنص الشاهد بربطه بعادات العرب وأساليبهم، ومنه:

في قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ^(٦)

قوله في معنى البيت: «وكانت كرماء العرب توقد النار في يفاعٍ من الأرض الليل كله؛

(١) الرجز منسوب للعجاج، وهو في ملحقات ديوانه ٢٩٦/٢ والرواية فيه: «مثل الأفاعي».

(٢) وشي الحلل ٩٥١ .

(٣) البيت من البسيط، نُسب لطرفة بن العبد، وهو في ملحقات ديوانه ١٥٠، والرواية فيه:

«إِنْ قُلْتَ: نَصْرٌ، فَنَصْرٌ كَانَ شَرٌّ فَنَى قَدْماً، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالُ طَبَّاحٍ».

(٤) وشي الحلل ٥٠٠-٥٠١ .

(٥) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٩٥، ٤١٢، ٤١٩، ٧٥٢، ٥٥٦، ٩٤٩، ٧٠٤، ٧٤٥، ١٠٢٥، ٣٠١ .

(٦) البيت من الطويل، وهو في ديوان الخطيئة ٨١ .

ليقصدوا إليه الضيفان، ويهتدوا بها الضلال»^(١).

وفي قول الآخر:

غداةً أَحَلَّتْ لابنَ أصرمَ طعنةً

خُصينَ، عبيطاتُ السَّدائفِ والخمرُ^(٢)

قال: «وكانت العرب إذا أرادت الثأر؛ تحرم الخمر والطيب والنساء حتى تُدرك ثأرها، فإذا أدركته أَحَلَّتْ ذلك لأنفسها»^(٣).

وعند قول الشاعرة:

النازِلينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ

وَالطَّيِّبُونَ مُعَاقِدَ الْأُزْرِ^(٤)

قال اللَّبَلِيُّ في تفسير (الطيبون معاقِد الأزر): «والعرب تُكْنِي بالشيء عما يحويه، ويشتمل عليه، كقولهم: ناصح الجيب، يريدون الفؤاد، فكَنُوا عنه بالجيب الذي يقع عليه أو قريباً منه، وكذلك قولهم: طاهر الكُمِّ أو الرُّذْنِ، يعنون أنه لا يخون ولا يسرق»^(٥).^(٦)

❖ ثالثاً: المستوى الصرفي:

لتعلق الإعراب بالصرف؛ قدّم أبو جعفر التحليل الصرفي، واتسم تحليله في المستوى الصرفي بعدة سمات، هي:

• اختيار ألفاظ من البيت لذكر تصريحها:

بعضها شرحه في اللغة، وبعضها لم يشرح، وليس له منهج ثابت في اختيار الألفاظ المشروحة، ولا في المادة المشروحة، فهو يذكر في اللفظ ما يراه مشكلاً فيه.

(١) وشي الحلل ٨٢٩ .

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق ٤٢٢/١ .

(٣) وشي الحلل ٨١٥ .

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوان الخزرق ٤٣ والرواية فيه: «النازلون» و«الطيبين».

(٥) وشي الحلل ٩٩ .

(٦) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٥٣٨ ، ٥٠٩ ، ٥٢٢ ، ٤٦٣ ، ٦٩٠ ، ٧٤٥ ، ٨٤١ ، ٩٦٣ .

• البدء من أول النص:

فهو يشرح الألفاظ بالترتيب حسب مجيئها بالبيت، فلا تجده يُقدّم أو يؤخر أيّ لفظ مهما بلغت عنايته به.

• عنايته بذكر واحد الجمع، وجمع الواحد، في الأسماء، ويبينها من حيث التذكير والتأنيث، واشتقاقات اللفظ، وأصله، ومصدره، ويوضح الأسماء التي دخلها التصغير، أو النسبة، وما اعتراها من الاعتلال والإدغام.

• إبرازه للمعنى الوظيفي الصرفي في دلالات أبنية الأسماء:

مثل قوله: «ودلّ تصغير الظرف في قوله: (أُصِيلَانًا) على ضيق الوقت، وقصر مُدته، وإفراط شغفه بالدار، وأن ضيق الوقت لم يمنعه من الوقوف عليها، والسؤال عن أهلها»^(١)، وقوله: «وصغّر قوله: (شُقِّيقَ نفسي) دلالة على قُربه من نفسه، ولطف محله في قلبه، وهذا من التصغير الذي يُراد به التقريب»^(٢).

وقوله: «وقال: ضَرُوب، ولم يقل: ضارب؛ لأن بنية (فَعُول) للكثرة، فلذلك بناه على هذه الصيغة؛ ليدل على الكثرة، ولو أتى باسم الفاعل الذي هو ضارب لم يدل على كثرة، واحتمل القليل والكثير»^(٣).

وكتحليله لقول الشاعر: (مَوْقِف) لما كان على وزن (مَفْعِل)، جاز مجيئه مصدرًا، أو اسم زمان أو مكان، إلا أن اللبلي يقول: «والموقف هنا مصدر لا مكان - كما قال بعضهم -... إنما قلنا: إن الموقف في البيت مصدر؛ لأنه جعل الوداع خبره، فكذلك ينبغي أن يكون الموقف مصدرًا يعني به الوقوف»^(٤).

(١) وشي الحلل ٨٨٩ .

(٢) وشي الحلل ٦٩٣ .

(٣) وشي الحلل ٢٢٠-٢٢١ .

(٤) وشي الحلل ٤٦٤ .

• إشارته إلى تصارييف الأفعال:

- يذكر ماضي الفعل، ومضارعه، وتداخل اللغات فيه.

- يبين الأفعال من حيث اللزوم والتعدي:

- في الأفعال التي تنصب مفعولين - سواء كان أصلهما مبتدأ وخبرًا، أو لم يكونا كذلك -

يحرص على بيان معناها؛ لما يترتب على ذلك من عمل، مثل قوله في (فلا يدعونني ولدًا):

«و(يدعونني) هاهنا بمعنى التسمية، فهي متعدية إلى مفعولين»^(١).

- وفي الأفعال التي تحيى متعدية ولازمة يبين ذلك؛ لما يترتب عليها من إعراب مثل قوله:

«والتسليم من قوله: (وهل يرجع التسليم) منصوب على أنه مفعول (يرجع)، و(يرجع) يُستعمل لازماً ومتعدياً»^(٢).

- إذا بُني الفعل لما لم يسمَّ فاعله يوضح ذلك، وعلته، مثل قوله في (أمرتك الخير، فافعل ما

أمرت به): «(ما أمرت به) قالوا: أراد: ما أمرتك به، أو أمرتك إياه، أو أمرتك، فلم يتزن له،

فحوّله إلى ما لم يسمَّ فاعله، علمًا منه بأن المخاطب قد علم هذا من أن قولك: (أمرتك) طلبٌ

على المعنى، ف(أمرتك) إنما هو: أمرتك به»^(٣).^(٤)

- المستوى الصرفي أقل المستويات عناية به، ف ٣٨% من الأبيات لم يتعرض فيها إلى هذا

المستوى.

❖ رابعًا: المستوى الإعرابي:

الإعراب فرع على المعنى؛ لذا بدأ اللبلي بالمستويين التداولي والدلالي، ثم بالمستوى الصرفي

(١) وشي الحلل ١٠٣٠ .

(٢) وشي الحلل ٥٨٤ .

(٣) وشي الحلل ١٦٧ .

(٤) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٨٢١ ، ٦٣٤ ، ٨٤٦ ، ٩٠ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٤٧٠ ، ٥٣٦ ، ٥٥٥ ، ٥٦٧ ، ٧٠٠ ،

٨٨٦ ، ٨٧٢ .

وهو الذي على أساسه تقوم بعض الأحكام النحوية، فالمستوى الإعرابي.

• تحليل المفردات:

- الحرف:

الحروف العاملة: يذكر معناها وعملها كقوله: «(لا يبعدن) لا حرف معناها الدعاء هنا، وهي من الجوازم»^(١)، ويقصد بـ(هنا) في الكتاب كله أي: في سياق هذا البيت، فهو يؤكد أنه لا يطلق عليه هنا حرف نهي؛ لأنه مقام رثاء ودعاء.

وفي بعض الحروف العاملة كحروف الجر يكتفي بالملبس منها فيذكر معناه الخاص، وذلك في مثل قول الشاعر:

تَاللّٰهِ يَبْقَىٰ عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ

بِمَشْمَخَرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسُ

قال عن الباء في (بمشمخر) ظرفية بمعنى في، وترك ذكر معنى الباء التي تليها، وتاء القسم، وعلى؛ إذ جاءت كلها واضحة، فنَبّه على ما هو ملبس، فالباء هنا تحتمل الاستعلاء، والسببية والمصاحبة، مع الظرفية المكانية، لكنه أراد تأكيد قصد الشاعر في تشبيه فناء كل شيء كما يفنى الوعل، ولا يبقى على رغم سكنه في هذا الجبل المرتفع الذي استخدمه رمزاً للحياة الآمنة بما فيه من علو، وياسمين وريحان، فإن استقراره في الجبل يعطي التشبيه حقه، لذا أكد اللَّبلي على أن الباء هنا ظرفية^(٢).

أما الحروف المهملة: فيذكر معناها مثل قوله في (نَعَمْ): «حرف جواب، قال سيبويه: عدة وتصديق»^(٣).

وكذلك في حروف العطف مثل: (أو) في قول الشاعر -وهو يصف دمع عينيه عندما رأى ديار محبوبته-: (يرْفُضُ أو يترقق) أي: الدمع ينزل من العين أو يتردد فيها، لكن اللَّبلي أشار أن

(١) وشي الحلل ١١١ .

(٢) ينظر وشي الحلل: ٣٦٨ .

(٣) وشي الحلل ٣٨٧ .

(أو) هنا بمعنى الواو؛ فكأنه قال مُرْفَضٌ ومُتَرْقٍ^(١)، وهو الأليق بحال الشاعر من شوق وحنن، فدمع عينيه ما إن يتردد بعينه حتى ينزل ثم يتردد هكذا دواليك.

وأيضًا في أحد الأبيات التي وصفت الحواج الحسان؛ قال عن (أل) في البيض من (البيض كالدمى) للجنس لا العهد، ويترتب على ذلك أنه يجوز أن تكون شبه الجملة (كالدمى) صفة أو حالًا، وإنما جازت حالًا؛ لأن (أل) عرّفت البيض لفظًا، وجازت صفة؛ لأنها أفادت جنس البيض؛ فهو كالنكرة معني، ولو كانت (أل) فيه للعهد لعرّفت اللفظ، وأفادت القصد والتحديد في معنى البيض، أي: البيض المذكورة أو المعهودة ذهنيًا أو حضوريًا، فهي معرفة من جهة اللفظ والمعنى ولا وجه لأن يكون ما بعدها صفة^(٢).

فلنحظ عناية اللَّبْلِيّ في إعراب حروف المعاني المشكلة معني أو إعرابًا، لذا قد يستغني في حرف الجر بإعراب المجرور أو بقول جار ومجرور، وفي حروف العطف بإعراب ما بعدها أنه معطوف، والحروف النواسخ كذلك يعرب اسمها وخبرها؛ مما يدل على عملها دون معناها، مكثفًا بشرح معنى البيت.^(٣)

– الفعل:

له في تحليل الأفعال طرق منها:

– إبانة نوعه من حيث الزمن، وحكمه الإعرابي، وعلامته، ومحلّه، ويعلل له إذا لم يجيء على الأصل، مثل قوله في (يبعدن): «فعل مستقبل، في موضع جزم بالدعاء، وهو مبني، على الفتح؛ للحاق النون الخفيفة»^(٤)، وهذه الطريقة قليلة جدًا.

(١) ينظر: وشي الحلل ٦٥٣ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٤٢٣ .

(٣) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٤٨٥ ، ٤٥٧ ، ٧٣٦ ، ٢٣٦ ، ٤٣٥ ، ٣٨٧ ، ٤٩٢ ، ٦٦٤ ، ٦٧٤ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ،

٦٨٧ ، ٧١٨ ، ٧٣٣ ، ٧٤٨ ، ٧٦٧ ، ٧٧٣ ، ٧٦٨ ، ٧٨٢ ، ٧٩٦ .

(٤) وشي الحلل ١١١ .

- اكتفاؤه بتبيين محل فعل الشرط وجوابه.^(١)

- إيضاح نوع الفعل فقط في بعض المواضع، مثل قوله: «(علا) فعل ماضٍ هنا، ومضارعه يعلو»^(٢)، إذ اللفظ (علا) لفظ مشترك بين الفعل والاسم والحرف، فتبيينه لنوعه من تبين المشكل.

وقوله: «(قفي) أمرٌ معناه الرغبة، وهو دعاء؛ لأنه طلب الوقوف منها على جهة الرغبة، لا على جهة القهر»^(٣)، فهو يخاطب المرأة التي يشبب بها، ولقد راعى اللبلي المقام في تبين نوع الفعل هنا.

- اختصاره في بعض المواضع بذكر الحكم الإعرابي للفعل، مثل قوله: «(لم ترى) جازماً ومجزوئاً»^(٤)، إذ الحكم هنا مشكل لثبات حرف العلة في الجزم.

- في الأفعال الناقصة يوضح معناها، أو يكتفي بإعراب اسمها وخبرها، وإن جاءت تامة ينصّ على ذلك، وإن احتملت النقص والتمام أعرب كلا الوجهين وما يترتب عليهما، مثل قوله في (أمسيت فيه): «يجوز أن يكون بمعنى صيرت، فيحتاج إلى اسم وخبر... ويجوز أن تكون بمعنى الدخول في المساء، فلا تحتاج إلى خبر...»^(٥).^(٦)

- الاسم:

الأسماء محل الإعراب، وأكثر الكلمات دوراً في فلكه، واللبليّ له في تحليل الأسماء طرائق، وهي:

- اكتفاؤه بذكر الموقع الإعرابي، وهذا كثير عنده، خاصة إن كان هو المشكل في اللفظ،

(١) ينظر: وشي الحلل ١٠١٩ .

(٢) وشي الحلل ٢٩٥ .

(٣) وشي الحلل ٢٢٣ .

(٤) وشي الحلل ٩٣٢ .

(٥) وشي الحلل ٨٠٧ .

(٦) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٧٣٦، ١٩٨، ٧٥٧، ٧٤٠، ١٦٨، ٣٠٦، ٩٠٩، ٦٣٤، ١٠٣٣، ١٨٦، ٧٨٥ .

ومعلوم أن تبين الوظيفة النحوية هو أساس المعنى النحوي، أما ذكر الحكم الإعرابي فهو فضلة - لمن شدا من النحو- إذا عُرف الموقع، وأما العلامة فعلم على الحكم لا تحمل معنى بذاتها.

وذلك في مثل قول الشاعر:

الحافظو عـورة العشيرة لا

يأتيهم من ورائنا وكف^(١)

قال اللَّبْلِيّ: «(وكف) فاعل بـ(يأتيهم)، والقوافي مرفوعة كما ذكرناه»^(٢)، فـ(وكف) هو آخر البيت، لذا يحتاج أن يبين أن الضمة فيه للرفع، وليست عارضة، فذكر الموقع.

وقوله: «و(قومي): فاعلون، غير أنها أضافتهم إلى نفسها، فلم يظهر فيه إعراب»^(٣).

- يذكر الحكم الإعرابي للاسم وموقعه مثل قوله: «(والطيون) قد تقدم على أنه مرفوع على خبر ابتداء مضمّر»^(٤)، أو يكتفي بالحكم كقوله: «ورواه سيبويه: (الفارجي)، قال ابن هشام: يحتمل أن يكون منصوبًا جاريا على ما قبله، ويحتمل أن يكون مخفوضًا، قال: ولا يُقطع -على الصحيح- إلا بمعرفة ما قبله.

قال أحمد: هذا الاحتمال قد زال، هو منصوب، وليس مخفوضًا؛ لأن قبله:

الضَّارِبُ بِالسَّيْفِ كُلَّ غَشْمَشَمٍ^(٥)

وانتصابه على المدح»^(٦).

- الأسماء المبنية يذكر نوعها وموضعها كقوله: «(ما مضى) (ما) مخفوضة بالإضافة، وهي موصولة بمعنى الذي مضى»^(٧).

(١) البيت من المنسرح، نُسب لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٢٣٨ .

(٢) وشي الحلل ٤٤٣ .

(٣) وشي الحلل ١١٣ .

(٤) وشي الحلل ١١٨ .

(٥) الرجز نُسب لرؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوانه، وهو في شرح الجمل لابن خروف ٥٤٣/١ .

(٦) وشي الحلل ٤٤٨-٤٤٩ .

(٧) وشي الحلل ٤٠٨ .

وقوله: «و(كم) على رواية النصب مختلف في معناها، فمنهم من يقول: إنها خبرية، وهو الوجه؛ لأن الشاعر هاج، والهاجي يُخبر ولا يستفهم؛ لأن الاستفهام ليس فيه ذم ولا مدح، وعلى أنها خبرية ينتصب بها»^(١).

- يحدد العائد على الاسم الموصول، ويحدد ما يعود عليه الضمير، كقوله: «والعائد على (الذين) من صلته: (هم)»^(٢).

- يوضح بعض الإعراب المشكل، مثل قوله: «(بعيد الدار) نعت ل(نأى) وإن كان مضافاً إلى معرفة؛ لأن إضافته غير محضة؛ لكونها من إضافة الصفة إلى فاعلها في المعنى مثل الحسن الوجه، والبعيد هو النائي في المعنى، فكررته على جهة التوكيد»^(٣).

- يذكر العلامة إذا كانت ملبسة، مثل قوله في (القدما): «ومن نصب الحيات جعل القدم فاعلة، والألف علامة الرفع، وأراد: (القدمان)، فحذف النون للضرورة»^(٤)، وكذلك ينص على ما كان علامة إعراب، أو بناء، كما في المبني على الكسر وهو في محل خفض، ويبين ما يتصل بالاسم من حروف للروي، أو الإطلاق، أو الإشباع، وغيره.^(٥)

• تحليل الجمل وأشباهاها:

- الجمل:

- يحدد المواقع الإعرابية لمفرداتها، ثم يعرب موضعها، مثل قوله: «(يهدمه الشتاء) جملة من فعل وفاعل ومفعول؛ في موضع رفع على خبر إن»^(٦).

(١) وشي الحلل ٦٠٩ .

(٢) وشي الحلل ١١٧ .

(٣) وشي الحلل ٧٢٩ .

(٤) وشي الحلل ٨٢٦ .

(٥) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٩٣٣ ، ٨٧٣ ، ٤٦٥ ، ٢٦٥ ، ١١٧ ، ٣١٩ ، ٣٩٥ ، ٤٠٨ ، ٥٣٣ ، ٧٤٣ ، ٨٠٠ ،

١٠٣٨ ، ٧٩٦ .

(٦) وشي الحلل ٢٤١ .

وكذلك عند قول الشاعر:

تُبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا

وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ؟^(١)

قال: «(وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا) جملة من مبتدأ وخبر؛ في موضع نصب على الحال، وضعف بعضهم أن تكون هذه الجملة في موضع نصب على الحال؛ من طريق المعنى، قال: لأنه لم يبك في حين الترك فقط، بل بكى في حين الترك وبعده، قال: إلا أن يُغلب ما كان وقت الترك لشدته؛ لأجل قربه من المصيبة، وما كان بعد ذلك لا يُعتد به لحفته، فتكون الجملة على هذا الوجه في موضع نصب على الحال، وتكون الواؤ واو الحال، كأنه قال: تُبْكِي عَلَى لُبْنَى إِذ تَرَكْتَهَا، أي: في حال تركك إيّاها»^(٢).

- يذكر موضعها فقط، مثل قوله: «والجملة من قوله: (يبرح بالذكر الضابط) في موضع خفض على الصفة لـ(متلف)»^(٣)، وقد يكتفي في إعراب الجملة بتحديد موقعها، أو نوعها؛ مثل قوله: «(رمى فيها) جملة في موضع الصفة لـ(رجل)»^(٤)، «(والله يكلؤها) جملة من مبتدأ وخبر، وقعت اعتراضاً بين اسم (إن) وخبرها، أدخلها على معنى الالتفات فيها، والدعاء»^(٥). وغير ذلك من المواضع.^(٦)

- أشباه الجمل:

- يكتفي بقوله جار ومجرور.^(٧)

- يذكر الموضع، مثل قوله: «والمجرور الذي هو (على النار) في موضع الحال»^(٨).

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان قيس بن ذريح ٧٦ والرواية فيه: «أتبكي».

(٢) وشي الحلل ٦٣٤ .

(٣) وشي الحلل ٩٩١ .

(٤) وشي الحلل ١٤١ .

(٥) وشي الحلل ٩٤٤ .

(٦) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١١٧، ١٨٦، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٣٦، ٢٦٤، ٣٠٦، ٣٣٧، ٩٩١، ١٠٢٧ .

(٧) ينظر: وشي الحلل ٢٩٢ .

(٨) وشي الحلل ٣٩٨ .

وقوله: «(من نجران) في موضع الحال من الندامي، وقد عيّن الندامي في البيت الثاني، فهم معارف، والبيت هو قوله:

أَبَا كَرِبٍ وَالْأَيْهَمَيْنِ كَلِيهِمَا

وَقَيْسًا بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ الْيَمَانِيَا^(١)

وقال ابن هشام: في موضع نصب على الصفة ل(نداماي). فعلى قوله يقتضي أن يكون (نداماي) نكراتٍ، وهم -بلا شك- معارف؛ لتعيين الشاعر إيّاهم في قوله:

أَبَا كَرِبٍ وَالْأَيْهَمَيْنِ ...

وَقَيْسًا ... «...»^(٢).

- يحدد متعلق الجار والمجرور، وما قد يترتب على ذلك من موضع، مثل قوله: «(منها) متعلق ب(مبذول)، فهو في صلته، فلا محل له من الإعراب؛ لتعلقه بظاهر»^(٣).^(٤)

• التعليق والعامل:

يحرص على تبين المتعلق، وهل هو ظاهر، أو محذوف وعلة ذلك، ولما كان التعليق مساعدًا على فهم المعنى نجد اللَّبْلِي يحرص على الموازنة بين الصَّنْعَةِ والمعنى فيه، ففي قول الشاعر:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدًا فِي رَوْنِقِ الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهَنَّ هَدِيرُ؟^(٥)

إن الصناعة النحوية تفرض أن يتعلق (في رونق) ب(تسمعي)، ولا يتعلق ب(البكاء) حتى لا

(١) البيت من الطويل، نُسِبَ لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو في المفضليات ١٥٧، الأغاني ٤٨٦/١٦، خزنة الأدب ١٩٨/٢.

(٢) وشي الحلل ٦٤٣.

(٣) وشي الحلل ٢٧٣.

(٤) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٠٦، ٣١١، ٣٥٩، ٣٩٩، ٤١٤.

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان كُثَيْر عَزَّة ٤٧٤.

يتقدم الصلة (المجرور) على الموصول (المتعلق به)، إلا أنه يقول: «والأشبه من حيث المعنى أن يكون (في رونق) ظرفاً للبكاء؛ لأن المعنى عليه، ألا ترى أنه يقول: ألم تسمعي بكاء الحمامات في أول الضحى؟»^(١)، ثم يخرج التقديم بالقول فيه كما قيل في الآية الكريمة: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٢)، لكنه لم يلبث أن قدّم الصناعة على المعنى والعلة نفسها، فيقول في قول الشاعر:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا^(٣)

«والمجرور من قوله: (من طول) متعلق بـ(كاد)، ولا يجوز أن يتعلق بـ(يمصَح)؛ لما يؤدي إليه من تقدّم الصلة على الموصول»^(٤)، كذا قال اللبلي، والأشبه في المعنى أن يتعلق بـ(يمصَح)، فالربّع الذي يصفه مَصَحَ وزال من طول البلى.

كما أنه يحدد العامل في الظروف، وفي المجرور، والجملة، ويبين العامل المقدّر، ومعمول القول.^(٥)

• الحذف والتقدير:

الحذف من بلاغة الكلام إذا ما دل عليه دليل^(٦)، ولأن اللبلي يعالج نصوصاً شعرية لشعراء بلغاء كثر الحذف فيها، طفق يوضح المحذوف من الجملة ويقدره، خاصة المستلزم ذكره صناعة كالمفعول لفعل متعدٍ، والخبر، والمبتدأ، والمضاف، والموصوف.

وفي تفسير النحويين للفعل المحذوف وجوباً في باب الاشتغال، كالفعل (أخشى) في مثل: (الذئب أخشاه) يقول: «هكذا كلام العرب، لكن النحويين إنما أظهروا المفسّر مع وجود المفسّر، وإن كان لم تنطق العرب به إلا على هذا المعنى، أعني على جهة التأكيد، هذا موضعه؛ ليُجروا كلام العرب على قوانينهم التي وضعوها له»^(٧).

(١) وشي الحلل ٦٧٧ .

(٢) يوسف: ٢٠ .

(٣) عجز بيت من الرجز المشطور، في ديوان رؤبة بن العجاج له أو لوالده ١٧٢ قبله: «رسم عفا من بعد ما قد أحمى» .

(٤) وشي الحلل ٨١٠ .

(٥) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٠٧ ، ٣٣٨ ، ٢٤٠ ، ٣٥٩ ، ٢٩٢ ، ٦٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣٧٧ ، ٥١٥ ، ٧٧٢ .

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز ١٤٦ .

(٧) وشي الحلل ١٧٩ .

ويبين ما حُذف لدلالة مقتضى الحال عليه، مثل قوله في (أعبدًا) إن جاءت الهمزة للاستفهام: «فإنَّ (عبدًا) ينتصب على الحال من الضمير في الفعل المضمر، كأنه قال: أتفخرُ عبدًا؟! أي: في حال عبودية، وحذف الفعل للعلم به؛ لأنه رُئي في حال افتخار»^(١)، ومثل قوله في (ولو قطعوا رأسي لديك): «جواب لو محذوف، دلَّ عليه الكلام المتقدم، كأنه قال: ولو قطعوا رأسي وأوصالي ما برحتُ»^(٢).

ويحرص على أن يكون المقدر من لفظ النص المذكور، وعلى الدقة في تقدير المضمر؛ فتجده يقول في (ضروب): «خبر ابتداءً مضمر، تقديره: أنت ضروب، وإنما قدرته بـ(أنت)، ولم تقدره بـ: هو ضروب؛ لأنه خطاب؛ بدليل قوله في آخر البيت: (فإنك عاقر)، ولو كان غائبًا لقال: فإنه عاقر.

والمبتدأ يُقدَّر على حسب ما يرجع من الضمير الذي يأتي بعد، فإن كان ضمير المخاطب قدَّرت ضمير المخاطب، كما وقع في هذا البيت، وإن كان ضمير غائبٍ قدَّرت ضمير غائبٍ، كما تقدَّم من قوله:

الضاربون عميراً عن يوثهم^(٣)

أي: هم الضاربون، كما تقدَّم في موضعه، وإن كان ضمير متكلم؛ قدَّرت ضمير متكلم، كما تقدَّم في قوله:

الحافظو عورة العشيـرة...

أي: نحن الحافظون، بدليل قوله:

.....من ورائنا وكف

وهو ضمير متكلم، وقد روي: (من ورائهم) كما تقدم ذلك^(٤)، ويعتني بالتقدير من لفظ المحذوف، وما يناسب المعنى، فيعلل تقديره للمحذوف من غير لفظه، وهذا مما نبه عليه ابن هشام الأنصاري من بعده^(٥).^(٦)

(١) وشي الحل ٦٨١ .

(٢) وشي الحل ٣٧٦ .

(٣) صدر بيت من البسيط، وهو في ديوان القطامي ٨٨ والرواية فيه: «الضاربين...في...» وعجزه: «بالتلّ يومَ عميرٍ ظالمٍ عادٍ».

(٤) وشي الحل ٤٦٤-٤٦٥ .

(٥) ينظر: وشي الحل ٤٠٨، مغني اللبيب ٧٠٨/٢ .

(٦) ينظر مثلاً: وشي الحل ٤٣١، ٤٧٨، ١٧٩، ٢٦٤، ٤١٠، ٦٦٢، ١٤١، ٢٥٣، ١٥٥، ٣٦٨، ٥٠٣، ٨٩٩ .

❖ مصطلحات التحليل في الكتاب:

توحيد المصطلح، وعدم تعدده عند المحلل اللغوي؛ ميزة للتحليل المنهجي المنظم^(١)، فهي لا تشتت القارئ، وتساعد على الفهم، والتزم اللبلي بهذا إلا أنه يترك ذلك في بعض المصطلحات؛ فيذكر مصطلحين للمعنى نفسه، كـ(الصفة، والنعت)، و(موضع، ومحل)، و(الراجع، والعائد)، و(الجر، والخفض)^(٢).

كذلك يقول (أحرف، وألفاظ) يريد بها الكلمات كما جاءت عند الزجاجي، وسيبويه من قبلهما، فلم يكتفِ بألفاظ أو بأحرف^(٣).

ويقول (الهاء، التاء) لهاء التأنيث، و(همزة التأنيث، ألف التأنيث)، و(همزة وصل، ألف وصل)، ولعل ذلك لأن هاء التأنيث قريبة من التاء «ألا ترى أنها في الوصل تاء»^(٤).

أما تبادل مصطلح الهمزة مع الألف؛ فهو وارد عند كثير من النحويين كسيبويه، والمبرد، وابن جني، وغيرهم؛ وتجد المبرد يقول: «هذا باب ألفات الوصل والقطع، وهن همزات على الحقيقة»^(٥)، وفي زوائد الفعل المضارع يقول: «الألف: وهي علامة المتكلم، وحقها أن يُقال: همزة»^(٦)، ويقول ابن جني: «الألفات في أوائل الكلم على ضربين: همزة قطع، وهمزة وصل»^(٧)، وذلك التسامح عندهم ربما لكثرة الإبدال بينهما، ولأنه «ليس حرفٌ أقرب إلى الهمزة من الألف»^(٨).

ويحرص على اختيار المصطلحات المختصرة؛ فما أسماه الزجاجي بـ(بدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتقاً عليه) يختصره فيسميه (بدل اشتغال)، لكن يشذ عنه مصطلح (المفعول

(١) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته ٥ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٧٨٩، ٨٩٤، ٩٩٦، ٥٨٤، ٥٩٥، ٩٩١ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ١٣٢، ٣٦٦، ٢٣٣، الكتاب ١/٣٨٤، الجمل ١٠١، منطق العرب في علوم اللسان ٧٠-٧١ .

(٤) الكتاب ٤٥٦/٣ .

(٥) المقتضب ٨٥/٢ .

(٦) المقتضب ١/٢ .

(٧) اللمع ٢٨٧ .

(٨) الكتاب ٥٤٤/٣ وينظر: وشي الحلل ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣٨٥، ٥٦١، الكتاب ٤/٢٣٥، ٤٥٤/٣ .

المقتضب ١٢٥/١، شرح المفصل ١٧٨/٩ . ولابن الدهان تعليق على ابن جني والنحويين في هذا ينظر: اللمع ٢٨٧ .

لما لم يسم فاعله)، وخير منه أن يُقال (نائب عن الفاعل) من حيث إنه أصدق وأخصر^(١).

كما عُني بمصطلحات سيبويه، والتسميات الأخرى عند النحويين، فتجده مثلاً يقول فيما أسماه الزجاجي (بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة): «وهذا يسميه سيبويه بدل المفترق من المجتمع، لأنه ذكر الرجلين، ثم فرّقهما بعد اجتماعهما، ويعبرون آخرون عنه ببدل المفصل من المجمل؛ لأنك أجملت أولاً، ثم فصلت آخرًا»^(٢).

كما يقول في اللام المؤذنة، أو موطئة الجواب للقسم: «تسمى لام التلقي للقسم، ويسمى آخرون لام الإيدان بالقسم والإعلام به»^(٣).

ولقد اعتنى اللبلي بعلمية المصطلح؛ فتجده يرفض المصطلح غير العلمي كما في (الحكم يقف بين الحكمين)، يرفض المصطلحات التي اقترحها ابن برهان، وابن الخشاب، بقوله: «وهي طريقة شعرية»^(٤)، «وهذا -أيضاً- من الطراز الأول في التثقيب»^(٥)، فنفهم أنه يرى وجوب تجرّد المصطلح من الجوانب الانفعالية الشعرية، وأن يصاغ بلغة علمية غير أدبية؛ متجنباً الألفاظ المكروهة اجتماعياً، وألا يكون للمصطلح معانٍ متعددة، ورؤيته هذه توافق الشروط الرئيسة في إنتاج ووضع المصطلحات في عصرنا الحديث^(٦).

(١) ينظر: وشي الحلل ١٥٠، ١٥٥-١٥٦، الجمل ٨٣، مغني اللبيب ٧٦٤/٢، حاشية الصبان ٦١/٢.

(٢) وشي الحلل ١٣٧.

(٣) وشي الحلل ٧٩٩ وينظر: الجمل ٨٣.

(٤) وشي الحلل ١١٦.

(٥) وشي الحلل ١١٧.

(٦) ينظر: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ٩٧.

المبحث الثاني: أسلوبه في شرح الأبيات.

تنوعت أساليب اللبلي في الكتاب، وهي:

❖ أولاً: التساؤل:

التساؤل وافتراض الأسئلة من المصنّف يثير ذهن القارئ، ويجدد الانتباه، ويبعث التشويق للمعرفة^(١)، وقد استخدم اللبلي هذا الأسلوب كثيراً، وفي مواضع عدة، منها:

• طرح التساؤل عن المسألة قبل ذكر الأقوال فيها، للتنبيه بالتساؤل إلى موضع مسألة خلافية أو مشكلة، سيجيب عنها، ومثال ذلك:

- قوله: «ونشأ هنا بحث، وذلك إذا عطفنا المعرب على المبني، أو بالعكس، فهل يحتاج إلى ظهور العامل أم لا؟»^(٢).

- في اختلاف النحويين في الفعل المضارع الملحق بالنونات الثلاثة: الخفيفة، والثقيلة، ونون النسوة، «هل يكون الفعل مع لحاقها معرباً أو مبنياً؟»^(٣).

- «وفي اسم الفاعل هنا الذي هو (باعث) بحث: هل هو للاستقبال، أو للحال، أو للماضي؟»^(٤).

• طرح التساؤل للإنكار، ولتبين نقص قول لا يراه، أو للإقناع.

- مثل ذلك قوله: «...وهذا فاسد من وجهين: أحدهما:...والثاني: أنه لو كان هذا مذهب سيويوه، ومذهب الزجاجي، فكيف استشهدا بهذا البيت على ما ذكره من الإخبار بالمعرفة عن النكرة، والمضاف إلى ضمير النكرة إذا كان نكرة لا يكون معرفة؟!»^(٥).

- «منع هذا القائل من أن ينتصب (من) على الخبر المقدم ل(كان)؛ لأن (من) لا تخلو إما

(١) ينظر: التأليف النحوي بين التعليم والتفسير ٢١٧ .

(٢) وشي الحلل ٢٢٥ .

(٣) وشي الحلل ١١٢ .

(٤) وشي الحلل ٤٢٩ .

(٥) وشي الحلل ٢١٠-٢١١ .

أن تكون استفهامية، أو موصولة، ومتى انحصرت أقسامُ (مَنْ) فيما ذكر؟...»^(١).

- «والجمل لا يُشترط فيها التشاكل في المعاني، ولا في الإعراب، ألا ترى أن المعرب يُعطف على المبني، والمبني على المعرب، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يظهر فيه؟»^(٢).

• يفترض أسئلة يُعترض بها عليه، ويجب عنها.

وهذا في المسائل التي قد تطول، فيذكر ما قد يرد على كلامه (فإن قيل) ويجب عنه (فإنك قائل).

• يطرح تساؤلاً ويتركه بلا إجابة، فإجابته موقوفة على السماع عن العرب، وهذا نادر عنده، وهو كقوله عن (راح): «ويبقى البحث في أن العرب هل استعملتها بمعنى (صار) أم لا؟»^(٣).

❖ ثانيًا: الاختصار والإحالة:

الاختصار وما ينتج عنه من إحالة؛ من الأساليب المستمرة عنده من أول الكتاب إلى آخره، وإن كانت بطبيعة الحال تكثر في الأخير، لأن الإحالة عنده إما إلى مواضع خارج الكتاب في كتبه الأخرى، أو في داخل الكتاب، يحيل إلى متأخر سيذكره، أو متقدم ذكره وهو الأكثر.

لقد كان اللبلي مالكاً لزمام الشرح، ملتزماً بما تعهد به في مقدمته - بالاختصار وعدم ذكر ما لا يلزم - في أغلب المواضع، فإن كان اللفظ واضحاً، أو الإعراب غير مشكل؛ اكتفى بذكر أنه لا إشكال فيه^(٤)، وإذا اعترضه ما يستلزم استفاضة خارج الشاهد تجده يقول مثل: «والكلام على وزن هذه اللفظة، واشتقاقها، واختلاف الناس فيها؛ يستدعي كلاماً طويلاً، ليس هذا موضعه»^(٥).

(١) وشي الحلل ٥١٦ .

(٢) وشي الحلل ٢٢٤ .

(٣) وشي الحلل ٤٢٢ وينظر مثلاً: ٢١٠، ١٥١، ١٠٦، ٥٢٢، ٥٤٢، ١١٣، ٤٢٧، ٤٣٤ .

(٤) ينظر: ٦٦٦، ٦٦٩، ٦٩٦، ٧٩٨، ٧٦٠، ٨٨٣، ٩٢٠، ٩٣٨، ٩٩٦، ١٠١٨، ١٠٢٩ .

(٥) وشي الحلل ٢٣٥ .

و«وهو يقع على معانٍ كثيرة، لا يليق ذكرها هاهنا»^(١)، وقوله: «وفي هذه اللفظة خلاف بين البصريين والكوفيين، قد ذكرناه في موضعه»^(٢)، «والكلام على هذه المذاهب، وذكر وجوهها، وترجيح بعضها، يستدعي كلامًا طويلا لا يليق بسطها بهذا الكتاب، وقد ذكرناه في موضعه من كتبنا، والله أعلم»^(٣).

وهو يحيل إلى كتبه الأخرى فيقول مثل: «وقد ذكرتُ هذه اللغة وما فيها في كتابي (بُغية الآمال في معرفة النطق بجميع مُستقبلات الأفعال)»^(٤)، «والكلام على كيفية عمل المصدر وأقسامه، وترجيح بعض عمله على بعض، مذكور فيما أمللناه على كتاب الجمل، فليُنظر هنالك»^(٥).

ويحيل إلى متأخر في نفس الكتاب كقوله: «وستكلم -إن شاء الله- على ضمير الأمر والشأن في موضعه من باب (كان)»^(٦).

كما يشير كثيرًا إلى تقدم ذكر المسألة، ويحيل إليها، كقوله: «وقد استوعبنا الكلام عليها فيما تقدم من الكتاب»^(٧)، ويتردد في الكتاب مثل هذه العبارات: «وقد تقدم بيان ذلك»^(٨)، «وقد تقدم الإعلام به»^(٩)، «قد بيناه في موضعه»^(١٠)، مما حقق الاختصار، ومنع التكرار وإعادة الكلام على سابق ذكر^(١١).

(١) وشي الحلل ٤٤١ .

(٢) وشي الحلل ٧١٢ .

(٣) وشي الحلل ٨٤٧ .

(٤) وشي الحلل ١٠٤٠ .

(٥) وشي الحلل ٥٥٦ .

(٦) وشي الحلل ١٥٧ .

(٧) وشي الحلل ٨٤٥ .

(٨) وشي الحلل ٩٦٣ .

(٩) وشي الحلل ٩٨٠ .

(١٠) وشي الحلل ٩٥٢ .

(١١) وينظر مثلاً: ٩٠٨ ، ٤٣٨ ، ٦٩٤ ، ٥٦٧ ، ٨٥٤ ، ٩٢٩ ، ٥٨١ .

❖ ثالثاً: التوضيح والتحديد:

إن من الأساليب المتبعة في شرح الكتاب؛ توضيح المشروح، وتحديد المعني والمراد من الكلام، فإذا جاء الكلام مجملًا مبهمًا فصلّه بقوله: (وبيانه)، وإذا قدّم الكلام عامًّا حدد المقصود مما سبقه فيما يلي؛ بقوله: (أعني)، وهو بهذا الأسلوب لا يكرر، بل يحدد ويوضح ما قد يلتبس، ومن أمثلة ذلك:

• قوله: «الشاهد في البيت: تقديم التمييز وهو قوله: (نفسًا) لما كان العامل فعلًا... وهذا مذهب المازني، أعني جواز تقديم التمييز...»^(١)، وفي موضع آخر يقول: «... والمفعول يُحذف مع المصدر كما يُحذف مع الفعل. وحسن حذفه هنا، أعني حذف معمول المصدر...»^(٢)، ولو توقف عند قوله: وهذا مذهب المازني، وحسن حذفه هنا، لجاز أن يفهم على غير المقصود، فالتحديد ساعد على دقة الشرح.

• وفي قوله: «وعلى الجملة، فهذه المسألة من باب الإعمال، وبيان ذلك: أنه قد تقدّم عاملان، وهما...»^(٣)، «وأما (رائش) فليس فيه حذف، وإنما فيه نقل، وبيان ذلك: أن أصله...»^(٤)، وبإمكان الشارح هنا الاكتفاء بقول إن هذه المسألة من باب الإعمال، أو إن هذا الاسم فيه نقل وليس فيه حذف، لكنه سيلبس على القارئ المتعلم، وقد يشكل عليه فلا يعرف تفصيله، فأوضحه اللبلي.

وصار الشرح بهذا الأسلوب قائمًا بنفسه غير محتاج إلى غيره، فلفظ الشارح فيه بيّن، ومراده معيّن.

(١) وشي الحلل ٩١٨ .

(٢) وشي الحلل ٥٧٢ .

(٣) وشي الحلل ٥٧٢ .

(٤) وشي الحلل ٤١٣ وينظر مثلاً: ٢٢٦ ، ٤٣٤ ، ٤٥٦ ، ٧٠٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٣٣٢ ، ٤٢٨ ، ٤٦٨ ،

٥٧٥ ، ٥٨٢ ، ٧١٨ ، ٨٤٥ ، ٨٨٩ ، ٩٣٢ ، ١٠١٥ .

❖ رابعاً: التمثيل بالأمثلة المصنوعة:

التمثيل بالأمثلة المصنوعة من أساليب الشرح في الكتاب، وهي تساعد على التوضيح

والتبيين، وتقريب المسألة، ومن ثمّ الفهم للمشروح، ومن أمثلة ذلك:

قوله بعد إعراب (أفنى تلاميذ وما جمعتُ): «وهو مثل قولك: أعجب زيداً ما كره

عمرؤ»^(١)، فقرب الإعراب بتركيب واضح مشهور، أبسط وأقل تعقيداً في معانيه، فقابلت (التلاد)

المفعول به (زيداً)، و(ما) الموصولة المعطوفة على المنصوب قابلت أختها في التركيب الآخر،

وكذلك صلتها والعائد على الموصول، فالتقدير: (والذي جمعته)، يقابل (الذي كرهه).

وهذا النوع من التمثيل هو إعادة بناء التركيب المشروح بوضع تركيب آخر مجرّد، يصير

كالنمط لكل نظائره، فيسهل على المتعلم فهم المعنى العام للتركيب، ومعرفة إعراب كل ما شابه

هذا التركيب، وهذا الأسلوب مناسب جداً لشرح الشعر؛ إذ هو أكثر تعقيداً من النثر، وطريقة

التمثيل هذه من أسس البحث العلمي في عصرنا الحديث^(٢). غير أن هذا الأسلوب ليس بتلك

الكثرة عنده مقارنة بالأساليب الأخرى.

ومما يجدر الإشارة إليه في آخر هذا الفصل، استخدام اللَّبْلِي للغة أكلوني البراغيث؛ إذ

جاءت في مواضع من الكتاب، قال في أحدها: «...لأنه ذكر الرَّجْلين، ثم فرَّقهما بعد

اجتماعهما، ويعبرون آخرون عنه ببديل المفصل من المَجْمَل؛ لأنك أجملت أولاً ثم فصّلت آخرًا»^(٣)،

وفي موضع آخر يقول: «وكانت كرماء العرب توقد النار في يفاعٍ من الأرض الليل كله؛ ليقصدوا

إليه الضيفان، ويهتدوا بها الضُّلَّال»^(٤).

وهي لغة لقوم من العرب^(٥)، وقد جاءت في القرآن الكريم^(٦)، منها قوله تعالى: ﴿عَمُوا

(١) وشي الحلل ٥٥٧ وينظر مثلاً: ٣١٦، ٣١٧، ٣٣٢، ٤٣٥، ٦٤٢، ٧٨٢، ٨١٦.

(٢) ينظر: منطق العرب في علوم اللسان ٢٨١-٢٨٢، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير ٢٣٩.

(٣) وشي الحلل ١٣٧.

(٤) وشي الحلل ٨٢٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٠/٢، شرح التسهيل ١١٦/٢.

(٦) ينظر: مجاز القرآن ١٧٤/١، ٣٤/٢.

وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٢)، وفي الحديث النبوي: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار»^(٣)، ومن هذه اللغة قول الشاعر:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِمُفْرَقِي
فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْحُدُودِ الْنَوَاضِرِ^(٤).

❖ ومما سبق نستنتج السمات العامة لشرح، وهي:

• استقصاء الكثير من الأوجه المحتملة أو الواردة في كل مادة الكتاب؛ بدءاً من التعدد في روايات الأبيات، ومناسباتها، وقائلها، وانتهاءً بأحكام المفردات، ومعاني الحروف، والتي غالباً ما يتأثر بعضها ببعض.

• البدء في شرح الأبيات بذكر قائل البيت، ومناسبة القصيدة، ثم يعنون للغة، ويورد فيه شرح الألفاظ لغوياً وصرفياً، ثم يعنون للمعنى، ويذكر المعنى الإجمالي للبيت مستمداً من القصيدة، ثم يعنون للإعراب ويستفتح بذكر موطن الشاهد عند الزجاجي، أو وجه الاستشهاد.

• شرحه لألفاظ الأبيات، وتراكيبها؛ يعتمد على الاختيار، فهو لا يفسر كل لفظ، ولا يعرب كل مفردة في الشاهد، ويحرص على شرح المشكل، وهو ما قد صرح به في المقدمة.

• توجيه الروايات المختلفة في البيت لغةً، ونحواً، وصرفاً.

(١) المائة: ٧١.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١١٥/١ في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، ورواه مسلم في صحيحه ٤٣٩/١، وفي مسند أحمد ٢٠٩/١٦.

(٤) البيت من الطويل، نُسب للغني، وهو في الوحشيات ٢٩٠، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤٤٤/١، الحماسة البصرية ١٢٩/١.

• التحليل عنده يتم من خلال المستوى الأفقي لنص الشاهد، فيحلل الألفاظ كلها في اللغة والصرف -مرتبة كما جاءت في النص غالباً- ثم يحللها في النحو والإعراب، وهذه الطريقة أفضل من التحليل العمودي لكل كلمة تحلل لغة وصرفاً وإعراباً ثم الانتقال للكلمة التي بعدها؛ مما يُجزئ النص^(١).

• نقطة بداية التحليل عنده من المفردة إلى الجملة إلى النص، وليس العكس.

• محاولة إبرازه للمعايير النصية للنص الشاهد، ويستخرج مميزات كل نص من النص نفسه، كالربط النحوي، أو الترابط الدلالي، أو قصد الشاعر، والمقام ومناسبة النص للموقف، وعلاقته بالنصوص الأخرى، وغيرها، وقلما يفرض معايير أو مميزات سابقة عليه.

• اختلاف التحليل من شاهد إلى آخر بحسب ما يحويه كل شاهد من ثراء لغوي نحوي، بيد أنه في أول الكتاب أكثر تفصيلاً من آخره.

• غلبة الأساليب التعليمية على الأساليب المستخدمة في شرح الكتاب، كالتساؤل، والتمثيل بالأمثلة المصنوعة، والتوضيح والتحديد، والاختصار والإحالة.

(١) ممن غلب عليه اتباع طريقة التحليل العمودي؛ الخوارزمي في شرح شواهد المفصل، ينظر مثلاً: ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣٠٨ ،

الفصل الثالث: المسائل التي تناولها الكتاب.

المبحث الأول: المسائل اللغوية.

من المسائل والظواهر اللغوية التي هي محل عناية اللبلي في هذا الكتاب:

❖ أولاً: لغات العرب ولهجاتهم:

اللغات في العربية هي ما اختصت به قبيلة معينة، أو عدة قبائل، وانفردت به عن المشهور من كلام عامة العرب، وكثيراً ما يورد اللبلي هذه اللغات في تفسير كلام العرب وتخرجه عن الشذوذ، أو في توجيه الشواهد على الأوجه الإعرابية الجائزة، وغير ذلك، فقاعدته هي قاعدة علماء العربية الأوائل «أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»^(١). وقلما ينسبها لقبيلة ما، ولعل ذلك لاختلاف اللغويين السابقين في نسبة كثير منها، إضافة إلى سكوت أكثرهم عن نسبتها^(٢)، وجاءت هذه اللغات في الكتاب على ثلاثة مستويات، وهي:

• الظواهر اللغوية اللهجية في المستوى الصوتي:

- (الأثافي) يُقال فيها (الأثافي) لغة لبني تميم.^(٣)

يبدلون الفاء ثاء، فهي لغة على البدل اللغوي، نسبها أكثر اللغويين لبني تميم، أو لبعضهم، ونُسبت لبني أسد.^(٤)

- (لاك) لغة في (لكن)، وما جاء منها في الشعر، فلا ضرورة فيه عند اللبلي، ولقد روى

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢٢ ، ٣٩ وينظر: المزهري ١/١٤٦ .

(٢) ينظر: فقه اللغة العربية ٢٠٧-٢٠٨ ، لهجات العرب ٩-١٠ .

(٣) ينظر: وشي الحل ٥٨١ .

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/٤٤ ، الكنز اللغوي كتاب القلب والإبدال ٣٦ ، المخصص ٤/١٩١ .

هذه اللغة عن الفراء^(١)، ومنها قول النجاشي:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ

وَلَاكَ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ^(٢)

وكذلك روى هذه اللغة صاحب الإبانة، وشمع منها غير هذا البيت، ولقد عدّها كثير من النحويين واللغويين من ضرائر الشعر، ووصفت بالقبح^(٣).

- إبدال ياء المتكلم في المنادى ألفاً لغة، يقول أهل هذه اللغة: يا غُلَامَا أَقْبِلْ، فالألف منقلبة عن ياء المتكلم، والأصل في (يا غُلَامَا): يا غلامِي، قُلبت الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، وعلى هذه اللغة يُخْرَج ما جاء من الشعر منادى منصوباً غير منون آخره ألف نحو: (يا عجباً).^(٤)

وفي الوقف يقولون: ياغلاماه؛ لخفاء الألف، وهي لغة مشهورة، جائزة، فمرتبتها في الفصاحة بعد يا غلام أقبل.^(٥)

• الظواهر اللغوية اللهجية في المستوى النحوي:

- لغة من يُجْري المنصوب المنقوص مُجْرى المرفوع والمخفوض، وذلك كقول الشاعر:

كفى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كافي^(٦)

فيقدرون الحركة على الياء في المنقوص المنصوب كالمخفوض والمرفوع، وعليها تخريج الوجه الجائز من إعراب قول الشاعر:

(١) ينظر: وشي الحلل ٢٢٩، ولم أجد قول الفراء في كتبه المطبوعة.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان النجاشي الحارثي ٥٦.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢، ٥٤١/٢، الصحاح (لكن) ٢١٩٦/٦، الإبانة في اللغة العربية ١٦٠/١، مغني

اللبيب ٣٢١/١، ارتشاف الضرب ٧٢٣/٢-٧٢٤، التذيل والتكميل ١١-١٠/٥.

(٤) ينظر: وشي الحلل ٣١٨-٣١٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٢١٠/٢، المقتضب ٢٥٢/٤، الأصول ٣٤٠/١، ارتشاف الضرب ١٨٥٢/٤.

(٦) صدر بيت من الوافر، لبشر بن أبي خازم، وهو في ديوانه ١٤٢ عجزه: «وَلَيْسَ لِحَبِيبِهَا إِذْ طَالَ شَافِي».

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صَنَفَيْنِ: شَامَتْ

وَأَخْرُ مِثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(١)

فيجوز عند اللَّبْلِي نصب (شامت) على البدل من (صنفين)، و(آخر) معطوف عليه،

و(مِثْنٍ) نعت ل(آخر)، وكان الوجه أن يقول: (مِثْنِيًّا)، ولكنه جاء على هذه اللغة.^(٢)

وقد تُسبت هذه اللغة لربيعه؛ فإنهم يسكنون المنصوب، وهي لغة فصيحة عند بعض

اللغويين، وعليها خُرِجت قراءة من قرأ قوله ﷺ: ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ﴾^(٣) بسكون

الياء، وقد عدّ كثير من النحويين هذه اللغة ضرورة.^(٤) والحق أنها في هذا البيت ضرورة؛ لأن الوزن ينكسر بالنصب.

- (ليس) بمنزلة (ما) غير عاملة، لغة لبعض العرب، ومنها جاء قولهم: ليس الطَّيِّبُ إلا

المِسْكُ^(٥)، ف(ليس) هنا بمنزلة (ما)، و(الطَّيِّبُ): مبتدأ، و(المِسْكُ): خبره.

وعليها يجوز تخريج قول الشاعر:

وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

بأن تكون (ليس) مهملة، و(شفاء) مبتدأ، و(مبذول) خبره، والجار والمجرور متعلق

ب(مبذول).^(٦)

وتخريج البيت على هذه اللغة هو اختيار بعض النحويين كابن مالك، وأبي حيان، وهي لغة

تميم، يرفعون الاسم بعد (ليس) تشبيهاً لها بالحرف، وهي لغة قليلة عند سيبويه.^(٧)

(١) البيت من الطويل، وهو في شعر العجير السلوي، مجلة المورد ٢٢٥ مج ٨، ع ١ والرواية فيه: «نصفين».

(٢) ينظر: وشي الحلل ٢٦٥.

(٣) المائدة: ٨٩. وهي قراءة جعفر بن محمد ينظر: المحتسب ٢١٧/١، الكشف ٢٨٧/٢، الدر المصون ٤٠٧/٤.

(٤) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١٤٤/١، شرح الشافية للرضي ٧٠/٤، ارتشاف الضرب ٨٤٩/٢، همع الهوامع

٢٠٩/١-٢١٠.

(٥) ينظر: أمالي الرِّجَّاجِي ٢٤٢، أمالي ابن الشجري ٣٠٢/١، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار ٤٠٧/٢.

(٦) ينظر: وشي الحلل ٢٧٢-٢٧٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٧١/١، ١٤٧، شرح التسهيل ٣٧٩/١، التذيل والتكميل ٣٠٠/٤.

- النصب بـ(كم) الخبرية لغة عند بعض العرب، فينصبون بـ(كم) الخبرية، كما ينصبون بالاستفهامية.

والأصل في مميز (كم) الخبرية الخفض، وفي مميز الاستفهامية النصب، لكنهم حملوا كل واحد على الآخر بالتشبيه، فيجوز أن ينتصب مميز الخبرية تشبيهاً بالاستفهامية، وإذا وقع فصل فهو أحسن، ويجوز أن يُخفض مميز الاستفهامية تشبيهاً بالخبرية عند اللبلي.

فإذا جاء تمييز (كم) الخبرية منصوباً في الشعر، فُصل بينها وبين تمييزها بفصل، أو لم يفصل، حُرج على هذه اللغة، وهي لغة كثير من العرب، منهم الفرزدق.^(١)

قال سيويوه: «إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يُفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيداً، ولا تقول: هذا ضاربٌ بك زيدٍ»^(٢).

وهي لغة تميم، كأنهم يُقدرون في (كم) التنوين، فيجعلونها بمنزلة عدد منون، وينصبون بها، وهي لغة عربية جيدة، عند اللبلي، وابن يعيش، وغيرهما، والخفض أجود.^(٣)

- الخفض بـ(مُذ) على كل حال، لغة غير مشهورة لبعض العرب، واللغة المشهورة فيها أن ترفع بها ما مضى، وتخفف بها الحال، ومن هذه اللغة ما جاء في بعض روايات شعر زهير بن أبي سلمى، وكان من لغة زهير أن يخفف بـ(مُذ) على كل حال.^(٤)

فهي لغة مُزينة، وزهير منها، ولغة غطفان، وعامر بن صعصعة، ومن جاورهم من قيس، وضبة، والرباب، وعدن^(٥)، وأكثر هذه القبائل حجازية، ولقد أنكر هذه اللغة بعض النحويين،

(١) ينظر: وشي الحلل ٦٠٢-٦٠٤، ٦٠٩.

(٢) الكتاب ١٦٤/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٦١/٢-١٦٢، شرح المفصل ٢١٣/٤، شرح التسهيل ٤٢١/٢، مغني اللبيب ٢٠٩/١.

(٤) ينظر: وشي الحلل ٦٢٦-٦٢٧.

(٥) هكذا ورد في ارتشاف الضرب، ولعلمهم (بنو عدي) فحُرِّتْ؛ فهم من الرباب، وأغلب القبائل المذكورة أصولها متقاربة.

ووصفت بالقلة والندرة، وعدّها بعضهم أقل فصاحة.^(١)

- إثبات حروف العلة في الجزم لغة لبعض العرب، أجروا المعتل مجرى الصحيح، فكأنهم حذفوا الحركة للجزم، واكتفوا بالسكون علامة عليه، فما جاء من المجزوم ثابتاً فيه حرف العلة، في الشعر، جاز تخريجه على هذه اللغة عند اللبلي.^(٢)

ولقد روى هذه اللغة بعض النحويين واللغويين الأوائل كالقراء، وابن السكيت عن ثعلب، وأبي منصور الأزهري، والزجاجي، وابن جني، والأعلم، ولقد خصّ الزجاجي إجراءهم للمعتل مجرى الصحيح، في المعتل بالياء والواو؛ دون الألف.^(٣)

وعليها قراءة يحيى بن وثّاب وحمة لقوله ﷺ: ﴿فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(٤)

وقد رفض بعض اللغويين والنحويين أن تكون هذه لغة، كابن فارس^(٥)، وابن السيد^(٦)، إلا أن «اللغات أكثر من أن يحيط بها رجل واحد»^(٧).

- (مذ) وفيها ثلاث لغات: فمن العرب من يقول: (مُذْ) بضم الميم وإسكان الذال، ومنهم من يقول: (مُذْ) بضمهما معاً، ومنهم من يقول: (مِذْ) بكسر الميم وإسكان الذال، وهي لغة لبعض هوازن.^(٨)

و(مِذْ) كذلك لغة سُليم، وأما (مُذْ) فهي لغة لبني عُبيد من قبيلة غني، وقيل (مِذْ) لغة

(١) ينظر: المحكم (مند) ٨٦/١٠ ، شرح الكافية للرضي ٢٠٩/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٤/٢-٥٥ ، لسان العرب

(مند) ٥١٠/٣ ، ارتشاف الضرب ١٤٢٠/٣ ، التذييل والتكميل ٣٤٣/٧-٣٤٤ .

(٢) ينظر: وشي الحل ٩٣٣ ، ١٠٣٧ .

(٣) ينظر: الألفاظ ٣٠٤ ، معاني القرآن ١٣٠/١ ، الجمل ٤٤٤-٤٤٥ ، تهذيب اللغة ٤٨١/١٥ ، المنصف ٨١/٢ ، ١١٤ ، تحصيل عين الذهب ٤٩٠ .

(٤) طه: ٧٧. وينظر: السبعة ٤٢١ ، الحجة ٢٣٩/٥ ، التيسير ١٥٢ .

(٥) ينظر: الصاحي في فقه اللغة ٢١٣ .

(٦) ينظر: الحل في إصلاح الخل ٣٩٢ .

(٧) تهذيب اللغة (خف) ٨/٧ .

(٨) ينظر: وشي الحل ٥٨٨ .

لُعْكَل، وهي بطرح النون - حذفها - وكسر الميم وضم الذال.^(١)

• الظواهر اللغوية اللهجية في المستوى الصرفي:

- حذف لام الفعل المضاعف، لغةً لبعض العرب، كقولهم: (أَحْسَنَ بِهِ)، والأصل:

أَحْسَسَنَ، فحذفوا السين الثانية، أي: لام الكلمة؛ للتخفيف بسبب التضعيف. واللغة الفصيحة هي التي ليس فيها بدلٌ ولا تضعيفٌ، وهي لغة التمام، وذلك قولك: أَحْسَسْتُ، وَأَحْسَسَنَ.^(٢)

وهي لغة نُسبت لبني سُليم، يحذفون اللام من مضعف الفعل؛ للتخفيف، إذا بُنيت على السكون بأن اتصل بها ضمير رفع. وأختلف في المحذوف، هل هو عين الكلمة أو لامها، والظاهر من قول سيويوه، واللَّيْلِيَّ أنه اللام في (أَحْسَنَ).

والحذف فيها شاذ عند سيويوه. وقد جاءت هذه اللغة في كلمات معدودة، منها ما تقدم.^(٣)

- (زِيَاءٌ) لغةٌ هُذَيْل في (زِيَاءُ)^(٤)، والمشهور فيها كسر الأول.^(٥)

❖ ثانيًا: استعمال (الرَّكْبُ):

يرى الكثير من اللُّغويين كابن السكيت^(٦)، والقتيبي^(٧)، وغيرهما، أن لفظة (الرَّكْبُ) تقع على

(١) ينظر: المحكم (مند) ٨٥/١٠ - ٨٦، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٧٦، شرح الكافية للرضي ٢٠٨/٣ - ٢٠٩،

ارتشاف الضرب ١٤١٦/٣.

(٢) ينظر: وشي الحلل ١٠٤٠.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٢١/٤ - ٤٢٢، الأفعال لابن القوطية ٣٩، شرح كتاب سيويوه ٢١٢/١٨ - ٢١٤، الصحاح

(حسب) ٩١٨/٣، تسهيل الفوائد ٣١٤، ارتشاف الضرب ٢٤٧/١.

(٤) ينظر: وشي الحلل ٣١١.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (زوا) ١٩١/١٣، شرح المفصل ٧١/٨، شرح كفاية المتحفظ ٤١٣.

(٦) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠/١.

(٧) ينظر: أدب الكاتب ١٧٥.

رُكَّابُ الإِبِلِ، ولا يُقال: (راكِبٌ) إلا لراكب الإبل خاصة، ويُقال لراكب الفرس: فَرَّاسٌ، ولراكب البغل: بَغَّالٌ، ولراكب الحمار: حَمَّارٌ.

وتخصيص اللفظة لراكب الإبل فاسدٌ عند اللَّبْلِيِّ؛ فهي تقع على راكب البعير والناقة، والفرس، والبغل، وغيرها، بدليل قوله ﷺ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾^(١)، فهذا يدل على أن كل مُسْتَقِلٍّ على ظهر دابةٍ راكبٌ، ونقل قول خازم بن مُحمَّد بن خازم: بَأَنَّ الرُّكْبَ إنما هو من الرُّكُوبِ، فقد قال تعالى: ﴿وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾^(٢)، فجعل الرُّكُوبَ في غير الإبل.

كما أورد ما جاء في كتاب العين: الرُّكُوبُ: كل دابةٍ تركب، ويُقال لمن ركب البحر راكبٌ، وجمعه رُكَّابٌ^(٣)، وكذلك عند ابن سيده^(٤)، وزاد أنه يُقال لعابر الماء على زورق، أو أي شيء مما يُعبر فيه: راكبٌ، وجمعه على رُكَّابٍ، ولا يُقال: راكب إلا لراكب البحر، ولم يقولوا في رُكَّاب البحر: رُكَّبٌ.^(٥)

والحريري يرى أن الراكب لراكب البعير خاصة، وجمعه ركبان، أما الرُّكْبُ، والأُرُكُوبُ فهو جائز على راكب كل دابة، ونسب رأيه للخليل^(٦)، ولقد جاء في العين: «وأما الرُّكبان والأُرُكُوبُ، والرُّكْبُ؛ فراكبوا الدَّابة»^(٧)، وكذلك قول الرضي^(٨).

فالظاهر أن (الراكِب) تطلق على راكب كل دابة، كما جاء في المسموع، ومنه قول المصطفى -ﷺ-: «استكثروا من النعال فإن الرجل لا يزال راكبا ما انتعل»^(٩).

(١) البقرة: ٢٣٩.

(٢) النحل: ٨.

(٣) ينظر: العين ٣٦٣/٥-٣٦٤ وجاء فيه: «ورُكَّابُ السفينة: الذين يركبونها... والرُّكُوبُ: الذلول من المراكب».

(٤) ينظر: المخصص ١٠٥/٢.

(٥) ينظر: وشي الحلل ٢٨٦-٢٨٧.

(٦) ينظر: درة الغواص ٤٧٩.

(٧) ٣٦٣/٥.

(٨) ينظر: إسفار الفصيح ٩٢٠/٢، شرح الشافية للرضي ١٤٩/٤.

(٩) رواه أحمد في مسنده ٤٦٥/٢٢، وجاء في صحيح مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب ما جاء في الانتعال والاستكثار من النعال ١٦٦٠/٣، ورواه أبو داود في سننه ٦٩/٤.

❖ ثالثاً: استعمال (الثناء) و(النثا) في الخير والشر:

(الثناء) بتقديم الثاء على النون ممدوداً، أكثر ما يستعمل في الخير، ويستعمل قليلاً في الشر، ولقد قال ابن السيد في كتابه الاقتضاب: «وقد جاء الثناء الممدود في الشر إلا أنه قليل، ومحمول على ضرب من التأويل. أنشد أبو عمر المطرّز عن ثعلب:

أَثْنِي عَلَيَّ بِمَا عَلِمْتَ فَإِنِّي

أُثْنِي عَلَيْكَ بِمِثْلِ رِيحِ الْجَوْرِ^(١)

وقد يجوز لقائل أن يقول إنما أراد أني أقيم لك الذم مقام الثناء، كما قال تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٢)، والعذاب ليس بيشارة، إنما تأويله: أقم لهم الإنذار بالعذاب الأليم مقام البشارة، فإذا حُمِلَ على هذا التأويل، لم يكن في البيت حُجة^(٣).

ولكن اللّبي يري أن (الثناء) ورد في فصيح الكلام بمعنى الذم دون تأويل معنيّ سواه، فقد قال الراعي يهجو الحلال من بني عمه، كان قد عيره بأنه لا مال له إلا الإبل:

وَإِنِّي لَمَشْنٍ بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ

عَلَيْكَ ثَنَاءٌ سَيِّئاً أَنْتَ صَادِقُهُ

أَعَيَّرْتَنِي حُمْراً كَأَنْ رُؤُوسَهَا

ذُرَى الْأَكْثَمِ، فِيهَا غَضٌّ بِيٍّ وَعَاتِقُهُ

يُعَيِّرُنِي تِلْكَ الْحَلَالَ، وَلَمْ يَكُنْ

لِيَجْعَلَهَا لِابْنِ الْحَبِيثَةِ خَالِقُهُ^(٤)

فهذا ليس محمولاً على ضرب من التأويل.

(١) البيت من الكامل، لروح بن زنباع، وهو في بلاغات النساء ٩٦ ، اللامع العزيري شرح ديوان المتنبي ١٢٦ ، شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ١٣٢/١ .

(٢) التوبة: ٣٤.

(٣) الاقتضاب ٣٤/١ .

(٤) الأبيات من الطويل، والثاني والثالث منها في ديوان الراعي النميري ١٨٣ ، ١٨١ ورواية البيت الثاني: «تُعَيِّرُنِي صُهِبًا»، والبيت الثالث: «وعَيَّرَنِي الْإِبِلَ الْحَلَالَ»، ولم أقف على البيت الأول.

وأما (النثا) بتقديم النون على الثاء وهو مقصور، يستعمل في الخير، وفي الشر كثيراً، ومن استعماله في الشر:

أَلَا أَبْلَغُ مَعَاوِيَةَ بْنَ صَخْرِ
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ نَثَا كَلَامِي
فَإِنَّا صَابِرُونَ وَمُنْظِرُونَكُمْ
إِلَى يَوْمِ التَّغَابُنِ وَالْخِصَامِ^(١)

ومن استعماله في الخير، قول جميل:

أَلَوْفُ الْخِذْرِ، وَاضْحَةُ الْمُحْيَا
لِعُوبٍ دَهْأًا، حَسَنٌ نَثَاها^(٢)
وقول كثير:

وَأَبْعَدُهُ سَمْعًا، وَأَطْيَبُهُ نَثَا
وَأَعْظَمُهُ حِلْمًا، وَأَبْعَدُهُ جَهْلًا^(٣)
وقول الشاعر:

فَاضِلٌ كَامِلٌ جَمِيلٌ نَثَاهُ
أُرِيحِي مُهَذَّبٌ مَنْصُورٌ^(٤)

ولقد اختلف اللغويون في استعمال (النثا) و(الثناء)؛ فمنهم من ذهب إلى أن (الثناء) تستعمل في الخير والشر، و(النثا) لا يستعمل إلا في الشر^(٥).

(١) البيتان من الوافر، وهما في شعر عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ٥٤ .

(٢) البيت من الوافر، نُسب لجميل وهو في المقصور والممدود لأبي علي القالي ٨٦ ، المخصص ١٥/٥ ، التاج (نثو) ٢٠/٤٠ .

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان كُثَيِّر عَزَّة ٣٨٤ .

(٤) ينظر: وشي الحلال ٢٦٠-٢٦١ . البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، وهو في المقصور والممدود لأبي علي القالي

٨٦= ، تهذيب اللغة (نثا) ١٥/١٠٤ ، لسان العرب (نثا) ١٥/٣٠٤ ، التاج (نثو) ٢٠/٤٠ .

(٥) ينظر: المخصص ٣٩٥/٣ .

ومنهم من يرى أن (الثنا) للشر والخير، و(الثناء) للخير خاصة، قاله الجوهري^(١).

والذي عليه أكثر اللغويين؛ كابن دريد، والعسكري، والأزهري، أنهما يستعملان في الشر والخير، إلا أن (الثنا) في الشر أكثر، و(الثناء) في الخير أكثر.^(٢) وهو الظاهر والذي يؤيده المسموع كما سبق، ومنها قول المصطفى -عليه الصلاة والسلام-: «هذا أثنيتم عليه خيراً، فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شراً، فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض»^(٣).

إلى غير ذلك من المسائل والإشارات اللغوية في الكتاب.^(٤)

المبحث الثاني: المسائل النحوية.

لقد تناول اللبلي مجموعة من المسائل النحوية في الكتاب، وهي تتراوح بين الطول والإيجاز، منها:

❖ (على) حرف وفعل واسم:

يرى اللبلي أن (على) لفظ مشترك، تقع حرفاً، وفِعْلاً، واسمًا، وأجرى عليه علامات أقسام الكلمة، فهو اسمٌ: إن دخل عليه أحد أحكام الأسماء كحرف الجر، وفعل: إن وُجد فيه أحكام الأفعال، وحرف: إن لم يوجد فيه أحكام الأفعال، أو الأسماء.

فإن كان اسمًا فهو مبني لشبهه بالحرف في افتقاره إلى ما بعده، وتكتب ألفه إذا اتصل بالمضمر بالياء، وإن كان فعلاً تكتب بالألف، فأصلها الواو.

فإذا كانت حرفاً أو فعلاً دلّت على الاستعلاء، قال الشاعر:

(١) ينظر: الصحاح (ثنا) ٢٥٠١/٦ .

(٢) ينظر: جهرة اللغة (ثنوي) ١٠٣٦/٢ ، تهذيب اللغة (ثنا) ١٠٤/١٥ ، الفروق اللغوية ٥١ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت ٩٧/٢ ، وفي صحيح مسلم ٦٥٥/٢ ، وفي سنن النسائي ٤٩/٤ .

(٤) ينظر مثلاً: ٣٢٥ ، ٤٣٩ ، ٥٦٩ ، ٧٢١ ، ٧٦٨ ، ٧٧٣ ، ٩٢٢ ، ٩٣٠ .

كَأَنَّ عَلَى سَوَاعِدِهِنَّ وَرْسًا

عَلَا لَوْنَ الْأَشَاجِعِ وَالْخَضَابَا^(١)

في البيت شاهدان: أولهما على حرفيتها، وهو جرّها ما بعدها، والثاني دليل على فعليتها فنصبت ما بعدها.^(٢)

ورأي اللبلي في مجيء (على) فعلاً واسماً وحرّفاً هو المشهور من قول البصريين، لكنهم اختلفوا في إعرابها وبنائها إذا كانت اسماً، وبعض البصريين يرون أنها اسم معرب دائماً ولا تكون حرّفاً، ونسبوا ذلك إلى سيبويه، وكونها حرّفاً هو رأي الكوفيين.^(٣)

وقد قال بدلالتها على الاستعلاء حقيقةً أو مجازاً، أكثر النحويين الأوائل؛ كسيبويه، والمبرد، وابن السراج، وزاد ابن مالك، وابن هشام، وغيرهما معاني أخرى، كالمصاحبة، والظرفية، والتعليل.^(٤) وكونها اسماً إذا دخل عليها حرف الجر، وفعلاً إذا كانت بها أحكام الأفعال كقولنا: (علت هند العتبة)، وحرّفاً إذا جرّت ما بعدها، هو الظاهر.

❖ الخلاف في إعمال المصدر المحلّى بالألف واللام:

في إعمال المصدر المحلّى بالألف واللام خلاف بين النحويين، وناقش اللبلي رأي بعض النحويين ممن لا يُجيزون إعمال المصدر المحلّى بالألف واللام البتة؛ وعللوه بأن التعريف عندهم أزال شبهه بالفعل، والفعل لا يجيء إلا منكوراً، فيقدرون للمنصوب بعد المصدر ناصباً يدل عليه المصدر، إما مصدرّاً منكوراً، أو فعلاً.

وهو يرى أنهم إذا اتخذوا علة الشبه أصلاً في العمل، فإنه يلزمهم ألاّ يُعملوا المصدر إذا كان

(١) البيت من الوافر، وهو في ديوان ربيعة بن مقروم الضبيّ ٢١ والرواية فيه: «أو خضابا».

(٢) ينظر: وشي الحلل ٣٠٥-٣٠٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٦٨/٨، شرح التسهيل ١٦٣/٣، ارتشاف الضرب ١٧٣٣/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٠/٤، المقتضب ٥٣/٣، ٤٢٦/٤، الأصول في النحو ٢١٦/٢، شرح التسهيل ١٦٣/٣، مغني

اللبيب ١٦٣/١.

مضافاً؛ لأن الإضافة أيضاً تُبعد المصدر عن شبه الفعل.

ثم نقض أصلهم، بأن المصدر لم يعمل لشبهه بالفعل، بل لنيابته مناب (أن) والفعل، ووقوعه موقع الفعل، سواء كان معرّفاً أو لم يكن كذلك، فهو كاسم الفاعل المحلّى بالألف واللام إذا كان لِمَا مضى، لم يعمل لشبهه بالفعل، بل لوقوعه موقعه. (١)

والرأي في عدم إعمال المصدر المحلّى بالألف واللام هو رأي الكوفيين، واختيار بعض البصريين كابن السراج. (٢)

ولقد أجاز بعض النحويين إعمال المصدر المحلّى بالألف واللام على قلة أو قبح؛ كالفارسي، وابن مالك، وفصل بعض المتأخرين كأبي حيان بين جواز معاقبة الضمير له؛ فيعمل، وعدم جواز المعاقبة؛ فلا يعمل. (٣)

أما اختيار اللَّبلي في جواز عمل المصدر المحلّى بالألف واللام كالمصدر المنون، وقياسه باسم الفاعل في الماضي، فهو قول سيبويه، ونقل أبو حيان الجواز عن ابن أصبغ عن الفراء. (٤)

والقول بعمل المصدر المحلّى بالألف واللام هو الظاهر والأبعد عن التأويل. وعلة الشبه وإن كانت ليست هي علة العمل؛ إلا أن من قال بعلة الشبه لا يلزمه عدم إعمال المصدر إذا كان مضافاً، بل يجب عليه الإعمال؛ إذ المصدر المضاف أشد شبهاً بالفعل من المنون، فهو لا يدخله التنوين، ولا التعريف؛ في حين أن المنون أشبه نوعاً من الفعل وهو المؤكد بالنون الخفيفة.

❖ الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به:

يرى اللَّبلي أن الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، لا يكون كما في قول بعض

(١) ينظر: وشي الحلل ٥٧٤-٥٧٥ .

(٢) ينظر: الأصول ١٣٧/١ .

(٣) ينظر: الإيضاح ١٤٥ ، المقتصد ٥٦٣/١ ، شرح التسهيل ١١٥/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ .

(٤) ينظر: الكتاب ١٩٢/١ ، شرح كتاب سيبويه ٩٠-٩٥ ، ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ .

النحويين^(١): إن اسم الفاعل هو الوصف الجاري على الفعل المضارع في لفظه، أي: في حركاته وسكناته، وعدد حروفه، ف(ضارب) جارٍ على (يضرب)، أما الصفة المشبهة باسم الفاعل فهي الصفة التي ليست جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، نحو قولك: هذا (حسنٌ) وجهه، فليس جارياً على الفعل المضارع، الذي هو (يحسن) في حركاته وسكناته.

فهذا الفرق مردود بما أنشده سيبويه في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل:

مِنْ حَيْبٍ أَوْ أَخَى ثِقَةٍ

أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا^(٢)

فُنُصِبَ (دارا) باسم الفاعل الجاري مجرى الصفة المشبهة (شاحط)، وهو جارٍ على المضارع (يشحط) في حركاته وسكناته، وفعله غير متعدٍ.

فالفرق الصحيح بينهما؛ من جهة التعدي وعدمه؛ فاسم الفاعل: هو الصفة المأخوذة من لفظ الحدث، المُعَدَّة من فعلٍ يتعدى ك(ضارب، وشاتم)، بينما الصفة المشبهة باسم الفاعل: هي الصفة المأخوذة من لفظ الحدث، المُعَدَّة^(٣)، من لفظ لا يتعدى ك(حسن، وكريم).^(٤)

إذن ذكر اللَّبْلِي الفرق الدقيق بينهما، وأن اسم الفاعل يوافق فعله في العمل؛ فهو يُعَدَى من فعلٍ يتعدى، والصفة المشبهة لا توافق فعلها؛ فهي تتعدى من لفظ لا يتعدى؛ فتُنْصَب وفعلها لازم كما نصب اسم الفاعل الجاري مجرى الصفة المشبهة (شاحط) (دارًا) وفعله غير متعدٍ.

فالقول في الفرق بينهما بعدم جريان الصفة المشبهة على المضارع في لفظه يكثر في الحد للصفة المشبهة واسم الفاعل، خاصة في كتب المختصرات، كالمفصل، لكنه غير صحيح؛ فهي تجري على المضارع كمنطلق اللسان، ومُطْمَئِن النفس، ولقد ذكر ابن هشام أحد عشر فرقاً بينهما.^(٥)

(١) ينظر: الإيضاح ١٣٨، المفصل ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) البيت من المديد، وهو في ديوان عدي بن زيد العبادي ١٠١ والرواية فيه: «مَنْ وَلِيَّ».

(٣) أضاف محقق وشي الحلل الجندي هنا سهواً: [غير] المُعَدَّة، واللَّبْلِي قصد أن الصفة المشبهة تخالف فعلها اللازم فتُنْصَب مع قصوره، والله أعلم.

(٤) ينظر: وشي الحلل ٤٩١-٤٩٢.

(٥) ينظر: الأصول ١٣٠/١، شرح كتاب سيبويه ٩٩/٤، الإيضاح ١٣٨، المفصل ٢٢٥، تسهيل الفوائد ١٣٩، شرح

والفرق بينهما من جهة التعدي واللزوم أدق من التفريق بمشابهتهما للفعل المضارع لفظًا.

✽ إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وما أشبهه:

يشير اللَّبْلِي في هذه المسألة إلى ما ينصُّ عليه النحويون في كتبهم، من تعميم في قولهم: إن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، تكون إضافته إضافة لفظية غير محضة، وإذا كان بمعنى الماضي، تكون إضافته معنوية محضة، فإن أُضيف إلى معرفة تعرّف.

وقد نقل سيبويه عن يونس، والخليل؛ أن بعض العرب يجعل اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال معرفةً، وكذلك (مِثْلُكَ) و(شَبْهُكَ) وأخواتهما، إلا (الحسنَ الوجهَ)، فلا يكون إلا نكرة.

ودل سيبويه على ذلك بأنه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبدِ الله ضاربك، وقد جعلتُ ضاربك بمنزلة صاحبك. ولم يرد هنا أن ضاربك بمعنى الماضي؛ لأنه لا فائدة في الاستدلال به، فالماضي معرفة أبدًا، بل يريد أن يكون للحال أو الاستقبال، فيكون معرفة.

وكذلك مررتُ بزيدٍ مثلك، إذا أردت: مررت بزيدٍ الذي هو معروف بشبهك، فتجعل (مثلك) معرفة، ويدلك على ذلك قوله: هذا مثلك قائمًا، كأنه قال: هذا أخوك قائمًا.

أما الصفة المشبهة فلا تكون إلا نكرة، ف(الحسنَ الوجهَ) بمنزلة رجلٍ، وذلك لأنه لا يجوز لك أن تقول: هذا الحسنُ الوجهُ، فيصير معرفة بالألف واللام، كما يصير الرجل معرفة بالألف واللام.^(١)

ولقد فصل بعض النحويين في هذه المسألة، فاسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، هو من الصفات التي تُضاف إضافتين:

إضافة غير محضة للتخفيف؛ فهي هنا نكرة عاملة، وتضاف إضافة محضة للتخصيص والتعريف؛ وهي هنا غير عاملة، والتنكير والتعريف فيه عائدان إلى قصد المتكلم.

= المفصل ١٢٢/٦، مغني اللبيب ٥٢٩/٢.

(١) ينظر: وشي الحلل ٤٥٦-٤٥٧.

وكذلك (مِثْلُكَ) و(شَبَهُكَ) وما أشبهها، فإن قلت: مررت بمثلك، لم يختص بواحد دون آخر، كما أن ضروب المماثلة كثيرة، جاز أن يكون ماثلك في علمك، أو لونك، وغير ذلك، فهو نكرة، وإن أردت صفة في المخاطب لا تكون في كل أحد، فقلت: مررت بمثلك، كان معرفة ولم يجز وصف النكرة به، فتقول: مررتُ بزيدٍ مِثْلِكَ.^(١)

وهذا التفصيل أظهر من التعميم لما سمع عن بعض العرب.

❖ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم:

عرض اللَّبْلِي اختلاف النحويين في إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، فذكر أن منهم من يقول: إنه مُعرب ولا مُوجب فيه للبناء.

ومنهم من يقول: إنه مبني لإضافته إلى مبني، وهذا القول فاسدٌ عنده؛ لأنه يلزمهم أن يكون الاسم مبنياً إذا أُضيف إلى كل الضمائر، نحو: جاء غلامُكَ، وجاء غلامُهُ. وفي إعراب الاسم إذا أُضيف إلى مبني، دليل على أن هذا الذي قالوا ليس مُوجباً للبناء.

ومنهم من قال: لا هو معرب ولا مبني، واستدلوا بأنه لو كان مُعرباً لكان فيه إعراب، إمّا ظاهر وإمّا مقدر، وليس واحد منهما يدل على أنه غير معرب.

أما كون الإعراب فيه ليس ظاهراً فبيّن، وأما أنه ليس مقدراً؛ فلأن الحرف الأخير منه محل الإعراب مكسور، لمناسبة الياء أي: حركة ليست بإعراب، ولا يجتمع في موضع واحد حركة إعراب وحركة ليست بإعراب. فتبين أنه غير معرب إعراباً ظاهراً، أو مقدراً.

وأما كونه غير مبني؛ فلأن المبني هو ما أشبه الحرف، أو تَضَمَّن معناه، أو وقع موقع المبني، والاسم المضاف إلى ياء المتكلم لم يُشبه الحرف، ولم يتضمَّن معناه، فهو إذن ليس بمبني.

وما لم يكن معرباً ولا مبنياً، حُكم عليه بأنه لا معرب ولا مبنيٌّ، ووضَعوا له مصطلحات لم يستقروا عليها.^(٢)

(١) ينظر: الكتاب ٤٢٨/١-٤٢٩، الأصول ١٢٦/١، شرح الكتاب ٥٦/٦، الإيضاح ١٣٤، المقتصد ٨٧٥/٢، شرح

المفصل ٩٩/٦، ٢٨٦/٢، البسيط ١٠٤٠/٢، التذيل والتكميل ٣٣٧/١٠.

(٢) ينظر: وشي الحلل ١١٣-١١٧.

ولقد ذهب جمهور النحويين إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معربٌ بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة، ودليل الإعراب ظهوره في مثل التثنية، كقولك: جاء غلاماي.

واختار بعضهم كابن مالك الإعراب بحركات مقدرة في الرفع، والنصب، وبكسرة ظاهرة في الجر؛ بعدًا عن تكلف التقدير مع وجود الكسرة، وهو ما رفضه ابن جني؛ لأنها ثابتة في الرفع والنصب، فليست بكسرة إعراب^(١).

ومنهم من قال ببنائه كالجرجاني ومن تابعه؛ بعدًا عن تكلف تقدير الإعراب، ولا وجه لبنائه؛ لأنه يلزمهم كما قال اللبلي بناء كل ما أضيف إلى المضمرات، وبناء المثني المضاف إلى ياء المتكلم. ولقد سكت عن هذه المسألة بعض النحويين.^(٢)

والظاهر أن المضاف إلى ياء المتكلم معربٌ بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة، والكسرة فيه حركة عارضة للمناسبة، ليست بإعراب ولا بناء، فهي كحركة التقاء الساكنين، تزول بزواله ويرجع لأصله الإعراب، تقول: لم يَقمِ الفتى، ولم يَقمِ مُحَمَّدٌ، كما تقول: جاء غلامي، وجاء غلامنا.

❖ الخلاف في (حَبَّذا) وحكم الاسم بعدها:

عرض اللبلي اختلاف النحويين في هذه المسألة، (حَبَّذا) والاسم بعدها؛ فلهم في (حَبَّذا) مذهبان:

منهم من قال: هو مركَّبٌ، ومنهم من قال: هو غير مركَّب.

أما من يرى أنه مركَّب فقد رُكِبَ (حَبَّ) مع (ذا) فصارا كالكلمة الواحدة، ولهذا صرَّفوا منه

(١) قال الأشموني: إن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني عند ابن جني، والمفهوم من كلام ابن جني أنه يقصد حركة الكسرة ليست بإعراب ولا بناء، أما الاسم فهو معرب متمكن، وذكر ذلك في موضعين. منه قوله: «فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه... وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء». الخصائص ٣٥٨/٢ وينظر: ٥٩/٣، شرح الأشموني ٥٠٨/٣.

(٢) ينظر: الخصائص ٣٥٨/٢، ٥٩/٣، المقتصد ٢٤٠/١، التبيين ٤٥، شرح التسهيل ٢٧٩/٣، شرح المفصل ٥٧/٣، شرح الأشموني ٥٠٨/٣، حاشية الصبان ٢٨٣/٢.

فَعَلًا، فقالوا: حَبَّذا الرجلُ، ولا تُحَبِّدْهُ، أي: قل له: حَبَّذا، ولقد اختلفوا في إعرابه على قولين:

الأول: أن (حَبَّذا) كله مبتدأ، والاسم المرفوع بعده خبره؛ هذا على تغليب حكم الاسم (ذا) على الفعل (حَبَّ)، ولقد نسب الرفع على الابتداء كثير من المتأخرين لسيبويه، ولكن اللَّبْلِي يرى أن سيبويه لم يُصَرِّح في كتابه بأن (حَبَّذا) مبتدأ كما قالوا، ولا عَيْنَ له إعرابًا، فقد اكتفى بقوله هو اسم مرفوع، ولم يُعَيِّنْ له رافعًا، لا ابتداءً ولا غيره.

والإعراب الثاني: أن (حَبَّذا) كله فعل ماضٍ.

وأما من جعله غير مركب ف(حَبَّ) فعل ماضٍ، و(ذا) فيه قولان:

أحدهما: أنه فاعل لفعله (حَبَّ).

وثانيهما: أنه زائد، والاسم المرفوع بعد (ذا) يرتفع على أنه فاعل بـ(حَبَّ)، وقد جَوَّزَ هذا الوجه أبو الحسن الرِّبَّعي الزُّهري، في شرحه مختصر الجرمي، ف(ذا) عنده كـ(لا) الصلة في قوله - تعالى -: ﴿لَقَدْ يَعْْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(١)، أي: لِيَعْلَمَ.

وهو ضعيفٌ عند اللَّبْلِي؛ لأنه على زيادة الاسم، وهو على خلاف الأصل.

ومن يرى أن (حَبَّذا) غير مركب، و(ذا) غير زائد، فالاسم بعد (حَبَّذا) كما في قولنا: حَبَّذا زيدٌ، يرتفع على ثلاثة أوجه:

الأول: على أنه مبتدأ، والجملة الفعلية (حَبَّذا) في موضع خبره، وتقديره: المحبوبُ زيدٌ، وأغنى العموم الذي في اسم الإشارة عن الرابط بين المبتدأ والخبر، كما أغنى العموم الذي في باب (نعم) و(بئس) عن الرابط.

الثاني: على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو زيد، أي: المحبوب زيد، كالاسم المخصوص بالمدح أو الذم في باب نعم وبئس.

الثالث: أنه يرتفع على البدل من (ذا)، على تقدير: أمرُ زيدٍ، فكأنه قال: حَبَّذا الأمرُ أمرُ زيدٍ، وهذا الوجه ذكره ابن كيسان.

(١) الحديد: ٢٩.

وهو ضعيف عند اللَّبلي؛ لأنك إذا رفعت الاسم على البدل في قولك: حَبَّذا زيدٌ، فإن (ذا) يرتفع على فعل المدح، والبدل في تقدير تكرار العامل، فكأنك قلت: حبَّ أمرُ زيدٍ، و(حَبَّ) تعمل في (ذا) فقط، فهو مقصور في عمله على ما قَصَرَتْه العرب عليه من عمله في (ذا)، فلا يعمل في غيره. وأيضًا لو كان المرفوع بدلًا من (ذا) لكان على لفظ (ذا)، ولم يُثنَّ ولم يُجمع ولم يُؤنث.

أما الاسم المنصوب بعد (حَبَّذا) فإما أن يكون جامدًا، نحو: حَبَّذا رجلًا زيدٌ، فينتصب على التمييز، وإما أن يكون مشتقًا، نحو: حَبَّذا راكبًا زيدٌ، فينتصب على الحال.

ويرى بعض النحويين أنه ينتصب على التمييز لا غير، سواء أكان مشتقًا أو جامدًا، وذلك لدخول (من) عليه، فتصلح في هذا الموضع إن جئت بها، ولا تصلح في الحال.

ويرى اللَّبلي أن هذا القول ترجيحٌ من جهة اللفظ، وهو يترجح أيضًا من جهة المعنى؛ لأن التمييز في هذا الباب أَمْدَحُ وَأَبْلَغُ من الحال؛ فالمدح في الحال متوقفٌ على زمان، وفي التمييز لا يَتَوَقَّفُ على زمانٍ، فقولك: حَبَّذا زيدٌ راكبًا، تقييد لمدح زيدٍ بِزَمَنِ رُكُوبِهِ، فقد خَصَّصْتَ حالًا دون حال؛ لأن الحال كالظرف، مُقَدَّرَةٌ في المعنى، كما لو قلت: حَبَّذا زيدٌ يومَ الجمعة، لم يكن مدحك له إلا مخصوصًا بهذا اليوم، وكذلك الحال، أما إذا قلت: حَبَّذا زيدٌ رجلًا، فقد عممت مدحه؛ لأنك ربطته بكونه رجلًا، وكونه رجلًا أمرٌ ثابت له، لذا كان المدح ثابتًا.^(١)

واختيار كثير من النحويين أن (حَبَّذا) اسم واحد مرفوع بالابتداء كالمبرد، وابن السراج، وابن جني، وابن عصفور، ونُسب إلى الخليل، وسيبويه، ويرى بعضهم أنه فعل، ومن لا يرى أنها كلمة واحدة فهي فعل وفاعل؛ كابن برهان، وابن مالك وغيرهما، ونسبوه أيضًا إلى الخليل، وسيبويه، وهو مذهب مشهور، أو فعل و(ذا) زائدة، وهو أضعف الأقوال عندهم.

وكونه اسمًا واحدًا؛ أقرب وأيسر عن التأويل والتقدير؛ لأن (حَبَّذا) لم يثنَّ ولم يجمع ولم يؤنث، ولا يُفصل بين (حبَّ) و(ذا) بشيء، فهي جارية كالمثل.^(٢)

(١) ينظر: وشي الحلل ٥٠٩-٥١٤ .

(٢) ينظر: الكتاب ١٨٠/٢، المقتضب ١٤٣/٢، الأصول ١١٥/١، اللمع ٢٠٢، شرح اللمع لابن برهان ٤٢٠/٢،

❖ الخلاف في (حاشا) أهى حرف أو فعل:

عرض اللبلي اختلاف النحويين في نوع (حاشا)، فمنهم من يرى أنها فعل؛ كالمبرد،
والفارسي، واستدلوا على ذلك بمجيء الفعل المستقبل (أحاشي)، في مثل قول الشاعر:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ

وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(١)

فلا يتصرف بمثل هذا إلا الأفعال، فدل على فعليته، واستدلوا -أيضاً- بأنه دخله التخفيف
بالحذف، كقوله تعالى: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾^(٢)، بغير ألف، والحذف لا يكون إلا في الأفعال.

لكن اللبلي يرى أنه ليس في هذا دليل؛ لوجود مثل هذا التصرف، والحذف في الحروف،
كقولك: سألتُهُ حاجة فلولاني، أي: قال: لو كان كذا، وهو كثير. وقولك: (رُبَّ) في تخفيف
(رُبَّ)، فدخله الحذف وهو حرف.

أما سيبويه فـ(حاشا) عنده حرف، وهو الصحيح عند اللبلي، وذلك لأنه جُرَّ بها، كما في
قول الشاعر:

حَاشَا أَيْ ثَوْبَانِ، إِنَّ أَبَا

ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكُمَّةٍ فَذَمَّ

عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّ بِهِ

ضَنْناً عَلَى الْمَلْحَةِ وَالشَّتَمِ^(٣)

فدل ذلك على صحة قول سيبويه، كما أنك تقول: حاشاي بالياء، ولا تقول: حاشاني

=المتبع في شرح اللمع ٥٥٤/٢، شرح المفصل ٢٤٩/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١، التسهيل ١٢٩،

التذيل والتكميل ١٥٤/١٠، ارتشاف الضرب ٢٠٥٩/٤.

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان النابغة الذبياني ٢٠.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) البيتان من الكامل، نُسبا للجميح الأسدي وغيره، وهما في ديوان بني أسد ٣٤/٢-٣٥، المفضليات ٣٦٧ والرواية:

«حاشى أبا ثوبان» و «ضننا عن».

بالنون، ولو كان فعلاً لَقُلْتَهُ^(١)، كما تقول: رماني، وأعطاني.

وأيضاً فإنه لا يجوز فيه المصدرية، فلا تقول: قام القوم ما حاشا زيداً، كما تقول: ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، وهو يدل على أنه حرف؛ إذ لم تجعله صلة (ما).^(٢)

وقول اللَّبْلِي هو ما عليه أكثر النحويين البصريين، أما الكوفيون فهو عندهم فعل، ولقد فصل بعض النحويين كالمبرد، وابن جني فيها، وأنها تكون حرفاً جارّاً، وفعلاً متعدّياً، أما الفارسي فهو يرى أنه فعل واحتج لفعليته كما قال اللَّبْلِي، في كتابيه (الحجة)، و(المسائل الحليّات)، لكن في كتابه (الشعر)، و(الإيضاح)، و(التعليقة) ذكر أنه لا يكون إلا حرف جر فيه معنى الاستثناء. والأظهر هو مجيء (حاشا) فعلاً، وحرف جر وهو الأكثر؛ إذ ورد عن العرب جر ونصب ما بعدها، كما أن البيت الذي احتج به اللَّبْلِي قد روي بنصب (أبا).^(٣)

❖ النون واللام في فعل القسم الموجب:

النون واللام في فعل القسم الموجب كقولنا: (والله لتهبطن)، هل تلزمان الفعل أو لا بُدّ فيه من أحدهما؟

نقل اللَّبْلِي قول الفارسي في الإيضاح: لا بد منهما جميعاً أو من أحدهما. وهو خلاف الظاهر من قول سيويوه؛ ففعل القسم الموجب عنده إذا كان للاستقبال لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، فالنون عند الخليل تلزم اللام كلزوم اللام في قولنا: (إن كان لصالحاً)، فالنون بمنزلة اللام فيه، واللام بمنزلة (إن).

فإذا كان الفعل بغير نون ثقيلة أو خفيفة؛ احتمل أن يكون للحال أو الاستقبال، فإذا

(١) ضُبُطت في الكتاب سهواً (لِقُلْتِهِ).

(٢) ينظر: وشي الحلل ٨٧٦-٨٧٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٩، المقتضب ٣٩١/٤، الأصول ٢٨٨/١، الجمل ٢٨٤، الإيضاح ١٧٨، الحجة

٤٢٢/٤، المسائل الحليّات ٢٤٤، الشعر ٢٥، التعليقة ٧٦/٢، اللمع ١٢٥، الإنصاف ٢٤١، شرح التسهيل

٣٠٦/٢، المغني ١٤٠/١.

دخلت تخلص للاستقبال، لذلك لزمتم النون اللام.

«قال سيبويه: وقد يستقيم في الكلام: إِنَّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ، ولَمَّا يَقَع فعل، والأكثر على أَلَسْتَهُمْ - كما خَبَرْتُكَ - في اليمين، فمن ثَمَّ أَلَزَمُوا النون في اليمين؛ لئلا يلتبس بما هو واقع»^(١). لما قَدَّمَ سيبويه أن اللام تكون للحال، قال هنا إنها قد تكون للاستقبال، لذا جاءت النون للفرق بين اللامين، فإن وُجد ما يقوم مقامها أَسْتَغْنِي عنها، كقوله - تعالى -: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٢)، وقوله - تعالى -: ﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٣)، فلم تدخل في قوله: ﴿يُعْطِيكَ﴾، ولا في قوله ﷻ: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ وهما قسم، وذلك لاختصاص الموضع بالاستقبال؛ بسبب (سوف) والشرط؛ اللذين هما للاستقبال. فإذا لم يوجد ما يُقام مقام النون في التخصيص للاستقبال لم تُحذف إلا في الضرورة، نحو قول الشاعر:

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي

إِلَى نَسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ^(٤)

وفي قليل من الكلام - عنده - كرواية قُتِلَ عن ابن كثير في قراءة قوله ﷻ: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٥) على أحد الاحتمالين، وقد يكون العكس فتُحذف اللام وتبقى النون،^(٦) قال الشاعر:

وَقَتِيلٌ مُرَّةً أَثَارَنَ، فَإِنَّهُ

فَرَعٌ، وَإِنَّ أَخَاهُمْ لَمْ يَقْصِدِ^(٧)

والذي عليه البصريون في فعل القسم المُوجِب للاستقبال؛ هو لزوم النون اللام إلا في

(١) الكتاب ١٠٩/٣ .

(٢) الضُّحَى: ٥٠ .

(٣) آل عمران: ١٥٨ .

(٤) البيت من الطويل، نُسب لزيد الفوارس بن الحصين وهو في الحماسة ٢٨٨/١ والرواية: «ليردني»، «على نسوة»، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢١٧/١ ، شرح الحماسة للرافعي ١٥٥/١ والرواية فيها: «على نسوة» .

(٥) القيامة: ١ . ينظر: الحجة ٣٤٣/٦ ، التيسير في القراءات السبع ٢١٦ ، الإقناع في القراءات السبع ٣٨٩ .

(٦) ينظر: وشي الحلل ٣٥٤-٣٥٧ .

(٧) البيت من الكامل، وهو في ديوان عامر بن الطفيل ٥٦ .

الضرورة، وأما الكوفيون، والفارسي، فعلى جواز تعاقبهما، واللزوم على الأغلب عند ابن مالك في أحد رأييه.

وتجيء اللام وحدها إذا اقترن الفعل بحرف تنفيس وهو عندهم: (سوف والسين)، أو (قد)، أو تقدم معموله؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾، وهو عند اللبلي في هذا الموضع للشرط.

أما إذا كان فعل القسم المؤجّب للحال، قرّن باللام ولم يؤكد بالنون، وبعض النحويين لم يجوزوا القسم على الحال.^(١)

والظاهر لزوم النون اللام في فعل القسم المؤجّب للاستقبال، دون الحال.

✦ إدخال الألف واللام على العدد والمعدود:

إدخال الألف واللام على المعدود، وإضافة العدد إليه، فيتعرّف به، هو القياس المطرد من كلام العرب.

وأما إدخال الألف واللام على الأول دون الثاني فلا يجوز، فلا يقال: الثلاثة أثوابٍ.

لكن إدخال الألف واللام على الاسمين كليهما، كقولنا: الخمسةُ الأثوابِ على الإضافة، رواه الكسائي عن بعض العرب، على التشبيه بـ (الحسن الوجه)، وهو تشبيهٌ بعيدٌ عند اللبلي؛ إذ الأصل أن يُشبه على مثل (النصفُ الدرهم)؛ لأن إضافة جميع الأعداد إضافة جنس، وهي مقدرة بـ (من)، فإذا لم يقولوا: النصفُ الدرهم، ولا الثلثُ الدرهم، وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم، دل ذلك على ضعفه في القياس.

والمشهور من كلام العرب أنه إذا دخلت الألف واللام في الاسمين معاً؛ يصير المعدود بدلاً

(١) ينظر: المقتضب ٣٣٢/٢، الأصول ١٩٩/٢، ٢٤٢/١، الإيضاح ٢١٠، شرح المفصل ٣٩/٩، شرح الجمل لابن

عصفور ٥٢٨/١، شرح المفصل ١٨٤/٩، التسهيل ١٥٢، التذيل والتكميل ٣٨٠/١١-٣٨٤، ارتشاف الضرب

من العدد، تابعاً له، فتقول: جاءني الثلاثة الرجال^(١).
 والمذهب الذي يُجيز دخول الألف واللام على الاسمين كليهما هو مذهب الكوفيين،
 واستدلوا بمجيئه عند بعض العرب، أما البصريون فلا يجوز عندهم إضافة المعرّف بالألف واللام من
 غير الأسماء المشتقة من الأفعال، أي ما كانت إضافته غير محضة، فلا يميزون مثل: الثلاثة
 الأثواب، والنصف الدرهم، وذلك لقلة استعماله، وعدم وروده عن العرب الفصحاء، وضعف
 قياسه، وحكى المبرد إجماع النحويين على عدم جوازه^(٢).
 ومذهب البصريين هو الأظهر؛ لاطراده في المسموع عن العرب.

❖ بدل النكرة:

يقول اللبلي: إن الغالب في النكرة إذا كانت بدلاً أن تأتي موصوفة، ولفظ الأول، كقوله -
 تعالى -: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۖ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾^(٣)، وكذلك في بيت كثير:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ

ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ^(٤)

فأبدل (رجلٍ صحيحَةٍ) وهي نكرة موصوفة، من لفظ المبدل منه (رجلين).
 وقد اشترطهما بعض النحويين، فلا يصح بدل النكرة عندهم إلا بهذين الشرطين.
 وما قالوه فاسدٌ عند اللبلي؛ بدليل مجيئها غير موصوفة كقول الشاعر:

وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ

إذا طلبا أن يُدركا ما تيمّما^(٥)

(١) ينظر: وشي الحلل ٥٨٢-٥٨٣ .

(٢) ينظر: المقتضب ١٧٣/٢ ، المقتصد ٧٣٥/٢ ، المفصل ٢١٢ ، الإنصاف ٢٧١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٣/١ ،
 شرح المفصل ٢٧٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٧٦٢/٢ .

(٣) العلق: ١٥ ، ١٦ .

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان كُنْزٍ عَزَّة ٩٩ .

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان حميد بن ثور الهلالي ٢١٩ .

فأبدل (يوم) من (العصران)، ولم يُوصف، وقال الآخر:

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّانَ كُلَّهُمْ

كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طَوِيلَ وَلَا قِصَرَ^(١)

فأبدل قوله: (لا طويل) من (كساعد الضب)، وهو ليس على لفظه ولا موصوفاً.

وقوله:

هَلِ الزَّمَانُ، وَعَلَّ غَيْرَ مُصَرَّدٍ

مِنْ آلِ عَتَّابٍ وَآلِ الْأَسْوَدِ

مِنْ كُلِّ فَيَاضِ الْيَدِينِ إِذَا غَدَتْ

نَكْبَاءٌ تُلْوِي بِالْكَنِيفِ الْمَوْصَدِ^(٢)

فقوله: (من كل فياض اليمين)، بدل من (آل عتاب)، وهو ليس من لفظ واحد، ولا نكرة موصوفة.

وكذلك قال الشاعر:

فَلَا وَأَبْيَكِ خَيْرٍ مِنْكِ إِنِّي

لِيُوْذِنِي التَّحْمُحُ وَالصَّهْلُ^(٣)

فأبدل (خير منك) من (أبيك)، وهو على غير لفظه، ولا هو -أيضاً- موصوف.

ولا يجوز فيها كلها أن يكون البدل نعتاً لما قبله؛ لأن ما قبله معرفة، وهو نكرة.^(٤)

واكتفى بعض النحويين في ذكر مجيء النكرة بدلاً دون شرط، كسيبويه، والمبرد، والسيراfi،

(١) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في الإبانة في اللغة العربية ٢٤٢/١، اتفاق المباني وافتراق المعاني للدقيقي ٢١١ والرواية: «لا طول ولا عظم»، لسان العرب (جدة) ١٢١/١١.

(٢) البيتان من الكامل، نُسبَا لرجل من خنعم، وهما في الحماسة ٣٩٣/١، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٥/٢، شرح الحماسة للرافعي ٢٣٩/١.

(٣) البيت من الوافر، نُسب لشُمير بن الحارث، وهو في النوادر في اللغة لأبي زيد ٣٨٢ والرواية: «خير منك»، لسان العرب (أذن) ١٠/١٣ والرواية: «لِيُوْذِنِي»، الخزانة ١٧٩/٥.

(٤) ينظر: وشي الحلل ١٣٧-١٤٠.

وابن جني، وفصل بعضهم فاشتراط البغداديون في بدل النكرة أن يكون من لفظ الأول، واشتراطوا هم والكوفيون أن يكون موصوفاً؛ لأن النكرة لا تفيد إن لم توصف كقولنا: (مررتُ بمحمدٍ رجلٍ). وردَّ ذلك بعض النحويين كابن عصفور بأنه لا يُشترط غير الفائدة في البدل، و(مررتُ بمحمدٍ رجلٍ) مفيد؛ لأنه قد تُسمى امرأة ب(مُحمد) فيُعلم من قولنا (رجل) أن محمداً رجل لا امرأة. فإن أفاد البدل ما لا يفيد الأول جاز بلا وصف، كما يرى الفارسي، وإن لم يفد وُصف، كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾، لو لم توصف الناصية بالكذب، لم يُعلم بعد البدل إلا ما عُلم بالأول.^(١)

والظاهر أن بدل النكرة يجيء موصوفاً وغير موصوف، كما سمع عن العرب، بحسب فائدة الكلام وقصد المتكلم.

❖ تقديم الوصف بالجملة على المفرد:

استدل اللَّبلي على جواز تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد بقول الشاعر:

كَلَيْنِي لَهُمَّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ

وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءٍ الْكَوَاكِبِ^(٢)

إذ جاء قوله: (أُقاسيه) متقدماً على (بطيء)، يقول: «وإن كان بعض أصحابنا منع ذلك، ولم يُجزه إلا في ضرورة، أو نادر من الكلام، وهذا نصُّ كلامه، قال: وإذا اجتمعت صفتان، إحداها اسم، والأخرى في تقديره، قدّمت الاسم ثم الظرف أو المجرور، ثم الجملة، قال: ولا يجوز غير ذلك إلا في نادر كلام، أو في ضرورة، نحو قوله:

وَفَرِعٍ يُغَشِّي الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ

أَثِثٌ كَقَنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثِّكِ^(٣)»^(٤).

وهو قول ابن عصفور، وكلامه فاسد عند اللَّبلي؛ بدليل مجيء الوصف بالجملة مقدماً على

(١) ينظر: الكتاب ٩/٢، المقتضب ٢٩٦/٤، الجمل ٨٣، شرح كتاب سيبويه ٨٥/٦، الحجة ١٤٩/١، ٣٧٢/٦،

اللمع ١٤٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١، شرح التسهيل ٣٣١/٣، البسيط ٣٩٨/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان النابغة الذبياني ٤٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس ١٦ والرواية: «أثيث».

(٤) وشي الحلل ٧٣٥.

الوصف بالمفرد في فصيح الكلام، لا في ضرورة شعر، ولا في نادر كلام، كما في قول الله ﷻ:

﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾^(١)، ف﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ جملة فعلية في موضع رفع، صفة الكتاب، وهي متقدمة على الصفة الثانية المفردة ﴿مُبَارَكٌ﴾، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، ف﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ جملة فعلية في موضع خفض، صفة ل(قوم)، وهي متقدمة على الوصف بالمفرد ﴿أَذِلَّةٍ﴾، فهذا تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد في فصيح الكلام.^(٣)

أما رأي ابن عصفور فهو مبني على أن المفرد هو الأصل في النعت، والجملة الواقعة نعتاً نائبة عن المفرد، ومؤولة به، فلا ينبغي أن يقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة الشعر. ولأن الموصوف مفردٌ فيقدم وصفه المفرد، وتقديم الجملة عند ابن السراج على المفرد في الوصف أقبح منه في الخبر؛ لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف، تابعة له في لفظها ومعرفتها، وليس الخبر من المبتدأ بهذه المنزلة.

فالأقيس والأولى إذا نُعت بمفرد، وظرف أو مجرور، وجملة، تقديم المفرد، ثم الظرف أو المجرور، وتأخير الجملة، لكن جاء في القرآن الكريم عكس ذلك كما أورد اللبلي.^(٤)

﴿يَمِينُ اللَّهِ﴾ وما شابهها، حكمها في النصب والرفع والخفض:

ترد (يمين الله) منصوبة، ومرفوعة، ومخفضة. وذكر اللبلي أنه يجوز في (يمين الله) إذا كانت منصوبة، أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن ينتصب بفعل مضمر، بعد سقوط الخافض، كأنه قال: (أحلف بيمين الله)، فلما سقط الخافض تعدى الفعل فنصب.

(١) الأنعام: ٩٢.

(٢) المائدة: ٥٤.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٧٥٤، المقرب ٢٢٦-٢٢٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/١.

(٤) ينظر: الأصول ٦٢/٢، شرح المفصل ٩٨/٣، شرح التسهيل ٣/٣١٠، ٣٢٠، ارتشاف الضرب ١٩٢٩، تمهيد القواعد ٣٣٦١/٧، همع الهوامع ١٥٥/٣، شرح الأشموني ٣٠٤/٤.

الوجه الثاني: أن ينتصب على تقدير فعل ناصب، (أُعْظَم)؛ لأن القسم باب تعظيم.

الوجه الثالث: أن ينتصب على المصدر، وهو ليس بمصدر، لكنه في موضع المصدر، كما وضع العطاء موضع الإعطاء في قول الشاعر:

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاعَا^(١)

وممن جَوَّزَ هذا الوجه عاصم بن أيوب البطليوسي، وانتصابه على أنه مفعول أحسن عند اللبلي؛ لأنه اسم من أسماء القسم، ووضع الاسم موضع المصدر قليل.

الوجه الرابع: أن ينتصب على أنه مفعول ثانٍ، بتقدير: (أُلْزِمَ نفسي يمينَ الله)، فيكون نفسي المفعول الأول، و(يمينَ الله) المفعول الثاني، وممن جَوَّزَ هذا الوجه الزجاجي.

أما ارتفاع (يمينُ الله) فعلى عدة أوجه:

أولها: على أنه مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: (يمينُ الله لازمٌ لي)، وينشأ هنا بحثٌ عند اللبلي، هل هذه المبتدآت التي معناها القسم يجوز إظهار أخبارها؟

قد ذهب أكثر النحويين على أن الأسماء المرتفعة على الابتداء في القسم ملتزم عند العرب إضمار أخبارها، ولم يظهروها في شيء من كلامهم، لأنهم قد علموا معناها، وعلموا مواضعها، فأغناهم ذلك عن الإتيان بها.

وهذا التعميم غير صحيح عند اللبلي؛ وذلك لأن سيبويه في باب من أبواب القسم أوله: هذا باب ما عمل بعضه في بعض، وفيه معنى القسم قال: «وتصديق هذا قول العرب: عليَّ عهدُ الله لأفعلنَّ، ف(عهدٌ) مرتفع، و(عليَّ) مستقرٌّ لها، وفيها معنى اليمين»^(٢)، فهذا نصٌّ بظهور خبر المبتدأ في بعضها.

ثانيها: أن يرتفع على الابتداء، ولا خبر له ظاهر ولا مقدر، فهو عند من أجاز هذا الوجه مبتدآت ليست لها أخبار، وهو وجه فاسد عند اللبلي.

(١) عجز بيت من الوافر، للقطامي، وهو في ديوانه ٣٧ وصدرة: «أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي».

(٢) الكتاب ٥٠٣/٣.

ثالثها: أن يرتفع على خبر ابتداء محذوف، تقديره: (قسمي يمينُ الله).

والمختار عند اللَّبلي في كل مقسم به إذا حُذف منه حرف القسم؛ أن ينتصب على إضمار فعل، وقد التزمت العرب الرفع في اسمين، هما: (إِئْمَنُ الله)، و(لَعَمْرُ الله).

أما الخفض في (يمينِ الله) على إضمار حرف القسم، وإبقاء عمله، وجه ضعيف عند اللَّبلي؛ لأنه يؤدي إلى إضمار الجار وإبقاء عمله من غير عوض، وهو غير جائز عند البصريين إلا بعوض، إلا مع اسم الله ﷻ خاصة دون ما سواه من سائر ما يُقسم به، فيجوز الحذف بلا عوض؛ لكثرة الاستعمال، ولأنه سُمع في اسم الله ولم يُسمع في غيره.

وهو جائز عند بعض النحويين البصريين؛ كالأعلم، وابن هشام اللخمي، وعند الكوفيين؛ فيجوز عندهم خفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، وقد قرأ بعض القراء: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَيْمِينَ﴾^(١)، بالخفض على معنى: والله.^(٢)

وفي القسم قسمٌ صريح، خاص بالقسم، يجب حذف خبره، لدلالة ما بقي عليه، ك(يمينِ الله، وأيمنِ الله، وأمانة الله، ولعمرك)

وقسمٌ غير صريح يجيء للقسم وغيره، ويجوز إظهار خبره ك(عهد الله، وميثاق).

أما (لَعَمْرُ الله) ألتزم فيه الرفع كما قال اللَّبلي، ولا يصح فيه غير الابتداء إذا وجدت فيه لام الابتداء.^(٣)

والظاهر في هذه المسألة هو الذي عليه أكثر النحويين كالسيراfi، والزحشري، وابن يعيش؛ وهو النصب على نزع الخافض، والرفع على الابتداء، ويكون الخبر محذوفًا.

(١) المائدة: ١٠٦. وهي قراءة الشعبي والسُّلمي ويحيى وإبراهيم وسعيد بن جبير ويحيى بن يعمر والحسن والكلبي، ينظر: مختصر ابن خالويه ٤١، المحتسب ٢٢١/١، الدر المصون ٤٦٩/٤.

(٢) ينظر: وشي الحلل ٣٧٣-٣٧٤، الجمل ١٣٠، شرح الأشعار الستة ٧٢/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٢٧/٢، الأصول ٤٣٤/١، شرح كتاب سيويه ١٩/١٤، التعليقة ١٠/٤، اللمع ٢٤٢، المفصل ٣٦٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١، شرح المفصل ١٩٤/٩، ارتشاف الضرب ١٠٩٠/٣، التذيل والتكميل ٢٨٣/٣، ٣٣٠/١١.

هذه أغلب المسائل النحوية الواردة في الكتاب، واكتفى اللَّبْلِي في بعض المسائل بالإشارة إليها، فلم أذكرها هنا. (١)

المبحث الثالث: المسائل الصرفية.

❖ همزة (فعلاء):

إن همزة فعلاء بالفتح للتأنيث عند جميع النحويين: البصريين والكوفيين، وذلك مثل: البِداء، وحمراء، وصفراء.

أما همزة فعلاء وفُعلاء بالكسر والضم، وسكون العين، فهي للإلحاق عند البصريين، كعِلباء، وحِزباء، وقُوباء، ملحقة بقُوطاس، وأجاز الكوفيون أن تكون للتأنيث. وفي قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ

أكثر من رواية، فلقد رُوي (بَزِيَاءٍ، وبَزِيَاءٍ، وَزِيَاءٍ)، أما رواية البصريين (بَزِيَاءٍ) (٢)، وهو عندهم منصرف، مضاف إلى مجهل، وهو لفظ مذكر، همزته للإلحاق، بنحو: حِمْلَاق، وسِرْدَاح، وهي منقلبة عن ياء زائدة، مثل الياء التي ظهرت في نحو: دِرْحَاق لما بُنيت على التأنيث، عادت إلى الأصل، وحُذِفَ التنوين منه للإضافة، ووزنه (فُعَلال).

«وقال أبو علي الفارسي عن أبي عمر الجرمي: يجوز أن تكون الزِيَاء - بكسر الزاي - مثل الزلزال بالكسر، قال الفارسي: كأنه جعل الزِيَاء مسمًى بالمصدر، وكذلك قال في القِيَاء، فهو على هذا المذهب فُعَلال» (٣).

(١) ينظر: وشي الحلل ١١٢، ١٣٧، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٨٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٨٦، ٣٩٤، ٤٣٤، ٤٦٨، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٦٣، ٥٧٢، ٥٩٩، ٦٤٢، ٦٤٨، ٦٦٤، ٦٨٢، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧١٩، ٧٧٧، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣٣، ٨٤٥، ٩٦٣.

(٢) لقد أثبت محقق وشي الحلل الجندي سهواً: رواية البصريين (بَزِيَاءٍ) بفتح الهمزة، وهي رواية الكوفيين. ينظر: ٣٠٧.

(٣) وشي الحلل ٣٠٨.

وفي الياء قولان: أنها بدل من واو، فأصلها (زُوزاء)، ثم قلبت ياء لسكونها وما قبلها

مكسور، ودليل ذلك قولهم: قَدَّرَ زُوزِيَّةً وَزُوزِيَّةً، ورجل زُوزِيَّةً، أي: ضخم.

وأنها ياء وليست بدلاً من واو، بدليل قولهم في الجمع: زِيَازٍ. «قال الفارسي: فإن يكن

الجمع ثابتاً في غير زِيَزاء، ففي عين زِيَزاء لغتان: الياء والواو، قال: وقولهم: زِيَزاء بالفتح دليل - أيضاً - على كونها ياء»^(١).

ولقد استدلل البصريون بأن همزة (فَعْلَاء) لا تكون أبداً للتأنيث بأنه حُكي في المفرد زِيَزاءة

بالهاء، ولو كانت الهمزة للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث، كما لا يُقال: حمراء وصفراء.

وبأنه سُمع في تكسير زِيَزاء زِيَازٍ، ولو كانت الهمزة للتأنيث لجمع على (فُعْل)، فيقال: زُوزُ،

كما تُكسّر حمراء على حُمُر.

وأما رواية الكوفيين (بِرِيَزاء)، فالهمزة عندهم للتأنيث، فيجعلون (مجهل) نعتاً لريزاء، أو بدلاً

منها، واستدلوا على أن همزة فَعْلَاء تكون للتأنيث، بقراءة مَنْ كسر السين من سيناء في قوله ﷻ:

﴿مِنْ طُورٍ سَيْنَاءٍ﴾^(٢)، ف(سَيْنَاء) فَعْلَاء، ولم تصرف.

وهي عند البصريين لم تمنع من الصرف من أجل أن همزتها للتأنيث، بل لأنه ذهب بها إلى

البقعة، فاجتمع فيها التعريف والتأنيث^(٣).

وأما من روى (زِيَزاء) فحكاهما الفارسي في تذكرته عن مُحَمَّد بن السري، «قال عنها: وهي لغة

هذيل، قال: فمن فتح الزاي لم يخلُ في قوله من أن يكون فَيُعْلا أو فَعْلَاءً، فلا يجوز أن يكون

فيُعْلا؛ لأنك إن جعلته كذلك حكمت بأن الفاء والعين من موضع واحد، فثبت أنها فعلا،

وهمزته منقلبة عن ياء أصلية؛ لأنه مثال القَلْقَال والزَّلْزَال، ولا يكون عينها إلا ياء»^(٤).

واختيار اللَّبْلِي هو قول البصريين^(٥) «أن كل اسم على (فُعْلَاء) أو (فَعْلَاء) بضم أوله أو

كسره، وعينه ساكنة، فإن الألف فيه لغير التأنيث»^(٦).

(١) وشي الحل ٣٠٨ .

(٢) المؤمنون: ٢٠. وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ينظر: السبعة في القراءات ٤٤٤ ، الحجة ٢٨٩/٥ ، النشر ٣٢٨/٢ .

(٣) ينظر: وشي الحل ٣٠٤-٣١١ ، ٧١٦ .

(٤) وشي الحل ٣١١ .

(٥) ينظر: الكتاب ٣٩٤/٤ ، المقتضب ٢٦٦/٢ ، الأصول ٤١١/٢ ، ٢٤٤/٣ ، شرح المفصل ٧٠/٨ .

(٦) وشي الحل ٧١٦ .

❖ جمع (عدو) على (أعداء):

يجمع (فَعُول) على (أفعال)، فيقال في عدو أعداء، كما جُمع (فَعِيلًا) صفة، فقالوا: شريف وأشراف، ونصير وأنصار؛ لأن (فَعِيل) و(فَعُول)، متساويان في العِدَّة والحركة والسكون، وكون حرف اللين ثالثهما، فلا يصح أن يُجمع عدو (عُدَّة)، بل هو جمع عادٍ وليس كما قاله أبو عبد الله مُحَمَّد بن الأعرابي في نواته؛ لأن عدو على وزن (فَعُول) و(فَعُول) لا يُجمع على (فَعْلَه)، وقد جُمع أعداء على أعادٍ جمع الجمع. (١)

ولقد سبق ابن سيده اللبلي في الأخذ على ابن الأعرابي في هذه المسألة، في حين أن قول ابن الأعرابي يوافق ظاهر قول ثعلب -أيضًا- ولقد أخذه عليه بعض شراح الفصيح، لكن بعضهم كأبي سهل الهروي يرى أنه مسموع وإن ورد على غير قياس، والعادي والعدو عند بعضهم بمعنى واحد فجعلوا جمعهما واحدًا. (٢)

والظاهر جمع عدو على أعداء، فهو أكثر ورودًا في المصادر.

❖ (رُكِب) اسم جمع وليس جمعًا:

(الرُكِب) اسم مفرد مقتضى للجمع، وليس بجمع، بمنزلة قومٍ ودُودٍ ورهطٍ، ودليل ذلك أنه صُغِر على لفظه، فقالوا: (رُكَيْبٌ)، ومنه قول الشاعر:

أخشى رُكَيْبًا أو رُجِيلاً عادياً (٣)

ولو كان جمعًا لما صُغِر على لفظه، فالجمع يُصغر برده إلى المفرد، فيقال في تصغير شعراء: شُويْعرون، وفي قناديل: قُنْدِلَات، فلما صغروا نحو (رُكِب) على لفظه عُلِم أنه اسم مقتضى للجمع، ولا واحد له. (٤)

(١) ينظر: وشي الحلل ٩٢-٩٣ .

(٢) ينظر: الكتاب ٦٣٦/٣ ، الفصيح ٣١٧ ، إسفار الفصيح ٨٥٥/٢ ، المحكم ٣٤/١ ، المفصل ١٨١ ، شرح الشافية للرضي ١٢٣/٢ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ارتشاف الضرب ٤١٢/١ .

(٣) البيت من الرجز المشطور، وهو في ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي ٨٣ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٢٩٢-٢٩٣ .

وعبارة اللَّبْلِي هنا فيها تسامح، فاسم الجمع (الرَّكْب) بمنزلة قَوْم وذوْد، كما قال، إلا أن لفظه من لفظ واحده (راكب)، أما قوم ونحوه؛ فلا مفرد له من تركيبه، وكذلك هو عند سيبويه، والرضي، وغيرهما: اسم جمع لفظه من لفظ واحده راکب، أما عند الأخفش فهو جمع (راكب)، وكذلك كل ما يجمع من (فاعل) على (فَعْل).^(١) والظاهر أنه اسم جمع لاتفاق أكثر النحويين عليه.

❖ (شَلَّتْ) أصله، وماضيّه:

أصل (شَلَّتْ): شَلَلْتُ على زنة (فَعَلْتُ)، ودليل ذلك مجيء مستقبله مفتوح العين (تَشَلُّ)، ولو كان أصله (فَعَلْتُ)، لجاء مستقبله (تَشِلُّ) مكسور العين. ولما اجتمع حرفان متجانسان أدغموا اللام في اللام، وكذلك كل ما كان على مثاله، حقه أن يدغم إلا أحرقاً جاءت في نواذر، وهي: لِحَحْتُ عينه، أي: التصقت، وأَلَّلِ السِّقَاءُ، وضَبَبَ البلدُ، وصَبَكَّتْ ومَشَشَتِ الدَّابَّةُ. والذي عليه كلام اللغويين أنه لا يُقال (شَلَّتْ)، قال ابن درستويه: «العامة تقول، شَلَّتْ يَدُهُ بضم الشين، يظنون أنه بمعنى قُطعت، وهو خطأ»^(٢)، واللحياني يقول في نواذره: منهم من يقول: شَلَّتْ، وهو قليل.

وابن درستويه يرى أنه لم يرد بالضم إلا عند اللحياني، لكن حكاه -أيضاً- المطرزي عن ثعلب عن ابن الأعرابي. وكذلك «قال العسكري عن ابن السكيت: قال أبو عبيدة: شَلَّتْ يَدُهُ بالضم، فقلت: إنما هو شَلَّتْ بالفتح، وأُشَلَّتْ بالضم، فقال أبو عبيدة: يُقال: شَلَّتْ بالفتح زِمْنْتُ، وبالضم نَدَرْتُ، قال ابن السكيت: لم يصنع أبو عبيدة شيئاً في هذا»^(٣). والظاهر الفتح في (شَلَّتْ) فهو المشهور عند أكثر اللغويين.^(٤)

(١) ينظر: الكتاب ٦٢٤/٣، معاني القرآن للأخفش ٥٤٦/٢، شرح كتاب سيبويه ٢٦٧/١٤، المخصص ١٠٦/٢،

٢٧٤/٤، شرح التعريف بضروري التصريف ٢٥، شرح الشافية للرضي ٢٦٥/١.

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه ٦٧.

(٣) وشي الحلل ١٣٢-١٣٣.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ٢٠٠، عمدة الكتاب ٤١٧، إسفار الفصيح ٣٥٨، تحفة المجد الصريح ١٩١.

❖ جمع (أمة) (فَعَلَة) على (إِموان) (فِعْلان):

جُمع أمة على إِموان، كما في قول الشاعر:

أَمَّا الإِماءُ فَلَا يَدْعُونِي وَلَدًا

إذا ترامى بنو الإِموانِ بِالْعَارِ^(١)

ووزن أمة (فَعَلَة) لأن أصله أَمَوَة، بدليل جمعه على آم، مثل: أَكَمَة وأَكَم، ولا يصح أن يكون وزنها (فَعْلَة)؛ لأن (فَعْلَة) لا تجمع على (أَفْعُل)، وهم قد قالوا: آم. وقد حُكي الجمع أُموان بضم الهمزة.^(٢)

فأمة أصله أَمَوَة، جمع جَمع قلة: آم ك(أَدِل)، وجمع كثرة: إماء، وإموان.

فجمعوا أمة وأصله (فَعْلَة) جَمع ما ليس فيه هاء التانيث (فَعَل) على زنة (فِعْلان)؛ فقالوا: أمة وإموان كما قالوا: (أَخُو وإِخوان)، ففاسوا المعتل على المعتل.^(٣)

❖ ألفاظ قد يتوهم فيها التصغير وليست بمصغرة:

منها: لُعْزَى، وسُكَيْت، وَحُبَيْرٌ، ومُسَيْطَر، ومُبَيْطَر، ومُهَيِّمِن.

فأما لُعْزَى -وهو اسم جُحْر من حِجْرَة اليربوع-، فليس بمصغر؛ لأن ياءه رابعة، وياء

التصغير لا تكون إلا ثالثة، كَبُكَيْرٍ، وشَقِيرٍ، ولو صغرته لقلت: لُعْيَغِيز.

قال سيبويه: «واعلم أن ياء لُعْزَى ليست ياء التحقير؛ لأن ياء التحقير لا تكون رابعة»^(٤)،

«وإذا حَقَّرت لُعْزَى قلت: لُعْيَغِيز تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة؛ لأنك لو حذفتها

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان قتال الكلابي ٥٥ والرواية:

«أنا ابنُ أسماءَ أعمامي لها وأبي إذا ترامى بنو الإِموانِ بِالْعَارِ

أَمَّا الإِماءُ فما يدْعُونِي وَلَدًا إذا تُحَدَّثُ عَنْ نَقْضِي وَإِمْرَارِي».

(٢) ينظر: وشي الحلال ١٠٢٩ .

(٣) ينظر: الكتاب ٥٩٩/٣ ، ٦٠١ ، الأصول ٤٤٧/٢ ، شرح كتاب سيبويه ١٩٨/١٤ ، ٢٠٦ ، التعليقة ٨٨/٤ .

(٤) الكتاب ٤٤٠/٣ .

احتجت أيضًا إلى أن تحذف الألف»^(١).

وكذلك سُكِّيت مكبر؛ لأن ياء التصغير إنما تكون ثالثة، وأما سُكِّيت بالتخفيف فلا مكبر له عند ابن ولّاد، وقيل هو تصغير سُكِّيت، وقال سيبويه: «وأما سُكِّيت فهو ترخيم سُكِّيت»^(٢).

وأما مُسَيِّطِر، ومُبَيِّطِر، ومُهَيِّمِن فهي اسم فاعل من (فَعَّلَ) جاءت على صورة المصغر وليست بمصغرة، ولو صُغرت لجيء بها على لفظ مكبرها.^(٣)

وإثبات الياء الرابعة عند تصغير لُعْزَى هو قول جميع النحويين، وقيل في تصغيره لُعْغِيزَة؛ فيقولون في الاسم علامة التأنيث، وذلك إذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدًا، وهو قول أبي عمرو بن العلاء.

وسُكِّيتُ فُعِّلَ مكبر. وسُكِّيتُ المخفف تصغير سُكِّيت على الترخيم عند سيبويه، وكثير من النحويين، فهو مصغر لا مكبر له كما قال أبو حيان، وغيره.^(٤)

❖ أسماء جاءت مصغرة ولم يُسمع لها بمكبر:

وهي نحو: الحُبَيَّا: موضع بالشام، والثُرَيَّا: من منازل القمر، والحُذَيَّا: العطية، وحُمَيَّا الحُمَر: سورها، والكُمَيَّت، وقد حكى سيبويه عن الخليل أَنَّ الكُمَيَّت من الأسماء التي جاءت مصغرة بمنزلة كُعَيَّت، وهو البلبل.

وقيل: فرس أكمَت، على قلة، والمشهور أنه لا يستعمل إلا مُصَغَّرًا، وأما (كُمَت) فهو جمع أكمَت على التقدير؛ لأنه لم ينطق به على المشهور، وليس جمعًا لكُمَيَّت المصغر؛ لأن المصغر لا

(١) الكتاب ٤٣٩/٣ .

(٢) الكتاب ٤٧٧/٣ .

(٣) الكتاب ٤٤٠/٣ ، ٤٣٩ ، ٤٧٧ وينظر: وشي الحلل ٢٨٨-٢٨٩ .

(٤) ينظر: الكتاب ٤٨٢/٣ ، المقتضب ٢٦٠/٢ ، شرح كتاب سيبويه ١٣/١٤٣ ، ١٨٨ ، شرح الشافية للرضي ١/٢٤٤/٢٤٤ .

، ٢٨٢ ، ارتشاف الضرب ١/٣٨٠ ، ٣٨٩ .

يُجمع جمع تكسير، فلو جمع جمع تكسير لذهبت علامة التصغير^(١)، قال سيويوه: «وترك تكبيره لأنه عندهم مستصغر، فاستغني بتصغيره عن تكبيره»^(٢).

وهو المشهور أن (كُميت) لم يسمع له بمكبر، وهو تصغير الترخيم لمكبره المقدر، وكذلك (كُمت) جمع المقدر (أكمت)، كأشقر وشُقِر.^(٣)

❖ التعجب من الألوان وما كان في معناها:

إن حكم الألوان وما كان في معناها ألا يُبنى منها فعل التعجب، ولا يُتعجب منها إلا بواسطة (أشد) ونحوه، فما حكاه الكوفيون من قولهم: ما أسودَّ شعره، وما أبيضه، نادر. وفي قول الشاعر:

فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

الوجه عند اللبلي أن يقول: فأنت أشدهم بياضاً؛ لأن (أفعل) الذي للفضيل لا يُبنى إلا مما يُبنى منه فعل التعجب، وفعل التعجب لا يُبنى إلا من فعل ثلاثي، غير مزيد في الأمر العام، وفعل هذا: أبيض على وزن (أفعل)، زائد على الثلاثة، فحقه أن يُتعجب منه بواسطة.

وقد وُجّه استشهاده، فقال ابن جني في كتابه القُسر: «فإن هذا عندنا (أفعل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء)، كقولك: أبيض وبيضاء، وليس (أفعل) الذي تصحبه (من) للمفاضلة^(٤)، نحو: أحسن منك، وأكرم منك، وهو عندنا بمنزلة قولك: هو حَسَنُ القوم وجهًا، وكرهم أبًا، وكأنه قال (وَمُبَيَّضُهُمْ)، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم، إلى هذا وجهه أصحابنا، وهو أحسن

(١) ينظر: وشي الحلل ٢٨٨/١، ٥٣٠.

(٢) الكتاب ٤٧٧/٣.

(٣) ينظر: الأصول ٦١/٣، المقتضب ٢٣٣/٣، شرح كتاب سيويوه ١٨٨/١٣، المفصل ١٩٩، شرح الشافية للرضي

٢٨١/١، ارتشاف الضرب ٣٨٩/١.

(٤) لقد أثبت محقق وشي الحلل الجندي سهواً: وليس أفعل الذي تصحبه من (للمبالغة). ينظر: ٥٠١.

من حمله على الشذوذ»^(١). وقد عيب على أبي الطيب قوله في صفة الشيب:

ابْعَدْ بَعْدَتْ بِيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ

لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ^(٢)

فلا يُقال: لأنت أسود من كذا، كما تقدم في قول الشاعر: (فأنت أبيضهم)، وإن كان بعض الكوفيين أجازوه، وحكاه.

ووجه بيت أبي الطيب كما وجه البيت الذي قبله، فقليل: إن (أسود) فيه من قبيل الوصف المحض الذي تأنيته سوداء، وأخرج عن حيز (أفعل) إلى التفضيل في الأشياء، ويكون على هذا التأويل قد تم الكلام عند قوله: (لأنت أسود في عيني)، و(من) التي بعده لتبيين جنس السواد، وليست صلة أسود.

وقيل: (أسود) هنا واحد السُود، و(الظُّلم) الليالي الثلاث في آخر الشهر، يُقال لها: ثلاث ظُّلم، فهو يقول في البيت لبياض شبيه: أنت عندي واحد من تلك الليالي الظُّلم.^(٣)

فاتبع اللَّبْلِي مذهب سيبويه والبصريين في عدم جواز التعجب من السواد والبياض وسائر الألوان، وتخرج ما سُمع منه أنه على (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء، وذهب بعضهم في تخرجها إلى الشذوذ.

والتعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان جائز عند الكوفيين، واستدلوا على ذلك بالسماع، وأن السواد والبياض أصل الألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لم يثبت للفرع.^(٤)

❖ حذف النون في مضارع (كان) المجزوم (لا يَكُ):

(لا يَكُ) أصلها: يكون، وبعد دخول الجازم سكن النون، فقلت: لا يكون، فحذفت الواو لئلا يلتقي ساكنان، فقليل: لا يكن، ثم حذفت النون تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وذلك مثل قول

(١) الفسر ٤٤٩/٣ .

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان المتنبي ٣٦ .

(٣) ينظر: وشي الحل ٤٩٦ ، ٥٠١-٥٠٢ .

(٤) ينظر: الكتاب ٩٧/٤ ، الأصول ١٠٤/١ ، الإيضاح ١١٥ ، الإنصاف ١٢٤ ، شرح المفصل ٢٦١/٧ .

الشاعر:

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعُ^(١)

وإذا استقبلتها الألف واللام، أو ألف الوصل، أثبتتها، ولم يجر حذفها، لأنها في موضع تحركت فيه، كقولك: لم يكن الرجل منطلقاً، ولم يكن ابنك جالساً.
فأما قول الشاعر:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ
رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ
غَيَّرَ الْجِدَّةَ مِنْ عِرْفَانِهِ
خَرَقَ الرِّيحَ وَطُوفَانُ الْمَطَرِ^(٢)

وقول بعض الرّجّاز:

وَمَنْ يَكُ الدَّهْرُ لَهُ بِالْمَرْصَدِ^(٣)

فحذفوا النون من (يكن) مع الألف واللام، وهو شاذ لا يُقاس عليه.
ووجه حذف هذه النون أنهم شبهوها بالتنوين، لكنها أشد قوة منه، فهي من نفس الكلمة، والتنوين زائد.

وقد أنشد سيوييه بيتاً قد حذفت فيه نون (لكن) في الموضع الذي يجب فيه تحريكها، وهو قول النجاشي:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ
وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

ولو أظهر النون لقال: ولكن اسقني. ويذكر الفراء أن قولهم (لاكِ) لغة في (لَكِنْ)، فإذا حُمِلَ بيت النجاشي على هذه اللغة؛ فلا ضرورة فيه عند اللبلي.^(٤)

(١) عجز بيت من الوافر، للقطامي، وهو في ديوانه ٣١ وصدّره: «قفي قبل التفرق يا ضُباعاً».

(٢) البيتان من الرمل، تُسبأ لحسيل بن عُرفطة، وهما في نوادر أبي زيد ٢٩٦ والرواية: «على أن هاجه»، الخزانة ٣٠٤/٩، والبيت الأول في التمام في تفسير أشعار هذيل ١٧٥.

(٣) لم أقف على قائل البيت، وهو في نصرة الإغريض في نصرة القريض ٢٧٠.

(٤) ينظر: وشي الحلل ٢٢٧-٢٢٩.

وهو محذوف على الضرورة في الشعر عند سيبويه، وعلته التشبيه؛ فحذف مالا يُحذف تشبيهاً بما قد حُذف واستعمل محذوفاً.

وحذف النون من مضارع (كان) إذا دخل عليه جازم؛ جائز لكثرة الاستعمال، إلا إن اتصل بالمضارع الضمير المتصل خبراً لها، أو لقيت ساكناً فإن حذفها ضرورة عند أكثر النحويين، وقد أجازَه يونس في الكلام، وهو جائز على قبح عند ابن جني؛ وذلك لأن النون وإن كانت في موضع تحركت فيه؛ إلا أن حركتها عارضة، لالتقاء الساكنين.^(١)

فهذه أبرز المسائل الصرفية الواردة في الكتاب^(٢)، ولقد تعرّض اللبلي لمسائل أخرى في العروض والقوافي وغير ذلك^(٣)، ومما سبق من مسائل يتبين ما يلي:

- نادراً ما يعرض اللبلي جميع الأقوال والآراء في المسألة، ويكتفي بعرض الرأي الذي يراه، والرأي الذي لا يرى جوازه لينقضه.
- لا يتوسع في الخلاف المذكور في المسألة، بل يختصر ولا يستقصي الأقوال، ويحيل إلى كتبه الأخرى فيها، وينبه أن هذا الشرح ليس موضعاً للتوسع في المسائل.
- كثير من المسائل التي يعرضها مرتبطة بالشاهد ووجه الاستشهاد.
- إن كان في المسألة رأي للكوفيين وآخر للبصريين، فإنه يتابع البصريين في الغالب.
- يستدل ويحتج كثيراً بأقوال سيبويه، وشواهد، والآراء التي ينقلها عنه، ولا عجب فهو حافظ لكتاب سيبويه.

(١) ينظر: الكتاب ٢٦/١ - ٢٧/٤ ، ١٨٤/٤ ، لغات القرآن للفرّاء ٩١ ، المقتضب ١٦٧/٣ ، الأصول ٣٨٣/٢ ، ٣٤٣/٣ ،

التعليقة ١١٧/٥ ، الخصائص ٩١/١ ، ارتشاف الضرب ١١٩٣/٣ .

(٢) وينظر في المزيد من المسائل والإشارات الصرفية في الكتاب: ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ٢٢١ ، ٢٣٣ ، ٣٢٧ ،

٣٤٧ ، ٣٦٦ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤١٣ ، ٤٤٠ ، ٤٨٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٧ ، ٥٨٠ ، ٦٢٤ ، ٧٠٠ ، ٧٢٧ ، ٧٥١ ،

٧٥١ ، ٨٠٢ ، ٨٤٤ ، ٨٨٦ ، ٩٢٢ ، ٩٢٨ ، ٩٣٠ ، ١٠٢٢ ، ١٠٤٨ .

(٣) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٨٠-١٨٦ ، ٢٨٠-٢٨٣ ، ٢٨٤ .

الفصل الرابع: الأصول الاستدلالية في الكتاب.

المبحث الأول: الأصول النقلية.

النقل في الاستدلال عند أهل العربية هو: «الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»^(١).

✽ أولاً: موقف اللبلي من المنقول:

- رد الرأي الذي لم يعضده السماع: فما جاء السماع عكسه فهو مردود، مثل رده لرأي من يرى أن (هل) لا تقتضي إلا الاستقبال، فرأيه ليس بشيء؛ لأنه شُع مجيء الماضي والمستقبل بعدها، كما في قوله ﷺ: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾^(٢)، وقول الشاعر:
فَمَنْ مَبْلَغُ الْأَحْلَافِ عَنِّي رِسَالَةً
وَذُبْيَانٍ؟ هَلْ أَقْسَمْتُكُمْ كُلَّ مُقْسَمٍ؟^(٣)
ومن كلام العرب: هل قَدِمَ زَيْدٌ أَمْسٍ؟^(٤)

- وقوف الحكم على السماع ورفض القياس؛ فالحجة في المسموع: كعدم إيجازه حذف حرف الجر من الفعل ووصوله إلى المفعول بنفسه، إن لم يُسمع، فهو موقوفٌ على السماع. وكذلك في تجويزه لتعدية الفعل (تعدون) إلى مفعولين إذا كان بمعنى الظن؛ لأنه يُرجع فيه إلى النقل وقد نُقل.^(٥)

(١) لمع الأدلة ٨١ .

(٢) الأعراف: ٤٤ .

(٣) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، وهو في شرح ديوانه لثعلب ٤٢ ، وشرحه للأعلم ٨ ، شرح القصائد السبع الطوال ٢٦٥ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٤٢٩ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٥٧٣ ، ٩٠٩ .

• **تفاوت درجات المسموع:** فمنها: المشهور، وما ليس بالمشهور، والقليل، والأكثر،

والأفصح، والمستعمل المطرد الفصيح، والشاذ، فالمسموع يتفاوت في مرتبته عنده، ولقد حرص على تصنيف المسموع الذي يورده، وهذا المبدأ من تبين الأكثر، والتنبيه على الأقل في الاستعمال، وتفاوت المسموع من المبادئ الحديثة في وصف اللغات^(١).

ومن ذلك الماضي (نكل) ذكر أنه سُمع بالفتح والكسر، والفتح أفصح^(٢). ومنه قوله في اللغات في (بعد) جاءت بضم العين وكسرها، لمعنى البعد ضد القرب، ولمعنى الهلاك. فالمشهور هو الضم في (بَعَدَ) التي هي ضد القرب، والكسر في (بَعَدَ) التي هي بمعنى الهلاك^(٣).

وكذلك في (الأثافي) هي مثقلة الياء في الأصل، لكن الأكثر في كلام العرب استعمالها مخففة^(٤).

وفي لفظ (كُمَيْت) المشهور أنه لا يستعمل إلا مُصَغَّرًا^(٥).

واللغة الفصيحة من قولك: أَحَسَسْتُ، وَأَحَسَسَنْ، هي التي ليس فيها بدل ولا تضعيف^(٦).

• **تخريج السماع على غير الضرورة:** فما جاء من السماع على غير المشهور من كلام

العرب، إنما على لغة من اللغات، جاز تخريجه عليها، فالسماع المطرد راجح، وما سواه جائز مرجوح، فقاعدته هي قاعدة علماء العربية الأوائل «أعملُ على الأكثر، وأُسمِّي ما خالفني لغات»^(٧). ففي مثل مجيء (لاكِ) في الشعر، وتأويل سيبويه له على حذف النون من (لكن) ضرورة، نجد اللبلي يرى أنه سُمع (لاكِ) لغة في (لكن) لبعض العرب، نقلاً عن الفراء، فالأصل حمل

(١) ينظر: السماع اللغوي العلمي عند العرب ٤٠٠ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٥٧٠ .

(٣) ينظر: المصدر السابق ٩٠-٩١ .

(٤) ينظر: المصدر السابق ٥٨٠ .

(٥) ينظر: المصدر السابق ٥٣٠ .

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٠٤٠ وينظر مثلاً: ١٣٢، ١٧٤، ٤٤٠، ٦٢٧ .

(٧) طبقات النحويين واللغويين ٢٢، ٣٩ وينظر: المزهر ١/١٤٦ .

ما جاء من الشعر على هذه اللغة، وترك ادعاء الضرورة فيه^(١).

ومثل ذلك ما جاء ثابتاً فيه حرف العلة من المجزوم^(٢)، أو أُجري فيه المنصوب المنقوص مجرى المرفوع والمخفوض في الشعر^(٣)، وغيرها، جاز تخريجه على هذه اللغات عند اللبلي.

• الاحتجاج بإسناد الرواة الثقة، وعدم التشكيك في نقلهم بنقل قليل الأمانة والتثبت:

ومنه رفضه التجريح أو الطعن برواية سيبويه لشاهد في إعمال (فعل)، ولا يُقبل عنده أن يُعترض على إسناد الراوي الثقة بقول قليل الأمانة، ومن لا يتحرى في قوله الصدق^(٤).

وكذلك في رد المبرد رواية سيبويه بالنصب للشاهد:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٥)

فسيبويه عنده غير متهم فيما ينقله رواية عن العرب، لكن يجوز أن تكون من الأبيات التي تروى عن شاعر على وجه من الإعراب، وعن شاعر آخر على وجه من الإعراب آخر^(٦).

هذا بالنسبة للمنقول عن راوٍ واحد ثقة، أما إذا تضافر النقل عن أكثر من راوٍ ثقة، فراد هذا النقل مُزجى البضاعة من هذه الصناعة، وممن يجب ألا يُتشاغل بالكلام معه^(٧).

• توجيه السماع المخالف لرأيه وللقياس: فلقد اتبع اللبلي علماء أهل البصرة في تأويل

بعض السماع المخالف للقياس، ويظهر ذلك في مثل (مِنْ) و(مُذْ)، ف(مِنْ) لا تدخل عنده إلا

(١) ينظر: وشي الحلل ٢٢٧-٢٢٩ .

(٢) ينظر: المصدر السابق ٩٣٣ .

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٦٥ .

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤٦٨ .

(٥) البيت من الوافر، نُسب لعبد الله بن الزبير الأسدي، وهو في شعره ١٤٥ .

(٦) ينظر: وشي الحلل ٢٧٧ .

(٧) ينظر: وشي الحلل ٣٣٤ .

على المكان في اللفظ أو التقدير، وكذلك يقول في (مُذْ): «معناها: ابتداء الغاية في الزمان، فلا تدخل عندنا إلا على الزمان لفظاً أو تقديرًا»^(١)، فما جاء من المسموع دخلت فيه إحداها مكان الأخرى فبضرب من التأويل، وذلك مثل: قوله ﷺ ﴿لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾^(٢)، دخلت (مِنْ) على الزمان لفظاً، لكنها داخلية عنده على المضاف المحذوف، تقديره: من ابتداء يوم.

وقول الشاعر:

... مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣)

ف(مِنْ) دخلت على الزمان لفظاً هنا، لكنها في تقدير مضاف محذوف: من مرّ حجج ومن مرّ دهر^(٤).

وكذلك مثل مسألة التعجب من الألوان وما في معناها بلا واسطة، فما احتج به أهل الكوفة من شعر، وُجّه وأوّل عن ظاهره^(٥).

❖ ثانيًا: أنواع المصادر السماعية في الكتاب:

• القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو المصدر الأول الذي استخرج أهل العربية منه القواعد والأصول الإعرابية وغيرها، وهو أقوى الحجج والدلائل عندهم^(٦).

(١) وشي الحلل ٦٢٥ .

(٢) التوبة: ١٠٨ .

(٣) جزء من عجز بيت من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، وهو في شرح ديوانه لثعلب ٩١ ، وشرحه للأعلم ٦٠ ، والبيت هو: «لَمَنْ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ؟ أَقْوَيْنَ...»، والرواية عند الأعلم: «مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ».

(٤) ينظر: وشي الحلل ٦٢٦ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٥٠١ .

(٦) ينظر: معاني القرآن ٢٥/١ ، منطق العرب في علوم اللسان ٢٢ .

أ- موقفه من الاستدلال بالقرآن الكريم:

- تقديم الاستدلال بالقرآن على غيره من المسموع: كاستدلاله في مجيء الوصف بالجملة مقدماً على الوصف بالمفرد في فصيح الكلام، لا في ضرورة شعر، ولا في نادر كلام، كما في قول الله ﷻ: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، فهذا تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد في فصيح الكلام^(١).

وفي الإتيان بلفظ الجمع للمثنى استشهد بقوله ﷻ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٢)، فهذا المستعمل المطرد، أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع^(٣)، وهذه اللغة الفصيحة، وقد جاء خلافه في نحو قول الشاعر:

بما في فؤاديننا من الهم والهوى
فَإِبراً مِنْهَا ضُفُودُ الْمُسَقَّفِ^(٤)

- الاستدلال بالقرآن وحده في إثبات المسائل والأحكام: كما في وقوع (مَنْ) على الواحد والاثنين والجمع، والمؤنث، على لفظ واحد، فيجوز حمل خبرها على اللفظ فيفرد، وحمله على المعنى فيثنى ويجمع ويؤنث، وقد جاء ذلك في كتاب الله^(٥).

وكذلك في مسألة عدم جواز تخصيص حذف حرف الجر بالمصدر، لجيئه في غير المصدر بدليل قوله ﷻ: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٦).^(٧)

(١) ينظر: وشي الحلل ٧٥٣.

(٢) التحريم: ٤.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٩٧٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق ١١٦/٢ والرواية فيه: «المُسَقَّف».

(٥) ينظر: وشي الحلل ١٠١٨.

(٦) الأعراف: ١٥٥.

(٧) ينظر: وشي الحلل ١٦٦.

ب- منهجه في الاستدلال بالقرآن الكريم:

- تقديمه للآيات القرآنية: يقدم لها بالفاظ تدل عليها ك(قوله تعالى، وقوله سبحانه، قال الله تعالى، وفي التنزيل).

- ذكر الآيات القرآنية: قد يشير إلى ورود الأحكام في القرآن الكريم دون تحديد كقول: (وقد جاء ذلك في كتاب الله)^(١)، كما أورد ثلاث عشرة آية من الآيات القرآنية كاملة، واكتفى في البقية بجزء من الآية، كعادة كثير من العلماء، يختار موضع الشاهد منها، ولم يراع مواطن الوقف والوصل إلا في تسع آيات.

- توضيح مواطن الاستشهاد ووجهه: فلا يكتفي بالاستشهاد بل يُتبعه بالتوضيح، مثل استشهاده في إضمار القول بإضماره في قوله ﷺ: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٢)، أي يقولون: سلامٌ عليكم^(٣).

ج- مواطن استشهاده بالقرآن الكريم:

لقد أورد اللبلي تسعاً وستين آية في الكتاب، وهي على النحو الآتي:

- المسائل والأحكام النحوية: في واحد وثلاثين موضعاً^(٤)، منها:

استدلاله على جواز حذف حرف الجر من غير المصدر بقوله ﷺ: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾، فأصله: من قومه، فحذف الجار من القوم، وهو ليس بمصدر^(٥).

(١) ينظر: وشي الحلل ١٠١٩ .

(٢) الرعد: ٢٣-٢٤ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ٧٠٧ .

(٤) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٦٦ ، ٢٧٢ ، ٣٣٢ ، ٣٥٦ ، ٥٤١ ، ٥٨٤ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ١٦٦ .

واستشهد على عطف جملة النهي أو الرغبة على جملة الأمر؛ بقوله ﷺ: ﴿يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾^(١)، وفي عطف جملة الأمر على جملة النهي بقوله -تعالى-: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾^(٢).^(٣)

- صحة التفسير اللغوي من دلالات الألفاظ، والأساليب: في ستة وثلاثين موضعاً^(٤)،

منها:

استدلاله على فساد تخصيص لفظة (راكب) براكب الإبل، بقوله ﷺ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾، فهذا يدل على أن كل مُسْتَقِلٍّ على ظهر دابة راکب^(٥).

واستشهد على أن معنى (المغنى): موضع الإقامة، بقوله ﷺ: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾^(٦)، أي: كأن لم يقيموا فيها^(٧).

وفي تمثيله لإقامة الذم مقام الثناء، بقوله ﷺ: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٨)، فأقام الإنذار لهم بالعذاب الأليم مقام البشارة^(٩).

- المسائل الصرفية في آيتين، منها:

استشهاده على أن (سوق) جمع (ساق) بقوله ﷺ: ﴿مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾^(١٠).^(١١)

(١) هود: ٤٢.

(٢) العلق: ١٩.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٢٢٤.

(٤) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٤٨، ١٦١، ٢٨٦، ٣٥٤، ٣٦٧، ٥٣٧.

(٥) ينظر: وشي الحلل ٢٨٦.

(٦) الأعراف: ٩٢.

(٧) ينظر: وشي الحلل ٥٣٧.

(٨) التوبة: ٣٤.

(٩) ينظر: وشي الحلل ٢٦١.

(١٠) ص: ٣٣.

(١١) ينظر: وشي الحلل ٤٦٣، ١٩٤.

• القراءات القرآنية:

أجمع النحويون واللغويون على الاحتجاج بالقراءات القرآنية في العربية، سواء كانت متواترة، أو آحادًا، أو شاذة، لكن لا يُقاس إلا على المطرد منها، وأما الشاذ وما خالف القياس؛ فإنه يُحتج به في ذلك الحرف بعينه^(١).

أ- موقفه من الاستدلال بالقراءات القرآنية:

- الاستدلال بالقراءة وحدها في إثبات المسائل والأحكام: كما في مسألة عدم جواز الخفض في سائر ما يُقسم به على إضمار حرف القسم وإبقاء عمله، بلا عوض، إلا مع اسم الله ﷻ خاصة، دون ما سواه، فيجوز الحذف بلا عوض؛ لكثرة الاستعمال، ولأنه سُمع في اسم الله ولم يُسمع في غيره، في قراءة من قرأ ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ﴾، بالخفض على معنى: والله^(٢).

- الحكم على القراءة المخالفة لقراءة الجمهور، والقياس بالضعف والقلّة، وإن كانت

سبعية متواترة: فهو يوافق بذلك مذهب بعض النحويين، فالقراءة المخالفة لقراءة الجمهور هي (قليل من الكلام)، مثلها مثل ضرائر الشعر عنده، لا يصح القياس عليها، ولا يُحتج بها، يقف السماع عليها، مع ضعفها.

ويظهر ذلك في مثل مسألة حذف النون من اسم الفاعل إذا لم يكن فيه الألف واللام؛ لا يجوز فيه إلا الجر، أمّا النصب فلا يجوز، وقد جاء في ضرورة شعر، وقليل من الكلام كرواية أبي السّمّال لقراءة عاصم: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾^(٣).

(١) ينظر: المحتسب ٣٢/١-٣٣، الاقتراح في أصول النحو ٦٧-٦٨.

(٢) ينظر: وشي الحلل ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) الصفات: ٣٨. وهي قراءة أبان بن تغلب عن عاصم أيضا، والباقون بالجر، ونسبها ابن جني لبعض الأعراب، ينظر:

المحتسب ٨١/٢، الكامل لابن جبارة ٦٢٧، إعراب القراءات الشواذ ٣٧٨/٢.

وموقف اللَّبلي من هذه القراءة وما يشابها؛ هو موقف بعض النحويين في الحكم عليها بالقلّة والشذوذ^(١)، إلا أن بعضهم تجاوز ذلك فعدها لحناً، وسهواً، فهذا أبو زيد الأنصاري يقول: «وكان أبو السمال يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً»^(٢)، والعكبري يرى أنها سهو من قارئها.^(٣)

وأيضاً في مسألة عدم جواز حذف النون من فعل القسم الموجب للاستقبال، إن لم يُوجد ما يُقام مقام النون في التخصيص للاستقبال، إلا أنه ورد في ضرورة شعر، وقليل من الكلام^(٤)، والقليل من الكلام هو رواية قُبل لقراءة ابن كثير: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾. وكذلك في مسألة عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور، كالمفعول الصريح، فهو عنده لم يرد في المسموع إلا قليلاً لا يكاد يُعرف؛ في ضرورة شعر، أو قليل من الكلام كقراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٥)، ووصفها بأنها قراءة ضعيفة بالنحو جداً^(٦).

ب- منهجه في الاستدلال بالقراءات القرآنية:

التقديم للقراءة: يقدم لها بـ(قرأ،^(٧) فلان يقرأ،^(٨) قرأ الناس،^(٩) قرأ بعض القراء،^(١٠)

= لقد صُحِف اسم الراوي للقراءة في (الكامل) وأيضاً عند محقق (وشي الحلل) وفي غير ذلك من المصادر، فجاء فيها: أبان بن ثعلب، والصواب: أبان بن تغلب؛ القارئ الكوفي.

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٤/٢، التذيل والتكميل ٣٣٨/١٠.

(٢) الإيضاح ١٣٧.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٤٤٢، التبيان في إعراب القرآن ١٠٨٩/٢.

(٤) ينظر: وشي الحلل ٣٥٦.

(٥) الأنعام: ١٣٧. ينظر: المحتسب ٣٣/١، النشر في القراءات العشر ٢٦٣/٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٧٤.

(٦) ينظر: وشي الحلل ٦٠١.

(٧) ينظر: وشي الحلل ٦٠١.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٩٠.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٩٠.

(١٠) ينظر: المصدر السابق ٣٧٥، ٢٠٨.

قُرئ،^(١) قراءة فلان^(٢) وقد يُقدم لها بما لا يتضح معه أنها آية كـ(يُقَال،^(٣) أهل الحجاز يقولون،^(٤) بعضهم يقولون^(٥))، ولعل ذلك؛ لأنه لم يرد القراءة وإنما أراد معناها.

نسبة القراءة: يغلب على اللبلي ذكر القراءات القرآنية دون نسبة لقارئها إلا في أربعة مواضع من مجموع ما ورد. وقد يذكر القارئ والراوي، أو يكتفي بذكر الراوي دون القارئ.

ج- مواطن استشهاده بالقراءات القرآنية:

ورد في الكتاب اثنتا عشرة قراءة، وتنوعت مواطن الاستشهاد بها، فمنها:

- المسائل والأحكام النحوية: وهي في ستة مواضع^(٦) منها ما تقدم.

- المسائل والأحكام الصرفية: وهي ثلاث^(٧)، منها:

في جمع (عشيرة) على عشائر، وعشيرات، وأما جمعه على عشيرات فهو قليل، منه رواية أبي بكر عن عاصم قوله ﷺ: ﴿وَعَشِيرَاتُكُمُ﴾^(٨)، أما قراءة الجماعة فهو ما رواه حفص عنه قول الله ﷻ: ﴿وَعَشِيرَتُكُمُ﴾، أي بالإنفراد، والعرب لا تكاد تجمع (عشيرة) عشيرات، بل يجمعونها عشائر.^(٩)

(١) ينظر: وشي الحلل ٣٣٣ .

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣٥٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٠ ، ٤٧٠ .

(٣) ينظر: المصدر السابق ٥٤١ .

(٤) ينظر: المصدر السابق ٨٩ .

(٥) ينظر: المصدر السابق .

(٦) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٠٨ ، ٣٣٣ ، ٣٧٥ ، ٣٥٦ ، ٤٤٢ ، ٦٠١ .

(٧) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٣١٠ ، ٤٤٠ .

(٨) التوبة: ٢٤. وقرأ الحسن بجمع التكسير: ﴿عشايركم﴾. ينظر: السبعة ٣١٣ ، النشر ٢٧٨/٢ ، إتحاف فضلاء البشر

٣٠٢ .

(٩) ينظر: وشي الحلل ٤٤٠-٤٤١ .

– المسائل والظواهر اللغوية وهي في ثلاثة مواضع^(١)، منها:

استدلاله على أن الماضي (بَعَدَ) الذي بمعنى الهلاك فيه لغتان؛ الكسر وهو المشهور، والضم، فقد قرأ أبو عبد الرحمن السلمي: ﴿بَعَدَتْ ثُمُودٌ﴾^(٢) بالضم، وقراءة الناس بالكسر.^(٣)

• الحديث والآثار:

لا جرم أن نبينا المصطفى ﷺ أفصح الناس، وأحسنهم في سبك التراكيب، واختيار

الألفاظ، وبناء الكلمات، فقد أوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً، بيد أن علماء العربية اختلفوا في الاستشهاد بالحديث الشريف على ثلاثة أضرب:

– فمنهم من منع الاحتجاج بالحديث الشريف، لعلل ذكرها راجعة إلى نقل الحديث وما

يعتريه من نقل بالمعنى، وما قد يقع من لحن من ناقله، لا سيما من الرواة العجم، ويمثلهم في هذا الرأي ابن الضائع وأبو حيان.

– ومنهم من توسع في الاستشهاد به حتى استشهد بما جُمع في الصحيح من كلام الصحابة

وأثرهم، ويمثل هذا المذهب كثير من المغاربة كابن مالك.

– ومنهم من توسط في الاحتجاج بالحديث الشريف، فقسّموه إلى قسمين: قسم يحتج به:

وهو ما تحقق من عناية ناقله بلفظه، وقسم لا يُحتج به: وهو ما اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، ويمثل من ذهب هذا المذهب السيوطي.^(٤)

أ– موقفه من الاستدلال بالحديث والآثار:

– أنه حجة بنفسه في إثبات الأحكام؛ فهو من فصيح الكلام: كقوله في همزة (إيمن) بأنها

(١) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) هود: ٩٥. وهي قراءة معاذ وعلي وعيسى بن عمر وأبي حيوة أيضاً، ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٦ ، المحتسب ٣٢٧/١ ،

البحر المحيط ٢٠٣/٦ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ٩٠ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣٤٢/٩ ، الاقتراح ٧٤-٨٩ ، خزنة الأدب ٩/١ .

همزة وصل؛ لسقوطها عند وصلها باللام في قول: (لايمن)، مستدلًا بورود سقوطها في الكلام الفصيح^(١)، كما في قول عروة بن الزبير: «لَا يَمْنُكَ»، لئن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت أخذت لقد أبقيت»^(٢).

ب- منهجه في الاستدلال بالحديث والآثار:

- التقديم: يُقدّم لها بالفاظ ك(في الحديث، جاء في الحديث، رُوي عن رسول الله ﷺ)

- الرواية: روى حديثًا واحدًا بالمعنى^(٣)، والبقية رواها بالنص.

- حجية الأحاديث: منها الصحيح وهي الأغلب، واستشهد بأحاديث ضعيفة^(٤)، وموضوعة^(٥).

ج- مواطن استشهاده بالحديث والآثار:

يستأنس اللَّبلي بإيراد الأحاديث في سيرة الشاعر وأخباره، ومناسبة القصيدة، أما استشهاده به فقد جاء في عشرة مواضع من الكتاب، كما يلي:

- إثبات صحة التفسير اللغوي، في خمسة مواضع^(٦)، منها: في معنى (العورة) وأنها واقعة على كل سواة، وكل ما يُستحيا منه، ومنها عورة الإنسان^(٧)، مستدلًا بالحديث: «الفخذُ عَوْرَةٌ»^(٨).

(١) ينظر: وشي الحلل ٣٨٥ .

(٢) ينظر: غريب الحديث للهروي ٤٤٧/٥ ، الفائق في غريب الحديث ١٢٩/٤ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٠٢/٥ .
وجاء فيها: «لَيَمْنُكَ...»

(٣) ينظر: وشي الحلل ٣٩٢ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٣٩١ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٤٥٣ .

(٦) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٣٩٢ ، ٤٤٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٥٨١ .

(٧) ينظر: وشي الحلل ٤٤٠ .

(٨) رواه البخاري في صحيحه ٨٣/١ في كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ، ورواه الترمذي في السنن ١١١/٥ في أبواب

- المسائل والأحكام الصرفية وهي في موضعين^(١)، منها:

في جمع (فاعل) على (فَعَلَ)^(٢) استشهد بالحديث الشريف: «لولا بهائم رُتَّع، وصبيان رُضَّع»^(٣).

- المسائل والأحكام النحوية: في موضع واحد:

في مسألة اختصاص (لكاع) بالنداء، فيقال في نداء الأُنثى: يا لكاع، وللذكر يا لُكع، وتستعمل في غير النداء قليلاً^(٤)، منها: قول نبينا الكريم ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يلي أمور الناس لُكع ابن لُكع»^(٥).

- الباقي جاءت في التراجم وغير ذلك، منها:

في مناسبة قصيدة أحد الشواهد^(٦)، استشهد اللبلي بقول المصطفى ﷺ في المرثي: «هذا سيّد أهل الوبر»^(٧).

= الأدب، باب ما جاء أن الفخذ عورة، ورواه البيهقي في سننه ١٣٠/١ في كتاب الصلاة، باب ستر العورة.

(١) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٥٦٨ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٣٩١ .

(٣) رواه البزار في مسنده عن أبي هريرة ٣٩٩/١٤ ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٥١١/١١ ، والطبراني في المعجم الأوسط ١٣٤/٧ . وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد): «وفيه إبراهيم بن خيثم، وهو ضعيف» ٢٢٧/١٠ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٧١٠ .

(٥) رواه الترمذي في سننه ٤٩٣/٤ في أبواب الفتن، باب ما جاء في أشراط الساعة، ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع ابن لكع»، ورواه ابن أبي عاصم الشيباني بسنده عن عمر بن الخطاب في الزهد ٩٨ ولفظه: «من أشراط الساعة أن يغلب على الدنيا لكع بن لكع»، وكذلك رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٢١٧/٧ .

ومما يستدل به أيضاً الحديث الصحيح عن أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه، قال: خرج النبي ﷺ في طائفة النهار، لا يكلمني ولا أكلمه، حتى أتى سوق بني قينقاع، فجلس بفناء بيت فاطمة، فقال «أَئِمَّ لكع، أَئِمَّ لكع» يعني حسناً، وبرواية «أين لكع». رواه البخاري في صحيحه ١٥٩/٧ في كتاب اللباس، باب السخاب للصبيان، وفي الأدب المفرد ٣٩٤ ، ومسلم في صحيحه ١٨٨٢/٤ .

(٦) ينظر: وشي الحلل ١٩٢ .

(٧) رواه البخاري في الأدب المفرد ٣٢٨ في باب هل يفلي أحد رأس غيره، ورواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين ٧٠٨/٣ في كتاب معرفة الصحابة، ذكر قيس بن عاصم المنقري، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٧/٣ في كتاب

كما وردت ثلاثة آثار عن آثار الصحابة والتابعين، منها واحد في النحو وهو ما تقدّم، في قول عروة بن الزبير، والبقية في معنى البيت. (١)

• كلام العرب:

كلام العرب يُحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريتهم؛ شعرهم ونثرهم، وحدد علماء العربية الزمان الذي يؤخذ بكلام أهله، فاحتجوا بكلام العرب حتى منتصف القرن الثاني في الحواضر، وحتى منتصف القرن الرابع في البوادي، أمّا الشعر منه، فقُسّم إلى أربع طبقات، وهي:

- طبقة الشعراء الجاهليين.

- طبقة الشعراء المخضرمين.

- طبقة الشعراء الإسلاميين، ومنهم: الفرزدق وجريز.

- طبقة الشعراء المحدثين، وأولهم: بشار بن برد.

أما شعراء الطبقتين الأوليين؛ فيُحتج بشعرهما إجمالاً، ويكاد الشعر الذي وصل إلينا منهما يغطي الجزيرة العربية بأكملها، والطبقة الثالثة اختلفوا فيها، والصحيح صحة الاحتجاج بها، أما الطبقة الرابعة فلا يُحتج بها في علوم اللغة والنحو والصرف، واستشهد بعضهم كالزمخشري، والرضي بمن يوثق بكلامه منهم. (٢)

أولاً: الشعر:

أ- موقفه من الاستدلال بالشعر:

- الشعر محل اضطراب: فمثلاً في وصل همزة القطع وقطع همزة الوصل؛ يرى أنه لو لم يجيء إلا في الشعر لصحّ الاعتراض بأنه لا دليل فيه، فالشعر موطن اضطراب، وليس كل ما يُقال فيه يُقال في الكلام، وللشاعر ما ليس لغيره. (٣)

= الزكاة، باب في حق المال.

(١) ينظر: وشي الحلل ٣٨٥، ٥٨٩، ٨٢٨.

(٢) ينظر: الاقتراح ٩٠، خزانة الأدب ٥/١، السماع اللغوي العلمي عند العرب ٩٦.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٣٨٥، ٩٠٨، ٦١٦.

- حجة بنفسه في إثبات المسائل: كما في مسألة بدل النكرة غير الموصوفة، وبغير لفظ الأول، فأجازه مستدلًا بورودها في عدة أبيات من الشعر.^(١)

- تخريج الشعر المخالف للقياس على الشذوذ: كما في مسألة عدم جواز حذف النون من (يكن) مع الألف واللام، وأما قول الشاعر:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ
رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ
وقول الآخر:

وَمَنْ يَكُ الدَّهْرُ لَهُ بِالْمَرْصِدِ
فشاذ لا يُقاس عليه.^(٢)

ب- منهجه في الاستدلال بالشعر:

- ذكر البيت: فهو يذكر البيت الشعري كاملاً، إلا في مواضع قليلة؛ فذكر شطرًا من البيت؛ إما الصدر أو العجز في سبعة عشر شاهداً، واكتفى بجزء من البيت في أربعة شواهد.

- توثيق البيت قد اعتنى بذكر قائل البيت؛ فوثق الأبيات الشعرية كلها إلا واحداً وثلاثين بيتاً منها.

ج- مواطن استشهاد به الشعر:

الشعر من أكثر ما تردد بين دفتي الكتاب، فقد أورد اللبلي مائتين وسبعة وستين شاهداً شعرياً، وهي كما يلي:

- إثبات صحة التفسير الدلالي: في سبعة وسبعين موضعاً^(٣)، منها:

(١) ينظر: وشي الحلال ١٣٨ ، ومن البحث في الفصل الثالث: مسألة بدل النكرة .

(٢) ينظر: وشي الحلال ٢٢٧ .

(٣) ينظر مثلاً: وشي الحلال ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٨٧ ، ٣٢٩ ، ٤٢٦ ، ٥٤٦ .

استشهد بتسمية الشيء بما يؤول إليه، بقول الشاعر:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَزِيزِ الْمَنَّانِ

صارَ الثريدُ في رؤوسِ العيدانِ^(١)

فسمي الحبُّ في السُّنبلة ثريدًا؛ لأنه يؤول إليه^(٢).

كما استشهد بأن (الملا) بالفتح والقصر: هو ما اتسع من الأرض واستوى^(٣)، بقول

الشاعر:

ألا غنياني، وارفعَا الصوتَ بِالملا

فإنَّ الملا عندي يزيدُ المدى بُعدًا^(٤)

- المسائل والأحكام النحوية: في اثنين وسبعين موضعًا^(٥)، منها:

استدلاله على حرفية (على) وفعليتها بقول الشاعر:

كَأَنَّ عَلَى سَوَاعِدِهِنَّ وَرْسًا

علا لَوْنَ الْأَشَاجِعِ وَالْخَضَابَا^(٦)

- توثيق مناسبة الشاهد وقصيدته: في ثلاثة وخمسين موضعًا^(٧)، منها:

تخطئته لخازم بن مُجَّد بن خازم في نسبة أحد الشواهد للأخطل، وهو للفرزدق، ويرى أن

سبب غلطه هو جهله بسياق البيت النصي، وسبب القصيدة، إذ يقول: «وقد غلط خازم بن مُجَّد

بن خازم في نسبة البيت للأخطل، وإنما هو للفرزدق، وهو مشهور، وغلط -أيضًا- في معنى

(١) البيت من السريع، لم أقف على قائله، وهو في حلية المحاضرة في صناعة الشعر ١٧٧/٢، الاقتضاب شرح أدب الكتاب ٨٢/٣.

(٢) ينظر: وشي الحلل ٩٣٧.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٦٣١.

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٤٦٥، إصلاح غلط المحدثين ٣٢، اللامع العريزي شرح ديوان المتنبي ٧١٩.

(٥) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٦٨، ١٨٧، ٢٢٤، ٣٠٥، ٣٥٧، ٣٧٦.

(٦) ينظر: وشي الحلل ٣٠٥.

(٧) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٨٧، ١٣٤، ٢٢٠، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٨.

البيت، فقال: إن الأخطل يتأسف على أيامه التي مضت في هَجَرَ، وسبب غلظه جهله بما قبل البيت، وسبب قول القصيدة»^(١)، ثم استشهد اللَّبْلِيّ بما قبل البيت.

- المسائل والأحكام الصرفية: في سبعة^(٢)، منها:

استدلاله على أن (رَكَّب) اسم مفرد مقتضٍ للجمع وليس بجمع، بقول الشاعر:

أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجِيًّا عَادِيًا^(٣)

- شعر الشاعر وأخباره: في تسعة وعشرين موطناً.^(٤)

ويتوزع الباقي بين الرواية، والمسائل الأدبية كالتضمين، والانتحال، والإقواء^(٥).

ثانيًا: أقوال العرب وأمثالهم:

أ- موقفه من الاستدلال بالنثر:

- الاستدلال به وحده لإثبات الأحكام كما في نفي (ليس) للماضي، استدلال بقول

العرب: ليس خلق الله مثله، وليس قالها زيد^(٦).

ب- منهجه في الاستدلال بالنثر:

التوضيح: فيوضح وجه الاستشهاد بالمثل، وقول العرب بعد إيراده في كثير من المواطن،

كقوله بعد المثل: (تسمع بالمعدي خيرٌ من أن تراه)^(٧) فالفعل تسمعُ تنزّل منزلة المصدر سماعك^(٨).

(١) وشي الحلل ٨٦٠ .

(٢) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٧٣ ، ١٧٦ ، ٢٢٠ ، ٢٩٢ ، ٣٢٦ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ٢٩٢ .

(٤) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٢٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥٧ .

(٥) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٠٣ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ .

(٦) ينظر: وشي الحلل ٤٠٨ .

(٧) يروى (لأن تسمع) و(أن تسمع) و(تسمع بالمعدي لا أن تراه)، وهو مثل يضرب لمن خبره خير من مرآه، ينظر: الأمثال

لابن سلام ٩٧ ، مجمع الأمثال ١٢٩/١ ، المستقصى ٣٧٠/١ .

(٨) ينظر: وشي الحلل ٧٩٣ .

وفي النهي في الظاهر للمتكلم ومعناه للمخاطبين، منه قول العرب: (لا أَرَيَنَّكَ هاهنا)^(١)
أي: لا تكن هاهنا فأراك^(٢).

ج- مواطن استشهاده بالنثر:

ذكر ستة من أمثال العرب في الكتاب، وهي كالتالي:

- التفسير اللغوي: وهي في ثلاثة مواضع^(٣)، منها:

في معنى (الأثافي) وأنها حجران يُسندان إلى أصل الجبل، فالجبل ثالث الأثافي^(٤)، استشهد
بالمثل العربي: (رماه الله بثالثة الأثافي)^(٥).

- المسائل والأحكام النحوية: في ثلاثة مواضع^(٦)، منها:

في استعمال (حتى) لاستحقاق الشيء^(٧)، استشهد بمثل من أمثال العرب، وهو: (استننت
الفِصالَ حتى القرعى)^(٨).

(١) ينظر: الكتاب ١٠١/٣ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٧٣٥ .

(٣) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٨٦١ ، ٩٤٨ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٥٨٠ .

(٥) معنى المثل: رماه بأمر عظيم كقطعة جبل وقيل: رماه بالشر كله. ينظر: الأمثال لابن سلام ٧٥ ، جمهرة الأمثال ٤٧٨/١ ، المستقصى ١٠٢/٢ .

(٦) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٧٩٣ ، ٨٦١ .

(٧) ينظر: وشي الحلل ٣١٦ .

(٨) يروى (حتى القرعى)، وهو مثل يضرب في الأمر الذي يدخل فيه كل أحد حتى أعجزهم عنه، وأصله: أن صحاح
الفِصال إذا عدت عدت معها القرعى المريضة فسقطت من الضعف، ولم تستطع إكمال العدو. ينظر: الأمثال لابن
سلام ٢٨٦ ، جمهرة الأمثال ١٠٨/١ ، المستقصى ١٥٨/١ .

أما أقوال العرب فقد جاءت في خمسة عشر موضعاً، بحسب ما يلي:

- المسائل والأحكام النحوية: في عشرة مواضع^(١)، منها:

استشهاده على جواز إهمال عمل (ليس) عند بعض العرب، فتكون بمنزلة (ما)، ويرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر^(٢)، بقولهم: ليس الطيب إلا المسك^(٣).

وفي مسألة إعمال (فَعُول، فَعَّال، مِفْعَال) استشهاد بمجيئها في كلام العرب^(٤)، نحو قولهم: (أَمَّا العسل فَأَنَا شَرَّابٌ)^(٥)، وقولهم: (إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا)^(٦).

- التفسير اللغوي: في أربعة مواضع^(٧)، منها:

استشهاده بقول العرب: (بَكَرَ إِلَى الْعَشِيَّةِ)^(٨)، استدلالاً على أن المراد بالبكور التعجيل^(٩).

- المعاني الصرفية: في موضع واحد وهو:

مجيء (حبيب) بمعنى مُحِب، أي: فاعِل بمعنى فاعِل^(١٠)، استشهاد بقول بعض العرب: أنا حبيبيكم، أي: مُحِبُّكُمْ^(١١).

(١) ينظر مثلاً: وشي الحلل ٢٧٢ ، ٣٧٤ ، ٤٠٨ ، ٤٣٠ ، ٧٣٥ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٢٧٢ .

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٤٧ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٤٧٤ .

(٥) ينظر: الكتاب ١/١١١ .

(٦) ينظر: الكتاب ١/١١٢ .

(٧) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٤٣ ، ٢٣٧ ، ٣٩٢ .

(٨) ينظر: المحكم مقلوبه (ب ك ر) ١٨/٧ ، الحلل ٧٩ .

(٩) ينظر: وشي الحلل ٢٩٩ .

(١٠) ينظر: وشي الحلل ٩١٨ .

(١١) ينظر: المحكم الحاء والباء ٥٤٣/٢ .

المبحث الثاني: الأصول العقلية.

وهي الأصول الذهنية غير النقلية، إما قياس وإما إجماع، وغير ذلك.

❖ أولاً: القياس والتعليل:

القياس هو: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»^(١)، فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، لذا القياس أهم الأصول في بناء الأحكام والقواعد، والتوسع في اللغة، عند أهل العربية حتى قيل عن النحو: كله قياس، وعُرف بأنه «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»^(٢).

وللقياس أربعة أركان: أصل - وهو المقيس عليه-، وفرع -وهو المقيس-، وحكم، وعلة جامعة.

وأقسام القياس أربعة، هي:

- حمل فرع على أصل.
- حمل أصل على فرع.
- حمل نظير على نظير.
- حمل ضد على ضد.^(٣)

• موقفه من القياس:

- ترك القياس على الشاذ والنادر والقليل: إذ كانت من شروط المقيس عليه عند النحويين ألا يكون شاذًا خارجًا عن سنن القياس؛ فنجد اللبلي ممن التزم بهذا الأصل، كما في عدم إدغام (لِحَت عينه، صَكِكت ومشَشَت الدابة، أَلِل السقاء، ضَبَب البلد)، فهي كلمات شُمتعت، نوادر لا يُقاس عليها، وحق كل ما جاء على (فَعَلَت)، وعينه ولامه حرفان متجانسان؛ أن

(١) لمع الأدلة ٤٥ .

(٢) التكملة ١٨١ .

(٣) ينظر: المنصف ١٨٠/١ ، لمع الأدلة ٩٣ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، الاقتراح ١٧٣ ، ١٩٢ .

يُدغم، كـ(شَلَّت) وأصله (شَلِلَتْ).^(١)

وكذلك إدخال الألف واللام على العدد والمعدود كـ(الخمسة الأثواب) على الإضافة، لا يُقاس عليه وإن سُمع، وامتناعه من الاطراد فيما يشبهه؛ يدل على ضعفه، فالقياس المطرد في كلام العرب إدخال الألف واللام على المعدود وإضافة العدد إليه^(٢).

وفي ترك القياس على حذف النون من (يكن) مع الألف واللام، وإن سُمع؛ لأنه شاذٌّ، والشاذ لا يقاس عليه.^(٣)

– غياب تأثير العلة الجامعة نقضٌ للقياس الصحيح: فالعلة ركن من أركان القياس، نقصها مدخلٌ لنقضها، ويظهر ذلك في مثل حَكَم من حَكَم على الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بأنه مبني؛ لإضافته إلى مبني، قال عنه اللبلي فاسد؛ وذلك أنه ليس كل ما أضيف إلى مبني فهو مبني، فمثل: (جاء غلامُكَ) يدل أن ما قالوه ليس موجباً للبناء، فغياب تأثير العلة نقضٌ للحكم المبني عليها، أو المعلل بها^(٤).

وفي قياس الأخفش للياء في مثل (قفي) على التاء في (فعلتْ)، فكلتاها علامة للتأنيث عنده، أما الضمير فهو مستتر؛ لأنه فعل الواحد فلا يظهر فيه الضمير، كما تقول: هند تفعل. رد قياسه اللبلي بأنه لو صحَّ لثبتت الياء في التثنية كما ثبتت التاء في الإعراب، فكنت تقول: الهندان تَفْعَلَيان، كما تقول: فعلتا، فثبتت في التثنية كما ثبتت في الإفراد، فثبوتها في الإفراد وحده دون التثنية؛ دليلٌ على أنها ليست علامة تأنيث، بل هي ضمير.

كما أن الضمير المستتر في فعل المخاطب والغائب المفرد يبرز في حال التثنية، فكان ينبغي أن يُقال: تَفْعَلَيان، ولما لم يرد دَلٌّ على ضعف قياسه^(٥).

(١) ينظر: وشي الحلل ١٣٢، ١٠٢٢، الاقتراح ١٨٣.

(٢) ينظر: وشي الحلل ٥٨٣.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٢٢٨.

(٤) ينظر: وشي الحلل ١١٤.

(٥) ينظر: وشي الحلل ٢٢٦.

وفي (وحدى) يرى يونس أنه منتصب على الظرف؛ لأنك إذا قلت: جاء زيدٌ وحدهُ، فكأنك قلت: جاء زيدٌ على حياله.

يرفض اللَّبلي هذا القياس؛ ويعلل رفضه بأنه لو كان ظرفًا لصحَّ أن يقع خبرًا عن المبتدأ، فتقول: زيدٌ وحدهُ، كما تقول: زيدٌ على حياله، فإذا لم يقولوا: زيدٌ وحدهُ، عُلِمَ انتفاء انتصابه على الظرف^(١).

— لا يُشترط في القياس كثرة الاستعمال: ومثاله النسب إلى مثل قريش (قُرَشيٍّ)، فهو وإن كان كثيرًا وقد أثرته العرب على (قُرَيشيٍّ)؛ فالحذف ناسب كثرة الاستعمال؛ بيد أنه ضعيف في القياس عنده، فالقياس إثبات الياء وتوفية الاسم بحروفه، وإجراؤه في النسب على أصله.^(٢)

• أنواع القياس في الكتاب:

— حمل الفرع على الأصل ومنه:

جواز مجيء اسم (كان) نكرة إذا وُصف وخبرها معرفة، كقول: كان رجلٌ من بني تميم القائم، حملًا على جواز المبتدأ النكرة الموصوف في مثل قولهم: رجلٌ من بني تميم قائمٌ^(٣).

وكذلك في حمل البناء على السكون، وحذف النون وحرف العلة في فعل الأمر، على المعرب المجزوم، فاطراد البناء على السكون وحذف النون، وحرف العلة في قولنا: اكتب، اكتب، اغز؛ كاطراد إعراب المجزوم بهذه العلامات في قولنا: لم يكتب، لم تكتب، لم يغز^(٤).

وأيضًا في قياس إعمال جمع (فَعُول) عمل مفردة، وهو أحد الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، على إعمال جمع اسم الفاعل عمله.^(٥)

(١) ينظر: وشي الحلل ١٨٨ وينظر مثلاً: ٥٧٥ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٩٢٨ ، ٩٣٠ ، ٩٣٢ .

(٣) ينظر وشي الحلل: ٢٢٢ .

(٤) ينظر وشي الحلل: ٢٢٥ .

(٥) ينظر وشي الحلل: ٤٨٤ وينظر مثلاً: ٥٧٢ ، ٨٦٦ .

- حمل الأصل على الفرع: فالفروع قد تقوى حتى تصير كأنها أصول، وتغلب على

أصولها، فتجعلها فروعاً لها، ومنه:

حمل أصل تأخير المنصوب عن المرفوع، على الفرع وهو تقديم المنصوب على المرفوع. وذلك في تقديم المفعول على الفاعل حتى صار كالأصل لكثرتة، وأُتخذ أصلاً في باب من أبواب العربية وهو باب إنَّ، فقدّم فيه المنصوب على المرفوع، ومُنِع تأخيرهُ، لتمكُّن تقديم المفعول على الفاعل^(١).

وكذلك حمل حذف الواو من (يكون) المجزومة على التنوين، وهي حرف أصلي من نفس الكلمة، والتنوين زائدٌ، فشبهت به وهي أشدّ قوّة منه، لكثرة حذفه.^(٢)

- الحمل على النظير وهو الحمل على اللفظ أو المعنى، ومنه:

حمل النظير على النظير في المعنى: كما في الفعل (تَرَكْتُ)، يتعدى إلى مفعول واحد؛ لأنه في معنى (خَلَّيْتُ)، فهو مقيس عليه، والجامع بينهما أن (خَلَّيْتُ) لا يجيء معها إلا الحال، وكذلك (تَرَكْتُ) لا يجيء معها إلا الحال أيضاً، والفعل تارة يُحمل على النظير، ومرةً على النقيض، وهنا قد حُمِلَ على النظير^(٣).

ومنه الاستدلال على حرفيّة (لما) بحملها على (لو)؛ ف(لما) حرفٌ يدل على وقوع شيءٍ لوقوع شيءٍ آخر، كما أن (لو) حرفٌ يدل على امتناع شيءٍ لامتناع شيءٍ آخر^(٤).

وأيضاً القياس في حمله إعمال (فَعِيل) و(فَعِل) على المنقولين منه، وهو فاعلٌ، المتعدي للتكثير، ورفضه ترك إعمالهما حملاً على لفظهما؛ إذ هما في الغالب بناءان لما لا يتعدى من صفات الفاعلين، ك(قَلِقَ، بَطِرَ، شَرِيفٌ، كَرِيمٌ)، فهذه لم يُرد بشيء منها المبالغة لذلك لم تعمل.^(٥)

(١) ينظر: وشي الحلل ٥٨٤، الخصائص ٢٩٨/١.

(٢) ينظر: وشي الحلل ٢٢٨ وينظر مثلاً: ٥٧٥.

(٣) ينظر: وشي الحلل ١٦٨.

(٤) ينظر: وشي الحلل ٢٩٤.

(٥) ينظر: وشي الحلل ١٦٨، ٢٩٤، ٤٧٦ وينظر مثلاً: ٩١٢، ٩١٩.

أما حمل النظر على النظر في اللفظ: فهو مثل: حمل (فَعُول) على (فَعِيل)، فجمع مثله على (أَفْعَال)؛ لأنهما متساويان في العِدَّة، والحركة والسكون، وكون حرف اللين ثالثًا فيهما^(١).

ومنه الأصل في مُمَيِّز (كم) الخبرية الجر، وفي مُمَيِّز (كم) الاستفهامية النصب، و«يحمل كل واحد منهما على صاحبه للشبه، فيجوز أن ينتصب مُمَيِّز الخبرية تشبيهاً بالاستفهامية، وأحسنه إذا وقع فصل، ويجوز أن يُخَفَض مُفسِّر الاستفهامية تشبيهاً بالخبرية»^(٢).

- الحمل على الضد: ومنه: في عطف المعرب على المبني، أو العكس، حمل الجزم على الجر، في عدم جواز العطف على اللفظ، إذا لم يظهر العامل في الجزم، كقول: زُرني وأحسن إليك، على عدم جوازه في الجر، كقول: مرّ بنا هؤلاء وزيد^(٣).

وحمل بناء الاسم مثل: (عن) إذا كانت اسمًا، على الحرف؛ وذلك لشبهها به في افتقارها إلى غيرها^(٤).

• أنواع العلل الواردة في الكتاب:

التعليل هو التفسير للظواهر اللغوية المختلفة، وتبيين علل سنن العرب في تأليف كلامهم، فهي ليست موجبة، بل هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس، فالنحوي يعتل بما يعتقد أنه علة اجتهادًا، كما قال الخليل؛ فجائز أن تكون هي علة العرب وقد لا تكون.

والنحويون الأوائل يرون أن «كل ما فعلوا -أي العرب- فله مذهبٌ وحكمة»^(٥)، «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»^(٦)، حتى نجد ابن جني يقول: «وهذا أصل يدعو

(١) ينظر: وشي الحلل ٩٣ .

(٢) وشي الحلل ٦٠٣ وينظر مثلاً: ٤٤٢، ٥١٦، ٦٩٤، ٨٠٢، ٨٠٦، ١٠٢٩ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ٢٢٥ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٢٩١ ينظر مثلاً: ٣٠٥، ٦٦٩، ٩٧١ .

(٥) الكتاب ٣٢/١ .

(٦) المنصف ٢٩٩/٢ .

إلى البحث عن علل ما استكروها عليه، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبة منه»^(١).

وقسموا العلل إلى عدة أقسام، ومن أحسن تقسيمها وعُني بها الدِّيَنُورِيُّ في كتابه: (ثمار الصناعة في علم العربية)، وابن السراج في (الأصول)، فقد بينا أن اعتلالات النحويين صنفان، هما:
- علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وقد أسماها غيرهما: العلل التعليمية، والعلل الموجبة، والعلل الأوائل.

- علة العلة، وهي علة تُظهر حكمة العرب في نسق كلامهم، وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهي أقل من العلة الأولى تردداً في كتب النحويين.^(٢)

ومن العلل التي جاءت في الكتاب:

- التخفيف لإيثار الخفة وكراهة الثقل: فلما كان الاختصار والإيجاز من سمات كلام فصحاء العرب، جعل النحويون إيثار الخفة وكراهة الثقل إحدى العلل للظواهر النحوية، والصرفية خاصة، فتجدهم يفسرون الظواهر اللغوية المختلفة بأن العرب فعلوا ذلك لثلاً «يكثُر في كلامهم ما يستثقلون»^(٣)، ومما ورد في الكتاب:

تعليل نقل الحركة في الفعل في مثل: لفظ (رائِش) الجاري على فعله في الحركة والسكون، فأصل فعله (يَرِيشُ)، بسكون الراء وكسر الياء، فنُقلت الكسرة إلى الياء؛ لثقل تحريك الياء بالكسر، فصار (يرِيش) على وزن يبيع^(٤).

(١) الخصائص ١/٥٤-٥٥ .

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/٣٥ ، ثمار الصناعة في علم العربية ١٣٥ ، الإيضاح ٦٤ ، الخصائص ١/٤٩ ، الإصباح في

شرح الاقتراح ٢٢٧ ، أصول النحو العربي ١٠٥ .

(٣) الكتاب ٤/٤٣٠ وينظر: المنصف ٢/٢٩٩ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٤١٣ .

وتعليل التحريك في مثل: (رُكْبَاتَنَا) حُرْكَ ثَانِي الْاِسْم بِالْفَتْح؛ اسْتِثْقَالًا لِتَوَالِي ضَمْتَيْن. ^(١)

– التخفيف لكثرة الاستعمال: وهي علة في تفسير كثير من الإجراءات التصريفية؛

كالإبدال والحذف، فيحذفون مما كثر من كلامهم «لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج» ^(٢)، ومنه: حذف النون من (لا يك) في الجزم، وأصلها لا يكن، فحذفت النون تخفيفًا لكثرة الاستعمال. ^(٣)

– التخفيف لطول الكلام: ومما جاء من هذه العلة:

حذف النون من اسم الفاعل المثنى والمجموع جمع السلامة، إذا كانت فيه الألف واللام، وما بعده منصوب؛ لطول الاسم بالصلة، فما بعد الألف واللام من صلتها، والمنصوب من تمام الاسم، فجاء الحذف تخفيفًا. ^(٤)

– الالتباس: وعلة الفرار من اللبس عند اللغويين؛ من أشهر العلل للأحكام والظواهر

المختلفة، وذلك لعلمهم أن المتحدث في استخدامه للغة يسعى لإيضاح مقصوده، وتحديد مراده، ومما جاء منها في الكتاب:

تعليل النسب إلى (عبد شمس) بـ(عَبْشَمِيّ)، وبنائه من حروف الاسمين كليهما وعدم الخروج عنهما؛ وذلك فرارًا مما فيه لبس، فلو قالوا: عبدِيّ، لاختلط مَن نُسب إلى عبد شمس بِمَن نُسب إلى عبد القيس، أو عبد الدار. ^(٥)

(١) ينظر: وشي الحلل ١٠٢٦ وينظر مثلاً: ١٥٧، ٤٨٩، ٨٤٩، ٥٩١، ١٠٤٨ .

(٢) الكتاب ١٦٣/٢ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ٢٢٧، الكتاب ٢٩٤/١ وينظر مثلاً: ٦٩١، ٩٢٨ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٤٤٢ وينظر مثلاً: ٤٣٤، ٦٤٧ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٩٣١ وينظر مثلاً: ٣٥٤، ٦٧٦، ٦٨٧، ٩٢٦، ٩٦٧ .

– علة الفرق بين المتشابهين، وهي أيضًا لنفي اللبس عن المقصود، ومنها:

تعليله فتح لام المستغاث به، وكسر لام المستغاث من أجله؛ للفرق بينهما، فالأصل فيهما الكسر.^(١)

– الاستغناء: وفي هذه العلة يقول سيبويه: «يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطاً»^(٢)، ومنه: تعليل ترك العرب تكبير (الكُميت) المصغر؛ لاستغنائهم بتصغيره عن تكبيره.^(٣)

– الحمل على المعنى أو اللفظ: وهي علة تفسيرية لا قياسية، أكثر ما تكون في تعليل ظواهر الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث؛ إمّا حملاً على المعنى أو اللفظ. ومنه: تعليل الجمع في (أقبحهم) من قول الشاعر:

بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلًا^(٤)

حملاً على المعنى؛ لأن معنى (مَنْ) جمع، فإن حملته على المعنى جاز لك التثنية والجمع والتأنيث، وإن حملته على لفظ (مَنْ) أفردت، فقلت: وأقبحه^(٥).

وكذلك في تفسير روايتي النصب والرفع في الشاهد:

سَرِيتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ غَزَائُهُمْ

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ^(٦)

فقد جاءت (حتى تكل) بالرفع والنصب، أما الرفع فوجهه مراعاة المعنى من المضى، وأما النصب فنظراً لكون لفظه لفظ المستقبل^(٧)، «والمراعاة اللفظية معتبرة في غير موضع من العربية».^(٨)

(١) ينظر: وشي الحلل ٧٢٢، ٧٢٨ وينظر مثلاً: ٣٥٥، ٩٢٣.

(٢) الكتاب ٢٥/١.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٥٣٠ وينظر مثلاً: ٥١٢، ٥٢٧، ٥٧٣.

(٤) عجز بيت من الطويل، نُسب للأخطل، وهو في ملحقات ديوانه ٥٥٩، صدره: «ألا يا عبادَ الله! قلبي مُتَمِّمٌ».

(٥) ينظر: وشي الحلل ٦٥٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس ٩٣.

(٧) ينظر: وشي الحلل ٣٣١.

(٨) وشي الحلل ٣٣٢ وينظر مثلاً: ٤٢٣، ٦٦٢، ٩٤٩، ١٠١٩.

❖ ثانيًا: السبر والتقسيم:

وهو أن يذكر المستدل جميع الأقسام والوجوه المحتملة للحكم اللغوي، ثم يسبر هذه الأقسام ويختبرها، إما ليبطلها جميعها، إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصح قوله، أو ينفيها جميعها؛ لينفي الحكم.^(١)

ومما جاء من هذا الاستدلال في الكتاب من النوع الأول؛ وهو إبطالها جميعها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته ليصح قوله:

عند الشاهد:

تَاللّٰهِ يَبْقَىٰ عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيِّدٍ

بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

يرى اللَّبْلِيُّ أن وزن (الظَّيَّان): فَعْلَان، ودليل ذلك أنه لا يخلو أن يكون فَعَالًا، أو فَيَعَالًا، أو فَوَعَالًا، أو فَعْلَان، ولا يُعرف في الكلام تركيب (ظيي)، ولا تركيب (ظوي)، فيبطل أن يكون وزنه فَيَعَالًا أو فَوَعَالًا. ولم يجرى من فَعَال في الأسماء إلا كلمات معدودة، وهي: الكَلَاء، والجَبَّان، والفَيَّاد: وهو ذكر البوم، والجَيَّار: للسُّعال، وأما فَعْلَان فهو كثير في الأسماء، وإذا ثبت أن (فَعْلَان) أكثر من فَعَال، فينبغي إذن أن يُحمل عليه دون غيره^(٢).

ومن النوع الثاني؛ وهو نفي جميع الأقسام والوجوه لنفي الحكم:

أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب وليس مبنيا، ودليل ذلك أن المبني هو ما أشبه الحرف، أو تَضَمَّن معناه، أو وقع موقع المبني.

والاسم المضاف إلى ياء المتكلم لم يشبه الحرف، ولم يتضمَّن معناه، وإذا ثبت ذلك عُلم أنه ليس مبنيا.^(٣)

(١) ينظر: الخصائص ٦٩/٣، لمع الأدلة ١٢٧، الاقتراح ٢٨٣.

(٢) ينظر: وشي الحلل ٣٦٦.

(٣) ينظر: وشي الحلل ١١٥ وينظر مثلاً: ٧٠٦، ١١٢، ١١٨، ٣١١، ٣٣٠.

❖ ثالثاً: استصحاب الحال:

هو إبقاء «حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»^(١)، وهو من أضعف الأدلة، لا يُعتمد به إن وجد دليل سماع أو قياس^(٢).

ومن هذا الاستدلال في الكتاب:

في الشاهد:

وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامَ^(٣)

اختلف من قال بزيادة (كان) بالواو المتصلة بها، على قولين:

أحدهما: أنها حرف دالٌّ على أن الخبر عن جماعة، كالواو المتصلة بـ(قاموا الزيدون) حرف دالٌّ على جمع الفاعل.

ويرد على هؤلاء عند اللبلي أن أصل الواو أن تكون ضميراً، وجعلها حرفاً خروج بها عن أصلها.

وثانيهما: أنها اسم لم يُرفع بـ(كان) الزائدة، بل الضمير مرفوع على أنه فاعل بالمجرور الذي هو (لنا)، ومرفوعه الذي هو (هم)، لكنه عندما اتصل الضمير بالفعل، أُعطي الفعل حقه، فجاء الضمير متصلاً، وحقه الانفصال.

وفي هذا الرأي عند اللبلي إخراج للضمير عن أصله، فأصله الانفصال، ووصله مراعاة للفظ، وليس ذاك الأصل.^(٤)

كما استدل به في الشاهد:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مَغْتَرِبٌ

يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(٥)

(١) الإغراب ٤٦ .

(٢) ينظر: لمع الأدلة ١٤٢ ، الاقتراح ٣٥٢ .

(٣) عجز بيت من الوافر، للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٢٩/٢ ، صدره: «فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمِي» .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٢٥٤-٢٥٥ .

(٥) البيت من البسيط، نُسب لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: المقتضب ٢٥٦/٤ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ ، الخزنة

١٥٤/٢ .

ففسّر مجيء لام المستغاث به مكسورة، وحقّها أن تفتح، بأن أصل هذه اللام الكسر، وما
فُتحت إلا للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله، وقد جاءت في هذا الموضع على
الأصل.^(١)

❖ رابعاً: الإجماع

وهو الاحتجاج بإجماع أهل العربية في البلدين: البصرة والكوفة، سواء أجمعوا بذكر حكمه،
أو سمعوه وسكتوا عنه، وهذا النوع من الاستدلال كالقياس لا بد له من مستند من السماع.^(٢)

ومما جاء من هذا الاستدلال في الكتاب:

في الشاهد:

النازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ

وَالطَّيِّبُونَ مُعَاقِدَ الْأُزْرِ

يرى أنه في (معاقِدَ الْأُزْرِ) لا يجوز أن ينوى بالإضافة الانفصال؛ وذلك لأن الاسم الأول
(معاقِد) إما أن يكون جمع (مُعَقَّد) بفتح القاف وهو المصدر، أو جمع (مُعَقَّد) بكسر القاف، وهو
الموضع، ولا يُنوى بإضافة المصادر والمواضع الانفصال؛ لأنها إضافة محضة بإجماع النحويين.^(٣)
وكذلك قوله في (بيداء) أنّ ألفها للتأنيث، محتجاً بإجماع البصريين والكوفيين، ف(فَعَلَاء)
بفتح الفاء ألفه للتأنيث عند الفريقين.^(٤)

(١) ينظر: وشي الحلل ٧٢٨ وينظر مثلاً: ١٥٣، ١٣٢، ٦٨٠.

(٢) ينظر: الخصائص ١/١٩١، الاقتراح ٢٦، ١٥٧، ١٦٣.

(٣) ينظر: وشي الحلل ١١٩.

(٤) ينظر: وشي الحلل ٣٠٤ وينظر مثلاً: ٨٩، ٢٢٥، ٨٥٠.

هذه أبرز الأصول اللغوية التي اعتمد عليها اللبلي في الكتاب، ومما سبق يتبين ما يلي:

- أبرز اعتماد اللبلي من مصادر السماع كان على الشعر، ولقد تابع الزجاجي بالاستشهاد بشعر شعراء الطبقات الثلاث؛ في النحو والصرف واللغة، وأمّا الطبقة الرابعة فاستشهد بشعر شعرائها كأبي تمام في البلاغة من البديع والبيان والمعاني.
- القرآن الكريم، والحديث الشريف، وآثار الصحابة، هي الكلام الفصيح عنده.
- القراءات القرآنية، والشعر المخالف للقياس وصفه بأنه قليل من الكلام، وهو محل الشذوذ والتأويل عنده.
- القياس في الكتاب جاء لتفسير الظواهر اللغوية، أو لرفض ظاهرة أو حكم لغوي، أو تفسير له.
- السمة الغالبة على الكتاب الاختيار للعلل المناسبة والسكوت عن العلل الأخرى.
- جاءت العلل في الكتاب من العلة الأولى والثانية: التعليمية والقياسية، أما العلة الثالثة: الجدلية؛ فلم ترد فيه.

الفصل الخامس: موقف اللَّبْلِي من النحويين واجتهاداته.

المبحث الأول: موقفه من الزجاجي.

لشرحَ الجمل ولشارحي أبياته موقف من الزجاجي^(١)، ولم يكن اللَّبْلِي بدعًا من شرح العلوم عامة، فمن أَلْف فقد استُهدف، وتنوّع موقف اللَّبْلِي الشارح للجمل، ولشواهد، من المصنّف بين المخالفة^(٢) والاستدراك، والمتابعة له والإجابة عنه، على رغم أن كتابه هذا شرح لشواهد وليس لمتنه، وفيما يلي أهم ما جاء في الكتاب.

الموافقة:

تابع اللَّبْلِي الزجاجي في معظم الشرح، وإن خالفه في بعض المادة، أو المنهج؛ كتسمية بعض الأبواب، بيد أنه اعتنى بشواهد الزجاجي حتى ميّز شعر الشواعر في الجمل، كما أنه يتمثل بشواهد غير الشعر، وأمثله المصنوعة ويشرحها^(٣)، وهو في بعض المواضع لا يكتفي بالمتابعة بل يجيب عنه، ويوضح قوله، ومن ذلك:

• إجابته عن اعتراض أبي الحسن بن الأخضر: ففي الشاهد:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامَتْ

(١) لقد حاولت زينة عادل جمع (الاعتراضات النحوية لشرح الجمل على الرَّجَّاجِي) في رسالة ماجستير تقدمت بها إلى كلية الآداب في جامعة بغداد.

(٢) جُمعت في (مأخذ أبي جعفر اللَّبْلِي على الرَّجَّاجِي من خلال كتاب وشي الحل في شرح أبيات الجمل لِلْبْلِي) لأحمد الجندي، ونشره في العدد ٢٧ من حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بجامعة الأزهر بالإسكندرية، سنة ٢٠١١م.

(٣) ينظر: وشي الحل ٤٧٧-٤٧٨، ١٢١.

وَأَخْرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

نقل اللَّبْلِيِّ عن ابن هشام ما يعيبه ابن الأخضر على الزجاجي بقوله: (والناس صنفان) في موضع خبر (كان)، فـ«لا يخلو أن يكون خبراً أو مُشَبَّهًا بالخبر، فلا يكون مُشَبَّهاً به؛ لأنه لو كان كذلك لقليل: أين الخبر؟ أو كيف يُقَدَّر؟، وليس في البيت ما يصح أن يكون خبراً، فكان هو الخبر»^(١).

و اللَّبْلِي يرى أن ابن هشام لم يفهم مراد ابن الأخضر في اعتراضه على الزجاجي، فالأليق بإمام جليل في النحو كابن الأخضر أن يكون مأخذه على قوله: جملة (والناس صنفان) في موضع خبر (كان)، كأن معناه: في موضع خبر لـ(كان) مفرداً، وضمير الشأن لا يُخبر عنه بمفرد، فالمفرد لا يصح هنا.

فقد قال الزجاجي في (الجمال): «التقدير: (كان الأمر: الناس صنفان)، ف(الأمر): اسم كان، وهو مضمَر فيها، و(الناس صنفان): ابتداء وخبر في موضع خبر كان»^(٢).

لكنه بعد ذلك يرى أن ما اعترض به ابن الأخضر لا يلزم الزجاجي، فيقول: «لكن بعد هذا كله لا يلزم الزجاجي ما ذكره وما قرره عنه؛ لأنه يمكن أن يكون قول الزجاجي: (في موضع خبر كان) أي: في موضع نصب على خبر كان؛ لأنه لو كان خبراً مفرداً لكان منصوباً، كما تقول في (زيد) في قولك: مررتُ بزيد: إنه في موضع نصب، أي: أنه لو كان في موضع (زيد) مفعول دون حرف الجر لكان منصوباً، ولا يكون هنالك مفعول دون حرف الجر أصلاً، فكذلك هاهنا»^(٣).

• إجابته عن اعتراض ابن خروف: ففي الشاهد:

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

(١) وشي الخلل ٢٦٦ .

(٢) الجمال ١٠٩ .

(٣) وشي الخلل ٢٦٧ .

أشار اللَّبلي إلى اعتراض أحدهم على الزجاجي في تقديره للناصب لـ (النازليين) بـ (أعني)^(١)؛ وذلك لأن أعني للبيان والتفسير، والصفة في البيت لمجرد المدح، فينبغي أن يُقدَّر مثل: (أخصُّ) و(أذكرُ)، أمَّا الإضمار بـ (أعني) فيكون في صفات البيان، لا صفات المدح^(٢)، وأكَّد اللَّبلي أنَّ هذا رأي ابن خروف.

وقد قال ابن خروف في شرحه للجمل: «وقوله: (إذا تكررت النعوت) لا يلزم هذا الشرط؛ بل إذا لم يُرد بالنعوت البيان قُطع عن الأول، وزُفِع على خبر الابتداء، ونُصِب على إضمار فعل لا يظهر؛ نحو: (أخصُّ)، أو (أذكرُ)، أو (أمدحُ)، أو (أذمُ)، أو (أشتمُ)، ونحو ذلك، ولا يُقدَّر فيه (أعني)؛ لأنه ليس موضع بيان»^(٣).

فأجاب اللَّبلي عن الزجاجي بأن (أخصُّ) و(أذكرُ)، كـ (أعني) تحيى للبيان أيضًا، كما أن الأخيرة تحيى للتفسير وغيره، فقال: «قلنا: هذا ليس بشيء؛ لأن (أخصُّ) -أيضًا- قد يكون للبيان كـ (أعني) و(أذكرُ)، وقد يُراد به البيان كما يُراد بهما، وإنما معنى (أعني): أقصد حاجتي، فقد يكون ذلك على جهة البيان، وعلى غير جهة البيان، ولكن على جهة ما تُريد ذكره، من تعظيم أو مدح أو ما أشبه ذلك»^(٤).

فهو كما قال اللَّبلي؛ وذلك لأن المدح إنما يُعرف من لفظ الصفة كـ (الشجاع، العاقل)، لا من الفعل المحذوف، فما «يدلك على أنك مَدَحَ ذكرَكَ الصفة بعد ذلك، وكذلك إذا قلت: مررتُ بزيد الجبان، لا تُقدَّر الفعل أذم؛ لأن الذم إنما فهم من قولك: الجبان، والحذف قبل ذكر الجبان. ثم بعد ذكركَ الصفة يعلم أنه مَدَحَ أو ذام»^(٥).

(١) ينظر: الجمل ٧٥-٧٦ .

(٢) أيضًا أشار إلى هذا الاعتراض ابن أبي الربيع في كتابه (البيسط) فقال: «ورأيتُ بعض من يتعرَّض لهذه الصنعة يقول: لا يصح أن يقدر هنا: أعني، وإنما يُقدَّر: أمدح العاقل، وحذف أمدح، وهذا ليس بشيء» . ٣١٨/١ .

(٣) شرح جمل الزَّجَّاجي ٣١٣/١ .

(٤) وشي الحلل ١٠٧-١٠٨ .

(٥) البيسط في شرح جمل الزَّجَّاجي ٣١٩/١ .

• ذكره للبيت الثاني من الشاهد: لم يكتفِ الزجاجي في بعض الشواهد بذكر البيت الشاهد بل قد يورد ما يتصل به^(١)، فسعى اللبني لتبيين وجه ذكره للأبيات الأخر، ومنه في شاهد الترقيم:

وَهَذَا رَدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ
لِيسْلِبَنِي نَفْسِي، أَمَالِ بْنِ حَنْظَلِ^(٢)
ذكر البيت الذي قبله وهو:

أَلَا مَا هَذَا الدَّهْرُ مِنْ مُتَعَلِّلٍ
عَلَى النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ^(٣)
فقال أبو جعفر: «الشاهد في هذين البيتين هو الثاني، وإنما أتى بالبيت الأول؛ ليُعلم أنَّ حرف الروي هو اللام، وأنه ليس بعده هاء؛ لأنه لو أدخل الهاء لارتن، فكان يقول:

وَهَذَا رَدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ
لِيسْلِبَنِي نَفْسِي، أَمَالِ بْنِ حَنْظَلِهِ
فأدخل البيت الأول؛ ليرفع هذا الإشكال»^(٤).

• تبين عبارته وتعليل قوله: وذلك مثل قول الزجاجي بعد أحد الشواهد: «والقوافي مرفوعة»^(٥)، وهو في قول الشاعر:

تُبْكِي عَلَى بُنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا

(١) ينظر: الجمل ٢٢٩-٢٣٠ .

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان الأسود بن يعفر ٥٦ والرواية فيه: «وَأَلْفَى سِلَاحِي كَامِلًا فَاسْتَعَارَهُ لَيْسَلْبَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلِ».

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان الأسود بن يعفر ٥٦ والرواية فيه: «أَلَا هَلْ» «سَوَى النَّاسِ» وبينه والبيت السابق بيت.

(٤) وشي الحلل ٧٧٣-٧٧٤ .

(٥) الجمل ١٩٦ .

وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِأَمَلًا أَنْتَ أَقْدَرُ؟

قال اللَّبْلِي: الشاهد في البيت ارتفاع (أنت) على الابتداء، و(أقدر) خبره، والجملة الاسمية خبر كان، ويجوز أن تكون (أنت) فاصلاً، و(أقدر) خبر كان، فتكون القافية منصوبة، «ولهذا قال الزجاجي بعد إنشاده هذا البيت: والقوافي مرفوعة؛ لئلا يقول له قائل: إن البيت منصوب، و(أنت) فصل، فاحتج بكون القوافي مرفوعة على ما ذكر من كون (أنت) مرتفعاً بالابتداء، و(أقدر) خبر الابتداء.

ولما كان الاعتراض ممكناً أن يُعترض به أنشد بعض خُذَّاق النحويين البيت الثاني معه؛ ليُرى أن القافية في البيت الأول مرفوعة^(١)». ^(٢)

المخالفة:

❖ أولاً: مخالفة في المادة، ومنها:

• **ضعف التقدير:** وذلك في أخذه على الزجاجي تجويزه تقدير النصب بالفعل الماضي والفعل المستقبل، للمعطوف على معمول اسم الفاعل المراد به المضى، فيقول: «وقدّر الزجاجي النصب في المعطوف على معمول اسم الفاعل المراد به المضى بوجهين: بالفعل الماضي، وبالفعل المستقبل، ولا يخفى أن تقديره بالفعل المستقبل غير مناسب؛ لأن اسم الفاعل الماضي لا يدل على فعل مستقبل، ومعناه مخالف لمعناه، وإنما يدل الشيء على ما هو بمعناه، فالوجه أن يُقدّر بالماضي كما قدّرناه؛ لأن الماضي لا يدل إلا على ما هو ماضٍ بمعناه»^(٣).

وإذا عدنا إلى الزجاجي في باب اسم الفاعل وجدناه يقول: «فإن عطفت على الاسم

(١) ذكر محقق وشي الحلل الجندي هنا: أن الرَّجَّاجِي أنشد البيتين معاً، وهذا غير مؤكد، فقد أثبت محقق الجمل الحمد البيتين ثم أشار إلى أنه لم يُذكر البيت الثاني في أكثر من ست من النسخ التي اعتمد عليها، وبعضها أقدم من الأصل. ينظر: وشي الحلل ٦٢٩-٦٣٤، الجمل ١٩٦.

(٢) وشي الحلل ٦٣٣-٦٣٤ وينظر مثلاً: ٨٢٥، ٣٧٣، ٥٧١، ٥٣٩، ١٧٩، ٤٨٩، ٩٤٣، ٢٥١.

(٣) وشي الحلل ٤٣٠.

المخفوض باسم الفاعل اسمًا، جاز في المعطوف الخفض والنصب، كقولك: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو)، عطفاً على (زيد)، و(هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً)، تنصبه بإضمار فعل تقديره (ويضربُ عمراً) أو (وضربَ عمراً)^(١).

فمن الملحوظ هنا دقة اللَّبلي في مراعاة المعنى عند تقدير الإعراب، فأخذه على الزجاجي كان في محله.

• **إفراد (فَعِل) بالخلاف في إعمالها دون (فَعِيل):** يأخذ اللَّبلي على الزجاجي إفراده (فَعِل) بالاختلاف في إعماله دون (فَعِيل)، ويشير إلى اختلاف النحويين في إعمال (فَعِل) عمل اسم الفاعل، يقول: «وكذا خولف في إعمال (فَعِيل) -أيضاً-، وإن كان الزجاجي قد أفرد (فَعِلاً) بالاختلاف دون (فَعِيل)، والأمر فيهما سواء في الاختلاف»^(٢).

فقد قال الزجاجي في (الجمل): «وفي (فَعِل) اختلاف، وسيبويه يُجرِّيه مُجرى هذه الأمثلة»^(٣)، ثم سكت عن (فَعِيل) مما يوحي باقتصار الاختلاف في الإعمال على (فَعِل)، فيجعل استدراك اللَّبلي هنا موفقاً، هذا وفي بعض نسخ كتاب (الجمل): (فَعِل وفَعِيل) أو (فَعِيل) وحدها^(٤).

• **معنى (أَلا) في الشاهد:** يعترض على الزجاجي جعله (أَلا) في البيت للتمني، وهو قول الشاعر:

أَلا طِعَانْ، أَلا فرسانَ عاديةً

(١) الجمل ١٤١ .

(٢) وشي الحلل ٤٧٢ .

(٣) الجمل ١٤٩ .

(٤) أشار محقق الجمل علي الحمد إلى ورود (فَعِيل) في ثلاث من النسخ، لكنه يرى أنها من الخطأ والتحريف لذا أثبت (فَعِل) وحدها. الجمل ١٤٩ .

إلا تجشؤكم عند التنانير؟^(١)

فيقول: «وليس (ألا) هنا للتمني كما ذكره الزجاجي؛ لأنه هجو، والتمني يُزيل معنى الهجو؛ لأنه غير حقيقي، فلو كانت للتمني لفسد معنى البيت، وإنما (ألا) هنا كما قدمناه، (لا) النافية، دخل عليها ألف التقرير»^(٢).

فقد حصر الزجاجي معاني (ألا) في معنيين إذ يقول: «إذا أدخلت ألف الاستفهام على (لا)، كان ذلك على معنيين: على التمني، والتحضيض»^(٣)، ثم استشهد بالبيت على التمني. والنفي - كما قال اللبلي - أقرب للمعنى الذي أراده الشاعر، وتابع أبا جعفر في الأخذ على الزجاجي البغدادي في الخزانة^(٤).

• ترك عد (لا) الدعائية من الجواز: يأخذ على الزجاجي عدم ذكره ل(لا) التي تفيد الدعاء في الجواز، فيقول: «(لا) حرف معناها الدعاء هنا، وهي من الجواز، وإن كان الزجاجي حين عدّ الجواز ما ذكرها، وإنما ذكر (لا) التي للنهي، وكان حقه أن يذكر جميع أقسامها الجازمة، وقد نبّهت على ذلك فيما عملته على كتابه»^(٥) يقصد في شرحه للجمل.

إذ قال الزجاجي في (الجمل): «والجازم: لم، ولمّا، وألم، وألمّا، وأفلم، وأفلمّا ولام الأمر، و(لا) في النهي، وحروف المجازاة»^(٦)، فلم يذكر (لا) التي للدعاء، والأدق معنى أن تذكر، ومعذرة الزجاجي في ذلك أن مصنفه متن مختصر في النحو، وليس كاللبلي الذي يباشر النصوص المختلفة ويعالجها؛ مما يتطلب منه الانتباه للمعاني، والدقة في التحليل.

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان حسان بن ثابت ٢١٩/١ والرواية فيه: «ألا طعاناً ألا فرساناً عاديةٍ إلا تجشؤكم حول التنانير».

(٢) وشي الحلل ٩٠٢ .

(٣) الجمل ٢٩٢ .

(٤) ينظر: خزانة الأدب ٧٠/٤ .

(٥) وشي الحلل ١١١ .

(٦) الجمل ٦٧ .

• ضابط تقديم المضمَر على المظهر: يأخذ عليه في ضبط مواطن جواز تقديم المضمَر على

المظهر، فيقول: «وقد ذكرنا فيما وضعناه على كتاب الزجاجي أن ما اعتبره الزجاجي من جواز تقدّم المضمَر على الظاهر، وامتناعه من أن كل مضمَر اتصل باسم منصوب أو مخفوض، فإنه يجوز تقديمه، وكل مضمَر اتصل باسم مرفوع لم يُجزّ تقديمه على الظاهر.. اعتباراً فاسدٌ، وأصلٌ غير صحيح، وأن الوجه في ضبطه أن يُقال: كل مضمَر تقدّم على مُظهره لفظاً ومعنى فإنه لا يجوز، وكل مضمَر تقدّم على مظهره لفظاً لا معنى؛ فإنه يجوز، وبيان ذلك ثمة غاية البيان»^(١)، أي أنه فصل في شرح هذا المأخذ في كتابه (شرح الجمل).

والزجاجي قد قال في باب (ما يجوز تقديمه من المضمَر على الظاهر وما لا يجوز):
«...مضمَرٌ تقدّم لفظاً وهو مؤخر في المعنى، وقد علم أن موضعه متأخر، فجاز لذلك تقديمه، وذلك كل مضمَر اتصل باسم منصوب أو مخفوض، فإنه يجوز تقديمه وتأخيره على المظهر؛ لأن النية فيه أن يكون مؤخراً. فإن اتصل باسم مرفوع لم يُجزّ تقديمه على الظاهر؛ لأنه لا ينوى به التأخير»^(٢)، ثم ضرب أمثلة معللاً حكم تقديم المضمَر باتصاله باسم مرفوع، أو مخفوض، أو منصوب.

والضابط الذي ذكره اللبلي أدق وأخصر من قول الزجاجي، لكن ظاهر كلامه لا يضيف له شيئاً، فقد أشار الزجاجي إلى أثر الرتبة والمعنى في حكم تقديم المضمَر على الظاهر.
ثم هو نفسه اعتمد في توضيح الشاهد المتعلق بهذه المسألة على ما يتصل به هذا المضمَر فقال عند قول الشاعر:

جَزَى رُبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ

جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ^(٣)

«الشاهد: تقديم المضمَر، وهو الهاء في (رُبُّهُ)، على الظاهر، وهو (عدي)، فهي راجعة إلى

(١) وشي الحل ٥٤٩ .

(٢) الجمل ١٧٢ .

(٣) البيت من الطويل، نُسب للنابعة، وهو في ديوانه ١٩١ ، والرواية فيه: «جَزَى اللَّهُ عَبَسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا».

(عدي)، وقد اتصلت بمرفوع، وهذا لا يجوز في الكلام...»^(١)، فنبه إلى اتصال المضممر بمرفوع على الرتبة المتقدمة.

• **تخطيط الزجاجي في تغليظه لرواية شاهد:** يعترض على الزجاجي تخطيطه رواية أحد

الشواهد، وقد وردت في بعض كتب الأخبار، فيقول: «وقد غلط الزجاجي في تخطيطه (عموا صباحا)؛ لأن هذا الشعر الذي أنكره وقع في خبر سد مأرب منسوباً لجذع بن سنان الغساني، في حكاية طويلة، زعم أنها جرت له مع الجن...»^(٢)، ثم أورد أول الشعر.

وقد قال الزجاجي: «وقد رأيتُ بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه (عموا صباحاً)، وهو غلط؛ لأن هذه الأبيات أنشدناها...»^(٣)، فذكر قصيدة البيت بإسناد روايته.

ومن الواضح استعجال الزجاجي في تخطيط الرواية الأخرى؛ إذ ليس اللبلي وحده من أخذ عليه هذا المأخذ؛ فقد سبقه ابن السيد، وابن بري، وغيرهما.^(٤)

✽ **ثانياً: مخالفة في المنهج؛ الأسلوب والترتيب ومنه:**

• **إدخال شاهد في غير بابه:** وهو كاستدلاله في باب (إن) بالبيت:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بِشَرٍّ فَأَسْجَحْ

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

وهذا البيت لا علاقة له بموضوع الباب، إنما أوردته لأن الشاعر نصب الحديد بالعطف على موضع (بالجبال) فأخذ عليه اللبلي بقوله: «ولم يأت هذا البيت في هذا الباب شاهداً على شيء

(١) وشي الحل ٥٤٧ .

(٢) وشي الحل ١٠٠٧ وينظر مثلاً: ٩٥٢، ٤٢٨، ٦١٠، ٦٤٦، ٦٨٠، ٦٦٦ .

(٣) الجمل ٣٨٠ .

(٤) ينظر: الحل ٣٩١، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ١٩/٢ .

يتعلق به إلا الاتفاق بالعطف على الموضع، ولو أورده في باب (كان) لكان أليق به»^(١).

وصدق أبو جعفر فالأنسب للبيت أن يكون من شواهد باب كان.

وكذلك يأخذ عليه تقديمه للشاهد:

يا ابنةَ عَمَّا لا تلومي واهجعي

عند بيان وجه الشاهد منه؛ وهو إبدال الياء ألفاً، وذلك كراهة الثقل في اجتماع الكسرة والياء، ولكثرة الاستعمال، قال اللَّبْلِي: «وسنستوفي الكلام - إن شاء الله تعالى - في الباب الذي يليه؛ لأن هذا البيت أحقُّ بالباب الثاني الذي يليه»^(٢)، فالزَّجَاجِي ذكر الشاهد في باب (إضافة المنادى إلى المتكلم)، واللَّبْلِي يرى أنه أنسب لباب (ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء).

وهو كما قال اللَّبْلِي؛ وذلك لأن المنادى هو الابنة وليس العم، فهو من الأسماء المضافة إلى أسماء مضافة إلى المتكلم، أي: من باب (ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء في النداء)، خاصة وأن الزجاجي قد ذكر فيه لغات (يابن أمّ ويابن عم)^(٣).

• **خلط التصنيف بين الأبواب المتشابهة:** وذلك في إدخال الزجاجي (فاعلة) و(فواعل) و(فاعلات) في باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، واللَّبْلِي يرى أنها من باب اسم الفاعل، فيقول: «وقول الزجاجي آخر الباب: و(فاعلة) و(فواعل) و(فاعلات) تعمل هذا العمل، ليست هذه من باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، بدليل أن فاعلة اسم فاعل، وفواعل جمعُ تأنيثه جمع تكسير، وفاعلات جمعُ تأنيثه جمع سلامة، فهذا الفصل من باب اسم الفاعل، لا من باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل»^(٤).

(١) وشي الحل ٢٧٦ .

(٢) وشي الحل ٦٩١ .

(٣) الجمل ٢١٦ .

(٤) وشي الحل ٤٧٧ وينظر مثلاً: ١٠٤٠ ، ١٢٠ ، ٨٨٤ .

وهو كما قال اللَّبْلِي؛ فَإِنَّ (فاعلة) و(فواعل) و(فاعلات) من باب اسم الفاعل، وعلى هذا تصنيف سيبويه إذ يقول: «ومما يجرى مجرى فاعل من أسماء الفاعلين (فواعل)، أجروه مجرى (فاعلة) حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه، كما فعلوا ذلك ب(فاعلين) و(فاعلات)»^(١).

الاستدراك على المصنّف ومنه:

• الاستدراك في جازم جواب الشرط: يقول اللَّبْلِي: «وأما قوله-أي الزجاجي-: (في أن الجواب مجزوم بأدوات الشرط) فمسامحة، وفيه بحث يطول، فإن الناس فيه على خمسة أقوال»^(٢)، وذكر اللَّبْلِي هذه الأقوال بإجمال، ثم أحال في تفصيلها إلى كتبه الأخرى.

• إسقاط بيت: ففي الشاهد:

جاريةٌ في درْعِها الفضْفَاضِ

أبيضُ من أختِ بني إِباضٍ^(٣)

يستدرك أبو جعفر اللَّبْلِي على الزجاجي بيتًا ساقطًا، بين البيتين، فيقول: «وأنشد ابن جني في كتاب الفسر بينهما بيتًا، وأنشدها هكذا:

جاريةٌ في درْعِها الفضْفَاضِ

تُقَطَّعُ الحديثُ بالإِمْضِ

أبيضُ من أختِ بني إِباضٍ

فعلى هذا أسقط الزجاجي بينهما بيتًا»^(٤).

(١) الكتاب ١٠٩ .

(٢) وشي الحلل ٨٤٦ .

(٣) البيتان من الرجز، منسوبان إلى رؤية بن العجاج، وهما في ملحقات ديوانه ١٧٦، وبينهما بيت كما نقل اللَّبْلِي عن ابن جني.

(٤) وشي الحلل ٤٩٤ .

• نسبة بيت: ففي بيتين من الشواهد ذكر أن الزجاجي نسبهما لعمر بن أبي ربيعة، ويستدرك بأتهما ليسا في شعره، ووجدهما في بعض نسخ كتاب الجمل منسوبة للمرار الفقعسي، يقول: «وقد طلبتهما في ديوان شعره، فلم أجدهما»^(١).

إلى غير ذلك من المواضع التي استدركها أبو جعفر اللبلي على الزجاجي^(٢).

المبحث الثاني: موقفه من شرح الجمل.

لقد اتخذ أبو جعفر موقفاً من شرح الجمل قبل تأليفه، ففي المقدمة بين أن من أسباب تأليفه لشرح الجمل مع كثرة التواليف فيه «أن مصنفيهما إنما ذكروا من تفاسيرها أبواباً، ولم يسفروا عن وجه مشكلاتها نقاباً، إلى أشياء أوردوها لا يحتاج في الشرح إليها، ولا تقوم ضرورة إلى الكلام عليها»^(٣)، ومن هنا فضل - كما يرى - تصنيفه على ما سواه، وتوالت الاعتراضات منه، والاستدراكات على مصنفي شروح الجمل السابقين عليه، فضلاً عن الموافقة لهم.

❖ موقفه من ابن هشام اللخمي السبتي:

الموافقة:

لقد جاء كتابا ابن هشام: (الفصول والجمل)، و(لحن العامة)، في أهم مصادر اللبلي، فقد تردد ذكر ابن هشام في ثمانية وستين موضعاً من الكتاب، واللبلي يوافق في معظم المواضع التي ينقلها منه، ويرتضي قوله،^(٤) غير بعض المواضع التي يقف فيها فيخالف أو يستدرك كما يلي.

(١) وشي الحل ٥٣٤ .

(٢) ينظر مثلاً: ٢٣٥ ، ٤٩٨ .

(٣) وشي الحل ٨١ .

(٤) ينظر مثلاً: وشي الحل ١٧١ ، ٣٣٥ ، ٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٤٢٤ ، ٤٣٧ وينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول في

البحث.

المخالفة:

• اعترضه عليه: كما في رأيه أن (راح) لا تأتي إلا فعل ناقص يقول: «قال ابن هشام:

(راح) لا تستعمل تامة، وإنما تستعمل ناقصة، محتاجة إلى اسم وخبر.

وقوله ليس بشيء؛ بل تستعمل تامة وناقصة كـ(كان) وأخواتها، قالوا: وقد قال امرؤ القيس:

وَرُحْنَا، وَرَاحَ الطَّرْفُ يَنْفُضُ رَأْسَهُ

مَتَى مَا تَرَقَّ الْعَيْنُ فِيهِ تَسْقَلُ^(١)

فاستعملها تامة وناقصة^(٢)، فالتامة قوله: (ورحنا) والضمير المتصل بها هو الفاعل،

والناقصة الثانية و(الطرف) اسمها، و(ينفض) الخبر.

وإذا رجعنا إلى قول ابن هشام نجده كما نقل عنه اللبلي، فقد قال في (الفصول والجمال):

«و(راح) من أخوات (كان)، ترفع الاسم وتنصب الخبر، ولا تستعمل تامة، وإنما تستعمل ناقصة داخلية على جملة^(٣)».

رأي ابن هشام في نقص (راح) وعدم تمامها، مخالف لرأي ابن مالك^(٤)، إذ يرى أن (راح)

لا تأتي إلا تامة، والشواهد تنقض كلا الرأيين، فهي تجيء تامة وناقصة، كما أشار اللبلي، وكذلك الرضي^(٥) في الرد على ابن مالك، وغيرهما.

وفي موضع آخر يرد قول ابن هشام أن (ليس) لا تنفي الماضي، وإنما تنفي المضارع، فيقول:

«و(ليس) لا تنفي ماضياً، وإنما تنفي المضارع، كذا قال ابن هشام، ونسي قولهم: ليس خلق الله مثله، وليس قالها زيد^(٦)».

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس ٢٣ والرواية فيه: «تَسْقَلُ».

(٢) وشي الحلل ٤٢١ .

(٣) ٣٢٥ .

(٤) ينظر: التسهيل ٥٤ .

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٦/٤ .

(٦) وشي الحلل ٤٠٨ .

وابن هشام بعد أن ذكر قول الشاعر:

بدا لي أيّ لست مدرك ما مضى

ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً^(١)

بيّن أن وجه الاستشهاد في الشاهد هو إضافة اسم الفاعل المُعْمَل قال: «والدليل على أنه مُعْمَل أنه خبر (ليس)، و(ليس) لا تنفي ماضياً، وإنما تنفي المضارع»^(٢)، ثم أكمل بالاستدلال على إعماله بأنه معطوف عليه اسم فاعل بمعنى الاستقبال.

إذن فاللّبيّ أورد رأي ابن هشام كما هو، ثم نفى اختصاص (ليس) بنفي المضارع، مستدلاً بما جاء عن العرب وشمع منهم.

• تعقبه: في النقل وذلك في مثل الشاهد:

أمرتك الخير، فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَبٍ^(٣)

تعقب رأيه في تحسين حذف حرف الجر والنصب في (أمرتك الخير)؛ لأن (الخبر) مصدر، يصلح (أن) والفعل في موضعه، و(أن) تحذف معها حروف الجر كثيراً.

يقول اللّبي: «وما قاله ابن هشام هو كلام الأستاذ أبي عبد الله بن أبي العافية، وما قاله ابن أبي العافية هو كلام أبي الحجاج الأعمى في كتابه شرح أبيات سيبويه، نقله منه بلفظه، من غير أن يُغيّر منه حرفاً واحداً»^(٤)، ثم هو يشير فيما بعد إلى فساد هذا الرأي الذي ارتضياه.

وكذلك يشير في موطن آخر إلى نقله، فيقول: «قال الأعمى في شرح أبيات الكتاب -ومن ثمّ نقله ابن هشام-...»^(٥).

(١) البيت من الطويل، وهو في شرح ديوان زهير للأعلم ٨٧ .

(٢) الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل ٣١٩ .

(٣) البيت من البسيط، وهو في شعر عمرو بن معدي كرب ٦٣ .

(٤) وشي الحلل ١٦٤ وينظر: الفصول والجمل ٢٤٠ ، تحصيل عين الذهب ٧٢ .

(٥) وشي الحلل ١٧٨ وينظر: الفصول والجمل ٢٤٤ ، تحصيل عين الذهب ١٠٦ .

وكذلك يتعقبه في اختلاف آرائه، وتنظيره عن تطبيقه، كما في الشاهد:

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ

يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

يذكر اللَّبْلِي في تخريجه أن النحويين أجازوا فيه عدة أوجه؛ منها أن يُقَدَّر في إضافة المصدر (المزاج) الانفصال، «وهذا الوجه ذكره ابن هشام، وقد حكيناه عنه في الكلام على:

... .. معاقِدَ الأُزْرِ

أنه قال: أجمع النحويون على أن إضافة المصادر والمواضع محضة، لا يُنَوَّى بها الانفصال، وقال هنا: إنه يُنَوَّى بإضافة المزاج الانفصال»^(١).

فابن هشام في موضع سابق رفض أن ينوى بإضافة (معاقِد) الانفصال؛ لأنه إما أن يكون موضعاً أو مصدرًا، وقد أجمع النحويون على أن إضافتها محضة.

ثم يخرج ابن هشام الشاهد التالي بأن يُقَدَّر في إضافة المصدر الانفصال، فكان تعقُّب أبي جعفر له في محله، واختلاف رأيه في التالي عن الإجماع الذي أشار إليه في الأول؛ تناقض.

الاستدراك: وذلك في بعض المواطن منها:

في رواية سيبويه (الفارجي)^(٢) للشاهد:

الفارجو باب الأمير المَبْهُمِ^(٣)

ينقل اللَّبْلِي تحويز ابن هشام النصب والجر للفظ (الفارجي)؛ لأن ما قبله مجهول، فيقول: «قال ابن هشام: يحتمل أن يكون منصوبًا جاريًا على ما قبله، ويحتمل أن يكون مخفوضًا، قال: ولا يُقْطَع -على الصحيح- إلا بمعرفة ما قبله.

(١) وشي الحلل ٢١٢ وينظر: الفصول والجمال ٢٢٦ ، ٢٥٥ .

(٢) ينظر: الكتاب ١٨٥/١ .

(٣) البيت نُسِبَ لرؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوانه، وهو في شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٢٦٤/١ ، الحلل في شرح أبيات الجمل ١٢١ ، شرح الجمل لابن خروف ٥٤٣/١ .

قال أحمد [اللُّبْلِي]: هذا الاحتمال قد زال، هو منصوب، وليس مخفوضاً؛ لأن قبله:

الضاربو بالسيفِ كلَّ غَشْمَشِمِ

وانتصابه على المدح»^(١)، وعادة الاثنين ابن هشام واللُّبْلِي العناية بما يرتبط بنص الشاهد.

وكذلك ينقل قول ابن هشام أن عمِدَ يعمَد بالكسر للماضي والفتح للمستقبل إذا كان بمعنى الشدة، وعمَدَ يعمَد بالفتح للماضي والكسر للمستقبل، إذا كان بمعنى القصد.

ثم يقول: «ما ذكره ابن هشام من أن (يعمَد) إذا كان بمعنى (يقصد) فهو بالفتح فقط، هو المشهور، وحكى المطرّز عن ثعلب أنه يُقال: عمَدْتُ للشيء، وعمَدْتُ بفتح الميم وكسرها: إذا قصدت إليه»^(٢).

وفي موضع آخر ينقل قول ابن هشام أن الشاهد مما استشهد به سيبويه في موضعين من كتابه ذكرهما، فيستدرك عليه اللُّبْلِي موضعاً ثالثاً جاء فيه الشاهد عند سيبويه^(٣).

هذه وغير ذلك من المواضع اتضح فيها طول المناقشة بين اللُّبْلِي وشيخه ابن هشام، إلى جانب المتابعة له والتقدير لعلمه.^(٤)

❖ موقفه من ابن سيده:

الموافقة:

لقد وافق اللُّبْلِي ابن سيده في أغلب المواضع التي جاء فيها ذكره^(٥)، وهي ثمانية وستون

(١) وشي الحلل ٤٤٨-٤٤٩ وينظر: الفصول والجمل ٣٣٣، وقيل عن هذا البيت الذي استدركه اللُّبْلِي، بأنه ليس بيتاً من

الرجز، إنما شطر من الكامل. ينظر: مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف ١٢٤.

(٢) وشي الحلل ٥٣٧ وينظر: الفصول والجمل ١٢٥، لم أقف في المطبوع على كامل قول ابن هشام.

(٣) ينظر: وشي الحلل ١١٩-١٢٠، الفصول والجمل ١١٠.

(٤) ينظر مثلاً: ٩٠، ١٠٨، ١٣٥، ١٥٤، ١٦٤، ١٧٨، ٢٦٦، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٤٨، ٤٧٢، ٤٧٩، ٥١٠،

٥٣٧، ٥٤٤، ٥٦٤، ٦٤٣، ٦٧٨، ٨٥٨.

(٥) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٩٥، ٢٠٧، ٢٣٨، ٣٠١، ٣٤٠، ٤٣٧ وينظر: المبحث الأول من الفصل الأول في

المبحث.

موضعاً، نقل فيها من شرحه لأبيات الجمل، وكتابه (المخصص)، و(المحكم)، كما أنه لا يكتفي بالموافقة والمتابعة له بل يتعدى ذلك إلى الإجابة عنه في بعض المواضع وذلك في مثل نسبته لأحد الشواهد، نقل عنه: «ف قيل: هو لعلقمة بن عبدة، قاله ابن سيده، وردَّ عليه ذلك الأعلَم، وقال: هذا وهم، بل البيت مجهول، لا يُعرف قائله، قال: وإنما حمله على نسبته لعلقمة اتفاق العروض والقافية»^(١).

فيجيب اللَّبلي عن ابن سيده، ويرد على قول الأعلَم^(٢)، بقوله: «هذا تحاملٌ من الأعلَم على ابن سيده، ووهم فيه، وقد نسبته إلى علقمة غير واحد من المتقدمين كقطرب، ومن المتأخرين كثير»^(٣)، وذكر منهم خازم بن مُجَّد بن خازم القرطبي، وابن السيد^(٤)، وابن هشام^(٥)، كما أن ابن السيرافي^(٦) وابن السيد، قد نسباه إلى شاعرين آخرين، فالبيت إن كان مجهولاً عنده، فهو منسوب عند غيره. وبعد كل ما ذكره اللَّبلي واستقصاه يتبين «أنَّ الأعلَم هو الذي وهِم»^(٧)، رحمهم الله أجمعين.

المخالفة:

• اعترضه عليه: ومنه في قول الشاعر:

لاحقٌ بطنٍ بقرًا سمين^(٨)

«وقال ابن سيده: أراد الشاعر: لاحقٌ بطنُهُ، مثل حسن وجهه، فحُذف الضمير للعلم به»^(٩).

(١) وشي الحلل ٢٣٠-٢٣١ وينظر: شرح أبيات الجمل لابن سيده ١٣٥ .

(٢) لم أقف على رد الأعلَم على ابن سيده في النكت، ونُسب البيت في إحدى نسخ (التحصيل) لعلقمة. ينظر: ٥٩٠ .

(٣) وشي الحلل ٢٣١ .

(٤) ينظر: الحلل ٥٤ .

(٥) ينظر: الفصول والجمل ٥٤ ، ١٠٧ ، ٢٦٢ .

(٦) ينظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ٢٠٧ .

(٧) وشي الحلل ٢٣٢ .

(٨) البيت من الرجز المشطور، نُسب لحميد الأرقط وهو في شرح أبيات سيويوه للنحاس ٦٣ ، شرح أبيات سيويوه لابن

السيرافي ١٢١/١ ، تحصيل عين الذهب ١٦٣ .

(٩) وشي الحلل ٤٨٩ .

فيقول أبو جعفر معترضاً: «وما قاله من حذف الضمير غير سديد؛ لأن حذف الضمير في هذا الباب قبيح-باب الصفة المشبهة-؛ بدليل أن أصل الحذف للرباط وإنما هو للصلة لا للصفة»^(١).

وقد جاء في (شرح أبيات الجمل): «وأراد: (لاحقُ بطنه) مثلُ (حسنُ وجهه)، وإنما حذف الضمير؛ لأنه قد عُلِمَ أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه»^(٢).

وهنا يظهر عناية اللَّبلي -رحمه الله- في تقدير المحذوف بما يناسب الصنعة والمعنى، فقدّر في المضاف إليه (بطن) التعريف بأل، وليس الضمير، فقاسه على قول: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ، وكان الأصل: (حسنِ الوجه)، فحذفت الألف واللام؛ لأنه قد عُلِمَ أنه لا يريد إلا بطن الموصوف.

وكذلك في موطن آخر عند الشاهد:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا

أو عبدَ ربِّ أخا عَوْنٍ بنِ مَخْرَاقٍ؟^(٣)

يعترض اللَّبلي على ابن سيده في استدلاله على أن اسم الفاعل في الشاهد للاستقبال ب(هل) وأنها لا تقتضي إلا الاستقبال، يقول: «فزعم ابن سيده أنه للاستقبال، واستدل على ذلك ب(هل) من قوله: (هل أنت؟)، وقال: إن (هل) لا تقتضي إلا الاستقبال؛ إذ فعل الاستفهام كله آتٍ.

وقوله هذا ليس بشيء؛ لأن (هل) قد يأتي بعدها الماضي والمستقبل، قال الله -تعالى-: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾، فقوله: (وجدتم) فعل ماضٍ، قال الشاعر -وهو زهير بن أبي سلمى-:

فَمَنْ مَبْلَغُ الْأَحْلَافِ عَنِّي رِسَالَةٌ

(١) وشي الحلل ٤٨٩-٤٩٠ .

(٢) ٢٠٤ .

(٣) البيت من البسيط، نُسب إلى تَائِبُ شَرًّا، وهو في ملحقات ديوانه ٢٤٥ .

وَذُبَّانَ؟ هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مُقْسَمٍ؟

فقوله: (أقسمتم) فعل ماضٍ، ومن كلام العرب: هل قَدِمَ زيدٌ أمسٍ؟، فهذا كله ماضٍ»^(١).

وإذا رجعنا إلى (شرح أبيات الجمل) وجدنا ابن سيده - كما قال اللبلي - يشير إلى أن معنى (باعث): مُوقِظٌ، فكأنه قيل: هل أنت تُوقِظ؟ ثم يقول: «ولا يُتَوَهَّمُ في هذا الفعل إلا الاستقبال؛ لأن (هل) لا تقتضي إلا ذلك؛ إذ فعل الاستفهام كله آتٍ»^(٢)، ثم يقول في نصب (عبد ربِّ) المعطوف على موضع معمول اسم الفاعل: «ولا يجوز أن تُضمَرُ ها هنا إلا الفعل المستقبل؛ لأنه مستفهمٌ عنه بدليل قوله: (هل)»^(٣).

فما استدل به ابن سيده على أن اسم الفاعل (باعث) للاستقبال نقضه اللبلي؛ ف(هل) لا يختص الاستفهام بما بزمان، فقد جاء في الآي الحكيم، والشعر والنثر، ما يدل على عدم اختصاصها بالاستقبال، لذا يبقى احتمال اسم الفاعل (باعث) للاستقبال والحال والمضي عند اللبلي^(٤).

والظاهر كما قال أبو جعفر، فقد فَقَدَ البيتُ التوثيق لقائله، والمقام والسياق الذي جاء فيه، مما أثّر في تحليله اللغوي، كما في معنى: (باعث، دينار)^(٥) وكذلك يظهر أثر انقطاع البيت على المستوى الإعرابي، فلا يجزم اللبلي بزمان اسم الفاعل فهو محتملٌ، إذ لا دليل على أحد الأزمنة.

• **تخطئته:** منها تخطئة نقله رأي يونس فيقول: «وأما ما حكاه ابن سيده في شرحه عن

يونس أن نصب (وحده) عنده على الحال، فهو ليس بمذهبٍ ليونس، وقد ذكر سيبويه ما ذكرناه عن يونس، قال في (باب ما ينتصب لأنه حال وقع فيه الأمر وهو اسم): وزعم يونس أن (وحده)

(١) وشي الحل ٤٢٩-٤٣٠ .

(٢) شرح أبيات الجمل لابن سيده ١٨٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ينظر: وشي الحل ٤٣٠ .

(٥) ينظر: وشي الحل ٤٢٥ ، شرح أبيات الجمل لابن سيده ١٨٦ ، الفصول والجمل ٣٢٨ .

بمنزلة (عنده)»^(١)، وإذا رجعنا إلى (شرح أبيات الجمل) وجدنا ابن سيده يقول: «وحددي: مصدرٌ... وجعله يونس حالاً، بمعنى قولك منفرداً، وإن كان معرفة؛ لأنه قد يجيء من المعرفة ما يكون حالاً، وهو نادر»^(٢)، ومصدرنا كتاب سيبويه لقول يونس إذ جاء فيه: «وزعم يونس أن (وحده) بمنزلة (عنده)، وأن خمستهم والجماء الغفير وقضهم كقولك: جميعاً وعامة، وكذلك طراً وقاطبة بمنزلة وحده، وجعل المضاف بمنزلة كلمته فاهُ إلى في»^(٣).

فإذن مذهب يونس في (وحده) النصب على الظرف كما قال اللبلي.^(٤)

وقد أشار ابن يعيش إلى أن ليونس رأيين أحدهما النصب على الظرفية، والثاني على الحال، فقال: «وقال يونس: إذا قلت: مررت به وحده فهو بمنزلة مَوْحِداً أو منفرداً وتجعله للممرور به، وليونس فيه قول آخر أن وحده معناه على حياله، و(على حياله) في موضع الظرف، وإذا كان الظرف صفة أو حالاً قُدِّرَ فيه مُستَقَرٌّ ناصبٌ للظرف ومُستَقَرٌّ هو الأول»^(٥)، وقوله هذا أخذه من تفسير السيرافي إذ قال في (شرح كتاب سيبويه): «...ومعنى ذلك أن يونس يجعل (وحده) إذا قلت: (مررتُ به وحده) بمنزلة متوَحِّداً ومنفرداً، ويجعل الممرور به. وكذلك إذا قلت: لقيته وحده جعلت (وحده) بمعنى منفرداً وجعلته الملقَّبَ..... قال يونس: (مررتُ به وحده)، معناه على حياله في موضع الظرف، وإذا كان الظرف صفة أو حالاً قُدِّرَ فيه مُستَقَرٌّ ناصبٌ للظرف، ومُستَقَرٌّ هو الأول»^(٦).

إلى غير ذلك من تخطئة اللبلي لابن سيده في بعض ما وهم فيه؛ كنسبته للأبيات، أو مناسبتها، أو معانيها اللغوية.

(١) وشي الحلل ١٨٩ .

(٢) شرح أبيات الجمل ١٢١-١٢٢ .

(٣) الكتاب ٣٧٧/١ .

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٥٤/٥ ، الفصول والجمل ٢٤٦ ، الارتشاف ١٥٦٧/٣ .

(٥) شرح المفصل ١٥٤/٢ .

(٦) ١٥٤/٥ وينظر: الأصول ١٦٦/١ .

الاستدراك: ففي البيت:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ؟

وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بِيَدَاءِ سَمَلَقُ؟^(١)

الشاهد فيه: رفع (ينطق) على القطع، وهو كمسألة: (ما تأتينا، فتحدّثنا).

وقد نقل هنا اللَّبْلِيّ تبين ابن سيده وجه القطع من جهة المعنى، في قوله: «لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال»^(٢)، ثم استدرك عليه أبو جعفر من جهة اللفظ، فقال: «قلت: لو جعله سبباً له لكان الثاني جواباً منصوباً، ولكنّ القوافي مرفوعة»^(٣).

وابن سيده قال في (شرح أبيات الجمل): «ورفع ينطق على القطع ممّا قبله، وجعله خبر مبتدأ مضمّر بتقدير: (فهو ينطق على كل حال)، ولم يجعل الأول سبباً للآخر، فيكون جواباً له منصوباً، ولا يحتاج إلى الإقواء هنا؛ لأنه ليس هنالك علة يحتمل لها الإقواء»^(٤).

فقد بيّن ابن سيده كما نرى الإعراب كله فذكر سبب القطع، وأشار إلى أن الشاعر لا يحتاج أن يُخلف حركة الروي، وإن كان النصب جائز. إذن فلا يحتاج قول ابن سيده الاستدراك عليه.

إلى غير ذلك من المواضع التي تبين موقفه من ابن سيده.^(٥)

❖ موقفه من ابن السيد:

الموافقة:

لقد وافق اللَّبْلِيّ ابن السيد في جُلِّ المواضع التي جاء فيها ذكره^(٦)، وذكر كتبه (الحلل في

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان جميل بثينة ٣٣ .

(٢) وشي الحل ٧٩٥ .

(٣) وشي الحل ٧٩٦ .

(٤) ٣٦١ .

(٥) وينظر مثلاً: ١٩٦ ، ٢٩٨ ، ٤٠٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٩ ، ٤٦٣ ، ٤٨٨ ، ٦٩٦ ، ٧٤٧ ، ٩٠١ ، ٩١٧ ، ٩٤٦ ،

١٠٣٥ ، ١٠٤٧ .

(٦) ينظر مثلاً: وشي الحل ١٦٨ ، ٢١٨ ، ٢٣٢ ، ٢٤٩ ، ٢٦٠ ، ٢٩٨ وينظر: المبحث الأول من الفصل الأول في البحث.

شرح أبيات الجمل) و(المسائل)، و(الطرر في شرح الكامل)، و(الاقتضاب)، وهي ثمانية وخمسون موضوعًا، غير أنه خالفه واستدرك عليه في مواضع معدودة كما يلي.

المخالفة:

• **اعتراضه عليه:** كما في معنى (عَوْض) في أحد الشواهد، قال: «وقال ابن السيد: عَوْض: صنم كان لبكر بن وائل، فأقسم به»^(١)، فيعترض اللَّبلي عليه بقوله: «ولو كان ما قاله صحيحًا لظهر معه أداة من أدوات القسم في موضع ما، فيقال فيه: وَعَوْض، وبعَوْض، كما يقولون: وَاللاتِ وباللاتِ، ولم يُسمع ذلك في عَوْض، فبطلَ قوله»^(٢).

ولقد أخذ على ابن السيد هذا المأخذ بعض النحويين كالبغدادي، ورد قوله ومَنْ تبعه^(٣).

• **تعقبه:** ومنه في اختلاف أقواله في كتبه، كما في نسبة أحد الشواهد، يقول اللَّبلي: «هذا البيت من قصيدة لجريز بن الخطفى يهجو بها الأخطل، وكذا قال ابن السيد في شرح الأبيات، وقال في شرح كتاب الكامل للمبرد: إن جريزا يرثي بهذه القصيدة محبوبته»^(٤).

الاستدراك:

• ومنه في ذكره عدد من اسمه المَرَّار من الشعراء، وأنهم اثنان، فيقول بعد أن أورد قول ابن السيد: «كذا قال ابن السيد: إنهما مَرَّاران فقط، وذكر أبو عبيد البكري في كتابه اللآلي أن المَرَّارين من الشعراء سبعة: المَرَّار بن سعيد الفقعسي، والمَرَّار العدوي - وهما اللذان ذكرناهما عن ابن السيد - ، والمَرَّار العجلي، والمَرَّار الطائي، والمَرَّار الشيباني، والمَرَّار الكلبي، والمَرَّار الحرشي»^(٥).

(١) وشي الخلل ٣٩٥ وينظر: الخلل ١٠٥ .

(٢) وشي الخلل ٣٩٥ .

(٣) ينظر: خزانة الأدب ١٤٠-١٤٤ .

(٤) وشي الخلل ٥٠٥ وينظر: الخلل ١٤٠ .

(٥) وشي الخلل ٥٣٥ وينظر: الخلل ١٥٢ .

هذه بعض المواضع التي تبين موقفه من ابن السيد، وله في الكتاب الكثير من هذا القبيل.^(١)

❖ موقفه من الأعلام:

الموافقة:

الأعلام من أهم مصادر أبي جعفر اللبلي، فقد نقل من عدة كتب له، وهي: (شرح أبيات سيويه)، و(شرح أبيات الجمل)، و(النكت على كتاب سيويه)، و(شرح الأشعار الستة)، في تسعة وستين موضعاً، وافقه في معظمها^(٢).

المخالفة:

• رد قوله: وذلك في مثل معنى أحد الأبيات، قال: «وما ذكره الأعلام في معناه من أن الراجز أراد: خذ هذا بدم هذا، وأسِرْ هذا بهذا، ليس بشيء، وإنما معناه - كما قلناه - في وصف الإبل، أنه شبه تراحمها بقوم شيوخ في لجة وشرّ، يدفع بعضهم بعضاً، ولم يُرد أن بعضهم قتل بعضاً، ولا أسره، بدليل الأبيات التي أنشدنا قبله»^(٣).

الاستدراك: وذلك في مثل قول اللبلي بعد أن نسب الشاهد لقائله: «وقال الأعلام في شرح أبيات الجمل: لم يذكر أحدٌ قائل هذا البيت. قلت: قد نسبته عن الثقات»^(٤).

(١) ينظر مثلاً: ١٣٥، ٢٦١، ٣٦١، ٤٦٢، ٥٧٨، ٨٤٠.

(٢) ينظر مثلاً: وشي الحلل ١٣٢، ١٤١، ١٧١، ٢١٨، ٢٨٨، ٣٣٤ وينظر: المبحث الأول من الفصل الأول في البحث.

(٣) وشي الحلل ٧٠٥، تحصيل عين الذهب ٣٣٢.

(٤) وشي الحلل ٩٦٠، لم ينسب الأعلام الرجز في كتابيه: التحصيل ٢٢٠، والنكت ٥١٩/١.

وفي موضع آخر ينقل قول الأعلام في إعراب أحد الشواهد، فيقول: «قال الأعلام: ويجوز أن يكون نعتًا لما قبله.

قال أحمد: ما قبله بين أنه ليس ينعت به»^(١)، ثم استدرك عليه بالأبيات السابقة للشاهد، مبينًا أنه ليس فيها ما يصلح أن تكون الكلمة المعربة نعتًا له.

هذه أبرز مواقفه من الأعلام^(٢)، وغيره من شراح الجمل، إلى جانب مواقف يسيرة لشراح آخرين؛ كابن خروف^(٣)، وابن عطايا المصري^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وأيضًا بعض المواقف اتجاه نحويين آخرين غير شراح الجمل كسيبويه^(٦)، والكسائي^(٧)، والمبرد^(٨)، وابن السيرافي^(٩)، وابن خالويه^(١٠)، والفارسي^(١١)، وأبي الحسن الرُّبَيعيُّ الزُّهري^(١٢)، وخازم بن مُحمَّد بن خازم^(١٣)، وعاصم بن أيوب البطلبيوسي^(١٤)، والزَّمخشرى^(١٥)، ومسعود الدولة المصري^(١٦).

(١) وشي الحلل ٤٤٣ ، قول الأعلام في كتابه (تحصيل عين الذهب): «الشاهد فيه حذف النون من (الحافظين) استخفافًا

لطول الاسم، ونصب ما بعده على نية إثبات النون، ولو خُفِض على حذف النون للإضافة لجاز.

وصف أنهم يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ويحمونها من عدوهم...». ١٥٥ ، وينظر: النكت ٤٠٦/١ .

(٢) ينظر مثلاً: ١٦٦ ، ٢٣١ ، ٤٢٧ ، ٤٨٨ ، ٨٣٢ ، ٩١٧ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ١٠٧ ، ٣٩٦ ، ٤٥٥ ، ٦٣١ ، ٩٠٩ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٤٢٤ ، ٧١٥ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٧٥٤ ، والفصل الثالث من هذا البحث في المسائل النحوية مسألة: تقديم الوصف بالجملة على

=المفرد، والفصل السادس في مبحث أثره فيمن بعده.

(٦) ينظر: وشي الحلل ١١٢ ، ٢٨٣ ، ٣٣٤ ، ٣٥٥ ، ٤٠٥ ، ٤٦٨ ، ٤٧٧ ، ٩٥٢ .

(٧) ينظر: وشي الحلل ٥٨٣ .

(٨) ينظر: وشي الحلل ٢٨٣ ، ٣٣٤ .

(٩) ينظر: وشي الحلل ٤٣٨ .

(١٠) ينظر: وشي الحلل ١٣٣ .

(١١) ينظر: وشي الحلل ٥٧٣ .

(١٢) ينظر: وشي الحلل ٥١٢ .

(١٣) ينظر: وشي الحلل ٥٠٠ ، ٨٦٠ .

(١٤) ينظر: وشي الحلل ٦٢٣ .

(١٥) ينظر: وشي الحلل ٩٧ ، ١٦٠ .

(١٦) ينظر: وشي الحلل ٥١٧ .

المبحث الثالث: اجتهادات اللبلي.

أولاً: اجتهاده في تفسير كلام سيبويه:

✽ إعراب (حبذا):

يرى اللبلي أن سيبويه لم يُحدد رافعاً لـ(حبذا)، فلقد اكتفى بذكر أنه اسم مرفوع، أمّا تفسير بعض النحويين المتأخرين كابن هشام وغيره، ونسبتهم الرفع على الابتداء لسيبويه؛ فيراه لا يوافق قول سيبويه نفسه في كتابه؛ فهو يقول: «وزعم الخليل -رحمه الله- أن (حبذا) بمنزلة حَبَّ الشيء، ولكن (ذا) و(حَبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع»^(١).

فلا يُفسر قوله على هذا الوجه، أي الرفع على الابتداء، فهو لم يُصرّح بأن (حبذا) مبتدأ كما قالوا، ولا عيّّن له إعراباً، بل اكتفى بقوله: «وهو اسم مرفوع، ولم يُعيّن له رافعاً، لا ابتداءً ولا غيره»^(٢).

ولقد اختلف النحويون في تفسير كلام سيبويه والخليل في (حبذا)، فمنهم من عزا إليهما - كما قال اللبلي - التركيب والرفع على الابتداء كالسيراقي، وابن هشام اللخمي، والأعلم، ومنهم من عزا إلى سيبويه عدم التركيب في (حبذا)؛ فـ(حَبَّ) فعل ماضٍ، و(ذا) فاعله، والجملة في محل رفع، خبرٌ للاسم الذي يليها، كابن خروف، وابن مالك.

أمّا اللبلي فالواضح أنه في تفسيره لكلام سيبويه ينسب له التركيب والرفع، فهو اسم واحد ومرفوع، ثم يقف عند ذلك، فقد يكون الرفع عنده على الابتداء أو الخبر، وليس شرطاً أن يكون مرفوعاً بالابتداء، كما يقول ابن عصفور: «ومن جعل حبذا كله اسماً واحداً كان حبذا عنده من باب المبتدأ والخبر، فيجوز عنده أن يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره أو عكسه، وكأنه قال: الممدوح زيد»^(٣).

(١) الكتاب ١٨٠/٢ .

(٢) وشي الحلل ٥١١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١ وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيراقي طبعة دار الكتب العلمية ١٢/٣ ، النكت للأعلم

❖ وقوع المعارف أحوالاً:

وذلك مثل (وحد)، ينقل اللَّبلي قول سيبويه بعد أن بيّن أن (وحد) مصدر في موضع نصب على الحال، فقال: «هذا مذهب سيبويه، والخليل؛ في نصب (وحده)، وقد نصّ على ذلك سيبويه في (باب ما جُعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه)، ف(هو وحده) من الأسماء المعارف التي وقعت أحوالاً»^(١).

ثم هو يرى أن سيبويه اختصر الواسطة؛ فهو يريد أن الأحوال هي الأفعال التي وقعت المصادر موقعها، فقد أُقيمت المصادر مقام الأفعال، وأقيمت الأفعال مقام الأحوال، فاختصر بأن المصدر قام مقام الحال.

فقوله لا يُنافي قول النحويين، لكنه ذهب مذهب الاختصار، فقول الفارسي: «إن هذه الأشياء ليست أحوالاً، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه»^(٢)، يؤكد اللَّبلي أنه: «يمكن أن يُرجع كلام أبي علي إلى كلام سيبويه، وذلك أن المصدر قد أُقيم مقام الفعل، والفعل قام مقام الحال، فلما أُقيم مقام ما أُقيم مقام الحال؛ اختصر سيبويه الواسطة، فقال: إن المصدر أُقيم مقام الحال وهو يريد بالواسطة، فاختصره، فيكون كلام أبي علي كالشرح لكلام سيبويه»^(٣). ومن هنا يلحظ بجلاء بروز شخصية اللَّبلي النقدية، في تفسير وتوجيه كلام سيبويه والتوفيق بين قوله والقول الذي يختاره، مانعاً الاعتراض على سيبويه، مبرراً له بالاختصار.

ثانياً: اجتهاده في مسائل لغوية مختلفة:

❖ تأكيد الفعل بالمصدر ضرورة شعرية:

الفعل إذا أُكِّد بالمصدر امتنع عن المجاز عند النحويين؛ لكن اللَّبلي يرى جواز تأكيد الفعل

= ١٤١/٢ ، شرح الجمل لابن خروف ٥٩٩/٢ ، شرح التسهيل ٢٣/٣ ، التذيل والتكميل ١٠/١٥٤ ، ارتشاف الضرب ٢٠٥٩/٤ .

(١) وشي الحلل ١٨٧ .

(٢) وشي الحلل ١٨٨ ، الإيضاح ١٧٢ .

(٣) وشي الحلل ١٨٨ وينظر: الكتاب ٣٧٣/١ ، شرح كتاب سيبويه ١٥٠/٥ وينظر مثلاً: ٤٢٧ ، ٤٥٦ .

المجازي بالمصدر، وذلك في الشعر خاصة؛ لتأدية معنى خاص، مثل قول الشاعر:

بكى الخَزُّ من رَوْحٍ وَأَنكَرَ جِلْدَهُ

وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُذَامِ الْمَطَارِفِ^(١)

فأكَّد الفعل (عَجَّتْ) بالمصدر الذي هو (العَجِيجُ)، والفعل هنا مجازي، ف«هذه طريقة شعرية، أرادت أن تُقيم المجاز مُقام الحقيقة؛ مبالغة في الهجو»^(٢).

وأشار اللَّبلي لكلام فاسد لابن هشام السبتي في تخريج البيت، والذي يظهر أن ابن هشام حاول إخراج عجيج واستغاثة الخَز على وجه الحقيقة، وصرفه عن المجاز، في حين أن اللَّبلي صرف القاعدة للمعنى، بل لم يقل إنها (ضرورة شعرية)، إنما (طريقة شعرية) جاءت مبالغة في الغرض، فالقاعدة النحوية التي خصَّت هذا الموضع بالفعل الحقيقي، جعلت من طريقة هذا الشاعر وخروجه عن القاعدة مزية امتاز به أسلوبه لتأكيد غرضه، وهذه لفظة بلاغية نحوية من اللَّبلي.^(٣)

❖ الاسم المنصوب بعد (حَبْدًا):

الاسم المنصوب بعد حَبْدًا إما أن يكون مشتقًا فينتصب على الحال، أو يكون جامدًا فينتصب على التمييز، ويرجح اللَّبلي نصبه على التمييز مشتقًا أو جامدًا؛ فهو إضافة على أنه تدخل عليه (مِنْ) ولا تصلح في الحال، يترجح أيضًا من جهة المعنى، ف(حَبْدًا) للمدح؛ فإن جاء بعده حال، فقد حُص المدح بهذه الحال، يزول بزوالها، أما التمييز فهو أمدح وأبلغ؛ لأن المدح فيه لا يختص بزمن، ولا بحال دون حال، فإذا قلت: «حَبْدًا زيدٌ رجلًا، فقد عمَّمت مدحه؛ لأنك ربطته بكونه رجلًا، وكونه رجلًا أمرٌ ثابتٌ له، فكان المدح ثابتًا»^(٤)، في حين «أنك إذا قلت: حَبْدًا زيدٌ راكبًا، فقد قيَّدت المدح بزمن ركوبه»^(٥)، فالحال مؤقتة والتمييز غير مؤقت.

(١) البيت من الطويل، نُسب لخميدة بنت النعمان، وهو في شرح أبيات سيويه للنحاس ١٧٧، تحصيل عين الذهب ٤٥٩، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٢، معجم الأدباء ٣/ ١٢٢٧.

(٢) وشي الحلل ٨٥٨.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٨٥٧-٨٥٨.

(٤) وشي الحلل ٥١٤.

(٥) وشي الحلل ٥١٤.

ومما سبق يلحظ اجتهاد اللبلي، واعتناؤه بتبيين المعنى الوظيفي النحوي، والاعتماد عليه بالترجيح.

❖ مسألة وجوب حذف الخبر:

يعمم كثير من النحويين في القول عن المبتدآت التي معناها القسم ك(يمين الله، وأمين الله، وأمانة الله، ولعمرك، عهد الله، وميثاق) بأنها مبتدآت مضمرة أخبارها؛ للعلم بمعناها.

ومثاله قول الفارسي: «وإنما أقسم بالجملة التي هي من المبتدأ والخبر، كما أقسم بالجملة التي هي من الفعل والفاعل؛ لأن الجمل هذان قسمها، وحذف من كلا الجملتين لدلالة ما بقي منها على ما حذف، فأما التي من الفاعل والفعل فحذفت بأسرها، وأما التي من المبتدأ فحذف بعضها نفسها، إلا أن الذي يشتمل عليهما أن الذي أبقى منهما دال على ما حذف منهما»^(١).

ويرى اللبلي ضرورة التفصيل في المسألة، فصحيح أن الأسماء المرتفعة على الابتداء في القسم ملتزم عند العرب إضمار أخبارها، ولم يظهروها في شيء من كلامهم؛ لأنهم قد علموا معناها، وعلموا مواضعها، فأغناهم ذلك عن الإتيان بها، لكن لا يشمل هذا التعميم كل المبتدآت.

فالقسم غير الصريح ك(عهد الله)، الذي يجيء للقسم وغيره، يجوز إظهار خبره، قال سيبويه في باب (ما عمل بعضه في بعض، وفيه معنى القسم): «وتصديق هذا قول العرب: عليّ عهد الله لأفعلنّ، فعهد مرتفعة وعليّ مستقرّ لها، وفيها معنى اليمين»^(٢)، ونص سيبويه هذا يؤكد ظهور خبر بعض هذه المبتدآت.

وكما أن بعض النحويين خاصة المتقدمين منهم -ولا سيما في كتب المختصرات كاللمع والمفصل-، لا نجد عندهم تفصيلاً في هذه المسألة كما أشار اللبلي، إلا أننا نرى آخرين تبّهوا على ذلك؛ كالسيرا في شرحه لكلام سيبويه.^(٣)

(١) التعليقة ١٠/٤ .

(٢) الكتاب ٥٠٣/٣ .

(٣) ينظر: وشي الحل ٣٧٣ ، شرح كتاب سيبويه ١٩/١٤ ، اللمع ٢٤٢ ، المفصل ٣٦٢ ، شرح المفصل ١٩٤/٩ .

ثالثاً: اجتهاده في توثيق الأبيات والترجمة للشاعر:

المتصفح للكتاب يلحظ اجتهاد اللبلي في نسبة الأبيات لأصحابها، وتتبع الأقوال المختلفة عن قائلها، والترجمة لهؤلاء الشعراء، وذكر بعض نسبهم وما اشتهروا به.

والحرص على نسبة الأبيات الشواهد لقائلها تساعد على الثقة بهذه الشواهد، التي أعتمدت في أحد أُمات الكتب في النحو والصرف، وعليها قام الاحتجاج في مسائل وظواهر عديدة، كما أن معرفة عصر قائلها (الجاهلي، الإسلامي، الأموي...)، وحاله من الحضارة والبداءة، والقبيلة التي ينسب إليها، وغير ذلك، يؤكد على عناية أهل هذا العلم، وشدة استقصائهم لِمَن أخذوا منه هذه اللغة، مما يدفع الأخذ عليهم من هذه الجهة أو الطعن في هذه الشواهد.

فإن الشاهد إن لم يُعرف قائله أو إن لم يُخرج ممن يُوثق بعربيته؛ كان محلاً لرد ما استشهد فيه، فتجد مثلاً ابن الأنباري يقول في رد أحد الشواهد: «هذا البيت غير معروف قائله، فلا يكون فيه حُجة».^(١)

والتخريج للأبيات وقائلها عند اللبلي كان بطريقتين: أحدهما: التخريج من الدواوين والمجاميع ثم شروح الأبيات. وثانيهما: التخريج من (كتاب سيبويه)، فما جاء منها في كتاب سيبويه يحرص على ذكر ذلك لمزيد من الثقة بالبيت، فيؤكد على مجيئه في قرآن النحو، الذي وإن كانت نزرًا من شواهد مجهولة القائل للمتأخرين غير أنها موثقة بالراوي الأول سيبويه والعلماء من بعده؛ ممن أطلال نظره في الكتاب، وفحص وتأمل.

هاتان طريقتان لللبلي في تخريج أبياته، أضافت قيمة لشواهد الجمل، فلقد أخرج الزجاجي كتاب الجمل في وقت حرص النحويون فيه على تقصي الشواهد النحوية من مختلف المستويات؛ لدعم تعقيد المسائل والأحكام المختلفة، دون تفصيل لهذه الشواهد، كسمة كثير من كتب القرون الأولى، فجاء عمل اللبلي من عناية خاصة بالشواهد مكملًا لما جاء به المصنّف الأول، وموثقًا لما يحويه.

(١) الإنصاف ٤٦٨ وينظر: خزانة الأدب ١٦ .

ومن الأمثلة التي تدل على اجتهاد اللبلي في توثيق الأبيات، والترجمة لقائلها، قوله في أحد شواهد باب القسم: «اختلف الناس في نسبة هذا البيت، فوقع في كتاب سيبويه منسوباً لأمية بن أبي عائذ، وهو أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية»^(١)، ثم يبين الاختلاف في نسبة البيت، فيقول: «وكذا نسبه الأعلام في شرح أبيات الكتاب، وكذا نسبه -أيضاً- ابن النحاس في شرح أبيات كتاب سيبويه»^(٢)، ثم ينقل نسبة ابن السيد البيت لمالك بن خالد الحناعي عن سيبويه، ويعترض عليه مؤكداً أن لمالك أبياتاً آخر مشابهة، وليس ذا منها.

وكذلك في شاهد آخر يقول: «هذا البيت لا يُعرف قائله، وقد بحثت عنه جهدي فلم أرَ أحداً من العلماء نسبه، إلا ابن هشام فإنه ذكر أن بعضهم نسبه لجرير، ورأيتُ أستاذاً يعرف بابن عطايا المصري نسبه عن بعضهم في شرح أبيات الجمل لجابر بن رألان»^(٣).

ثم هو - كما ورد - لا يكتفي بتأكيد نسبة البيت بالعودة إلى الأصول من كتب النحو، بل يعود إلى الدواوين للشعراء، والمجاميع الشعرية، وما تلقاه مشافهة ورواية عن شيوخه.

ومن ذلك قوله في أحد الشواهد: «أختلف في قائل هذا البيت، فقال ابن سيده وخازم بن مُحمَّد بن خازم: هو للمتلِّم»^(٤)، ثم يضيف قائلاً: «وقد طلبتُ هذا البيت المستشهد به في ديوان المتلمس على اختلاف الروايات: برواية أبي نصر، والأثرم، وابن الأعرابي، وابن ولّاد، فلم أجده وقع في واحدة منها»^(٥)، «وحكى ابن السيد عن الفارسي أنه لابن مروان النحوي، قاله في قصة المتلمس حين قرَّ من عمرو بن هند، قال ابن خروف: ولا يصح على هذا القول الاستشهاد به، وقال الأعلام في شرح أبيات الجمل عن بعضهم: إن البيت لبعض شعراء سِنيس، ونسبه أبو الحسن

(١) وشي الحلل ٣٦١ .

(٢) وشي الحلل ٣٦١ .

(٣) وشي الحلل ٤٢٤-٤٢٥ .

(٤) وشي الحلل ٣٣٩ .

(٥) وشي الحلل ٣٤١ .

الهروي في كتاب الذخائر لقطبة بن حصين.

فهذا ما حضرني من الاختلاف في نسبة قائل هذا البيت»^(١).

وفي شاهد آخر يذكر نسبته لهشام أخي ذي الرمة عند سيبويه والزجاجي، ثم يشير إلى أنه روي لكعب بن زهير في قصيدته التي يمدح بها الرسول - ﷺ - فيقول: «وكذا قرأنا هذا البيت في هذه القصيدة على أشياخنا»^(٢).

كما يؤكد في شواهد أخرى على وجودها من عدمه في ديوان الشاعر المنسوبة إليه في الكتب النحويّة فيقول: «هذا البيت لقيس بن ذريح، وكذا نسبه سيبويه في كتابه، والبيت ثابت في ديوان شعره»^(٣).

وفي موضع آخر: «نسب الزجاجي هذين البيتين لعمر بن أبي ربيعة، وليس في شعره، ونسبهما سيبويه في كتابه للمرار بن سعيد الفقعسي، وكذا رأيتهما منسوبين في بعض نسخ من كتاب الجمل، وقد طلبتهما في ديوان شعره، فلم أجدهما»^(٤).

وبيّن طبقة الشاعر في الشعر، وعصره، إضافة إلى ذكر اسمه وبعض أخباره في الترجمة له، وذلك في مثل قوله عن أبي ذؤيب الهذلي: «وهو أحد المخضرمين، ممن أدرك الجاهلية والإسلام»^(٥)، ويضيف بأنه كان «شاعرًا فحلًا، لا غميمة فيه ولا وهن، وكان فصيحًا، كثير الغريب، متمكنًا في الشعر»^(٦).

ويتّرجم لشاعر آخر: «هذا البيت لطرفة بن العبد بن سفيان ابن مالك بن ضبيعة، وهو من

(١) وشي الحل ٣٤٢ .

(٢) وشي الحل ٢٩٦ .

(٣) وشي الحل ٦٢٩ .

(٤) وشي الحل ٥٣٤-٥٣٥ .

(٥) وشي الحل ٩٥٤ .

(٦) وشي الحل ٩٥٥ .

بني قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل، شاعر جاهلي، وجعله ابن سلام في الطبقة الرابعة»^(١).

ويقول عن الكميت بعد أن ذكر كنيته: «وهو شاعر متقدم، عالم بلغات العرب، خبير بأيامهم، فصيح، من شعراء مُضَر، وكان في أيام بني أمية، ولم يدرك العباسية»^(٢).

وفي ترجمته للعُجَير يقول: «وهو شاعر مُقَلِّ إسلامي، من شعراء الدولة الأموية»^(٣)، «وجعله مُجَدِّ ابن سلام في طبقة أبي زيد الطائي، وهي الخامسة من طبقات شعراء الإسلام»^(٤).

إلى غير ذلك من المواضع التي تؤكد اجتهاد اللَّبلي بتوثيق الأبيات والترجمة لقائلها.^(٥)

رابعًا: اجتهاده في إعراب الأبيات:

يتمثل اجتهاده في إعراب الأبيات بحسن التقدير، وتتبع ما يتصل من الإعراب بالأبيات الأخرى، فلم يكن إعراب اللَّبلي للشواهد إعرابًا منقطعًا، دون تتبع وتأكد واستقصاء، والكتاب كله نموذج لهذا، ومنه:

في الشاهد:

سَوَى أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا

حَسِينَ بِهِ، فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسٌ^(٦)

أعرب بعض النحويين الاستثناء هنا بأنه متقدم، حتى أن الكوفيين استدلوا به على جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، إذ زُوي البيت: (خلا...).^(٧)

(١) وشي الحلل ٤٨٠ .

(٢) وشي الحلل ٨٧٩ .

(٣) وشي الحلل ٨٧٩ .

(٤) وشي الحلل ٢٥٧ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٥٤٤ ، ٢٠٠ ، ٣٧٨ ، ٤٠٤ ، ٤٣٦ ، ٤٨٦ ، ٤٩٨ ، ٧٥٠ ، ٨١١ ، ٨٧٩ ، ٩٠٥ ، ٩٤٧ .

(٦) البيت من الوافر، في ديوان أبي زيد الطائي ٩٦ والرواية فيه: «خلا»، «حسن».

(٧) ينظر: وشي الحلل ١٠٤١ ، الإنصاف ٢٣٧ .

ويستدرك اللَّبلي بأن الاستثناء في البيت منقطع مما قبله، وهو قول الشاعر:

فَبَاتُوا يُدْجُونَ، وَبَاتَ يَسْرِي
بَصِيرٌ بِالْدُّجَى هَادٍ غَمُوسُ
إِلَى أَنْ عَرَّسُوا، وَأَغْبَبَ عَنْهُمْ
قَرِيبًا مَا يُحْسُّ لَهُ حَسِيسُ^(١)
سَوَى أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا
حَسِينَ بِهِ، فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وفي البيت:

الفارجو باب الأمير المبهم

رُوي: (الفارجي) فأعربه بعض النحويين على احتمال كونه منصوبًا نعتًا لما قبله أو مخفوضًا، غير أن اللَّبلي اجتهد في إعرابه ولم يكتفِ بذلك بل أكَّده أنه منصوب على المدح^(٢)؛ لأن البيت قبله:

الضاربو بالسيفِ كلَّ غَشْمَشِمِ

وفي الشاهد:

الحافظو عورة العشيرة لا

يأتيهم من ورائنا وكف

يعرب (الحافظو) خبر مبتدأ مضمّر أو مبتدأ خبره في الجملة بعده، وما أجازاه بعض النحويين من كونه نعتًا لما قبله لا يجوز عند اللَّبلي؛ وذلك لأن ما قبله لا يصح أن يكون نعتًا لـ (الحافظو)^(٣)،

(١) البيتان من الوافر، وهما في ديوان أبي زيد الطائي ٩٤ ، ٩٥ وبينهما أبيات، والرواية في الأول: «هموس».

(٢) ينظر: وشي الحلل ٤٤٨-٤٤٩ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ٤٤٣ .

فما قبله هو:

أبلغ بني جحجى وقومهم
خَطْمَةً أَنَا وَرَاءَهُمْ أَنُفُ
وَأَنَّنَا دُونَ مَا يَسُومُهُمُ الْـ
أَعْدَاءُ مِنْ ضِيمِ خُطَّةٍ نُكْفُ^(١)
الحافظو عورة العشيرة، لا
يأتيهم من ورائنا وَكَفُ

فقد اجتهد اللبلي مبينا أنه ليس في الأبيات السابقة للشاهد ما يصلح أن تكون الكلمة
المعربة نعتا له.

وفي البيت:

يا حَبْذا جِلِّ الرِّيَّانِ مِنْ جِلِّ
وَحَبْذا ساكنِ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا^(٢)

يعرب اللبلي (مَنْ) في موضع نصب خبر (كان) مقدم، وهي هنا ليست استفهامية ولا
موصولة؛ إنما اسم شرط؛ لأن الأسماء الشرطية يجوز أن تتقدم على عاملها، كما يُقال: اضرب زيداً
أي القوم كان، فت نصب أيّا بـ(كان)، كما يُقال: حَبْذا زيداً أينما كان، وحيثما كان.

أما من منع أن تنصب على خبر (كان) فقد خصّها بأسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة،
ولا وجه عند اللبلي لحصرها بهذين الوجهين.

كما أن منهم - كمسعود الدولة المصري - من يرى نصبها على التمييز، وما بعدها في
موضع الصفة، مستدلاً بأنها تُقابل (مَنْ جبل)، وهو قول مردود عند اللبلي؛ لعدم جواز دخول
(مَنْ) عليه كما تدخل على التمييز، فلا يُقال: (مَنْ مَنْ كان)، كما أن التمييز تفسير لما قبله،

(١) البيتان من المنسرح، وهما في ديوان قيس بن الخطيم ١١٣-١١٤ .

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان جرير ١٦٥/١ .

فكيف «يُفسَّرُ ساكن الريان بـ(مَنْ كان) إذا جُعِلَتْ (مَنْ) موصوفة أو موصولة؟»^(١).

يتبين من الإعراب اجتهاد وحرص اللبلي على الإعراب بالموازنة بين اللفظ والمعنى، وذلك بمراعاة العمل في اختياره (مَنْ) من أسماء الشرط، كما يرفض النصب على التمييز لعدم موافقة معنى النص المعنى الوظيفي النحوي للتمييز.^(٢)

كما يظهر اجتهاد اللبلي في التقدير عند الإعراب، فيحرص على التقدير الأنسب معنيًا ولفظًا، حتى أنه يستدرك فيه على علماء كبار كسيبويه والزجاجي؛ ومن ذلك:

في الشاهد:

حَذِرْ أَمُورًا لَا تَضِيرُ، وَآمِنْ

مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

أعرب (حذِرْ) خبرًا لمبتدأ مضمَر تقديره: هو حذِرْ، ويُبيِّن أنه قدَّر الضمير للغائب ولم يقدره للمتكلم ولا للمخاطب؛ لأنه سبقه في النص (مُنْجِيَهُ) فالضمير الظاهر للغائب، ولو كان للمخاطب أو المتكلم لقال: (مُنْجِيَكَ) و(مُنْجِيَّ).^(٣)

وأيضًا في تقدير الناصب للمعطوف على معمول اسم الفاعل -الذي بمعنى الماضي- المخفوض بالإضافة، كـ(هذا ضاربٌ عبدُ الله وخالدًا) أجاز الزجاجي أن يقدر الناصب بالفعل المستقبل والماضي، إلا أن اللبلي يختار تقدير الناصب بالفعل الماضي فمعناه يوافق معنى اسم الفاعل الماضي، إذ لا يليق التقدير بالفعل المستقبل؛ لمخالفة المعنى، فيقدر: وضرب خالدًا، لا غير.^(٤)

كذلك في تقدير الناصب للمعطوف على معمول اسم الفاعل -الذي بمعنى الحال أو

(١) وشي الحلل ٥١٧ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٥١٥-٥١٦ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ٤٧٨ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ٤٣١ وينظر: الجمل ١٤١ .

الاستقبال - المخفوض بالإضافة، ك(هذا ضاربٌ زيدٌ وخالدًا) أجاز سيبويه أن يقدر الناصب بالفعل المستقبل أو اسم الفاعل، أي: ويضرب خالدًا، أو وضاربٌ خالدًا؛ وذلك لأن اسم الفاعل يعمل ظاهرًا ومضمرًا.

غير أن اللَّبْلِيَّ يختار النصب على تقدير الفعل المستقبل دون اسم الفاعل؛ لأنه لا يصلح أن يعمل اسم الفاعل عمليْن في حال واحدة، فقد جرَّ الأول فلا ينصب الثاني.^(١)

ويظهر الاجتهاد في التقدير من جهة اللفظ والعناية بالعمل هنا.

وبالجملة فهذا عرض لبعض اجتهاد اللَّبْلِيَّ، وموقفه من النحويين في الكتاب، والحاصل منها ما يلي:

- أن اللَّبْلِيَّ له عناية بالتوثيق والتخريج للأبيات، فكان لها نصيب كبير من تعقبه للشرح الآخرين، وبالمقابل اجتهاده فيها.
- لِلَّبْلِيِّ اهتمام بالترتيب المنهجي؛ فجاءت بعض اعتراضاته على الزجاجي في هذا الجانب.
- عناية اللَّبْلِيَّ الكبيرة بالمعنى، فقد كانت بعض اجتهاداته واعتراضاته على النحويين تأييدًا للمعنى.
- أن بعض المآخذ والاستدراكات لها صلة بالشاهد؛ لكنها ليست من صلبه. وذلك مثل: أخذ اللَّبْلِيَّ على الزجاجي إفراده (فَعِل) بالاختلاف في الإعمال دون (فَعِيل).
- أن أصل بعض المآخذ والاستدراكات من كتابه (شرح الجمل) فيشير إليه في تفصيلها، كما في مسألتِي ترك عد (لا) الدعائية من الجواز، وضابط تقديم المضمر على المظهر، مما يعني أن هذا الكتاب امتداد لكتابه (شرح الجمل).

(١) ينظر: وشي الحلل ٤٢٩ وينظر: الكتاب ١٦٩/١ ، ١٧١ .

الفصل السادس: الكتاب تقويم ونقد.

المبحث الأول: منزلة الكتاب بين كتب الشواهد.

لقد تنوعت مناهج كتب الشواهد فيما بينها؛ بدءًا من أقدم الشروح كشرح النحّاس، وابن السيرافي لأبيات سيويه، وحتى الشروح المتأخرة كشروح السيوطي، والبغدادى.

وفي هذا المبحث سأعرض لمنزلة الكتاب (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل) بين كتب الشروح الأخرى المؤلفة بين القرنين الرابع والحادي عشر، واخترت من كل قرن أبرز الشروح فيه، وهي:

القرن الرابع: (شرح أبيات سيويه) للنحّاس، و(شرح أبيات سيويه) لابن السيرافي.

القرن الخامس: (تحصيل عين الذهب) للأعلم، و(شرح أبيات الجمل) لابن سيده.

القرن السادس: (الحلل في شرح أبيات الجمل) للبطلوسى، (إيضاح شواهد الإيضاح) للقيسي، و(الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل) لابن هشام اللخمي.

القرن السابع: (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح) لابن عصفور.

القرن الثامن: (شرح شواهد المفصل) للخوارزمي.

القرن التاسع: (المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية) للعيني.

القرن العاشر: (شرح شواهد المغني) للسيوطي.

القرن الحادي عشر: (خزانة الأدب) و(شرح أبيات مغني اللبيب) للبغدادى.

وأرى أن الميزات التي تتفاضل شروح الشواهد بها خمسة، هي:

أولاً: الالتزام بالأبيات المشروحة؛ عددها، وروايتها، وترتيبها.

ثانيًا: الالتزام بمنهج موحد في تحليل البيت بجميع مستوياته.

ثالثًا: التعرض لموطن الشاهد في البيت المشروح.

رابعًا: ذكر ما يساند فهم الشاهد في البيت المشروح.

خامسًا: استقصاء الأقوال المختلفة في معظم مستويات التحليل.

❖ أولاً: الالتزام بالأبيات المشروحة؛ عددها، وروايتها، وترتيبها:

الأولى بالشرح أن يكون تفصيلاً للأصل كما جاء بأكمله دون نقصان أو زيادة، أو تغيير بنصه، وبلا تقديم أو تأخير، فموافقة الفرع للأصل يُسهّل للقارئ تحديد البيت المراد، ويحول دون التشتت، وضياح الوقت في التنقيب.

ولقد وافق اللَّبلي في تصنيفه تصنيف جمل الزجاجي، فجاءت الأبيات مرتبة بحسب الأبواب التي وردت فيها، والتزم اللَّبلي عددها، وروايتها إلى حد كبير، فعدد أبيات (الجمل) مائة وأربعة وستون بيتاً، في حين أن عدد الأبيات المشروحة في (وشي الحلل) مائة واثنان وستون، فهل نقص اللَّبلي بيتين؟، الجواب: لم ينقص شيئاً؛ فأما البيت الأول فهو:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

لَأَقَى مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا^(١)

لقد تكرر في بابين من (الجمل) جاء أولاً في باب اسم الفاعل دليلاً على أن اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال نكرة على كل حال وإن أُضيف إلى معرفة، والدليل على أن اسم الفاعل (غابطنا) في الشاهد نكرة، دخول (رُب) عليه.

ثم جاء في باب المعرفة والنكرة حجة في أن (رُب) لا تدخل إلا على نكرة. وهذا من الدور في الاستشهاد، ولقد بيّن اللَّبلي وجه الاستشهاد، وذكر كل ذلك في أول مرة، فرأى ترك تكراره.^(٢)

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان جرير ١٦٣/١.

(٢) ينظر: وشي الحلل ٤٥٠، الجمل ١٤٧، ٢٣٦.

وأما البيت الثاني في باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية فهو قول امرئ القيس:

مَطُوتٌ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ مَطِيَّهُمْ

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنْ بِأَرْسَانِ

وقد ذكر محقق (الجميل) علي الحمد أن هذا الشاهد غير وارد في معظم النسخ. وأخبرنا اللبلي أنه اطلع على عدة نسخ من الجمل، لكن لعل هذه النسخة التي أثبت فيها هذا البيت في هذا الباب لم تكن من بينها، إضافة إلى أن اللبلي شرح في باب سابق -وهو باب حتى في الأسماء- البيت لكن برواية أخرى، وهي:

سَرِيتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ غَزَاهُمْ

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنْ بِأَرْسَانِ

وروايته عند الزجاجي في هذا الباب:

سَرِيتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ غَزَاهُمْ

وَحَتَّى الْمَطِيُّ مَا يَقْدَنْ بِأَرْسَانِ

فشرح البيت في باب حتى في الأسماء، وذكر رواياته والتي منها ما سبق، ووجه إعرابها، ولغتها. ووجه الاستشهاد لكلا البابين موجود في كل الروايات؛ فقد دخلت (حتى) في البيت مرة على الفعل، ومرة على الجملة، فلذلك كرره الزجاجي في البابين لكن بروايتين مختلفتين، بينما ذكر اللبلي رواية أخرى في الباب الأول، وفصل في شرحه جامعاً ما يتعلق بكليهما، مما يُغني عن إعادة البيت في الباب الثاني باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية، فلو أعاده لكان حشواً.^(١)

ويظهر مما سبق أن عدد أبيات الزجاجي حقيقة هي مائة واثنان وستون، كرر اثنين منهما، تماماً كعدد الأبيات المشروحة في (وشي الحل)، فلقد جاء تصريف اللبلي حكيماً في محله.

كما أن الروايات التي أوردها هي نفسها روايات الزجاجي عدا بعض الأبيات التي أوردها برواية تختلف عن الأصل قليلاً كما مر.

(١) ينظر: وشي الحل ٣٢٠، الجمل ١٢٥، ٢٣٨.

والالتزام بالأبيات المشروحة؛ عددها، وروايتها، وترتيبها؛ منهج كثير من الشراح غير أن بعضهم قد يدع ذلك، خاصة شراح أبيات الكتاب، وعلى رأسهم ابن السيرافي في (شرح أبيات سيويه) الذي على رغم قيمته العلمية ترك شرح كثير من أبيات (الكتاب)، واكتفى بشرح سبعمئة وخمسة عشر بيتًا، ولم يوافق الكتاب في ترتيب المشروح منها، بدءًا من أول بيت شرحه، كما خالف في بعض الروايات.^(١)

بينما الأعلام في (التحصيل)، أهمل شرح قليل من الأبيات، ولعل هذا المأخذ يعود لكثرة الأبيات المشروحة، وطبيعة التصنيف والتبويب عند سيويه^(٢)، وكذلك ابن سيده في (شرح أبيات الجمل) ترك شرح بعض الأبيات^(٣).

ومن خلط في ترتيب الأبيات المشروحة: السيوطي في (شواهد المغني)؛ فإنه إذا وجد فيما يتصل بالشاهد من أبيات شاهدا على باب آخر سيأتي، قدّم شرحه، فإذا جاء موضعه من بابه ذكره، وأشار إلى تقدم شرحه في الباب الفلاني.^(٤)

❖ ثانيًا: التزام منهج موحد في تحليل البيت بجميع مستوياته

الالتزام بمنهج موحد في تحليل البيت بجميع مستوياته؛ يساعد على تنسيق الشكل العام لنص الشرح، فضلًا عن ترتيب محتواه، كما أنه يساعد الشارح على إعطاء كل بيت حقه، فيرتب أفكاره ومعلوماته، ثم هذا الالتزام يسهّل الفهم والاستيعاب للقارئ، ويسر الوصول إلى معلومة محددة، فإن أراد مثلاً معرفة معنى كلمة في البيت، توجه مباشرة إلى معاني المفردات، ثم إذا كانت هذه الكلمات مرتبة بحسب ورودها ذهب مباشرة إلى معنى الكلمة.

وعند النظر في (وشي الحلل) نرى اللبلي قد التزم بمنهج ثابت منضبط في تحليل جميع

(١) ينظر: شرح أبيات سيويه ١٤٧، ٣٧.

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب تعليق المحقق ٣٩.

(٣) ينظر: شرح أبيات الجمل ٤٩١، ٥٣٠، ٥٣١.

(٤) ينظر: شرح شواهد المغني ٤٤، ٨٧٧، ٥٩، ٧٧، ٨٦٦.

الآبيات المشروحة؛ فهو يبدأ بعبارة مثل: «أنشد الزجاجي في باب (كان)»^(١)، فيستفتح بها كل بيت، حتى وإن تعددت الشواهد في الباب يقول: «أنشد الزجاجي -أيضاً- في باب (كان)»^(٢)، ثم يورد البيت. والآبيات الشواهد في الكتاب كلها كاملة لا نقص فيها.

ثم في مقدمة التحليل ينسب البيت لصاحبه، فيذكر كل من نُسب له هذا البيت، مهما تعددت الأقوال، ويرجح إن بانت له قرينة، سواء قرينة نصية مما يتصل بالبيت من أبيات منسوبة إلى شاعر، أو وزن قصيدة له، أو رويها، أو قرينة معنوية؛ كحال الشاعر، ومعنى البيت، وما فيه من أعلام.^(٣)

فهو إذا نسب البيت لقائله؛ قيّد اسم القائل عن التصحيف، وترجم له، وذكر مناسبة قصيدة البيت، وبيّن ما ورد من أعلام، وما يتصل بالبيت من أبيات القصيدة في معناه، مما قبله أو بعده، وغالبًا لا تزيد عن أربعة أبيات.

ثم بعد ذلك يضع عنواناً مستقلاً وهو (اللغة)؛ وفيه يشرح ألفاظ البيت لغتها وتصريفها، ويستشهد في شرحه ويفصّل إن احتاجت المسألة، فيستشهد فيه بأقوال العلماء والقرآن والشعر والنثر، ويبدأ بالألفاظ بترتيبها كما جاءت في الشاهد؛ وقلّما يقدم لفظاً على لفظ.

ثم يضع عنواناً آخر وهو (المعنى)؛ ويذكر فيه المعنى الإجمالي للبيت، وإذا نظرت في هذا المعنى وجدت أنه يتعلق بالبيت وما يتصل به، وربما القصيدة بأكملها. وفي داخل هذا العنوان يذكر المعاني البلاغية في البيت، ويوضح فيه عود الضمائر، ونحو ذلك.^(٤)

ولأن المعاني سابقة للألفاظ موجهة لها، فالعنوان الجزئي عنده الذي يلي المعنى هو (الإعراب)، وهو العنوان الأخير، ويبدوّه يمثل قوله: «الشاهد في البيت:...»^(٥)، فيحدد موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به عند الزجاجي، وقد يعرض لوجه الاستشهاد به عند سيبويه، ثم يُعرب

(١) وشي الحلل ١٩٠ .

(٢) وشي الحلل ٢٣٠ .

(٣) ينظر: وشي الحلل ١٩١ .

(٤) ينظر: وشي الحلل ١٩٨، ٢٠٧ .

(٥) وشي الحلل ٤١٣ .

المشكل من المفردات أو الجمل، بحسب ترتيبها في البيت، وقد يعرض لبعض المسائل النحوية الخلافية، وأوجه الإعراب المتعددة الجائزة، والمحتملة غير الجائزة، وما يترتب على ذلك من معانٍ.

وبذا يكون انتهى من تحليل البيت المشروح، وهذه الدقة المنهجية عسيرة لا يستطيعها كل شارح، غير بعض الشراح كالعيني^(١)، لكن أشبه المصنفات بحسن منهجه وجمعه وتصنيفه؛ هي الشروح الأندلسية، كشرح ابن هشام اللخمي (الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل) وشرح القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح) وأيضاً شرح معاصره ابن عصفور (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)، فمن يطلع على هذه الكتب يلحظ الشبه بينها، إن لم يكن التشابه دالاً على تأثر بعضها ببعض.

فالقيسي يبدأ بذكر قائل البيت، ف(الشاهد فيه)، ثم تحت عنوان (لغة البيت) يشرح بعض الألفاظ، ويليه (معنى البيت) فيذكر المعنى العام، ثم (إعراب البيت) فيعرّب فيه، ثم يذكر ما يتصل بالشاهد من أبيات^(٢)، أما ابن هشام فلا يُعْنَوِّنْ لكن جاء تحليله بالترتيب، توثيق البيت، فمناسبته، وذكر ما يتصل به، ومعناه، ثم الشاهد فيه، وما يتعرض له من إعراب^(٣).

وتميّز ابن عصفور كذلك بمنهج موحد إلى حد كبير؛ يبدأ بقائل البيت، فالشاهد فيه، ثم تحت عنوان (لغته) يشرح بعض الألفاظ، ويليه (معناه) فيذكر المعنى العام، ثم (عربيته) فيعرّب فيه، ثم يذكر ما يتصل بالشاهد من أبيات^(٤).

غير أن اللبلي وابن هشام يذكران الشاهد مع الإعراب في الأخير، وهو أحسن من إعادته وتقديمه على المعنى مثلما فعل الشارحان -القيسي وابن عصفور-؛ لأنه مرتبط غالباً بالإعراب، ثم هو متأثر بالمعنى.

كما أنّ أبا جعفر يترجم للشاعر، ويذكر المناسبة وما يتصل بالشاهد من أبيات إن ارتبطت بالمعنى في بداية التحليل، ولا يذكر في الإعراب إلا ما يتعلق به بعكس ابن عصفور، لكن

(١) ينظر: المقاصد النحوية ١٦٢، ١٧٢، ١٨٣، ٦٨٠، ١٥٥٥، ١٧٦٤، ٢٠٢٢.

(٢) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٥، ٦٢٠، ٦٢٧، ٧٨٩، ٧٩١، ٧٩٥، ٩٠٢.

(٣) ينظر: الفصول والجمل ٢٤٣، ٢٧١، ٢٩٤، ٣٧١، ٤٠٣، ٤٩٠، ٥٢٠، ٦٤٦.

(٤) ينظر: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ٦١، ٧٤، ١٠٢، ١١٨، ١٨١.

الاختلاف في المحتوى بينهم، لا يُغفل اتفاقهم بالانضباط بمنهج واحد في الشرح لكل الأبيات؛ أيًا كانت هذه المادة المشروحة.

وعند النظر في مثل شرح ابن السيد (الحلل) نجد خلطاً بين مستويات التحليل المختلفة، حتى تجده في بعض الأبيات بعد أن ينسب البيت، وينتهي من شرحه؛ يعود لذكر مَنْ ينسب له البيت أيضاً، ويشرح المفردات بعد الإعراب في أبيات، ثم يشرح معناها قبله في أبيات أخرى، وهذا الخلط وعدم الالتزام بمنهج موحد؛ أثر على ضعف الإمام بجوانب التحليل للشاهد عنده.^(١)

كذلك في شرح الخوارزمي لـ (شواهد المفصل) نجد خلطاً في شرح البيت بين موطن الشاهد، والمناسبة، والإعراب، ومثله ابن سيده في (شرح أبيات الجمل)^(٢). وأيضاً ابن السيرافي في (شرح أبيات سيبويه) تارة يعطي الشاهد حقه من الشرح فيفصل فيه، ويذكر كل ما يتعلق به، وتارة يوجز في شرحه إيجازاً مخلاً، وقد يترك الشاهد بلا شرح.^(٣)

وفي شرح الأعلام (تحصيل عين الذهب)؛ نجد ضعف الالتزام بالتحليل للشاهد، فتارة يقدم المعنى العام أو المناسبة على الإعراب، وقد يؤخره، وتارة يذكر التفسير اللغوي بعده وقد يهمل ذكره. إلا أنه التزم البدء بالشاهد في البيت، ثم حاول الالتزام بذكر المعنى الإجمالي بعده بقوله: (وصف...)، ثم قد يشرح مفردات البيت، فالخلط في التحليل عنده يسير؛ خاصة وأنه انتهج الاختصار، كما أنه تعرض لشرح ما يزيد عن ألف بيت.^(٤)

كما أن كثيراً من هؤلاء الشراح يذكر اسم الباب في أول شاهد فيه، وما عداه يكتفي بقول وأنشد في الباب، بينما اللبلي يذكر اسم الباب في كل شاهد، وهذا يختصر على القارئ معرفة باب الشاهد خاصة في الأبواب كثيرة الشواهد.

ومن هنا تظهر منزلة الكتاب (وشي الحلل) بين بقية الكتب شروح الشواهد، فإنه كُتب

(١) ينظر: الحلل ٥٢، ٦٧، ٩٤، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٤٥.

(٢) ينظر: ١١٠، ١٥٣، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٩، ٤٩١.

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٣٨/١، ٢٣٤، ١٨١/٢، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٦، ٢٣٠، شرح شواهد المفصل ٢٨٥،

٢٩٢، ٣٧٢، ٥٣٠، ٦٠٧، ١٠٦٥.

(٤) ينظر: ٧١-٧٦، ١٧٤، ١٧٩.

بإتقان لفن الكتابة في العرض للأفكار بتسلسل، والعنونة لها، مع الالتزام بهذا التسلسل في كل شاهد، ومنه أصبح هذا الكتاب يسيراً للقارئ بحسن عرضه.

❖ ثالثاً: التعرض لموطن الشاهد في البيت المشروح:

من العناصر المهمة في تحليل الشاهد؛ هو معرفة موطن الشاهد فيه، ووجه الاستشهاد به، والتعرض لموطن الشاهد في البيت المشروح أمر فائق الأهمية في شرح الشواهد النحوية، أو اللغوية، وهو ما يميزها عن النوع الثاني من التصنيف؛ وهو شروح الأبيات والقصائد.

وفي كتاب (وشي الحلل) يبدأ اللبلي بعد عنوان (الإعراب) بمثل قوله: «الشاهد في البيت: ...»^(١)، ثم ينص على موطن الشاهد، ووجه الاستشهاد به عند الزجاجي، وقد يذكر وجه الاستشهاد به عند سيبويه؛ سواء اختلف أو اتفق مع الزجاجي، وذلك في كل الأبيات، فلا تجد بيتاً إلا ووضح وجه الاستشهاد منه، وإن وافق بيتاً قبله، أشار إلى أنه مثل البيت السابق.

وهو بذلك يوافق كثيراً من العلماء؛ كالنحاس في (شرح أبيات سيبويه) الذي حرص على تبين الحجة في كل بيت. وأيضاً البغدادي في (خزانة الأدب)، مع اختصار الأول واستطراد الثاني، كذلك الأعلام في (تحصيل عين الذهب) الذي لا يذكر البيت إلا ويتبعه بقوله: «الشاهد فيه»^(٢)، وابن هشام اللخمي في (الفصول والجمال في شرح أبيات الجمل)، وغيرهم.^(٣)

في حين أن ابن سيده اكتفى في (شرح أبيات الجمل) بالتعرض لوجه الاستشهاد في كثير من الأبيات أثناء تحليله دون التنبيه على ذلك^(٤)، وترك بعضها بلا تعرض لوجه الاستشهاد به عند الزجاجي^(٥)، وهو في ذلك كله لا يذكر الباب الذي جاء فيه الشاهد.

(١) وشي الحلل ٥٦٢ .

(٢) تحصيل عين الذهب ٥٩٧ .

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٣٠ ، ١٠٠ ، تحصيل عين الذهب ٢٣٨ ، ٤٠٠ ، ٤٩٠ ، خزانة الأدب ٢٤٤/١٠ ، ٣٥٥ .

(٤) ينظر: شرح أبيات الجمل ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٢٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ .

(٥) ينظر: المصدر السابق ١٠٧ ، ١٧٦ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٤٣ ، ٢٧٠ .

أمّا بعض شراح الشواهد فقد أهمل ذكر موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به، حتى تجد شرحه لبعض الشواهد ليس فيه شيء من الشاهد؛ كابن السيد في (الحلل)، وهذه السمة في شرحه بارزة.

وأيضًا الخوارزمي في (شرح شواهد المفصل)، والسيوطي في (شرح شواهد المغني). ولعل تركهم لتبيين وجه الاستشهاد في بعض المواطن اعتقادًا منهم أنه واضح، أو مشابه لما قبله، دون الإشارة لذلك، أو مكتفين بذكر اسم الباب في أول شاهد فيه، لكن هذا لا يبرر ضعف الشرح بنقص هذا الجانب؛ فتقرأ بعض الشواهد وكأنك تقرأ في كتاب يشرح قصيدة لا شواهد نحوية.^(١)

❖ رابعًا: ذكر ما يساند فهم الشاهد في البيت المشروح:

إن اكتفاء الشارح بإخراج الشواهد مستقلة بمصنّف، وذكر وجه الاستشهاد دون التفاصيل التي تساعد على فهم الشاهد؛ يُضعف الشرح، إن سُمي شرحًا. وكلما كانت هذه التفاصيل مرتبطة بالشاهد، مساهمة في فهمه، زادت قيمة هذا الشرح، وإن ابتعدت عن الشاهد كانت حشوًا واستطرادًا في غير محله.

وعند النظر في (وشي الحلل) نجد اللَّبلي اعتمد على ذكر مجموعة من المعلومات في كل بيت؛ تساهم في الفهم الصحيح للشاهد، من ناحيتين: أولهما: ما أراده النحويون بعرض وجه الاستشهاد، وإعراب المشكل من البيت، وتصريفه ولغته، وتوثيقه، ثانيهما: ما أراده القائل من إيصال المعاني المجازية، والأعلام الواردة، والمقصود في البيت، ومناسبته، وحال قائله، وما يتصل به، ومعياره في الأبيات المتصلة هو في قوله: «وهذه هي الفائدة في ذكر ما يتصل بالبيت: أن يُعرف معناه، ولولا ما قبل البيت لم يُعرف من المنشودة، فإذا افتقر معنى البيت إلى ما يتصل به ذكرته...»^(٢).

(١) ينظر: الحلل ٥٧، ٦٨، ١١٢، ١٢١، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٨، شرح شواهد المفصل ٢٧٩، ٣٨٣، شرح

شواهد المغني ٦٣، ١٠١.

(٢) وشي الحلل ٣٨٤.

فيظهر إدراك اللَّبلي لأهمية هاتين الناحيتين، وتأثرهما ببعضهما البعض، فالمعاني والأحوال مؤثرة في الألفاظ. ثم إنه سعى لالتزام ذلك ما وجد إليه سبيلاً.

وهو بذلك تقفَى أثر ابن هشام اللخمي الذي عُني بذلك عناية فائقة؛ حتى خصَّص فصولاً قبل شرحه، لتأكيد «شدة الافتقار إلى حفظ الأشعار ومعرفة قائلها، وأن المتكلم في معاني الأبيات المنقطعة عن صواحبيها، ليس له أن يقطع على مُراد ناظميها»^(١).

واللَّبلي مع ذلك لا يتعرض لعروض البيت كما يفعل العيني في (المقاصد النحوية) إلا نادراً؛ إذا تعلَّق بتوثيق البيت من قصيدة الشاعر أو الإعراب.

وممن وافق اللَّبلي بذكر ما يسهم في فهم البيت الخوارزمي في (شرح شواهد المفصل)، والبغدادى في (خزانة الأدب)، غير أن اللَّبلي قلما يستفيض بما لا يرتبط بالشاهد، في حين أن البغدادى في كتابيه (الخزانة) و(شرح أبيات مغني اللبيب)، وكذلك السيوطي في (شرح شواهد المغني) يذكران ما لا يتصل به؛ كالترجمة لبعض الأعلام، وشرح ألفاظ الأبيات التي تسبق الشاهد، وتبين ما فيها من شواهد على أبواب آخر، فتكاد عنايتهما بالأبيات التي تتصل بالبيت المشروح تساوي عنايتهما بالبيت نفسه.

والسيوطي صرَّح بهذا؛ فهو منهج مرسوم في كتابه: أن يذكر النكت والنوادر، وأبياتاً من قصيدة الشاهد أو القصيدة كلها، ومعياره الاستحسان، وليس ما يتصل بمعنى الشاهد، إنما ما جاء من قصيدة الشاهد وفيه حكم وأبيات حسان، أو هي محل استشهاد في كتب اللغة والنحو؛ يذكره، ولا يخفى ما لهذا المنهج من أثر في الاستطراد الذي يشتت الذهن، كما أنه يضع عناوين (فائدة) يكتب فيها عن المؤلف والمختلف في اسم الشاعر، وفي نقد الشعر عامة، وغير ذلك.^(٢)

وتجاوزها العيني في (المقاصد النحوية) فيذكر ما يتصل بالبيت من أبيات في كثير من الشواهد حتى ما يقارب ثمانين بيتاً، ثم يعلل سوقه لها ويشرحها!، وهذا لا يخدم الشاهد المشروح

(١) الفصول والجمال ٢١٧ .

(٢) ينظر: خزانة الأدب ٣٩/١ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٦٩ ، ١٤٧-١٥٢ ، ٩٦/١٠ ، ٩٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب

٣١٧/٣ ، ٣٥٨ ، ٣٧٩ ، ٤/٦٢ ، ١٧١ ، ٣٢١/٦ ، شرح شواهد المغني ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٥٦ ،

٥٨ ، ٧٣ ، ٧٦ .

ويجعل الكتاب في مصاف شروح القصائد لا شروح الشواهد.^(١)

بينما بعض الشراح اكتفى بذكر الشاهد في البيت المشروح دون ذكر أي شيء يتصل به، بل حتى توثيقه كثيراً ما يكتفي بقال، أو قال الشاعر، أو الراجز، وأوضح من يمثل هذا المنهج النحاس في (شرح أبيات سيويه)، ثم يليه الأعلام في (التحصيل) فهو أوسع شرحاً من سابقه؛ فيبين مع وجه الاستشهاد المعنى العام أو بعض المفردات باختصار، لكنه أيضاً لا يعتني كثيراً بتوثيق البيت، أو مناسبتة، والترجمة لقائله، أو إعرابه ورواياته، وما يتصل به.^(٢)

ومن المصنفين من ليس له منهج ثابت؛ فتجده يوثق البيت، ويترجم لقائله، ويفسر ألفاظه ومناسبتة، دون إعرابه، وذكر وجه الشاهد فيه، ويعكس ذلك في شواهد أخرى؛ فيذكر وجه الاستشهاد وبعض الروايات دون معناه، أو التوثيق لقائله، وخير من يمثلهم ابن السيد في (الحلل)، وهو مع ذلك التزم ذكر ما لا علاقة للشاهد به؛ كشرح كل اسم في نسب الشاعر، فيوضح المرجل من المنقول، والمصغر، والمرخم، وضبطها، والمعاني فيها، وغير ذلك.^(٣)

✽ خامساً: استقصاء الأقوال المختلفة في معظم مستويات التحليل:

إن استقصاء الأقوال في كل مستوى من مستويات التحليل؛ يثري الشرح، ويرفع قيمته؛ فهو يغني القارئ عن تتبع مختلف الأقوال في المصنفات الأخرى، كما يدل على شدة استحكام واستقصاء المصنف للمادة المشروحة، وإطلاعه على كتب العلماء السابقين مما يزيد من الثقة به. لكن استقصاء الأقوال المختلفة ينبغي أن يقف عند التوثيق، وما يتعرض إليه الشارح من المسائل، وما يحتمل من تعدد للدلالة، أو الأوجه الإعرابية - إن وجد - في حال تعدد القائل وحاله.

والناظر في كتاب (وشي الحلل) يلفت انتباهه شدة تتبع اللبلي لأقوال العلماء في كل

(١) ينظر: المقاصد النحوية ١٣٦، ٢٧١، ٣٠٥، ٧٠٣، ٧٤٦، ٩٦٧.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيويه ٣٠، ٤٢، ١٠٦، تحصيل عين الذهب ٣٧١، ٤٥٨، ٥٢٥.

(٣) ينظر: الحلل ٥٧، ٦٤، ٩٣، ٣٥٥.

مستوى، وكل عنصر فيه؛ فمن بداية التحليل عند توثيقه للبيت يورد كل مَنْ نُسب البيت له، ثم في التفسير اللغويّ والإعرابيّ يعرض لجميع الأقوال إن تعددت، وروايات البيت وتوجيهها، فيُغنيك عن تتبعها في الشروح المختلفة. وهذه السمة الواضحة عنده يشترك فيها مع بعض الشراح كالبغدادى.

أما بعض الشروح ك(الحلل) فيتضح فيها ضعف الشراح عن استقصاء الأقوال في مثل توثيق البيت، فبعض الأبيات التي اكتفى فيها ابن السيد بقول: لا أعلم قائله، وما شابهه؛ تجد اللبلي ذكر بالتفصيل ثلاثة شعراء، أو أكثر نُسب إليهم البيت^(١)، عدا أنه يوافقه في ذكر الروايات المختلفة للبيت، ومختلف التفاسير اللغوية لبعض المفردات في كثير من المواضع، وإن كان اللبلي أوسع في هذا.^(٢)

وكذلك ممن اكتفى بقول واحد عن تتبع الأقوال المختلفة؛ ابن سيده في (شرح أبيات الجمل)^(٣)، وأيضاً الخوارزمي في (شرح شواهد المفصل) خاصة في معاني الأبيات؛ فقد وقع في أخطاء فيها؛ لعدم تقصيه ما قيل في معناها، ومناسبتها وقائلها، فبعض الأبيات التي أورد لها معنى عامّاً، تقف لها على عدة مناسبات ومعانٍ له في (وشي الحلل)، يختلف فيها المخاطب، والقصد باختلاف القائل الذي نُسب له البيت وحاله.^(٤)

المبحث الثاني: أثره فيمن جاء بعده.

يصعب حصر أثر الكتاب على ما صُنّف بعده، أي في زمن يزيد على سبعة قرون، لكن هي محاولة لتقفي هذا الأثر، وما وقفت عليه قليل؛ فهو من أواخر مَنْ شرح أبيات الجمل، وتنوع تلاميذه بين نحويّ، وفقه، وتاريخيّ، ولم ينجد من تلاميذه في النحو إلا أبو حيان.

(١) ينظر: وشي الحلل ٣٥١، ٥٤٤، ٣٦٢، الحلل ٩٣، ١٥٦، ٩٦.

(٢) ينظر: وشي الحلل ٣٦٤، الحلل ٩٦.

(٣) ينظر: وشي الحلل ٥٨٩، ٤٠٠، شرح أبيات الجمل ٢٣٧، ١٧٩.

(٤) ينظر: وشي الحلل ٩١٤-٩١٧، شرح شواهد المفصل ٣٣٤-٣٣٥.

ومن الكتب التي كان كتاب (وشي الحلل) مصدرًا أساسيًا لها:

(شرح شواهد شذور الذهب) لأبي القاسم بن محمد البجائي (نحو ١٠٢٦ هـ)^(١)، فقد صرح بأنه اعتمد على ثلاثة مصادر أساسية أحدها: (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل للفهري)، ويتبين منه أثر اللبلي على التونسيين، مقره الأخير ومستقره، والتي أهدى لأمرها هذا الكتاب.^(٢) كذلك (شرح شواهد شذور الذهب) لمحمد علي الفيومي الشافعي (١٢٠٢ هـ)^(٣)، وهو تلخيص لكتاب البجائي، وذكر بأن مصادره هي مصادر شيخه التي منها (شرح شواهد أبيات الجمل للشيخ الفهري).^(٤)

أما أبو حيان -وهو تلميذ اللبلي ونزيل تونس-^(٥) فلا بد وأن للكتاب أثرًا عليه؛ غير أنني لم أقف على تصريح له بذلك، لكن بموازنة بعض النصوص نجد التشابه، فمثلاً في مسألة ترتيب الصفات إذا اختلف نوعها، قال اللبلي في (وشي الحلل) راداً على ابن عصفور عند الشاهد:

كَلَيْنِي هَلَمَّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ

وَلَيْلٍ أَقَاسِيَهْ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

«وفي قوله: (أقاسيه) دليل على جواز تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد، وهو (بطيء)، وإن كان بعض أصحابنا منع ذلك، ولم يُجزه إلا في ضرورة، أو نادر من الكلام، وهذا نصُّ كلامه، قال: وإذا اجتمعت صفتان، إحداهما اسم، والأخرى في تقديره، قدّمت الاسم ثم الظرف أو المجرور، ثم الجملة، قال: ولا يجوز غير ذلك إلا في نادر كلام، أو في ضرورة، نحو قوله:

وَفَرَعٍ يُغَشِّي الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ

أَثِيثٍ كَقَنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثِّكِلِ

هذا نصُّ كلامه، وهو فاسد، بدليل مجيء الوصف بالجملة مقدماً على الوصف بالمفرد في

(١) ينظر ترجمته في: تراجم المؤلفين التونسيين ٧٦/١ .

(٢) ينظر: شرح شواهد شذور الذهب للبجائي ٨ .

(٣) ينظر ترجمته في: حلية البشر ١٣٧١ .

(٤) ينظر: شرح شواهد شذور الذهب للفيومي ١١ .

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦٣٥ ، التذييل والتكميل ١٥٥/٤ .

فصيح الكلام، لا في ضرورة شعر، ولا في نادر كلام، كما قال - تعالى -: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾، فقوله: (أنزلناه) جملة من فعل وفاعل ومفعول؛ في موضع الرفع على الصفة للكتاب، وهي متقدمة على الصفة الثانية المفردة التي بعدها، وهي قوله: (مبارك)، وكذلك قوله - تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، فقوله - سبحانه -: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ جملة من فعل وفاعل ومفعول؛ في موضع خفض على الصفة لـ (قوم)، وهي متقدمة على الوصف بالمفرد، الذي هو قوله: (أذلة)، فهذا تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد في فصيح الكلام»^(١).

وقال أبو حيان في أكثر من كتاب له، منها قوله في (ارتشاف الضرب): «وإذا اجتمعت صفات مفرد، وظرف، أو مجرور، وجملة، فالأولى (البداءة) بالمفرد، ثم بالظرف أو المجرور، ثم بالجملة قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَنَهُ﴾^(٢). ويجوز تقديم الجملة على المفرد نحو: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾، و﴿يَقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، وهو كثير موجود في كلام العرب، فقول من خصه بالضرورة، أو بنادر كلام أو بقليل في الكلام؛ ليس بشيء»^(٣).

فنجده يرد على ابن عصفور ناقلًا رد شيخه اللبلي مستشهدًا بما استشهد به، وهذا بين أنه مما أفاده منه غير أنه نقل بلا عزو، حتى نسب بعض المحققين - وهو رفيع السلمي محقق (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح) لابن عصفور - هذا الرد لأبي حيان عن كتابه (التدريب في تمثيل التقريب)، فقال المحقق السلمي بعد أن أورد رأي ابن عصفور: «ورأيه هذا توقّف عنده أبو حيان في كتابه (التدريب في تمثيل التقريب)، فقال رادًا عليه: (ولا ينبغي أن يكون نادرًا ولا ضرورة؛ إذ قد جاء في كلام الله - تعالى -: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾، وقال الله - تعالى -: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾، وقد جاء في كثير من كلام العرب

(١) ٧٥٣، وينظر: المقرب ٢٢٦-٢٢٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/١، المبحث الثاني من الفصل الثالث في هذا

المبحث: مسألة تقديم الوصف بالجملة على المفرد.

(٢) غافر: ٢٨.

(٣) ١٩٢٩.

الفصحاء...». (١).

ومن نجد أثر اللَّبلي في مصنفاته: البغدادي في كتابيه (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، و(شرح أبيات مغني اللبيب) بيد أنه رجع إلى كثير من مصنفات اللَّبلي، صرح منها عند ذكر مصادره: شرح أبيات أدب الكاتب، وشرح أدب الكاتب، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الفصيح، أمّا عند ذكره مصادره من شروح أبيات الجمل اكتفى بذكر شرح ابن السيد، وابن هشام ثم قال: وغيرها. (٢).

وهو على الأرجح قد عاد إلى (وشي الحلل) وذلك لأنه في تصنيفه يشرح أبياتاً، وكتاب (وشي الحلل) من أبرز مصنفات اللَّبلي بعد شرحه للفصيح، فما ترجم له أحد، أو ذكر شروح أبيات الجمل إلا وذكره في الغالب، وقد وقفت على أثر يسير للكتاب عنده. منها متابعتة لِلَّبلي في الاعتراض على الزجاجي بأن جعل (ألا) للتمني في قول الشاعر:

أَلَا طَعَانٌ، أَلَا فَرَسَانٌ عَادِيَةٌ

إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ؟

فيقول: «وزعم الزجاجي (في الجمل) أن (ألا) في هذا البيت للتمني، وليس كذلك؛ لأن البيت من الهجو، ولو كان تمنياً لما كان ذمّاً» (٣).

وَاللَّبلي يقول: «وليست (ألا) هنا للتمني كما ذكره الزجاجي؛ لأنه هجو، والتمني يُزيل معنى الهجو؛ لأنه غير حقيقي، فلو كانت للتمني لفسد معنى البيت» (٤).

(١) ٢٣ .

(٢) ينظر: خزانة الأدب ١/١٩ ، ٢٥ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٢١٥ .

(٣) خزانة الأدب ٤/٧٠ .

(٤) وشي الحلل ٢٠٩ .

المبحث الثالث: المآخذ.

كل أعمال الخلق معرضة للنقص، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوُجِدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(١)، فجَلَّ مَنْ لا يسهو ولا ينسى، وبعد هذه الدراسة للكتاب، تبين وقوع الشارح في بعض المآخذ، وسأحاكمه إلى المنهج الذي ارتضاه لنفسه، ولن أفرض عليه ما أتوقعه في تأليفه، فهل وفي الشارح بالأهداف التي ذكرها في المقدمة؟ وهل توفى ما عابه على غيره؟، هذا وقد ظهرت بعض المآخذ هي:

❖ أولاً: الاستطراد:

بمقارنة الكتاب مع غيره جاءت الإشارة إلى أنه قلما يستفيض بما لا يرتبط بالشاهد، ولكن بالنظر للشرح المثالي، وبما أخذه على الشراح في المقدمة في قوله: «...إلى أشياء أوردوها لا يحتاج في الشرح إليها، ولا تقوم ضرورة إلى الكلام عليها»^(٢)، نلاحظ عنده استطراداً في بعض المواطن، والاستطراد أقصد به: كل استفادة بالكتابة خارج شرح وتفسير الشاهد، وتوضيح ما يتعلق به، أمّا ما يخدم الشاهد من قريب أو من بعيد؛ فليس منه، كالاستفاضة في شرح مادة لغوية، وغير ذلك.

وأكثر المواطن استطراداً عنده في الترجمة لقائل النص الشاعر، وهم قرابة ستة أعلام، استطرد بذكر بعض أخبارهم، وعلى رأسهم: الفرزدق، نصيب الأسود، قيس بن الخطيم، جرير، المخبل السعدي، حماد الراوية.

من ذلك ما جاء بعد ترجمة الفرزدق وهو قوله: «ولا بُد من ذكر لمع من أخباره، قال ابن سلام: مرّ الفرزدق بمجلس بني حرام، وفيهم عنبة مولى عثمان بن عفان، فقال: يا أبا فراس، متى تذهب إلى الآخرة؟، قال: وما حاجتك إلى ذلك؟، قال: يا أخي!، أكتب معك إلى أبي، قال: أنا لا أذهب إلى حيث أبوك، أبوك في النار، اكتب مع دبالويه وإصطفانوس...»^(٣).

(١) النساء: ٨٢.

(٢) ٨١.

(٣) وشي الحل ٤٥٢.

ومنها في ترجمة المخبل قوله: «ومن خبره: أنه مرّ بخليدة بنت بدر، بعدما أسن...»^(١)،
وليس لهذين الخبرين علاقة بالبيت ومناسبته.

وهو مع هذا الاستطراد ينتبه لمنهجه الذي تبناه، ويقطع استطراده، فبعد الترجمة لقيس وذكر
قصة قتله يقول: «... فلما بلغ قيس، قتل قاتلي أبيه وجده. ولولا الإطالة لذكرت خبرهما»^(٢).
وبعد استفاضته الحديث عن كثرة رواية حماد يقول: «وأخباره في هذا المعنى كثيرة، فلنقتصر
منها على هذا القدر»^(٣).

وعموماً فالاستطراد ينافي الهدف الذي ذكره في مقدمته، وهو الاقتصار على ما يحتاج إليه،
وترك ما لا تقوم ضرورة إلى الكلام عليه، لكنه يوافق قوله بانتخاب الأخبار الطريفة.
وأما ما يحسن ذكره عند الترجمة للقائل؛ فهو أن يُكتفى بما يخدم توثيق البيت، وقوة
الاحتجاج به، وهو: اسم الشاعر، وعصره، ومكانة شعره، أمّا ذكر أخباره ومواقفه مع غيره فمحلّه
كتب الأدب.

❖ ثانيًا: ترك العزو:

على رغم أمانة اللبلي العلمية، وحرصه على توثيق الآراء وذكر المصادر؛ فقد صرّح بثمانين
كتابًا من مراجعه، ونسب النقول لأصحابها؛ فذكر ثمانية وخمسين عالمًا رجع إلى أقوالهم، غير أنه
أغفل عزو بعض النقول، خاصة من أكثر النقل منهم، وما نسبته وعزاه لهم في كتبه الأخرى^(٤).
وكثير من الآراء والنقول اكتفى فيها بالتعميم بما فيه من الإبهام وعدم التحديد، فتكررت
عنده هذه الألفاظ: روي، قيل، قالوا، يُقال، عن غير واحد، غير واحد من اللغويين وأصحاب
المعاني، من النحويين، بعض حذاق النحويين، بعض أشياخنا، أشياخي، بعض الناس، أناس كثيرة،

(١) وشي الحلل ٩١٦ .

(٢) وشي الحلل ٤٣٨ .

(٣) وشي الحلل ٦٢١ .

(٤) ينظر: ١٦١ .

قوم، آخرون، غيره، بعضهم،^(١) ولعل عذره أن هذه الآراء من الواضح أنها تُنسب لكثير من العلماء؛ مما يضيق المقام بحصرهم؛ فليجأ لهذه الألفاظ، وقد يكتفي بعزوها في كتبه الأخرى، وذلك كثيراً ما يحدث.

ومما ترك عزوه: قوله في استعمال (النثا) في الخير والشر: «وأما النثا بتقديم النون على الثاء فهو مقصور، ويستعمل في الخير والشر، فمن استعماله في الخير قوله:

فاضلٌ كاملٌ جميلٌ نثاءُ
أريحىٌّ مُهذبٌ منصـُورٌ

وقال جميل:

أَلفُ الخِدرِ، واضحهُ المُحيّا
لعوبٌ دهُما، حسنٌ نثاها

وقال كثير:

وأبعدهُ سمعا، وأطيبُهُ نثا
وأعظمُهُ حلمًا، وأبعدهُ جهلاً.^(٢)

وجاء في (المقصور والممدود) لأبي علي القالي: «والنثا من القول يكون للخير والشر، حدثني بذلك أبو بكر بن الأنباري عن أحمد بن يحيى، وكذا كان أبو بكر بن دريد يقول، ويقال: هو ينثو عليه ذنوبه، ويكتب بالألف لأنه من الواو، قال الشاعر:

فاضلٌ كاملٌ جميلٌ نثاءُ
أريحىٌّ مُهذبٌ منصـُورٌ

(١) ينظر مثلاً: ١٠١، ٣٧٢، ٤٣٧، ٥٥١، ٥٩٩، ٧٨٨، ٨٥٠، ٩٥٥.

(٢) وشي الحلل ٢٦٢.

وقال جميل:

أَلَوْفُ الْخِذْرِ، وَاضْحَةُ الْمُحَيَّا
لِعُوبٍ دَهْأَ، حَسَنٌ نَظَاهَا

وقال كثير:

وَأَبْعَدُهُ سَمْعًا، وَأَطْيُئُهُ نَثَا
وَأَعْظُمُهُ حِلْمًا، وَأَبْعَدُهُ جَهْلًا^(١).

ويقول اللَّبْلِي في موضع آخر: «وقد غلِطَ الزجاجي في تخطئته (عموا صباحًا)؛ لأن هذا الشعر الذي أنكره وقع في خبر سد مأرب منسوبًا لجذع بن سنان الغسائي، في حكاية طويلة، زعم أنها جرت له مع الجن»^(٢).

وجاء في (الحلل) لابن السيد: «ولكنه أخطأ في تخطئته رواية من روى (عموا صباحًا)؛ لأن هذا الشعر الذي أنكره وقع في كتاب (سد مأرب)، ونسبه واضع الكتاب إلى جذع بن سنان الغسائي في حكاية طويلة، وزعم أنها جرت له مع الجن»^(٣).

نلاحظ تشابه النصين، وأن أكثر عبارات ابن السيد عند اللَّبْلِي إلا أنه لا يمكن الجزم بعودة اللَّبْلِي إلى الكتاب المذكور (سد مأرب) أو اعتماده على ابن السيد كوسيط.

ويقول أبو جعفر: «وقد وقع لسيبويه مثل هذا في كتابه، أعني أنَّ بعض الأبيات تروى على وجه من الإعراب عن شاعر، وتروى على وجه من الإعراب عن شاعر آخر، فمن ذلك ما أنشده سيبويه لرجل من بني دارم...»^(٤).

(١) ٨٦ .

(٢) وشي الحلل ١٠٠٧-١٠٠٨ .

(٣) الحلل ٣٩١-٣٩٢ .

(٤) وشي الحلل ٢٧٨ .

وجاء في (شرح أبيات سيبويه) لابن السيرافي: «وقد وقع في كتاب سيبويه مثل هذا. وذلك أنّ بعض الأبيات يروى على وجه من الإعراب مع غيره، ويروى على وجه آخر. فمن ذلك ما أنشده سيبويه وهو لرجل من بني دارم...»^(١).

فيظهر بقاء عبارة واستشهاد ابن السيرافي عند اللبلي؛ غير أنه تصرف فيها وحذف أبياتاً وأضاف أخرى، وهو ينقل منه في مواضع أخرى معدودة دون عزو أيضاً خاصة إذا ذكر في فقرات تالية نصّاً، أو رأياً له معزواً^(٢).

❖ ثالثاً: الإحالة إلى متقدم أو متأخر غير موجود:

في مواضع محصورة نجد اللبلي يقول ذكرنا هذا، ولم يذكره، أو سنذكر هذا، ثم لا يذكر شيئاً، مثاله: قوله في جمع فاعل صحيح اللام ومعتله: «وللفراء فيه خلاف يذكر في موضعه - إن شاء الله-»^(٣)، قوله هذا يحتمل أمرين إما إحالة إلى داخل الكتاب فهي إحالة على غير موجود، وإن بحثت لن تجد كلاماً له عن هذا، أو إحالة لأحد كتبه، وهو كثيراً ما يختصر في بعض المسائل ويذكر أنه ليس هذا موضع شرحها، وسيبينها في موضعها من شرح الجمل.

وكذلك في موضع آخر يقول: «وقد تقدم لنا أن البكاء يُمد ويُقصر»^(٤)، ولم يتقدم شيء عن ذلك، ويقول في معنى أحد الأبيات: «قد تقدّم أن نهشلاً وفقيمًا هما ابنا دارم، فهجاهما الفرزدق»^(٥)، ولا شيء مما قاله في الكتاب.

وهو قد يحيل إلى كتبه الأخرى طلباً للاختصار، ثم ما يلبث أن يذكر ما أراد اختصاره، ففي إعراب أحد الأبيات قال: «واختلف الناس في المشتمل ما هو في البيت؟...»^(٦)، «وقد ذكرنا

(١) شرح أبيات سيبويه ٣٠٤/١ .

(٢) ينظر: وشي الحلل ٤٦٨ ، ٥٤٢ .

(٣) وشي الحلل ٣٢٧ .

(٤) وشي الحلل ٦٣١ .

(٥) وشي الحلل ٧٧٩ .

(٦) وشي الحلل ١٥١ .

الصحيح ويبيّن ما هو المختار في غير هذا الكتاب»^(١)، ثم ما يلبث أن يوضح ويقول: «والمشتمل على هذه الرواية -على القول المختار-: الاستقرار...»^(٢)، وتبيينه للمشتمل في غاية الأهمية، ولو تركه لعدّ مأخذاً لارتباطه بالشاهد.

❖ رابعاً: ضعف الاختيار والترجيح في التحليل:

عند النظر في التحليل لنص الشاهد داخل الكتاب، في كثير من المسائل اللغوية والإعراب؛ تجد اللبلي يجمع الأقوال، ويتتبع الاختلافات، ويعرضها بتسلسل ومنطقية، لكنه يقف عن إبداء رأيه، فيقول: قال فلان وفلان، وقيل: هو كذا، وقيل: كذا، وقيلما يرجح بين هذه الأقوال ولا يختار منها، وهذه سمة تكاد تكون واضحة، فظهور شخصية اللبلي في الكتاب متوسطة، خاصة وهو يتعرض لكثير من الآراء والاختلافات، فرمما يذكر ما يراه أولاً، لكن لا نستطيع التأكد من هذا إن لم يتبعه بعبارة توضح اختياره، أو تضعف الأقوال الأخرى.

وأكثر ما تظهر هذه السمة في الدلالات اللغوية، وتعدد أوجه الإعراب، والأصل في التحليل للنصوص أن تُساعد معرفة القائل، وحاله، والمعاني التي تدور حوله؛ المحلل على تحديد معنى واحد للألفاظ، ووجه إعرابي واحد للمفردات والجمل، فضلاً عن ترك ذكر المحتمل، وغير الجائز.

فما يسعى التحليل للنصوص إليه حديثاً هو تقليل احتمالية الدلالة، وتعدد الأوجه الإعرابية^(٣)، بتوظيف المعرفة للسياق التداولي، والنصي في التفسير اللغوي السياقي لألفاظ النص، وتفسير البنية الكلية، وتحديد الوظائف النحوية الأقرب للمعنى في المستوى الإعرابي، وحسن التقدير للمحذوف، وتحديد المعاني الوظيفية الصرفية، وغير ذلك.

ولقد راعى اللبلي ذلك، وحسنت إفادته من معرفة سياق نص الشاهد في مواضع كثيرة غير

(١) وشي الحلل ١٥٢ .

(٢) وشي الحلل ١٥٥ .

(٣) ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ٨٣ ، ٨٨ ، التحليل النحوي أصوله وأدلته ٣٠ .

محصورة ذكرت في محلها من البحث^(١)، وهو قد يبين مختلف الدلالات، ثم يقول: والمشهور أنه كذا، أو المراد هنا كذا، سوى أنه بقي عنده إهمال للترجيح بين الدلالات اللغوية المختلفة، والأوجه الإعرابية المتعددة التي يذكرها في مواطن معدودة تؤخذ عليه، وهو اللغوي الأديب، لكن لعل أبا جعفر أراد إبراز معرفته بالمعاني التي قيلت حول الألفاظ، والتدريب للطالب، أو إظهار مهارته في الصنعة الإعرابية؛ كعادة كثير من النحويين والمعرّبين.

ومن نماذج ذلك:

في معنى (خمسـة الأشبار) من أحد الأبيات المشروحة يقول: «وقوله: (خمسـة الأشبار) في المراد به أقوال:

أحدها: أنه كلام جارٍ على المثل، يقال للرجل الكامل الفضل، الذي بلغ الغاية في المجد: فلانٌ أدرك خمسـة الأشبار، أي: أدرك من المجد ما لا مزيد عليه.

وقيل: أراد بخمسـة الأشبار منتهى حد الصغر، يقال: غلام خماسي، وهو القدر الذي يقدر فيه على عقد إزاره»^(٢).

«وقيل: خمسـة الأشبار كناية عن خلال المجد، وهي -على قول- خمسـة: العقل، والعفة، والشجاعة، والكرم، والوفاء فهذه الأدلة.

وقال آخرون: هي العقل، والعفة، والعدل، والشجاعة، والشعر»^(٣)، «وقيل: المعنى: أدرك حد لبس الثوب ذي خمسـة الأشبار...»^(٤)، فاستمر حتى أتمها ثلاثة عشر معنى^(٥)، تنوعت بين الدلالة على الكمال، وعلى الصغر، والدلالة على السيف، وعلى الخيزرانة، والقبر، وعصا الخطبة، وأوّلها كلها لصالح موقف المدح الذي جاء فيه الشعر، ومن الواضح أن الدلالة على الكمال وبلوغ

(١) ينظر: طريقته في التحليل اللغوي لنص الشاهد في المبحث الأول من الفصل الثاني .

(٢) وشي الحلل ٥٨٩-٥٩٠ .

(٣) وشي الحلل ٥٩١ .

(٤) وشي الحلل ٥٩١ .

(٥) ينظر: وشي الحلل ٥٨٩-٥٩٣ .

المجد؛ هي الأخرى لقصد الشاعر، فكان الاكتفاء بها أولى من التعداد لما قيل. (١)

وفي إعراب أحد الشواهد، وهو قول الشاعر:

رَضِيعِي لِبَانٍ ثَدِيٍّ أُمِّ تَحَالِفَا

بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ (٢)

يذكر اللَّبْلِيُّ أن اللفظ (ثدي أم) يروى بالنصب والخفض: «ومن نصبه فلا يخلو أن يعتقد في الصفة التي هي (رضيعي) الحال أو المستقبل، أو الماضي، أو لا يعتقد، فإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فينتصب (ثدي أم) على أنه مفعول على إسقاط حرف الجر، ويكون المفعول الأول هو اللَّبان، وإن كان مخفوضاً في اللفظ، فإنه منصوب في الموضع.

ويجوز -أيضاً- أن ينتصب (ثدي أم) على البدل من (لبان) بدل شيء من شيء، كأنه قال: لبانٍ ثديٍّ أمِّ، منصوب من منصوب؛ لأن موضع اللبان نصب كما تقدم.

هذا وجه انتصابه إذا كانت الصفة الناصبة التي هي (رضيعي) بمعنى الحال أو الاستقبال، فإذا كانت بمعنى الماضي فلا ينتصب الثدي على أنه مفعول؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي لا يعمل عندنا، خلافاً للكسائي ومن كان على مذهبه، وينتصب على وجهين: أحدهما: على التمييز، كأنه قال: رضيعي لبانٍ من ثديٍّ أمِّ، فيحسن فيه إدخال (من) المقدرة في التمييز.

والثاني: بإضمار فعل، كأنه قال: رضيعاً ثديٍّ أمِّ، وهذا إن جعلنا (رضيعي) على الحال، فإنه يعمل في الثاني، ولا يحتاج إلى إضمار ناصب». (٣)

فلاحظ أن هذا التفصيل في الإعراب؛ سببه ما يُعتقد في الصفة التي هي (رضيعي)، أهو الحال أو المستقبل، أو الماضي؟، وبدلاً من ذكر كل رأي، وما يترتب عليه؛ كان حري باللَّبْلِيِّ الرجوع إلى قائل القصيدة وقصده. والظاهر أنه أراد المضي؛ لأنه قال بعده (تحالفاً)، فالرضاعة سبقت هذا التحالف الماضي. ثم إن عدنا إلى القصيدة فالشاعر أراد وصف كرم الممدوح، فذكر

(١) وينظر مثلاً: ٢٠٥، ٣٠٣، ٣٦٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان الأعشى ٢٢٥.

(٣) وشي الحلل ٤٠٠.

أن السخاء وهذا الممدوح رضعاً من ثدي أم واحدة، وتحالفاً أنهما لا يفترقان!، ومعلوم أن اعتقاد الحال أو المستقبل ينقص المعنى إن لم يكن ينافيه، فهل يُعتقد بعد ذلك في (رضيحي) الحال أو المستقبل؟ وهل للقارئ حاجة في ذكر الأوجه الإعرابية التي تترتب على ما لا يقصده قائل النص؟^(١) لكن لعل عذره أن عادة أهل اللغة جرت على هذا، ببيان ما يحتمل في الشاهد، ولتمرين أذهان الطلاب على الاستنباط والتخريج.

ومما سبق يتبين ما يلي:

- أن لكتاب (وشي الحلل) منزلة مرموقة بين كتب الشواهد الأخرى، يشهد له التزامه بالأبيات المشروحة، وبمنهج موحد في تحليلها، وتبيينه لموطن الشاهد، وما يساعد على فهمه.
- مما رفع منزلة الكتاب أنه كُتب بإتقان لفن الكتابة في العرض للأفكار بتسلسل، والعنونة لها، مع الالتزام بهذا التسلسل في كل شاهد، ومنه أصبح هذا الكتاب يسيراً على القارئ بسبب حسن عرضه.
- أبرز المآخذ على الكتاب ضعف الترجيح في التحليل لنص الشاهد، وهذا عكس ما يسعى إليه تحليل النصوص حديثاً؛ إذ يجب أن يُوظَّف معرفة السياق النصي واللائحي للنص في تحديد وجه واحد من الإعراب، ودلالة واحدة للألفاظ لا يحتمل غيرها.
- أثر الكتاب كان على علماء المغرب العربي الذي هو مسكن اللبلي ومقره.

(١) وينظر مثلاً: وشي الحلل ١٤٠، ٢٦٤، ٢٧٢، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٩٧، ٤٠٨.

خاتمة

لقد جاء البحث لدراسة منهج الكتاب البديع، وتحليل طريقة المصنّف فيه، وأسلوبه، وما تناوله من بحوث ومسائل، وتقويمه. وحاول الإجابة عن عدة تساؤلات حوله، فانتهى إلى هذه النتائج:

أولاً: سعة علم اللّبي واطلاعه، وأمانته العلمية، فقد صرّح بثمانين كتاباً من مصادره، منسوباً معظمها لأصحابها، وأورد آراء وأقوال ثمانية وخمسين عالماً من الرجال.

ولقد تنوعت مصادره بين اللغوية والأدبية والتاريخية، وكان اعتماده على مصادر لغوية قديمة، فمصادره من القرن الرابع وما قبله تمثّل ٦١% من المجموع الكلي، كما رجع إلى كتب لم تتوفر لها نسخ خطية إلى يومنا هذا مثل: المعاقبات والنوادر لابن الأعرابي، والنوادر للحيايّ، والردود على العلماء والرواة والشعراء، وغريب أسماء الشعراء للمطرز.

وتأثر اللّبي بالمصادر المغربية والأندلسية خاصة، والمصادر المشرقية التي جلبت للمغرب في القرون الأولى؛ ككتاب سيويوه، والجمل، فتمثّل نسبة المصادر المغربية ٢٢% من مصادره، ٩١% منها أندلسي.

ثانياً: اتبع اللّبي منهجاً موحدًا في تحليل نص الشاهد، يمكن الإفادة منه في التنظير ووضع منهجية في التحليل اللغوي للنصوص عامة، والشعرية خاصة، فكان لمنهجه سمات أبرزها:

- العناوين الفرعية التي ساعدت على حسن التصنيف عنده، فهو يبدأ في شرح الأبيات بذكر قائل البيت، ومناسبة القصيدة، ثم يعنون للغة؛ ويورد فيه شرح الألفاظ لغويًا وصرفيًا، ثم يعنون للمعنى؛ ويذكر المعنى الإجمالي للبيت مستمدًا من القصيدة، ثم يعنون للإعراب؛ ويستفتحه بذكر موطن الشاهد عند الزجاجي، أو وجه الاستشهاد.

- التحليل عنده يتم من خلال المستوى الأفقي لنص الشاهد، فيحلل الألفاظ كلها في اللغة والصرف -مرتبة كما جاءت في النص غالبًا- ثم يحللها في النحو والإعراب، وهذه الطريقة أفضل من التحليل العمودي لكل كلمة تحلل لغة وصرفًا وإعرابًا، ثم الانتقال للكلمة التي بعدها؛ مما يجزئ

النص.

- نقطة بداية التحليل عنده من المفردة إلى الجملة إلى النص، وليس العكس.
- شرحه لألفاظ الأبيات، وتراكيبها، يعتمد على الاختيار، فهو لا يفسر كل لفظ، ولا يعرب كل مفردة في الشاهد، ويحرص على شرح المشكل، وهو ما قد صرح به في مقدمة شرحه.
- استقصاء الكثير من الأوجه المحتملة، أو الواردة في كل مادة الكتاب؛ بدءًا من التعدد في روايات الأبيات، ومناسباتها، وقائلها، وانتهاءً بأحكام المفردات ومعاني الحروف، والتي غالبًا ما تتأثر ببعضها.

- يوجه الروايات المختلفة في البيت لغةً، ونحوًا، وصرفًا.
- يحاول إبراز المعايير النصية للنص الشاهد، ويستخرج ميزات كل نص من النص نفسه، وقلما يفرض معايير أو ميزات سابقة عليه.
- يختلف التحليل من شاهد إلى آخر؛ بحسب ما يحويه كل شاهد من ثراء لغوي نحوي، بيد أنه في أول الكتاب أكثر تفصيلًا من آخره.
- يغلب على الأساليب المستخدمة في شرح الكتاب الأساليب التعليمية؛ كالتساؤل، والتمثيل بالأمثلة المصنوعة، والتوضيح والتحديد، والاختصار والإحالة.

ثالثًا: استطاع اللبلي أن يجعل من شرح شواهد جمل الزجاجي مرجعًا لغويًا ونحويًا وصرفيًا، وذلك بأنه وثق هذه الشواهد، ثم أفاد من السياق اللغوي والمقامي الذي جاء فيه هذا الشاهد؛ ليكشف عما يُشكل في دلالة، وإعراب وتركيب، وتصريف الشاهد.

رابعًا: الكثير من المسائل التي تناولها الكتاب مرتبطة بالشاهد ووجه الاستشهاد، ويكثر فيها من الاستدلال بأقوال سيبويه وشواهد.

كما أنه لا يتوسع في الخلاف حول المسألة، يختصر ولا يستقصي الأقوال، ويحيل إلى كتبه الأخرى فيها، وينبه أن هذا الشرح ليس موضعًا للتوسع في المسائل.

خامسًا: لقد جاءت اجتهادات اللبلي مقابلة لموقفه من النحويين والزجاجي، فما كان محل عنايته واجتهاده في كتابه؛ هو محل عنايته في موقفه من كتب الآخرين، وهي تتمثل في الاهتمام الواضح بالتوثيق والتخريج للأبيات، فكان لها نصيب كبير من تعقبه للشرح الآخرين، والاجتهاد الخاص به.

وكذلك الاعتناء بالترتيب المنهجي؛ فجاءت بعض اعتراضاته على الزجاجي في هذا الجانب، أيضًا حرصه على المعنى، فقد كانت بعض اجتهاداته واعتراضاته على النحويين تأييدًا للمعنى.

سادسًا: إن من أبرز الأصول التي اعتمد عليها اللبلي في الكتاب؛ هو الشعر من مصادر السماع، ولقد تابع الزجاجي في الاستشهاد بشعر شعراء الطبقات الثلاث في النحو والصرف، واللغة، وأما الطبقة الرابعة فاستشهد بشعر شعرائها كآبي تمام في البلاغة؛ من بديع وبيان ومعان.

والقرآن الكريم، والحديث الشريف، وآثار الصحابة هي الكلام الفصيح عنده، في حين أن الشعر والقراءات القرآنية المخالفة للقياس النحوي؛ وصفها بأنها قليل من الكلام، وهي محل الشذوذ والتأويل.

أما القياس في الكتاب؛ فقد جاء لتفسير الظواهر اللغوية، أو لرفض ظاهرة أو حكم لغوي أو تفسير له، وكانت السمة الغالبة على الكتاب الاختيار للعلل المناسبة، والسكوت عن العلل الأخرى، وجاءت هذه العلل من العلة الأولى والثانية: التعليمية والقياسية، أما العلة الثالثة: الجدلية؛ فلم ترد فيه.

سابعًا: لكتاب (وشي الحل) منزلة مرموقة بين كتب الشواهد الأخرى، يشهد له التزامه بالأبيات المشروحة، وبمنهج موحد في تحليلها، وتبيينه لموطن الشاهد وذكر ما يساعد على فهم الشاهد.

ومما رفع منزلة الكتاب أنه كُتب بعقلية تصنيفية، مُصنَّفة محللة، فقد كُتب بإتقان لفن الكتابة في العرض للأفكار بتسلسل، والعنونة لها، مع الالتزام بهذا التسلسل في كل شاهد، ومنه أصبح هذا الكتاب يسيرًا على ذهن القارئ؛ لحسن عرضه، وسلاسة أسلوبه.

ثامنًا: أبرز المآخذ على الكتاب: ضعف الترجيح في التحليل لنص الشاهد، وهذا عكس ما يسعى إليه تحليل النصوص حديثًا؛ إذ يجب أن يُوظَّف معرفة السياق النصي والانصي لنص الشاهد بتحديد وجه واحد من الإعراب، ودلالة واحدة للألفاظ لا يحتمل غيرها.

تاسعًا: أثر الكتاب كان واضحًا على من بعده، وخاصة على علماء المغرب العربي الذي هو مسكنه ومقره الأخير.



الفهارس

١. فهرس الآيات القرآنية.
٢. فهرس القراءات القرآنية.
٣. فهرس الأحاديث الشريفة والآثار.
٤. فهرس الأمثال وأقوال العرب.
٥. فهرس الأبيات الشعرية.
٦. فهرس الأعلام.
٧. فهرس المصادر والمراجع.
٨. فهرس المحتويات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم	السورة والآية	الصفحة
سورة البقرة			
٢١٦	٩٠	﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾	
٢٣٩	١٢٠ ، ١٥٨	﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾	
سورة آل عمران			
١٥٨	١٣٤ ، ١٣٥	﴿وَلَيْنَ مُتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾	
سورة النساء			
٨٢	٢٣٤	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾	
سورة المائدة			
٥٤	١٣٩ ، ١٥٦ ، ٢٣٢ ، ٢٢٧	﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾	
٧١	١١٢	﴿عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾	

سورة الأنعام

١٣٩ ،		
١٥٦ ،	﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾	٩٢
٢٣٢ ،		
٨٦	﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾	١٤١

سورة الأعراف

١٥٢ ،		
١٩٤	﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾	٤٤
١٥٨	﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾	٩٢
٨٥		١٥٠
	﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي﴾	
١٥٦ ،		
١٥٧	﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	١٥٥

سورة التوبة

١٥٦	﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾	٢٤
١٢١	﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٣٤
١٥٨	﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٣٤
١٥٥	﴿لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾	١٠٨

سورة هود

١٥٨	﴿يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ﴾	٤٢
-----	---	----

سورة يوسف

٢٠	﴿وَكَاْنُوا فِيْهِ مِنَ الرَّهِيْدِيْنَ﴾	٩٥
٣١	﴿حَشَّ لِلّٰهٖ﴾	١٣٢

سورة الرعد

-٢٣	﴿وَالْمَلٰٓئِكَةُ يَدْخُلُوْنَ عَلَيْهِمْ مِّنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٣٣﴾ سَلٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾	١٥٧
٢٤		

سورة النحل

٨	﴿وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيْرَ لَتَرْكَبُوْهَا﴾	١٢٠
---	--	-----

سورة الانبياء

٣	﴿وَأَسْرُوْا النَّجْوٰى الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا﴾	١١٢
---	---	-----

سورة النمل

٩٠	﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوْهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ يُجْزَوْنَ اِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُوْنَ﴾	٨٥
----	--	----

سورة ص

٣٣	﴿مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْاَعْنَاقِ﴾	١٥٨
----	-------------------------------------	-----

سورة غافر

٢٨	﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ اٰلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ اِيْمٰنَهٗ﴾	٢٣٢
----	--	-----

سورة فُصِّلَتْ

٢٨	﴿ذٰلِكَ جَزَاءُ اَعْدَاءِ اللّٰهِ النَّارُ﴾	٨٥
----	---	----

سورة الحديد

٢٩ ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ ١٣٠

سورة التحريم

٤ ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ ١٥٦

سورة الإنسان

١٣ ﴿وَجَزَلْنَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ ٨٥

سورة الضحى

٥ ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ ١٣٤

سورة العلق

١٥- ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ ١٣٦ ،

١٦ ١٣٨

١٩ ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ١٥٨

*** ** *

فهرس القراءات القرآنية

رقم الآية	السورة والآية	الصفحة
سورة المائدة		
٨٩	﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ﴾	١١٠
١٠٦	﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَدَةَ اللَّهِ إِنَّآ إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾	١٤١ ، ١٥٩
سورة الأنعام		
١٣٧	﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَدِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾	١٦٠
سورة التوبة		
٢٤	﴿وَعَشِيرَاتُكُمُ﴾	١٦١
سورة هود		
٩٥	﴿بَعْدَتْ ثُمُودُ﴾	١٦٢
سورة طه		
٧٧	﴿فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾	١١٨
سورة المؤمنون		
٢٠	﴿مِنْ طُورٍ سَيْنَاءَ﴾	١٤٣
سورة الصافات		
٣٨	﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾	١٥٩

سورة القيامة

١٣٤ ،

١٦٠

﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾

١

** ** *

فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

الحديث أو الأثر	الصفحة
«استكثروا من النعال فإن الرجل لا يزال راكباً ما انتعل».....	١٢٠
«الفخذ عورة».....	١٦٣
«لا تقوم الساعة حتى يلي أمور الناس كُغ ابن كُغ».....	١٦٤
«لا يملك، لمن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت أخذت لقد أبقيت».....	١٦٣
«لولا بهائم رُغ، وصبيان رُغ».....	١٦٤
«هذا أثنتم عليه خيراً، فوجبت له الجنة، وهذا أثنتم عليه شراً، فوجبت له النار،	
أنتم شهداء الله في الأرض».....	١٢٢
«هذا سيد أهل الوبر».....	١٦٤
«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار».....	١١٢

** ** *

فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة	المثل أو القول
١٦٩.....	اسْتَنْتِ الْفِصَالُ حَتَّى الْقَرْعَى
١٧٠.....	أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ
١٧٠.....	أَنَا حَبِيبُكُمْ
١٧٠.....	إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا
١٧٠.....	بَكَرَ إِلَى الْعَشِيَّةِ
١٦٨.....	تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ
١٦٩.....	رَمَاهُ اللَّهُ بِثَالِثَةِ الْأَثَاثِي
١٦٩.....	لَا أَرَيْنَكَ هَاهُنَا
١٧٠.....	لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ
١٩٦ ، ١٦٩.....	لَيْسَ خَلْقُ اللَّهِ مِثْلَهُ

** ** *

فهرس الأبيات الشعرية

أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
قافية الهمزة				
إِنَّ مَنْ يَدْخُلْ	وَضِبَاءَ	الخفيف	الأخطل	٩١
كَأَنَّ سَبِيئَةً	وَمَاءُ	الوافر	حسان بن ثابت	١٩٧، ٨٩
على أنيائها	اجتناءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٨٩
قافية الباء				
كَأَنَّ عَلَى	والخضابا	الوافر	ربيعة بن مِقْرَم الضَّبِّي	١٦٧، ١٢٤
أَتَهَجَّرُ	يطيبُ	الطويل	المخبل السَّعْدِيّ أو غيره	٨١
عسى الكَرْبُ	قريبُ	الوافر	هدبة بن الخشرم	٧٩
يُؤَرْقِنِي	كثيبُ	الوافر	هدبة بن الخشرم	٧٩
كِلِينِي لَهُمَّ	الكواكبِ	الطويل	النابعة الدُّبَيَّانِي	٢٣١، ١٣٨
ييكيكِ ناءٍ	لِلْعَجَبِ	البسيط	أبو الأسود الدَّوْلِي	١٨٠
أمرُتُكَ الخيرَ	وَذَا نَشَبِ	البسيط	عمرو بن معدي كرب	١٩٦
أَتْنِي	الجورِ	الكامل	رُوح بن زِنْبَاع	١٢١
قافية التاء				
وَكُنْتُ كَذِي	فَشَلَّتِ	الطويل	كُثَيِّر عَزَّة	١٣٦
رجلينِ				
قافية الخاء				
إذا الرجالُ	طَبَّاحِ	البسيط	طرفة بن العبد	١٤٨، ٩٢
قافية الدال				
ألا غَنِّياني	بُعْدَا	الطويل	-	١٦٧
مُعَاوِي	الحديدا	الوافر	عبد الله بن الزبير	١٩١، ١٥٤

أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
			الأسدي أو غيره	
تَأَلَّى	مَقَائِدُ	الطويل	زيد الفوارس بن الحصين الضبي	١٣٤
فَالَيْتُ	بعدي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٧٨
متى تَأْتِيهِ	مَوْقِدِ	الطويل	الخطيئة	٩٢
وَلَا أَرَى	أَحَدِ	البسيط	النابعة الدُّيَّاني	١٣٢
وَقَتِيلُ	يُقْصَدِ	الكامل	عامر بن الطفيل أو غيره	١٣٤
نَهَلَ الزَّمَانُ	الْأَسْوَدِ	الكامل	رجل من خُثْعَم	١٣٧
مِنْ كُلِّ فَيَاضٍ	المَوْصَدِ	الكامل	رجل من خُثْعَم	١٣٧
قافية الرءاء				
فَقُلْتُ لَهُ	فَنُعْذِرَا	الطويل	امرؤ القيس	٧٩
بكى صاحبي	بِقِصْرَا	الطويل	امرؤ القيس	٧٩
مِنْ حَبِيبٍ	دارا	المديد	عدي بن زيد العبادي	١٢٦
وَقَدْ يَهْلِكُ	يَحْذُرُ	الطويل	أبو العتاهية	٩٠
غَدَاةٌ	وَالْخَمْرُ	الطويل	الفرزدق	٩٣
أَمْ تَسْمَعِي	هَدِيرُ	الطويل	كثير عَزَّة	١٠٢
تُبْكِي	أَقْدُرُ	الطويل	قيس بن ذريح	١٨٧، ١٠١
فاضلٌ	منصورٌ	المتقارب	.	٢٣٦، ١٢٢
فَقَالَ	ما ندري	الطويل	نُصَيْب بن رَبَاح	٧٨
رَأَيْنَ	النواضِرِ	الطويل	العُثَيِّ	١١٢
إِنَّا وَجَدْنَا	قِصْرٍ	البسيط	.	١٣٧
أَمَّا الإِمَاءُ	بِالْعَارِ	البسيط	القتال الكلابي	١٤٦
أَلَا طِعَانَ	التنانيرِ	البسيط	حسان بن ثابت	٢٣٣، ١٨٩

أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
حَذِرْ	الأقْدَارِ	الكامل	أبو يحيى اللاحقي	٢١٧، ٩٠
النازِلِينَ	الأزْرِ	الكامل	الخِرْنَق	١٨١، ٩٣ ١٩٧، ١٨٤
لَمْ يَكُ الْحَقُّ	بِالسِّرَرِ	الرمل	حُسَيْل بن عُرْقُطَة	١٦٦، ١٥٠
غَيَّرَ	المَطَرُ	الرمل	حُسَيْل بن عُرْقُطَة	١٥٠
وَقَدْ رَابِنِي	بَشْرُ	المتقارب	امرؤ القيس	٧٧
أَحَارِ	مَا يَأْتِمُرُ	المتقارب	امرؤ القيس	٧٧
وَهَرُّ	حُجْرُ	المتقارب	امرؤ القيس	٧٧
كَأَنَّ الْمِدَامَ	الْقَطْرُ	المتقارب	امرؤ القيس	٩٠
يُعْلُ	المِسْتَحِرُّ	المتقارب	امرؤ القيس	٩٠
قافية السين				
تَاللَّهِ يَبْقَى	وَالْآسُ	البسيط	أُمِيَة بن أَبِي عَائِدِ أَوْ غِيْرَه	٨٦، ٩٦ ١٧٩
سَوَى أَنْ الْعِتَاقَ	شُوسُ	الوافر	أبو زَيْد الطَائِي	٢١٦، ٢١٤
فَبَاتُوا	غَمُوسُ	الوافر	أبو زَيْد الطَائِي	٢١٥
إِلَى أَنْ عَرَّسُوا	حَسِيسُ	الوافر	أبو زَيْد الطَائِي	٢١٥
قافية العين				
إِذَا مِتُّ	أَصْنَعُ	الطويل	العَجِير السِّلُولِي	١٨٤، ١١٦
وَهَلْ يَرْجِعُ	البَلَاغُ	الطويل	ذو الرُّمَّة	٨٧
فَيَا عَجَبًا	مَجَاشِعُ	الطويل	الْفِرْزَدَق	٩٠
قافية الفاء				
بِمَا فِي فَوَادِينَا	المُشَعَّفُ	الطويل	الْفِرْزَدَق	١٥٦
بَكِي	المَطَارِفُ	الطويل	حُمَيْدَة بِنْت النِّعْمَان	٢٠٩
الحَافِظُو	وَكْفُ	المنسرح	قَيْس بن الْخَطِيم أَوْ	١٠٤، ٩٩

أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
			غيره	٢١٥، ٢١٧
أبلغ	أُنْفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم أو غيره	٢١٧
وَأَنَّا دُونَ	نُكْفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم أو غيره	٢١٦
قافية القاف				
رَضِيعِي لِبَانٍ	نَتَفَرَّقُ	الطويل	الأعشى	٢٤١
وَلِيَّيْ لَمَشٍ	صَادِقُهُ	الطويل	الراعي النميري	١٢١
أَعَيَّرْتَنِي	وَعَاتِقُهُ	الطويل	الراعي النميري	١٢١
يُعَيِّرُنِي	خَالِقُهُ	الطويل	الراعي النميري	١٢١
أَلَمْ تَسْأَلِ	سَمَلَقُ	الطويل	جميل بثينة	٢٠٣
هَلْ أَنْتَ بَاعَتْ	مِخْرَاقِ	البسيط	تأبَّطْ شَرًّا أو غيره	٢٠٠
قافية اللام				
جَزَى رُبُّهُ	فَعَلَ	الطويل	النابعة الذيباني	١٩٠
وَأَبْعَدُهُ سَمْعًا	جَهْلًا	الطويل	كُثَيِّرُ عَزَّةَ	١٢٢، ٢٣٦، ٢٣٧
فَرَدَّ	السَّوَالَا	الوافر	المُرَّارُ الفقعسي	٨٧
وَقَدْ نَغْنَى	الْحِدَالَا	الوافر	المُرَّارُ الفقعسي	٨٨
أَلَا تَسْأَلَانِ	بَاطِلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٨٨
هِيَ الشِّفَاءُ	مَبْدُولُ	البسيط	هشام بن عقبة العدوي أخو ذي الرمة	٨٣، ١١٦
فَلَا وَأَبِيكَ	وَالصَّهِيلُ	الوافر	شُمَيْرُ بن الحارث	١٣٧
فَقُلْتُ	وَأَوْصَالِي	الطويل	امرؤ القيس	٨٦
غَدَتْ	مَجْهَلُ	الطويل	مزاحم العقيلي	٨٢، ١٤٢

أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
فَلَسْتُ بِأَتِيهِ	فَضْلٍ	الطويل	النجاشي الحارثي	١٥٠ ، ١١٥
وَفَرِعَ	الْمُتَعَنِّكِلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٣١ ، ١٣٨
وَهَذَا رِدَائِي	حَنْظَلٍ	الطويل	الأسود بن يعفر	١٩٥ ، ١٨٦
أَلَا مَا لِهَذَا الدَّهْرِ	يَفْعَلٍ	الطويل	الأسود بن يعفر	١٨٦
وَرُحْنَا	تَسْقَلٍ	الطويل	امرؤ القيس	١٩٥
قافية الميم				
وَلَنْ يَلْبَثَ	تِيَمَّا	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	١٣٦
أَلَا أَضَحْتُ	أُمَامَا	الوافر	جرير	٨٧
لَا تَنَّهُ	عَظِيمٌ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي أو غيره	٨٢
لَا تَسْبِنَنِي	الكَرِيمُ	الخفيف	حسان بن ثابت	٩١
وَلَكِنْ نِصْفًا	وَهَاشِمٍ	الطويل	الفرزدق	٨٠
وَرِثْتُمْ	وَهَاشِمٍ	الطويل	الفرزدق	٨٠
وَلَوْ سُئِلْتُ	وَهَاشِمٍ	الطويل	الفرزدق	٨٠
فَمَنْ مَبْلُغٌ	مُقْسَمٍ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢٠١ ، ١٥٢
ابْعُدْ	الظُّلُمِ	البسيط	المتنبي	١٤٩
أَلَا أَبْلُغُ	كَلَامِي	الوافر	عبد الرحمن بن حسان بن ثابت	١٢٢
فَإِنَّا صَابِرُونَ	وَالْخِصَامِ	الوافر	عبد الرحمن بن حسان بن ثابت	١٢٢
حَاشَا	قَدَمٍ	الكامل	الجميح الأسدي أو غيره	١٣٢
عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ	وَالشَّتَمِ	الكامل	الجميح الأسدي أو غيره	١٣٢

أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
قافية النون				
يا حَبْدَا	كانا	البسيط	جرير أو غيره	٢١٦
يا رَبَّ غابِطِنا	وَحَرمانا	البسيط	جرير	٢٢٠
مطوُّثٌ	بِأَرْسانِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٢١، ١٧٨
الحمدُ لله	العِيدانِ	السريع	-	١٦٧
قافية الهاء				
أَلوفُ الحِذْرِ	نثاها	الوافر	جميل بثينة	١٢٢، ٢٣٧، ٢٣٦
قافية الياء				
أبا كَرِبٍ	اليمانيا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	١٠٢
بدا لي أُنِّي	جائيا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٩٦

** ** *

أنصاف الأبيات وأجزاؤها

النصف / الجزء	البحر	القائل	الصفحة
الضاربون عميراً عن بيوتهم	البسيط	القطامي	١٠٤
... مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	١٥٥
وَبَعْدَ عَطائِكَ المائَةِ الرَّتاعا	الوافر	القطامي	١٤٠
وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الوداعا	الوافر	القطامي	١٥٠
بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلًا	الطويل	الأخطل أو غيره	١٧٨
وَجيرانٍ لنا كانوا كرام	الوافر	الفرزدق	١٨٠
كفى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْماءَ كافي	الوافر	بشر بن أبي خازم	١١٥

الأرجاز

الرجز	القائل	الصفحة
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبُلَى أَنْ يَمْصَحَا	رؤبة بن العجاج	١٠٣
لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمَسَا	العجاج	٩١
عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا	العجاج	٩٢
وَمَنْ يَلُكُ الدَّهْرُ لَهُ بِالْمَرْصِدِ	.	١٥٠، ١٦٦
جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ	رؤبة بن العجاج	١٩٣
أَبْيَضُ مَنْ أَحْتَبِ بَنِي إِبَاضِ	رؤبة بن العجاج	١٩٣
تُقَطَّعُ الْحَدِيثُ بِالْإِيمَاضِ	رؤبة بن العجاج	١٩٣
يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي	أبو النجم العجلي	٨٢، ١٩٢
الضَّارِبُو بِالسِّيفِ كُلَّ غَشْمَشِمِ	رؤبة بن العجاج	٩٩، ١٩٨، ٢١٥
الْفَارِجُو بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ	رؤبة بن العجاج أو غيره	١٩٧، ٢١٥
لَا حَقُّ بَطْنٍ يَقْرَأُ سَمِينِ	حميد الأرقط	١٩٩
أَخْشَى رُكْبَانًا أَوْ رُجِيلًا عَادِيَا	أُحَيْحَةَ بْنِ الْجُلَاحِ الأوسي	١٤٤، ١٦٨

** ** *

فهرس الأعلام

الأسود الغندجاني ٦٦
 الأصبهاني ٦٦، ٦٠
 إصطفانوس ٢٣٥
 الأصمعي ٦١، ٥٧
 ابن الأعرابي ١٤٥، ١٤٤، ٥٨، ٤٨
 الأعشى ٤٩
 الأعلام ١١، ٢٢، ٢٥، ٢٩، ٥٤،
 ٥٥، ٦٧، ٨٢، ١١٧، ١٤٠،
 ١٥٣، ١٥٦، ١٩٦، ١٩٧،
 ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧،
 ٢١٢، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٥،
 ٢٢٦، ٢٢٩
 أم عمرو ٧٨
 امرؤ القيس ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٩، ٦١،
 ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٩، ١٣٨،
 ١٩٥، ٢٢١
 أمية بن أبي عائذ ٩٥، ٢١١
 أميمة ١٣٨، ٢٣١
 ابن الأنباري ٦٦، ٢١١، ٢٣٦
 ابن أوس ١٣٣
 ابن بابشاذ ٢٣
 الباقولي ٦٦
 ابن برهان ٦٦، ١٠٥

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأعلام
 البطليوسي ٢٥
 إبراهيم بن نجدة البغدادي ... ٦٧
 ابن أبي إسحاق ٦٧
 ابن أبي ثابت ٥٩
 الأثرم ٥٩، ٦٠، ٢١٢
 أحمد الطيب محمد الفاتح قريب الله، ٩،
 ٣٧
 أحمد بن عبد المؤمن الشريشي ٢٤
 أحمد بن عبد النور المالقي ... ٢٦
 أحمد خيرى المصري ٣٦
 أحمد محمد الجندي ٩، ٣٧
 الأحوص ٥٩
 ابن الأخضر ١٩١، ١٩٢
 الأخطل ١٦٨، ١٧٩، ٢٠٤
 الأخفش ١٣، ١٤، ٦١، ١٤٥، ١٧٣
 الأخنس بن شهاب التغلي .. ٦٤
 الأزهرى ٢٥، ٦٦، ١١٧، ١٢٢
 أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي
 ٢٦
 أبو إسحاق إبراهيم بن وثيق الأمي
 ٣٠
 أبو إسحاق الزجاج ١٢، ١٣، ٦٥

٢٣٤ ، ٢١٦

أبو جعفر أحمد اللبلي ٧، ٨، ٩، ١٠،
١١، ١٣، ١٤، ١٧، ٢١، ٢٤،
٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١،
٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧،
٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٧، ٤٨، ٥٠،
٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٨، ٥٩،
٦١، ٦٣، ٦٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩،
٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٨،
٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥،
٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٢،
١٠٣، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩،
١١٠، ١١٣، ١١٥، ١١٦،
١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠،
١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥،
١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩،
١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤،
١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨،
١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣،
١٤٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١،
١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨،
١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥،
١٦٧، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤،
١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤،
١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨

ابن بري..... ١٨٨

ابن بزيقة ٢٥

بشار بن برد..... ١٦٦

البطلوسى ١١، ٢٦، ٢٩، ٢١٩

البغدادي ١١، ١٤، ١٧، ٣٨، ٤٩،

١٨٦، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٢٦،

٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٣

أبو بكر ابن السراج. ١٣٨، ١٤٣

أبو بكر المراغي ٢٧

أبو بكر الوزير المعروف بابن مطرف

الإشيلي ٢٦

أبو بكر بن الوزير أبي الحسن بن غالب

..... ٣٣

أبو بكر بن طلحة الإشيلي . ٦٦

أبو بكر شعبة بن عياش..... ٢٣

بوجراند ٧٣

ثعلب ٦٦، ١١٧، ١٢٠، ١٤٤،

١٤٥، ١٦١، ١٩٨، ٢٣٦

أبو ثوبان..... ١٣١

جابر بن رألان..... ٢١٢

الجاحظ..... ٦٥

جذع بن سنان الغساني ١٨٨، ٢٣٧

الجرجاني . ٢١، ٢٣، ٢٤، ١٢٨

الجرمي . ٥٩، ٦٥، ١٢٩، ١٤٢

جرير ٤٤، ٩٠، ١٦٦، ٢٠٤، ٢١٢،

الحبال أحمد بن علي الحلبي .. ١٤
 ابن حبيب ٦٤
 الحرابي ٦٦
 الحريري ١١٩ ، ٣٦
 ابن حزم ٣٩
 حسان بن ثابت ٨٨
 أبو الحسن الربيعي الزهري ٥٩ ، ١٢٩
 أبو الحسن ابن الفخار ٢٩
 أبو الحسن الهروي ٥٣ ، ٢١٢
 أبو الحسن بن أبي الربيع ٢٦
 أبو الحسن علي بن أحمد بن بادش
 الغرناطي ٢٢
 أبو الحسن علي بن محمد الأنطاكي ١٤
 أبو الحسين أحمد بن السراج الإشيلي
 ٣٠
 الحسين بن عبد الرحيم بن الوليد بن
 عثمان = ابن أبي الزلازل . ١٤
 الحسين بن محمد الرازي ١٣
 حسين بن موسى الدينوري ١٧٧
 الحصري ٣٤
 الحلال ١٢٠
 حماد الراوية ٢٣٤ ، ٢٣٥
 حمزة بن حبيب الزيات ١١٧
 ابن الحنائي ٣٦
 أبو حنيفة الدينوري ٦٤

١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢
 ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦
 ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠
 ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤
 ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨
 ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٤
 ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨
 ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤
 ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨
 ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣
 ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨
 ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤١
 ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥

جعفر ماجد ٣٥

جميل ١٢١ ، ٢٠٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧

ابن جني ٥١ ، ٥٢ ، ١٠٤ ، ١٢٨
 ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٦١ ، ١٧٧
 ١٩٠

الجوهري ٦٦ ، ١٢٢

أبو حاتم السجستاني .. ٤٥ ، ٤٦

حاجب الراعي ٦٥

ابن الحارث ١٢

الحارث ٥٦ ، ١٣٧ ، ٢١١

حارث بن عمرو ٧٧

حازم القرطاجني .. ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧

الراعي ١٢٠
 الربيع بن ربيعة ٤٣
 رجل من بني دارم ٢٣٨
 الرَّمُوكِي ٢٧
 الرضي ١١٩، ١٩٦، ١٤٥، ١٦٦
 رفيع السلمي ٢٣٢
 الرؤاسي ٤٥
 رؤية ٥٩، ١٠١، ١٩٠
 الرياشي ٦٦
 الزبيدي ٣٨
 الزجاجي ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢،
 ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨،
 ١٩، ٢١، ٢٦، ٣٨، ٤٨، ٦٩،
 ١١٥، ١١٧، ١٨٤، ١٨٧،
 ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١،
 ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢١١،
 ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠،
 ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦،
 ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٣،
 ٢٤٤، ٢٤٥
 أبو زكريا اليفرني ٣٦
 أبو زكريا يحيى الحفصي ٧٠
 أبو زكريا يحيى الفندلاوي ٣٠
 الزمخشري ٥٧، ٥٨، ٦٧، ١٤١

أبو حيان الأندلسي ٣٣، ١٤٧
 ١٢٤، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣
 خازم بن مُحمَّد بن خازم ٦٢، ٦٣
 ١١٩، ٢٠٣
 خالد بن قاسم البياضي ٦٥
 خالد بن كلثوم ٦٤
 ابن خالويه ... ٥٠، ١٤١، ١٦٢
 ابن خروف ٢٤، ٣٢، ٥٨، ٩٨
 ١٩٢، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٥
 ابن الحشَّاب ... ٢٣، ٦٦، ١٠٥
 خلف بن فتح بن جودي القَيْسِي
 اليابري ٢١
 ابن خُلفون مُحمَّد الأَوْنِي ٢٩
 خليدة بنت بدر ٢٣٥
 الخليل ٢١، ٤٠، ٤١، ٤٢، ١١٩
 ١٢٦، ١٣٠، ١٣٣، ١٤٧
 ١٧٧، ٢٠٦، ٢٠٧
 الخوارزمي ١١، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٧
 ٢٢٨، ٢٣٠
 ابن خير ١٤، ١٩، ٢٢
 ابن دأب ٦٥
 دبالويه ٢٣٥
 ابن درستويه ... ٤٩، ٥٧، ١٤٥
 ابن دريد ٦٥، ٢٣٦
 أبو ذؤيب الهذلي ٥٨، ٦٢، ٧٨، ٧٩

٥١، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦١

٦٤، ٦٧، ٩٥، ٩٧، ١٠٤

١٠٦، ١١٥، ١١٦، ١١٨

١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦

١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢

١٣٣، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١

١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧

١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١

١٥٢، ١٥٥، ١٧٩، ١٨٥

١٩٠، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩

٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧

٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢

٢١٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩

٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦

٢٢٩، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٤

ابن السيد البطليوسي ٢٢، ٢٣، ٥٦،

٥٧، ٦١، ١٢٠، ١٨٨، ٢٠٣

٢٠٤، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٢٩

٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٧

ابن سيده ٢٢، ٥٣، ٥٤، ١١٩

١٤٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠

٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٢

٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٠

ابن السيرافي ٥١، ٦٨، ١٩٩، ٢٠٣

٢١٥، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٥

١٦٦، ٢٠٦

زهير ٤١، ٥٦، ٥٨، ٧٨، ١١٦

١٥٣، ١٥٦، ٢٠٠، ٢١٣

أبو زيد الأنصاري ١٦١.....

أبو زيد عبد الرحمن بن مكي الطرابلسي

٣٠

زين الدين أبو العباس محمد ابن أبي

المكارم بن حسان الأنصاري ٣١

أبو سالم محمد بن طلحة القرشي النصيبي

٣١

أبو سعيد السيراقي ١١، ١٥، ٤٩

٥٠، ٦٧، ١٣٧، ١٤١، ٢٠١

٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٩

سعيد بن عيسى بن لب الأصفر ٢٢

السكري ٦٠

ابن السكيت ٣٨، ٤٥، ٥٩، ١٤٥

ابن سلام الجمحي ٤٥، ٢١٣، ٢١٤

٢٣٥

أبو سليمان الخطابي ٦٦

سليمان العايد ٣٥

أبو السَّمَّال ١٦١.....

أبو سهل الهروي ١٤٤.....

السهيلي ٦٥، ٢٤

سيبويه ١١، ١٩، ٢١، ٣٢، ٣٣

٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٧، ٤٩، ٥٠

أبو عبد الله بن أبي العافية ٦٣، ١٩٦
 عبد الله بن أبي الوفاء الباذرائي ٣١
 عبد الله بن الزبير ٥١
 أبو عبد الله محمد الأزدي ٦٣
 أبو عبد الله محمد الأنصاري = ابن الجرج
 ٣٠
 أبو عبد الله محمد الخولاني = ابن الفخار
 ٢٧
 أبو عبد الله محمد بن عبد الله القيسي =
 ابن العطار ٣٥، ٣٢
 أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشيد
 الفهري السبتي ٣٧، ٣٢
 عبد الملك الثبيتي ٣٦
 عبد الملك بن قُريب ٦١
 عبد شمس ٨٠، ٨١، ١٧٨، ١٧٩
 العبدى ٦٦
 أبو عبيد البكري ٥٥، ٥٦، ٢٠٤
 أبو عبيدة مَعمر بن المثنى ٤٣، ٤٤
 ١٤٥
 أبو عثمان المازني ١٣، ١٩، ٦٢
 ١٠٨، ١٠٩
 العُجير ٢١٤
 ابن عديس ٦٥
 عروة بن الزبير ١٦٣، ١٦٥
 عز الدين بن عبد السلام ٣٢، ٣٣

٢٣٨
 السيوطي ١١، ١٩، ٢٩، ٣٢، ١٦٣،
 ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٨
 شرف الدين التلمساني ٣٤
 الشعبي ١٤١، ٦٥
 شيان ٨١
 صرمة الأنصاري ٤١
 الصفدي ١٦
 ابن الضائع ١٦٣، ٢٦
 ابن الطراوة ٦٦
 ابن الطوّاح ٣٤، ٣٥
 أبو الطيب ١٤٩
 ابن عاشور ٣٦
 عاصم بن أبي النجود ٢٣، ١٦١
 ١٦٥
 عاصم بن أيوب البطلوسي . ٥٦
 ١٣٩، ٢٠٦
 ابن عامر ١٦١
 أبو العباس أحمد بن علي بن أبي بكر
 بن محمد البلاطي الحميري القلعي
 ٣٠
 عبد الدائم القيرواني ٦٦
 أبو عبد الرحمن السلمي ١٦٢
 عبد اللطيف بن عبد العزيز بن عبد
 السلام ٣٢

أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي

٢٤.....

عمر بن الخطاب ٨١، ١٦٥

عمر بن شبة..... ٦٢

أبو عمرو ٤٣، ٥٩، ١٤٧

أبو عمرو الشيباني ٤٣

أبو عمرو بن العلاء.. ٦٥، ١٤٧

عمرو بن عبد الله..... ١٣١

عمرو بن قميئة..... ٨٠

عمرو بن هند..... ٩١، ٢١٢

عنيسة مولى عثمان بن عفان ٢٣٥

عوْن بن مخرق ١٩٩

العيني ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٢٤، ١١،

٢١٩

أبو غالب تمام بن غالب = التّياني ٥٣

الغبريّ ٣٠، ٣٢، ٣٤

ابن فارس..... ٥٩

فخر الدين قباوة..... ٢٥، ٧٤

الفراء ٤٣، ١١٤، ١٢٤، ١٥١،

١٥٥، ١١٧، ١٥١، ٢٣٨

الفرزدق ٤٤، ٨٠، ٨١، ٩٠، ٩٢،

١١٦، ١٥٧، ١٦٦، ٢٣٤،

٢٣٥، ٢٣٩، ٤٩، ١٦٨، ١٨١

أبو الفضل..... ١٣

فقيم ٢٣٨

٣٥، ٣٧، ٦٩

العسكري ٥٢، ١٢٢، ١٤٥

ابن عصفور ١١، ٢٥، ٣٤، ٣٩،

١١٦، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨،

١٣٧، ١٤١، ٢٠٧، ٢٢٤،

٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٣

ابن عطايا المصريّ..... ٦٠، ٦١

العكبري ١٦١

أبو علي الحاتمي ٦٦

أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي

... ١١، ٦٧، ٢١٩، ٢٢٤

أبو علي الحسن بن علي العنزيّ ١٣

أبو علي الحسين الفهريّ = ابن الناظر

البلنسيّ ٢٥

أبو علي الشلوّيين ٤٨، ٦٦

أبو علي الفارسيّ ١٥، ١٦، ٥١،

١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٧،

١٤٢، ١٤٣، ٢٠٦، ٢٠٨،

٢١٠، ٢١٢

أبو علي القالي ٤٩، ٥٥

أبو علي الهجري ٤٦

علي بن مُحمّد بن حريق المخزوميّ

البلنسيّ ٢٤

أبو علي صالح ١٧، ١٨

أبو علي عمر الأزدي الشلوّيين ٢٩

الكُميت ٢١٣ ، ٤٥
 ابن كيسان ١٣٠ ، ٦٦ ، ١٣
 ابن لُب ٢٧
 اللّحيانيّ ٤٥ ، ٥٠ ، ١٤٥ ، ٤٤ ، ٦٧ ،
 ٢٤٣
 ليلي ٨٢ ، ٨١
 ابن مالك ١٢٣ ، ١٣٤ ، ١٩٦ ، ٢١٣
 مالك بن حنظلة .. ١٩٣ ، ١٩٤
 مالك بن خالد الخثاعي ... ٢١٢
 المبرد ٤٦ ، ١٠٤ ، ١٢٣ ، ١٣٠ ،
 ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ،
 ١٥٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥
 المتلمّس ٥٩ ، ٦٠ ، ٢١٢ ، ٢١٢
 المتنبي ٥١ ، ١٢٠ ، ١٤٩ ، ١٦٨
 مجاشع ٩٠
 مُحمّد الإدريسي ٣٦
 مُحمّد العبدريّ البنسّي ٣٢
 أبو مُحمّد العراقي الفاسيّ ٢٩
 مُحمّد بن أحمد الأنصاري الخفّاف ٢٦
 مُحمّد بن أحمد بن أبي غالب العبدريّ
 ٢٤
 مُحمّد بن الضحاك الشيباني ٦٦
 مُحمّد بن حميد ابن مأمون الأنصاريّ =
 ابن حزمون ٢٤
 مُحمّد بن علي الفيومي الشافعي ٢٣١

أبو القاسم بن مُحمّد البجائي ٢٣١
 القاسم بن مُحمّد بن مباشر الواسطيّ =
 أبو نصر الضّرير ٢٢
 القاسم بن معن ٦١
 القاسم بن يوسف التجيّبيّ ... ٣٢
 أبو القاسم عبد الرحمن المصموديّ =
 ابن رَحْمون ٢٩
 أبو القاسم مُحمّد بن مُحمّد بن عمر بن
 رُشيد الفهريّ السبتيّ ٣٢
 ابن قُتيبة ١١٨ ، ٦٤ ، ٤٧
 القزّاز ٥٢
 ابن القطاع ٦٥
 قطرب ٢٠٣
 قُنبُل ١٦١ ، ١٣٣
 قيس ٢٣٥
 قيس بن الخطيم ٥٧ ، ٢١٦ ، ٢٣٤
 قيس بن ذريح ١٩٤ ، ٥٨
 قيصر ٨٠
 ابن كثير ١٦١ ، ١٤٣ ، ١٣٣
 كثير ١٠١ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٧
 كراع ٤٧
 الكسائي ٢٠ ، ٤٥ ، ٦١ ، ١٣٥
 ٢٠٥ ، ٢٤١
 ابن الكلبي ٤٣

مُحَمَّد بن علي بن يحيى الشاميّ الغرناطيّ

..... ٢٧

مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مخلد النحوي . ٢٧

مُحَمَّد بن ميمون العبدريّ القرطبيّ القيسي

= أبو بكر مركوش . ٢٣ ، ٦٠

مُحَمَّد بوزيان بنعلي ٣٥

أبو مُحَمَّد عبد السلام بن عتيق التميمي

السفاقسيّ ٣١

أبو مُحَمَّد عبد الملك بن هشام . ٦٠

محمود بن الحسن ابن شاهد الكُتّاب

..... ٦٠

محيي الدين بن سراقه ٣٣

المخبل السّعديّ ٨١ ، ٨٢ ، ٢٣٤ ،

٢٣٥

المدائني ٦٥

المزّار بن سعيد الفقعسيّ ٥٩ ، ١٩١ ،

٢٠٤ ، ٢١٣

ابن مروان النحوي ٢١٢

المستنصر أبو عبد الله .. ٣٧ ، ٦٩

مسعود الدولة المصري ٦٧

مصطفى سالم ٣٧

المطرّز ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ١٢٠ ، ١٤٥ ،

١٩٨ ، ٢٤٣

المظفري ٦٢

مُعاوية ١٥٥ ، ١٨٨

معاوية بن صخر ١٢١

المفضّل ٥٩

مناف ٨٠ ، ٨١

ابن مندويه ٦٠

أبو موسى عيسى بن يلبخت الجزوليّ

..... ٢٤

الميمنيّ ٣٦

ناصر الدين أبو الفتوح بن ناهض

اللخميّ الحصريّ ٣٠

النجاشي ٤٣ ، ١١٤ ، ١٥٠ ، ١٥١

ابن النّحاس ١١ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٧ ،

٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩

أبو نصر ١٥ ، ٢٢ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٢١٢

نصيب الأسود ٢٣٤

النّمر بن تولب ٤٧

أبو ثُمير ٧٩

نھشل ٩٠ ، ٢٣٨

نور الدين شوبد ٣٥ ، ٣٦

هاشم ٨٠ ، ٨١

هاشم بن مُحَمَّد الخُزاعيّ ١٤

ابن هشام الأنصاري ٢٧ ، ٧٥ ، ١٠٣ ،

١٢٣ ، ١٢٥

ابن هشام الجزري ٤٠

ابن هشام الحضرمي الإشبيلي ٤٠

ابن هشام اللّخمي ١١ ، ٤٠ ، ٥٥ ،

ياسين عياش ٣٦
 يحيى بن ثابت البهراني ٢٩
 يحيى بن وثّاب ١١٧
 يزيد بن عروة ٦٧
 يسار ٥٦
 ابن يعيش ٢٠١
 يوسف بن مُحمّد بن إبراهيم الأنصاري
 البياسيّ البلنسيّ ٢٥
 يونس ٦٥ ، ١٢٦ ، ١٥١ ، ١٧٣ ،
 ٢٠١

٦٣ ، ٦٤ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٩١ ،
 ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،
 ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ،
 ٢٢٨
 هشام بن عقبة العدوي = أخو ذي
 الرمة ٢١٣
 الوادي آشي ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٥ ،
 ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩
 أبو وَجْزة ٥١
 ابن ولّاد ٥٩ ، ١٤٧ ، ٢١٢
 أبو الوليد بن أيوب ٦٦

*** ** *

فهرس المصادر والمراجع

- ١- الإبانة في اللغة العربية: سلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري. تحقيق/ د. عبد الكريم خليفة ود. نصرت عبد الرحمن وآخرون. وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- ٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء. تحقيق/ أنس مهرة. دار الكتب العلمية، لبنان، ط٣، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- ٣- اتفاق المباني وافتراق المعاني: سليمان بن بنين الدقيقي. تحقيق/ يحيى عبد الرؤوف جبر. دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٤- الإتيقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي. تحقيق/ مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- ٥- الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين ابن الخطيب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ .
- ٦- أخبار أبي القاسم الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي. تحقيق/ د. عبد الحسين المبارك. دار الرشيد، دار الحرية، بغداد، ١٤٠١هـ / ١٩٨٠م .
- ٧- أدب الكاتب: أبو مُحمَّد ابن قتيبة الدينوري. تحقيق/ مُحمَّد الدالي. مؤسسة الرسالة.
- ٨- الأدب المفرد: مُحمَّد بن إسماعيل البخاري. تحقيق/ مُحمَّد فؤاد عبد الباقي. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- ٩- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي. تحقيق/ د. رجب عثمان مُحمَّد. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٨٨م .
- ١٠- إسفار الفصيح: أبو سهل الهروي. تحقيق/ أحمد بن سعيد بن مُحمَّد قشاش. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ .
- ١١- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني. تحقيق/ د. عبد المجيد دياب. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، ط١،

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

١٢- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي. تحقيق/ عبد الإله نبهان وآخرون. مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

١٣- اشتقاق أسماء الله: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي. تحقيق/ د. عبد الحسين المبارك. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

١٤- الإصباح في شرح الاقتراح: د. محمود الفجال. دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

١٥- إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب ابن السكيت. تحقيق/ أحمد شاکر وعبد السلام هارون. دار المعارف .

١٦- إصلاح غلط المحدثين: أبو سليمان ابن الخطاب البستي المعروف بالخطابي. تحقيق/ د. حاتم الضامن. مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٧- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني. أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١١م .

١٨- الأصول في النحو: أبو بكر ابن السراج. تحقيق/ د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

١٩- إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء العكبري. تحقيق/ محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

٢٠- الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري. تحقيق/ د. علي فودة نيل. جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

٢١- الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي. دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م .

٢٢- أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. تحقيق/ د. علي أبو زيد ود. نبيل أبو عشمة وآخرون. دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٢٣- الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ .

- ٢٤- الإعراب في جدل الإعراب وطلع الأدلة: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري. تحقيق/ د. سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .
- ٢٥- الأفعال لابن القوطية: ابن القوطية. تحقيق/ علي فوده. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م .
- ٢٦- الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. تحقيق/ د. محمود فجال. دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- ٢٧- الاقتضاب شرح أدب الكتاب: أبو مُحمَّد عبد الله بن مُحمَّد بن السَّيد البَطْلَيْوسِي. تحقيق/ د. حامد عبد المجيد وأ. مصطفى السقا. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م .
- ٢٨- الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد الأنصاري ابن الباذش. دار الصحابة للتراث.
- ٢٩- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: سعد الملك أبو نصر علي ابن مأكولا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- ٣٠- الألفاظ: أبو يوسف يعقوب ابن السكيت. تحقيق/ د. فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م .
- ٣١- أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله ابن الشجري. تحقيق/ د. محمود مُحمَّد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩١م .
- ٣٢- أمالي الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي. تحقيق/ عبد السلام هارون. ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م .
- ٣٣- الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي. دار الكتاب العربي، بيروت .
- ٣٤- الأمالي: أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم. تحقيق/ مُحمَّد عبد الجواد الأصمعي. دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م .
- ٣٥- الأمثال: أبو عُبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق/ د. عبد المجيد قطامش.

دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

٣٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق/ مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٢ م .

٣٧- الأنساب: عبد الكريم التميمي السمعاني المروزي. تحقيق/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ١، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢ م .

٣٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات ابن الأنباري. تحقيق/ د. جودة مبروك مُحمَّد مبروك. مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ط ١.

٣٩- إيضاح المكنون: إسماعيل ابن مير سليم الباباني البغدادي. تصحيح/ مُحمَّد شرف الدين بالتقيا ورفعت بيلكه الكليسي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٠- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي. تحقيق/ د. مُحمَّد حمود الدعجاني. دار الغرب الإسلامي، بيروت .

٤١- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن الحاجب. تحقيق/ د. موسى نباي العليلي. مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، ١٩٧٦ م .

٤٢- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي. تحقيق/ د. مازن المبارك. دار النفائس.

٤٣- الإيضاح: أبو علي الفارسي. تحقيق/ د. كاتم بحر المرجان. عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ م .

٤٤- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان مُحمَّد ابن حيان أثير الدين الأندلسي. تحقيق/ صدقي مُحمَّد جميل. دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ .

٤٥- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. تحقيق/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م .

٤٦- برنامج أبي جعفر اللبلي الأندلسي: أبو جعفر اللبلي. تحقيق/ مُحمَّد بوزيان

- بنعلي. مطبعة اسبارطيل، طنجة، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م .
- ٤٧- برنامج التجيبي: القاسم بن يوسف بن مُحمَّد بن علي التجيبي. تحقيق/ عبد الحفيظ منصور. الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م .
- ٤٨- برنامج الوادي آشي: مُحمَّد بن جابر أبو عبد الله الوادي آشي. تحقيق/ مُحمَّد محفوظ. دار المغرب الاسلامي، أثينا، ط١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- ٤٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الريع الأشبيلي. تحقيق/ د. عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- ٥٠- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحيى أبو جعفر الضبي. دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م .
- ٥١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. تحقيق/ مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، لبنان .
- ٥٢- بلاغات النساء: أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور. تصحيح وشرح/ أحمد الألفي. مطبعة مدرسة والددة عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م .
- ٥٣- البلدان: أحمد بن إسحاق ابن واضح اليعقوبي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ .
- ٥٤- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادي. دار سعد الدين، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- ٥٥- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري. تحقيق/ د. طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- ٥٦- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد الحسيني مرتضى الزبيدي. تحقيق/ مجموعة من المحققين. دار الهداية .
- ٥٧- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق: خالد بن عيسى البلوي. تحقيق/ الحسن السائح. مطبعة مُحمَّد الخامس الثقافية والجامعية، المغرب، ط١، ١٩٧٠م .
- ٥٨- تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

- ٥٩- تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥ م: روبر
برنشفيك. ترجمة/ حماد السّاحلي. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨ م .
- ٦٠- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان. ترجمة/ د. عبد الحليم النجار. دار
المعارف، القاهرة، ط٤ .
- ٦١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين ابن قايماز الذهبي.
تحقيق/ د. بشار عوّاد معروف. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣ م .
- ٦٢- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: أبو المحاسن المفضل
التنوخى المعري. تحقيق/ د. عبد الفتاح مُحمّد الحلّو. دار هجر، القاهرة، ط٢،
١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م .
- ٦٣- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد الخطيب البغدادي. تحقيق/ د. بشار عواد
معروف. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢ م .
- ٦٤- تاريخ دمشق: أبو القاسم علي ابن عساكر. تحقيق/ عمرو بن غرامة
العمري. دار الفكر، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥ م .
- ٦٥- التأليف النحوي بين التعليم والتفسير: وضحة عبد الكريم الميعان. دار العروبة،
الكويت، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م .
- ٦٦- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله العكبري. تحقيق/ علي مُحمّد
البجاوي. عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٦٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله
العكبري. تحقيق/ د. عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ /
١٩٨٦ م .
- ٦٨- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: أبو
الحجاج الأعلام الشنتمري. تحقيق/ د. زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م .
- ٦٩- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: أبو جعفر أحمد اللّبي. تحقيق/
د. عبد الملك الثبيتي. مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م .

- ٧٠- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: مُحمَّد الطاهر ابن عاشور. مقال في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق. المجلد ٣٧، الجزء ٢، شوال، ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م .
- ٧١- تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص): د. مُحمَّد مفتاح. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٣، ١٩٩٢م .
- ٧٢- تحليل الخطاب: ج.ب. براون وج.يول. ترجمة/ د. مُحمَّد الزليطني ود. منير التريكي. جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ٧٣- التحليل النحوي أصوله وأدلته : د. فخر الدين قباوة. الشركة المصرية العالمية، مصر، ط١، ٢٠٠٦م .
- ٧٤- التداوليات وتحليل الخطاب: د. جميل حمداوي. ط١، ٢٠١٥م .
- ٧٥- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي: د. مسعود صحراوي. دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م .
- ٧٦- تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي. تحقيق/ د. عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ٧٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي. تحقيق/ أ.د. حسن هندراوي. دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ٧٨- تراجم المؤلفين التونسيين: مُحمَّد محفوظ. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م .
- ٧٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك. تحقيق/ د. مُحمَّد كامل بركات. دار الكاتب العربي، ١٣٨١هـ / ١٩٦٧م .
- ٨٠- تصحيح الفصيح وشرحه: أبو مُحمَّد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان. تحقيق/ د. مُحمَّد بدوي المختون. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- ٨١- التعليقات والنوادر: أبو علي هارون الهجري. تحقيق/ حمد الجاسر. دار الإمامة، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ .
- ٨٢- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي. تحقيق/ د. عوض القوزي.

مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .

٨٣- تفسير رسالة أدب الكتاب: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي. تحقيق/ د. عبد

الفتاح سليم. معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م .

٨٤- التكملة لكتاب الصلة: مُحمَّد بن عبد الله القضاعي ابن الأبار. تحقيق/ عبد

السلام الهراس. دار الفكر، لبنان، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥ م .

٨٥- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: أبو الفتح عثمان

بن جني. تحقيق/ أحمد ناجي القيسي وآخرون. مطبعة العاني، بغداد، ط ١،

١٣٨١هـ / ١٩٦٢ م .

٨٦- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش مُحمَّد بن يوسف الحلبي.

تحقيق/ أ.د. علي مُحمَّد فاخر وآخرون. دار السلام، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ .

٨٧- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح : أبو مُحمَّد عبد الله بن بري المصري.

تحقيق/ د. عبد العليم الطحاوي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ١٩٨١ م .

٨٨- تهذيب اللغة: أبو منصور ابن الأزهري الهروي. تحقيق/ مُحمَّد عوض مرعب. دار

إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م .

٨٩- التيسير في القراءات السبع: عثمان أبو عمرو الداني. تحقيق/ اوتو تريزل. دار

الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

٩٠- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: أبو الفداء ابن قُطُوبغا السُّودُوني.

تحقيق/ شادي بن مُحمَّد بن سالم آل نعمان. مركز النعمان للبحوث والدراسات

الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، ط ١، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ م .

٩١- ثمار الصناعة في علم العربية: أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري. تحقيق/

د. مُحمَّد بن خالد الفاضل. جامعة الإمام مُحمَّد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ /

١٩٩١ م .

٩٢- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: مُحمَّد

بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي. تحقيق/ مُحمَّد زهير بن ناصر الناصر. دار

طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ .

- ٩٣- الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي. تحقيق/ أ.د. علي توفيق الحمد. عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٦ م.
- ٩٤- جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن العسكري. دار الفكر، بيروت.
- ٩٥- جمهرة اللغة: أبو بكر ابن دريد الأزدي. تحقيق/ رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧ م.
- ٩٦- جمهرة النسب: أبو المنذر ابن الكلي. تحقيق/ محمود فردوس العظم. دار اليقظة العربية، دمشق، ط٢.
- ٩٧- الجيم: أبو عمرو الشيباني. تحقيق/ إبراهيم الإياري. مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- ٩٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: مُجَدِّد بن علي الصبان. مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨ م.
- ٩٩- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الحسن الفارسي. تحقيق/ بدر الدين قهوجي وبشير جويجايي. دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩ م.
- ١٠٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. تحقيق/ مُجَدِّد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧ م.
- ١٠١- الحلل السندسية في الأخبار التونسية: مُجَدِّد بن مُجَدِّد الأندلسي الوزير السراج. تحقيق/ مُجَدِّد الحبيب الهيله، دار الغرب الإسلامي.
- ١٠٢- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو مُجَدِّد عبد الله ابن السيد البطليوسي. تحقيق/ سعيد عبد الكريم سعودي. دار الطليعة، بيروت.
- ١٠٣- الحلل في شرح أبيات الجمل: ابن السيد البطليوسي. تحقيق/ د. مصطفى إمام. مكتبة المتنبي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩ م.
- ١٠٤- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق البيطار الميداني الدمشقي البيطار الميداني الدمشقي. تحقيق/ مُجَدِّد بهجة البيطار. دار صادر، بيروت،

ط ٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

١٠٥- حلية المحاضرة في صناعة الشعر: أبو علي مُحمَّد بن الحسن بن المظفر الحاتمي.

تحقيق/ د. جعفر الكتاني. دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ١٩٧٩م .

١٠٦- الحماسة البصرية: أبو الحسن البصري. تحقيق/ مختار الدين أحمد. عالم

الكتب، بيروت .

١٠٧- الحماسة: أبو تمام حبيب بن أوس الطائي. تحقيق/ د. عبد الله بن عبد

الرحيم عسيلان. جامعة الإمام مُحمَّد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

١٠٨- حول نسخة شرح أبي جعفر اللَّبلي على الفصيح: عبد العزيز الميمني. مقال

في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق. المجلد ٣٧، الجزء ٣، محرم، ١٣٨٢هـ /

١٩٦٢م .

١٠٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي.

تحقيق/ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

١١٠- الخصائص: أبو الفتح ابن جني. تحقيق/ مُحمَّد علي النجار. الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ط ٤، ١٩٩٩م .

١١١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: مُحمَّد أمين المحي الحموي. دار

صادر، بيروت.

١١٢- خلال جزولة: مُحمَّد المختار السوسي. المطبعة المهدية، المغرب .

١١٣- الخيل: أبو عبيدة معمر بن المثنى. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر

آباد، ط ١، ١٣٥٨هـ .

١١٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس أحمد بن يوسف السمين

الخلي. تحقيق/ د. أحمد مُحمَّد الخراط. دار القلم، دمشق .

١١٥- درة الحجال في أسماء الرجال: أبو العباس أحمد المكناسي ابن القاضي.

تحقيق/ مُحمَّد الأحمد أبو النور. مكتبة دار التراث، القاهرة .

١١٦- درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها: القاسم بن علي الحريري. تحقيق/

عبد الحفيظ فرغلي القرني. دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

- ١١٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني. تحقيق/ مُحمَّد عبد المعيد ضان. مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .
- ١١٨- دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني. تحقيق/ محمود مُحمَّد شاكر. مطبعة المدني، مصر، ط٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .
- ١١٩- دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان. ترجمة/ د.كمال مُحمَّد بشير. مكتبة الشباب، المنيرة .
- ١٢٠- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: إبراهيم ابن فرحون برهان الدين اليعمري. تحقيق/ د.مُحمَّد الأحمدى أبو النور. دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- ١٢١- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق/ الشيخ مُحمَّد حسن آل ياسين. دار الهلال، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .
- ١٢٢- ديوان أبي العتاهية: دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
- ١٢٣- ديوان أبي النّجم العجلي الفضل بن قدامة: تحقيق/ د.مُحمَّد أديب عبد الواحد جمران. مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .
- ١٢٤- ديوان أبي ذؤيب الهذلي: تحقيق/ د.أحمد خليل الشال. مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد، ط١، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م .
- ١٢٥- ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي الجاهلي: تحقيق/ د.حسن مُحمَّد باجودة. نادي الطائف الأدبي .
- ١٢٦- ديوان الأسود بن يعفر: تحقيق/ د.نوري حمودي القيسي. وزارة الثقافة والإعلام، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .
- ١٢٧- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس: تحقيق/ مد.حمد حسين. مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، ١٩٥٠م .
- ١٢٨- ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت: تحقيق/ د.نعمان مُحمَّد أمين طه. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- ١٢٩- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان: تحقيق/ يُسري عبد الغني عبد الله. دار

- الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- ١٣٠- ديوان ذي الرُّمّة: عناية/ عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- ١٣١- ديوان الراعي النميري: تحقيق/ د. واضح الصمد. دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- ١٣٢- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه: تحقيق/ د. عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م .
- ١٣٣- ديوان القتال الكلابي: تحقيق/ إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- ١٣٤- ديوان القطامي: تحقيق/ د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦٠م .
- ١٣٥- ديوان المتنبي: دار بيروت، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ١٣٦- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق/ مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، ط ٢ .
- ١٣٧- ديوان النجاشي الحارثي: تحقيق/ صالح البكاري وآخرون. دار المواهب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ١٣٨- ديوان امرئ القيس : تحقيق/ مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، ط ٥ .
- ١٣٩- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي : تحقيق/ د. عزة حسن. مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ط ١، ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م .
- ١٤٠- ديوان بني أسد أشعار الجاهلين والمخضرمين: تحقيق/ د. مُحمَّد علي دقة. دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م .
- ١٤١- ديوان تأبَّط شراً وأخباره: جمع وتحقيق/ علي ذو الفقار شاكر. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ١٤٢- ديوان جرير بشرح مُحمَّد بن حبيب: تحقيق/ د. نعمان مُحمَّد أمين طه. دار

المعارف، القاهرة، ط ٣ .

١٤٣- ديوان جميل بثينة : دار بيروت، بيروت، ط، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

١٤٤- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق/ د.وليد عرفات. دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م .

١٤٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي : اسم المؤلف. تحقيق/ د.مُحَمَّد شفيق البيطار. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .

١٤٦- ديوان ربيعة بن مَقْرُوم الضَّبِّي: تحقيق/ تماضر عبد القادر حرفوش. دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م .

١٤٧- ديوان طرفة بن العبد: تحقيق/ عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

١٤٨- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلام الشنتمري: تحقيق/ درية الخطيب ولطفي الصقال. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٠م .

١٤٩- ديوان عامر بن الطفيل: دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

١٥٠- ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق/ مُحَمَّد جبار المعبيد. وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .

١٥١- ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق/ د.ناصر الدين الأسد. دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م .

١٥٢- ديوان قيس بن ذريح: تحقيق/ عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

١٥٣- ديوان كُثَيْر عَزَّة : جمع وشرح/ د.إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

١٥٤- ديوان الهذليين: مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥م .

١٥٥- ذيل التقييد في رِوَاة السنن والأسانيد: مُحَمَّد أبو الطيب المكي الحسني الفاسي. تحقيق/ كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

١٥٦- الذيل والتكملة: أبو عبد الله محمد ابن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي. تحقيق/ د. إحسان عباس وآخرون. دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢ م.

١٥٧- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: جاز الله الزمخشري. مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ.

١٥٨- الرحلة المغربية: محمد العبدري البلنسي. تحقيق/ أ.د. سعد بوفلاقة. بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، ط١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

١٥٩- الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح: د. مازن المبارك. دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.

١٦٠- الزهد: أبو بكر بن أبي عاصم ابن الضحاك بن مخلد الشيباني. تحقيق/ عبد العلي عبد الحميد حامد. دار الريان للتراث، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨ هـ.

١٦١- السبعة في القراءات: أحمد أبو بكر بن مجاهد البغدادي. تحقيق/ شوقي ضيف. دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠ هـ.

١٦٢- سبك المقال لفك العقال: عبد الواحد محمد بن الطواح. تحقيق/ د. محمد مسعود جبران. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ط٢، ٢٠٠٨ م.

١٦٣- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح ابن جني. تحقيق/ د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

١٦٤- السفر الأول من تحفة المجد الصريح: عبد العزيز الميمني. مقال في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق. المجلد ٣٥، الجزء ٤، ربيع الآخر، ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦٠ م.

١٦٥- السفر الثامن من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: أبو عبد الله محمد ابن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي. تحقيق/ د. محمد بن شريفة. أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٨٤ م.

١٦٦- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: حاجي خليفة مصطفى القسطنطيني العثماني. تحقيق/ محمود عبد القادر الأرنؤوط. مكتبة إرسىكا، إستانبول، ٢٠١٠ م.

١٦٧- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة: د. عبد الرحمن الحاج

- صالح. سلسلة علوم اللسان عند العرب (١). موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢ م .
- ١٦٨- سمط اللآلي في شرح الآمالي: أبو عبيد البكري. تحقيق/ عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ / ١٩٣٦ م .
- ١٦٩- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق/ مُحمَّد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا-بيروت .
- ١٧٠- سنن الترمذي: مُحمَّد بن الضحاك، الترمذي. تحقيق/ أحمد مُحمَّد شاكر وآخرون. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .
- ١٧١- السنن الصغير للبيهقي: أبو بكر أحمد البيهقي. تحقيق/ عبد المعطي أمين قلعجي. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٩ م .
- ١٧٢- سنن النسائي الصغرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .
- ١٧٣- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله ابن قايماز الذهبي. تحقيق/ مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .
- ١٧٤- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: مُحمَّد بن مُحمَّد ابن سالم مخلوف. تعليق/ عبد المجيد خيالي. دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م .
- ١٧٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي ابن العماد العكري الحنبلي. تحقيق/ محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .
- ١٧٦- شرح أبيات إصلاح المنطق: أبو مُحمَّد يوسف السيرافي. تحقيق/ ياسين مُحمَّد السواس. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م .
- ١٧٧- شرح أبيات الجمل: أبو الحسن علي ابن سيده. تحقيق/ د. محمود مُحمَّد

- العامودي. نادي المدينة المنورة الأدبي، ط ١، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م .
- ١٧٨- شرح أبيات سيويه: أبو جعفر أحمد النحاس. تحقيق/ د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ١٧٩- شرح أبيات سيويه: أبو محمد يوسف السيرافي. تحقيق/ د. محمد الريح هاشم. دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .
- ١٨٠- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق/ عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٨م .
- ١٨١- شرح الأشعار الستة الجاهلية: أبو بكر عاصم بن أيوب البطلوسي. تحقيق/ ناصيف عواد، ولطفي التومي. المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- ١٨٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي الأشموني. تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد وعادل عبد المنعم أبو العباس. دار الطلائع، القاهرة، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م .
- ١٨٣- شرح التسهيل: ابن مالك. تحقيق/ د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون. دار هجر، جيزة، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- ١٨٤- شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إياز. تحقيق/ أ. د. هادي نهر وأ. د. هلال ناجي. دار الفكر، الأردن، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .
- ١٨٥- شرح الرضي على الكافية: تحقيق/ يوسف حسن عمر. جامعة قاريونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م .
- ١٨٦- شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي. تحقيق/ د. مهدي عبيد جاسم. ط ١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .
- ١٨٧- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد ابن بشار الأنباري. تحقيق/ عبد السلام محمد هارون. سلسلة ذخائر العرب (٣٥)، دار المعارف، ط ٥.
- ١٨٨- شرح اللمع: ابن برهان العكبري. تحقيق/ د. فائز فارس. السلسلة التراثية (١١)، مطابع كويت تايمز التجارية، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- ١٨٩- شرح المفصل: ابن يعيش. تحقيق/ د. إبراهيم مُحمَّد عبد الله. دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- ١٩٠- شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير: ابن عصفور الأشبيلي. تحقيق/ د. صاحب أبو جناح.
- ١٩١- شرح جمل الزجاجي: أبو علي الحسن ابن خروف الأشبيلي. تحقيق/ د. سلوى مُحمَّد عرب. جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- ١٩٢- شرح ديوان الحماسة: أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي. دار القلم، بيروت.
- ١٩٣- شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد المرزوقي. تحقيق/ أحمد أمين وعبد السلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- ١٩٤- شرح ديوان الحماسة: مُحمَّد عبد القادر الرافعي. مطبعة التوفيق، مصر، ١٣٢٢هـ.
- ١٩٥- شرح ديوان الفرزدق: تحقيق/ إيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- ١٩٦- شرح ديوان الفرزدق: ضبط/ إيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط١، ١٩٨٣م.
- ١٩٧- شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري دراسة لغوية: زهير مُحمَّد علي. رسالة ماجستير، كلية الآداب في جامعة الموصل، إشراف: أ.د. هاشم طه شلال.
- ١٩٨- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى المزني: أبو الحجاج يوسف الأعلم الشنتمري. جمع وترتيب/ مُحمَّد بدر الدين النعساني الحلبي. المطبعة الحميدية المصرية، ط١، ١٣٢٣هـ.
- ١٩٩- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: أبو العباس ثعلب. تحقيق/ د. حنا نصر الحتي. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- ٢٠٠- شرح ديوان لبید بن ربيعة العامري: تحقيق/ د. إحسان عبَّاس. وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.

- ٢٠١- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترأبادي. تحقيق الأستاذ/ مُجَّد نور الحسن وآخرون. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠٢- شرح شواهد المغني: جلال الدين ابن أبي بكر السيوطي. تحقيق/ مُجَّد محمود الشنقيطي. دار مكتبة الحياة، بيروت .
- ٢٠٣- شرح شواهد المفصل: فخر الدين بيكباركي الخوارزمي. تحقيق/ د.يوسف محمود فجال. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٢م .
- ٢٠٤- شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها: مُجَّد علي الفيومي الشافعي. تحقيق/ مُجَّد إبراهيم سليم. دار الطلائع، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .
- ٢٠٥- شرح شواهد شذور الذهب: أبو القاسم بن مُجَّد البجائي. تحقيق/ مُجَّد السيد كامل. رسالة ماجستير جامعة سوهاج، كلية الآداب، ٢٠٠٦م .
- ٢٠٦- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي. تحقيق/ أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م .
- ٢٠٧- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي. تحقيق/ د.رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي وآخرون. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦هـ .
- ٢٠٨- شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية): مُجَّد بن الطيب الفاسي. تحقيق/ د.علي حسين البواب. دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .
- ٢٠٩- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: أبو أحمد الحسن العسكري. تحقيق/ عبد العزيز أحمد. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م .
- ٢١٠- شعر أبي زيد الطائي: تحقيق/ د.نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م .
- ٢١١- شعر الأخطل: تحقيق/ د.فخر الدين قباوة. دار الفكر، دمشق، ط٤، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .
- ٢١٢- شعر العجير السلولي، تحقيق/ مُجَّد نايف الدليمي. مجلة المورد، المجلد الثامن،

- العدد الأول، بغداد، ربيع ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .
- ٢١٣- الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب: أبو علي الحسن ابن عبد الغفار الفارسي. تحقيق/ د.محمود مُحمَّد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- ٢١٤- شعر عبد الرحمن بن حسان بن ثابت: تحقيق/ سامي مكّي العاني. مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م .
- ٢١٥- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي: تحقيق/ د.يحيى الجبوري. دار الحرية، بغداد، ط١، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .
- ٢١٦- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي: جمع وتنسيق/ مطاع الطرايشي. مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- ٢١٧- شعر مزاحم العقيلي: تحقيق/ د.نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن .
- ٢١٨- شعر نُصيب بن رَبّاح: جمع/ د.داود سلوم. مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م .
- ٢١٩- شعر هذبة بن الخشرم العذري: تحقيق/ د.يحيى الجبوري. دار القلم، الكويت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
- ٢٢٠- الشعر والشعراء: أبو مُحمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ .
- ٢٢١- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. نشر/ مُحمَّد علي بيضون. ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .
- ٢٢٢- الصّاح تاج اللغة وصّاح العربية: أبو نصر إسماعيل الجوهري الفارابي. تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- ٢٢٣- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري: مُحمَّد ناصر الدين الألباني. دار الصديق للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .

- ٢٢٤- صحيح مسلم وهو المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- ٢٢٥- الصلة: أبو القاسم خلف ابن بشكوال. تحقيق/ شريف أبو العلا العدوي. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- ٢٢٦- صناعة المعجم الحديث: أ.د. أحمد مختار عمر. عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩م .
- ٢٢٧- طبقات الشافعية: أبو بكر تقي الدين ابن قاضي شهبة. تحقيق/ د. الحافظ عبد العليم خان. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ .
- ٢٢٨- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد ابن مذجج الزبيدي الأندلسي. تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. سلسلة ذخائر العرب (٥٠)، دار المعارف، ط٢ .
- ٢٢٩- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي. تحقيق/ محمود محمد شاكر. دار المدني، جدة .
- ٢٣٠- العبر في خبر من غير: شمس الدين ابن قايماز الذهبي. تحقيق/ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية، بيروت .
- ٢٣١- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص: د. سعد مصلوح. الكتاب التذكاري لقسم اللغة العربية، جامعة الكويت، عبد السلام هارون: معلما ومؤلفا ومحققا، إعداد/ د. وديعه النجم ود. عبده بدوي، ١٩٩٠م .
- ٢٣٢- عشرة شعراء مقلون: أ.د. حاتم صالح الضامن. جامعة بغداد، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- ٢٣٣- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص الشافعي. تحقيق/ أيمن نصر الأزهري وسيد مهني. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- ٢٣٤- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات: د. سعيد حسن بحيري. الشركة المصرية العالمية، مصر، ط١، ١٩٩٧م .

- ٢٣٥- عمدة الكتاب: أبو جعفر النحاس. تحقيق/ بسام عبد الوهاب الجابي. دار ابن حزم، مكان النشر، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .
- ٢٣٦- عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية: أحمد بن أحمد أبو العباس الغبريني. تحقيق/ عادل نويهض. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م .
- ٢٣٧- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق/ د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال .
- ٢٣٨- غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين محمد ابن الجزري. نشر بعناية/ ج. برجستراسر. مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ .
- ٢٣٩- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق/ د. حسين محمد محمد شرف. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- ٢٤٠- الفائق في غريب الحديث والأثر: أبو القاسم محمود الزمخشري. تحقيق/ علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة، لبنان، ط٢ .
- ٢٤١- فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام: أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي البرزلي. تحقيق/ أ.د. محمد الحبيب الهيلة. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م .
- ٢٤٢- الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن العسكري. تحقيق/ محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة، القاهرة .
- ٢٤٣- الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي: أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق/ د. رضا رجب. دار الينايع، ط١، ٢٠١٤م .
- ٢٤٤- الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: أبو عبد الله ابن هشام اللخمي. تحقيق/ د. محمد بن سعد الشقيران. نادي المدينة المنورة الأدبي، ط١، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م .
- ٢٤٥- الفصيح: أبو العباس ثعلب. تحقيق/ د. عاطف مذكور. دار المعارف،

القاهرة، ١٩٨٣ م .

- ٢٤٦ - فقه اللغة العربية: د. كاصد الزبيدي. جامعة الموصل، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .
- ٢٤٧ - فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات: عبد الحي الكتاني ابن مُحمَّد الحسني الإدريسي. تحقيق/ إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢ م .
- ٢٤٨ - فهرسة ابن خير الإشيلي: أبو بكر مُحمَّد ابن خليفة اللمتوني الأموي. تحقيق/ مُحمَّد فؤاد منصور. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م .
- ٢٤٩ - فهرست اللَّبلي: أحمد بن يوسف الفهري. تحقيق/ ياسين يوسف عياش وعواد عبد ربه أبوزينة. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .
- ٢٥٠ - في أصول النحو: سعيد الأفغاني. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م .
- ٢٥١ - القلب والإبدال: أبو يوسف يعقوب ابن السكيت، الكنز اللغوي في اللسن العربي. تحقيق/ د. أوغست هفتر. المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣ م .
- ٢٥٢ - الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: يوسف ابن جبارة الهذلي اليشكري. تحقيق/ جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م .
- ٢٥٣ - كتاب الخط: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي. تحقيق/ د. غانم قدوري الحمد. نشرته مجلة المورد، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، بغداد، ١٩٩٠ م .
- ٢٥٤ - كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب: أبو علي الفارسي. تحقيق/ د. محمود مُحمَّد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .
- ٢٥٥ - الكتاب المنسوب للزجاجي فالسيرافي فالعروضي هو للنديم: المنجي الكعبي. مقال في مجلة علامات في النقد الأدبي. المجلد ٨، الجزء ٣٠، ديسمبر، ١٩٩٨ م .
- ٢٥٦ - الكتاب كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو ابن قنبر. تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م .

- ٢٥٧- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود الزمخشري جار الله. تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .
- ٢٥٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله كاتب جلي. مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م .
- ٢٥٩- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري. تحقيق/ محمد سعيد المولوي. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
- ٢٦٠- لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري. دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ .
- ٢٦١- لسان الميزان : أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني. تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م .
- ٢٦٢- لغات القرآن: أبو زكريا يحيى الفراء. نسخ وضبط/ جابر بن عبد الله بن سريع السريع. الشبكة العالمية، ١٤٣٥هـ .
- ٢٦٣- اللمع: أبو الفتح ابن جني. تحقيق/ حامد المؤمن. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- ٢٦٤- لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر: د. عيد محمد الطيب. ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .
- ٢٦٥- المتبع في شرح اللمع: أبو البقاء العكبري. تحقيق ودراسة/ د. عبد الحميد الروي. جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م .
- ٢٦٦- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري. تحقيق/ محمد فواد سزكين. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ .
- ٢٦٧- مجمع الآداب في معجم الألقاب: كمال الدين أبو الفضل ابن الفوطي الشيباني. تحقيق/ محمد الكاظم. مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤١٦هـ .

- ٢٦٨- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد النيسابوري الميداني. تحقيق/ مُجَّد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- ٢٦٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين الهيثمي. تحقيق/ حسام الدين القدسي. مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ٢٧٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين الهيثمي. تحقيق/ حسام الدين القدسي. مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ٢٧١- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه: تحقيق/ وليم بن الورد البروسي. دار ابن قتيبة، الكويت.
- ٢٧٢- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح ابن جني الموصلي. وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ٢٧٣- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن ابن سيده المرسى. تحقيق/ عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- ٢٧٤- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: مُجَّد الأنطاكي. دار الشرق العربي، بيروت، ط٣.
- ٢٧٥- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه. مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ٢٧٦- المخصص: أبو الحسن ابن سيده المرسى. تحقيق/ خليل إبراهيم جفال. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ٢٧٧- المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي. تحقيق/ أ.د. حاتم الضامن. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ٢٧٨- المذكر والمؤنث: أبو حاتم سهل السجستاني. تحقيق/ د. حاتم الضامن. دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ٢٧٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: أبو مُجَّد عفيف الدين ابن سليمان اليافعي. وضع حواشيه/ خليل المنصور. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٨٠- المزار بن سعيد الفقعي حياته وما بقي من شعره: د. نوري حمودي القيسي. مجلة المورء، المجلء الثاني، العءء الثاني، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٧٣م.

٢٨١- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. تحقيق/ فؤاء علي منصور. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٨٢- المسائل البصرياء: أبو علي الفارسي. تحقيق/ د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٨٣- المسائل الحلبياء: أبو علي الفارسي. تحقيق/ د. حسن هنءاوي. دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٨٤- المسائل المشكلة المعروفة بالبغءاءيا: أبو علي الفارسي. تحقيق/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي. مطبعة العاني، بغداد.

٢٨٥- المسءءرك على الصءيحين: أبو عبد الله الحاكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع. تحقيق/ مصطفى عبد القاءر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٨٦- المسءفاء من ذيل تاريخ بغداد: محب الله ابن محاسن البغءاءي ابن النجار. تحقيق/ د. قيصر أبو فرح دي-فل. دائرة المعارف العءمانية بحيدر آباء، الهند، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٨٧- المسءقصى في أمءال العرب: أبو القاسم محمود الزمءشري. دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٢٨٨- مسند أبي يعلى: أبو يعلى أحمد ابن هلال التميمي الموصلبي. تحقيق/ حسين سليم أسء. دار المأمون للءراء، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٨٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. تحقيق/ شعيب الأرءؤوط وآءرون. مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٢٩٠- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد ابن عبيء الله العءكي

المعروف بالبنار. تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله وآخرون. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٩ م .

٢٩١- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف: محمد عليان المرزوقي. دار عالم المعرفة .

٢٩٢- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: د. خليفة الميساوي. دار الأمان، الرباط، ط ١، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣ م .

٢٩٣- معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن المجاشعي الأخفش الأوسط. تحقيق/ د. هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠ م .

٢٩٤- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى ابن الفراء. تحقيق/ د. عماد الدين آل الدرويش. عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ م .

٢٩٥- معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر: عادل نويهض. مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

٢٩٦- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الرومي. تحقيق/ إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م .

٢٩٧- المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان الطبراني. تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين، القاهرة .

٢٩٨- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الرومي. دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥ م .

٢٩٩- معجم السفر: صدر الدين، أبو طاهر السلفي الأصبهاني. تحقيق/ عبد الله عمر البارودي. المكتبة التجارية .

٣٠٠- معجم الشيوخ: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي. تحقيق/ د. بشار عواد وآخرون. دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٤ م .

٣٠١- معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»: عادل نويهض.

مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م

٣٠٢- معجم المؤلفين: عمر بن رضا كحالة الدمشقي. مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

٣٠٣- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد عبد الله البكري. عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ .

٣٠٤- معين الحكام على القضايا والأحكام: أبو إسحاق إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيق. تحقيق/ محمد بن قاسم بن عياد. دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ٢، ٢٠١١م .

٣٠٥- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري. تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م .

٣٠٦- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح: أبو الحسن ابن عصفور الأشبيلي. تحقيق/ ربيع بن غازي السلمي. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م .

٣٠٧- المفصل: أبو القاسم الزمخشري. تحقيق/ د. فخر صالح قدارة. دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

٣٠٨- المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي. تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف، القاهرة، ط ٦ .

٣٠٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد العيني. تحقيق/ أ.د. علي فاخر وآخرون. دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م .

٣١٠- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني. تحقيق/ د. كاظم بحر المرجان. وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م .

٣١١- المقتضب: أبو العباس المبرد. تحقيق/ محمد عبد الخالق عزيمة. دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م .

- ٣١٢- مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية: إيغور مالتشوك وآخرون. ترجمة/ هلال بن حسين. دار سيناترا، مطبعة المغرب، تونس .
- ٣١٣- المقرب: علي بن مؤمن ابن عصفور. تحقيق/ أحمد الجواري وعبد الله الجبوري. ط ١، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- ٣١٤- المقصور والممدود: أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم. تحقيق/ د. أحمد عبد المجيد هريدي. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ٣١٥- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجهية إلى الحرمين مكة وطيبة: أبو عبد الله محمد ابن رشيد الفهري. تحقيق/ د. محمد الحبيب ابن الخوجة. الدار التونسية للنشر، تونس، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٣١٦- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: د. حسن هنداي. دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- ٣١٧- المنجد في اللغة: كراع النمل، علي الهنائي الأزدي. تحقيق/ د. أحمد مختار عمر، د. ضاحي عبد الباقي. عالم الكتاب، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م .
- ٣١٨- المنصف شرح كتاب التصريف: أبو الفتح ابن جني. تحقيق الأستاذين/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م .
- ٣١٩- منطق العرب في علوم اللسان: د. عبد الرحمن الحاج صالح. سلسلة علوم اللسان عند العرب (٢). موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢م .
- ٣٢٠- منهاج البلغاء وسراج الأدباء: أبو الحسن حازم القرطاجني. تحقيق/ محمد الحبيب ابن الخوجة. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٣ .
- ٣٢١- منهج التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة من خلال كتابه: "التحليل النحوي أصوله وأدلته" بين النظرية والتطبيق رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، للطالب: كرموش محمد خير الدين، إشراف: د. بوجملين لبوخ، ٢٠١١-٢٠١٢م .
- ٣٢٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي الظاهري

- الحنفي. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر .
- ٣٢٣- النحو العربي والنص مدخل لبحث العلاقة بينهما: د. عبد السلام حامد. مجلة كلية دار العلوم. جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ م .
- ٣٢٤- نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: أ.د. أحمد عفيفي. مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١ م .
- ٣٢٥- نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: د. أحمد عفيفي. مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١ م .
- ٣٢٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين الأنباري. تحقيق/ إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .
- ٣٢٧- النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري. تحقيق/ علي محمد الضباع. المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية .
- ٣٢٨- النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند. ترجمة/ د. تمام حسان. عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م .
- ٣٢٩- نصره الإغريض في نصره القريض: المظفر بن الفضل العلوي. تحقيق/ د. نهي عارف الحسن. مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ م .
- ٣٣٠- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني. تحقيق/ إحسان عباس. دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٠٠، ١٩٩٧ م .
- ٣٣١- النكت في تفسير كتاب سيويه وتبيين الحنفى من لفظه وشرح أبياته وغريبه: أبو الحجاج يوسف الأعلام الشنتمرى. تحقيق/ أ. رشيد بلحبيب. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م .
- ٣٣٢- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن الأثير. تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .
- ٣٣٣- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري. تحقيق/ د. محمد عبد القادر أحمد. دار

الشروق، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

٣٣٤- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا ابن الفقيه الحاج التكروري التنبكتي السوداني. عناية/ د. عبد الحميد عبد الله الهرامة. دار الكاتب، طرابلس، ط ٢، ٢٠٠٠ م .

٣٣٥- هدية العارفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي. وكالة المعارف الجليلة، استانبول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥١ م .

٣٣٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. تحقيق/ عبد الحميد هندراوي. المكتبة التوفيقية، مصر .

٣٣٧- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي. تحقيق/ أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م .

٣٣٨- الوحشيات وهو الحماسة الصغرى: أبو تمام حبيب بن أوس الطائي. تحقيق/ عبد العزيز الميمني الراجكوتي. دار المعارف، القاهرة، ط ٣ .

٣٣٩- وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: أبو العباس أحمد بن يوسف اللبلي. تحقيق/ أحمد الطيب محمد الفاتح قريب الله. رسالة دكتوراه من جامعة أدنبره، إشراف أ.د.م. ماكدونالد .

٣٤٠- وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: أبو جعفر أحمد بن يوسف اللبلي. تحقيق/ د. أحمد محمد الجندي. دار الضياء، الكويت، ط ١، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦ م .

٣٤١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين ابن خلكان البرمكي الإربلي. تحقيق/ إحسان عباس. دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٠٠، ١٩٧١، ١٩٩٤ م .

*** **

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٧
التمهيد.....	١٢
أولاً: الزجاجي؛ وكتابه الجمل.....	١٢
ثانياً: اللبلي.....	٢٨
الفصل الأول: مصادر كتاب وشي الحلل.....	٤٠
المبحث الأول: الكتب.....	٤٠
المبحث الثاني: الرجال.....	٦١
الفصل الثاني: منهج الكتاب.....	٦٩
المبحث الأول: طريقته في شرح الأبيات.....	٧٣
المبحث الثاني: أسلوبه في شرح الأبيات.....	١٠٧
الفصل الثالث: المسائل التي تناولها الكتاب.....	١١٤
المبحث الأول: المسائل اللغوية.....	١١٤
المبحث الثاني: المسائل النحوية.....	١٢٣
المبحث الثالث: المسائل الصرفية.....	١٤٢
الفصل الرابع: الأصول الاستدلالية في الكتاب.....	١٥٢
المبحث الأول: الأصول النقلية.....	١٥٢
المبحث الثاني: الأصول العقلية.....	١٧١
الفصل الخامس: موقف اللبلي من النحويين واجتهاداته.....	١٨٣
المبحث الأول: موقفه من الزجاجي.....	١٨٣
المبحث الثاني: موقفه من شراح الجمل.....	١٩٤
المبحث الثالث: اجتهادات اللبلي.....	٢٠٧
الفصل السادس: الكتاب تقويم ونقد.....	٢١٩

٢١٩	المبحث الأول: منزلة الكتاب بين كتب الشواهد.....
٢٣٠	المبحث الثاني: أثره فيمن جاء بعده.....
٢٣٤	المبحث الثالث: المآخذ.....
٢٤٣	الخاتمة.....
٢٤٧	فهرس الآيات القرآنية.....
٢٥١	فهرس القراءات القرآنية.....
٢٥٣	فهرس الأحاديث الشريفة والآثار.....
٢٥٤	فهرس الأمثال وأقوال العرب.....
٢٥٥	فهرس الأبيات الشعرية.....
٢٦٢	فهرس الأعلام.....
٢٧٢	فهرس المصادر والمراجع.....
٣٠٢	فهرس المحتويات.....

** ** *

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Qassim University
Faculty: Arabic Language and Social Studies
Department: Arabic Language and Literature



Washiu l-hulal in Commentary of al-Jumal book
Verses by Abu Ja'afar al-lubuli (d. 691 AH): a
Descriptive & Analytical Study

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the
Master Degree in Linguistic Studies

By
Afnan Bent Abdullah Al-abdulraheem
(351200018)

Supervisor
Dr. Abdullah Ben Abdulaziz Al-wogit
Associate Professor in the Faculty of Arabic Studies

(1440H/ 2018AD)